مقدمة

إن الحقيقة التي لا يرقى إليها الشك اليوم هي أن "العنف ضد النساء بمختلف أنواعه وأشكاله ينتشر في كل المجتمعات من مختلف الحضارات والثقافات، وقد عرفته منذ القدم"[1]. طبعا مع الإقرار هنا باختلاف حدته بين تلك المجتمعات، واختلاف المدى الذي قطعته في مواجهتها للعنف الممارس على المرأة، إما بإدانته أو بتبريره، "باسم مبادئ رمزية مستمدة من الدين أو من العادات والتقاليد، كما تختلف أيضا في الأشكال الثقافية التي يتخذها العنف"[2].

يخترق العنف الممارس على المرأة كل مؤسسات المجتمع، بداية من العائلة ليمتد فيما بعد إلى المجالات الأخرى (مؤسسات الدراسة، ومؤسسات العمل، والشارع، والفضاءات العمومية، إلخ). عنف لا يمكن تفسيره سوى بالرجوع إلى مرتكزاته وجذوره، فهو نتاج المجتمع الأبوي والاضطهاد التاريخي للنساء، وهو أيضا نتاج للتمييز الجنسي الذي تعرضت له النساء منذ قرون عبر العالم، إنه يأخذ شكل قمع مجتمعي وظاهرة بنيوية شاملة تم ترسيخها عن طريق الرموز والأعراف وطرق السلوك التي يستبطنها المجتمع.

"إنه عنف أشد وأعمق لكونه يكاد يكون مشروعا بحكم التسويغ والدعم اللذين يستمدهما من مسلمات دينية، مجتمعية، أخلاقية، إلخ. مسلمات تتحكم في الأدوار والوظائف الاجتماعية وتمنحها المعاني المقبولة المتعارف عليها لدى أفراد المجتمع"[3].

في هذا السياق يمكن التمييز بين العنف المشروع والعنف غير المشروع، والمتصفح للأدبيات المكتوبة حول موضوع العنف في الفكر الغربي المعاصر، يتضح له

---

[1]. Fatima Mernissi, **Trois choses que vous devez savoir sur le viol**, femmes et violence, Edition F. Ebert, Pumag, janvier 1993, p. 7.

[2]. رجاء بن سلامة، **بنيان الفحولة، أبحاث في المذكر والمؤنث**، دار بترا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2005، ص.101.

[3]. مركز الاستماع والإرشاد القانوني والنفسي للنساء ضحايا الاعتداء-المغرب، الجمعية الوطنية لنجدة نساء في شدة- الجزائر، الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات- تونس، مؤلف جماعي: **الدار البيضاء، الجزائر، تونس، نساء ضد العنف**، نشر الفنك، أنفا الدار البيضاء المغرب، 2004، ص ص. 11،10.

أنها دأبت على التمييز اعتمادا على الأهداف السياسية "بين العنف المشروع الرامي إلى تحرير الإنسان وانعتاقه، والعنف غير المشروع الهادف إلى قهر الإنسان واستغلاله"[4].

كما يمكن التمييز في الفضاء الثقافي العربي بمرتكزاته الدينية والاجتماعية الخاصة، بين العنف المحمود والعنف المذموم؛ فقد دأب الفقهاء على التمييز بين ما اعتبر عنفا محمودا وعنفا مذموما، "الأول له قيمة إيجابية واستعمال القوة في هذه الحال يؤدي إلى إصلاح ما فسد ويوافق منطوق الحكم الشرعي، أما الثاني فيتجسد في الانتهاك والتعدي والضرر، وفي الأعمال المخلة بالأحكام الفقهية والمعارضة للمعايير الاجتماعية كالضرب والجرح والحروب"[5].

عموما يمكن القول إنّ مفهوم العنف يقترن بالقوة كقاعدة للسلوك الصادر من الطرف المعنف، مما يثير العديد من الأسئلة المتعلقة بطبيعة هذه القوة، هل هي قوة مادية فيزيائية؟ أم قوة معنوية رمزية ونفسية؟ إنّ الأمر المؤكد منه أن العنف في الفكر المعاصر انفصل عن الطبيعة والآلهة (المعنى التقليدي لمفهوم العنف)، وأصبح يعرف باعتباره ظاهرة خاصة بالإنسان ككائن اجتماعي يتفاعل مع غيره. "وبالرغم من طابعه الأداتي الظاهري، لكنه في العمق مبني على الرغبة الشديدة لمرتكبه في نزع الاعتراف الفوري وغير المشروط بقوته"[6].

لقد عرف المجتمع المغربي في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي تحولا، جسدته بعض الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية، التي ازداد عددها في السنوات الأخيرة من القرن الحالي. لكن هذا التحول المجتمعي اصطدم منذ بدايته، ويصطدم حاليا "بأنماط تفكير وبقيم، وبعادات وتقاليد ومسلكيات جماعية، لم تعد تتطابق مع متطلبات الواقع الجديد، لدرجة أن هذا الأمر أصبح يعيق ويعرقل مسار ذلك التحول"[7]، على اعتبار أن المجتمع

---

[4]. Max Weber, **Le savant et le politique**, traduction en français par julien Freund, Plon, Paris, 1959, p. 101.

[5]. نجاة الرازي، "العنف المنزلي بعض عناصر التعريف والتشخيص"،http://w.w.w.awfarab.org/idex.htm. تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2013/10/01.

[6]. حنة أرندت، **في العنف**، ترجمة إبراهيم العريس، دار الساقي، الطبعة. الأولى، 1996، ص. 41.

[7]. عبد السلام حيمر، **مسارات التحول السوسيولوجي في المغرب**، منشورات الزمن، سلسلة شرفات 34، الطبعة 2، 2013، ص.9.

المغربي مجتمع مركب تتعدد ثقافاته، وتتعايش فيه أنماطا اجتماعية، تنتمي إلى مرجعيات تاريخية تمزج بين القديم والجديد، على حد تعبير بول باسكون. "إن الأمر لا يتعلق بمجتمع محدد بل بمظاهر جزئية لمجتمعات عدة تتساكن في الزمان والمكان نفسيهما"[8].

رغم التغيرات التي عرفها المجتمع المغربي، فلازال واقع المرأة المغربية يطالعنا على مختلف أنواع العنف والتمييز والإقصاء والتهميش، الذي تعاني منه المرأة. في اعتقادنا، يبدو الإهتمام بموضوع العنف الممارس ضد المرأة في المغرب، مسألة ملحة لانتقاد الوضع المزري والهش الذي تعيشه المرأة، والمساهمة بذلك في محاولات تجاوزه، من خلال العمل على تحسين واقعه نحو ما هو أفضل من جهة أولى. ومن جهة ثانية، إن الاهتمام بالموضوع يعتبر بمثابة محور تحليلي (محلال) (analyseur) بلغة التحليل المؤسساتي، من خلاله يمكن إبراز مختلف التناقضات المجتمعية، التي تتداخل مع قضيتها، بطبيعة الحال في سياق من الخصوصيات التاريخية والثقافية والمجالية للمجتمع المغربي.

يتعلق هذا البحث بموضوع العنف الممارس على المرأة، والذي جاء في إطار اهتمام ذاتي، نابع من إرادة معرفة مدى استفادة المرأة من كل تلك الإصلاحات (على الأقل على المستوى التشريعي والمؤسساتي) التي حصلت في المجتمع في تحسين وضعها، وتجاوز مختلف أشكال التمييز والإقصاء والعنف والتهميش الذي تعاني منه.

وفي نفس الوقت هو اهتمام صادر من اعتبار موضوعي، عكسه الإهتمام المجتمعي بالمرأة في المغرب، والذي تجسد في تأكيد ملك البلاد (محمد السادس) على القيمة المضافة لمساهمة المرأة في التنمية. إذ جاء في خطابه بمناسبة ثورة الملك والشعب بتاريخ 20 غشت 1999: "كيف يتصور بلوغ رقي المجتمع وازدهاره والنساء اللائي يشكلن زهاء نصفه تهدر مصالحهن في غير مراعاة لما منحهن الدين الحنيف من حقوق هن بها شقائق

[8]. Paul Pascon, "La nature composite de la société marocaine", **Lamalif**, n.17, decembre 1967, p. 18-20.

الرجال، تتناسب ورسالتهن السامية في إنصاف لهن مما قد يتعرضن له من حيف أو عنف مع أنهن بلغن مستوى نافسن به الذكور سواء في ميدان العلم أو العمل"[9].

الشيء الذي يجعلنا نسائل هذا الاهتمام الرسمي من خلال طرح الأسئلة التالية: هل هو اهتمام صادر عن إرادة سياسية حقيقية هدفها تحسين وضع المرأة؟ وإلى أي مدى تمت ترجمته على أرض الواقع، لتستفيد المرأة من مساهمتها في العمل والعلم إلى جانب الرجال، وتخليصها من الحيف والإقصاء والعنف، وكل الظواهر السلبية التي تعاني منها في المجتمع؟ أم أن الأمر لا يعدو إلا أن يكون مجرد اهتمام عابر أملته المستجدات الدولية لا أقل ولا أكثر؟

في اعتقادنا، ذلك الإهتمام هو من الناحية السياسية والقانونية نابع من استجابة الدولة المغربية لالتزاماتها مع الشركاء والمنظمات والمؤسسات الحقوقية الدولية، من خلال القيام بإجراءات وإصلاحات تهم حقوق الإنسان عموما والمرأة على وجه الخصوص. تلك الإجراءات والإصلاحات بقيت في مجملها عاجزة عن تحسين واقع المرأة، مادام ذلك لم ينعكس فعليا على واقعها، أو على الأقل لم يشمل الفئات العريضة من النساء في المجتمع، كما أنه اهتمام جاء استجابة لمطالب ونضالات الحركات النسائية، وجمعيات المجتمع المدني المهتمة بقضايا المرأة.

"تلك الحركات هي التي طالبت بتغيير القوانين المجحفة في حق النساء، وإلغاء كافة أشكال التمييز ضدهن، ومناهضة العنف بكل أشكاله ومحاربة التحرش الجنسي، والدفع بتغيير بعض فصول القانون الجنائي (الفصل المتعلق بتزويج المغتصبة من مغتصبها)، والمطالبة بنشر ثقافة المساواة، هذه الثقافة التي لازالت مع الأسف غائبة أو ضعيفة سواء على مستوى المؤسسات التعليمية، أو الأسرة، أو الأحزاب السياسية"[10].

---

[9]. خطاب ثورة الملك والشعب، بتاريخ 8 جمادى الأولى 1420 الموافق لـ 20 غشت 1999. **انبعاث أمة**، الجزء الرابع والأربعون، القسم الثاني، م. س.، ص. 533.

[10]. أسماء بنعدادة، "نظرات سوسيولوجية حول المرأة والحركات النسائية"، **مؤسسة مؤمنون بلا حدود**، حوار مع الباحثة السوسيولوجية بتاريخ 7يناير 2016.
(www.mominoun.com) Article 3473, consulter le : 23/6/2016

جاء هذا البحث في قسمين اثنين ومقدمة ومدخل وخاتمة: يتناول القسم الأول، البناء المنهجي والتأصيل النظري لموضوع البحث، فيه تم التطرق للإطار المنهجي، من خلال عرض أهمية البحث وأسباب اختيار الاشتغال عليه، إضافة إلى إشكالية البحث وفرضياته ومنهجه، وتقنيات جمع وتحليل المعطيات، والأهداف المتوخى بلوغها في البحث، كما يتناول هذا القسم العنف كظاهرة بين الأرقام الإحصائية والدراسات العلمية، ويقف عند تحديد مفاهيم الدراسة، وعند مقاربات تفسيرية للعنف، فلسفيا وفي حقل العلوم الإنسانية.

وجاء القسم الثاني من البحث، ليعالج ظاهرة العنف ضد المرأة ميدانيا، بدءا بالتعريف بمجال الدراسة، وبعد ذلك جمع المعطيات الإحصائية، المتعلقة بالظاهرة بعمالة وجدة- أنجاد، والبحث في أفعال العنف التي تتم في إطار بيت الزوجية، مع إجراء مقابلات مع النساء ضحايا العنف الزوجي.

مدخل

يمثل العنف ظاهرة اجتماعية وموضوعا شغل اهتمام الكثير من المفكرين، الذين يؤكدون على أن الإنسان كائن محير تمتزج فيه أرقى الصفات وأنبلها (العقل)، مع أدنى الطبائع وأفضعها (العنف)، "وتتعايش فيه نزعة الحياة والبقاء في مواجهة غريزة الدمار والموت"[11]. "وبشكل عام إنه الصفة المميزة لكل المجتمعات البشرية في تطورها"[12]، إن كل عنف سياسي يقوم أصلا على وظيفة اقتصادية، يترجمها الصراع بين من يملكون وسائل الإنتاج والخيرات وبين من لا يملكونها. "إنه يلعب دورا بارزا في التاريخ، طبعا في ارتباط بالتطور الاقتصادي"[13].

صراع بين طبقتين اخترق تاريخ المجتمع البشري منذ المجتمع البدائي إلى المجتمع الرأسمالي، كما عبر عن ذلك كارل ماركس، الذي لاحظ أنه منذ العصور التاريخية الأولى "كان المجتمع في كل مكان مقسما إلى طبقات متمايزة. وما يميز العصر الحالي، عصر سيادة البورجوازية حسب ماركس، هو تبسيط تلك الصراعات بين الطبقات، واختزالها في معسكريين أو طبقتين متعارضتين كليا، وهما البورجوازية والبروليتاريا"[14]. ومع كونها قديمة قدم البشرية إلا أن ظهورها بالمستوى والشدة التي تبدو بها اليوم، إنما يرتبط بشروط وسياقات اجتماعية ودولية، وما تعرفه العلاقات بين المجتمعات البشرية من صراع وتنافس واستغلال.

وأصبحت العلاقات المتردية بين المجتمعات تترك آثارها على بنية المجتمعات ومنظومتها القيمية والمعيارية مما يشكل بيئة مناسبة لتنامي ظاهرة العنف بكل مستوياتها، وفي كافة المجالات التي يتفاعل في إطارها الأفراد داخل المجتمع، من الأسرة مرورا بباقي

---

[11]. مجموعة متخصصين، **المجتمع والعنف**، ترجمة الأب إلياس زحلاوي، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 1985، ص. 78.

[12]. فريدريك انجلز، **دور العنف في التاريخ**، ترجمة الدكتور فؤاد أيوب، دار دمشق للطباعة والنشر، 1896، ص. 6.

[13]. فريدريك انجلز، **ضد دهرينغ**، ترجمة بوتجللي، المنشورات الاجتماعية، 1977، ص. 210.

[14]. Karl Marx, **Le manifeste communiste**, (1848), Editions sociales, Paris, 1974, pp. 6-7.

مجالات التفاعل الأخرى وانتهاء بالمجتمع، ليصبح العنف هو السلوك الذي يلجأ إليه أغلب الأفراد والجماعات، من أجل حل المشكلات البسيطة والمعقدة.

ما يلاحظ بهذا الخصوص، هو أنه بالرغم مما حصل في المجتمعات البشرية من تقدم علمي وحضاري، فإن كل ذلك الذي حصل لم يعمل على زوال وتلاشي العنف، بل أكثر من ذلك ربما اشتد وتعقد أكثر فأكثر. وعلى أساس ذلك يبقى ظاهرة معقدة، لها انعكاسات على الأفراد والمجتمعات عموما، من منطلق كونها تشكل تهديدا للمجتمع والسلم العالمي بأكمله.

ويزداد الأمر تعقدا وخطورة عندما يمارس على المرأة، المكون الأساسي في الأسرة وفي المجتمع بشكل عام. "عنف موجه ضد المرأة في كل المجتمعات الإنسانية منذ القدم"[15]. ظاهرة تتعدد أبعادها وتتداخل عدة عوامل في إنتاجها: اجتماعية، وثقافية، وسياسية، واقتصادية، إلخ. وتتمظهر عبر سلسلة من الأفعال تتراوح بين الضرر المادي الجسدي، والمعنوي النفسي، والاعتداء الجنسي، والضرر الاقتصادي وغيرها.

إذا كانت التنمية الاجتماعية أساس رقي المجتمع وتطوره، فإن الواقع الاجتماعي المغاربي والعربي، يطالعنا بأشكال متنوعة ومتعددة من التخلف، الذي تعاني منه فئات واسعة من شرائح المجتمع. واقعا يفرز العديد من الظواهر المركبة والمعقدة، تتداخل العناصر التي تشكلها وتتشابك مع بنية المجتمع الثقافية والاجتماعية، مما قد يطرح صعوبات أمام محاولة فهمها واستيعابها.

في هذا السياق أكد مصطفى حجازي، أن البنية الاجتماعية المتخلفة تتخذ على المستوى المعاش نمطا من الوجود، ومن النظرة إلى هذا الوجود وإلى الذات، وهذا النمط يشكل بعدا ذاتيا من مسألة التخلف، يضاف إلى البعد الموضوعي ويتفاعل معه في إطار من التأثير المتبادل. وذلك من منطلق أن أي بحث في التخلف لا يستقيم ولا يخلص نفسه من

[15]. Fatima Mernissi, "Trois choses que vous devez savoir sur le viol", **femmes et violence**, Edition F. Ebert, Pumag, janvier 1993, p. 7.

السقوط في التجزيئية الاختزالية، إلا إذا استوعب البعدين معا، وذلك وحده من يسمح بوضع خطط تنموية ناجعة[16].

في هذا البحث سيتم التركيز على أكثر أشكال التخلف الاجتماعي الذي تعاني منه المجتمعات العربية وتفسيره تفسيرا آخرا بعيدا عن نظريات التنمية والتحديث. إن التخلف الذي تجابهه المجتمعات العربية حسب هشام شرابي هو من نوع آخر، "تخلف يجثم في أعماق الحضارة الأبوية، حيث لا يغيب لحظة واحدة عن حياتها الاجتماعية، يتم التعايش معه وتقبله ثم تبنيه بعد ذلك. يتخذ أشكالا عدة في ارتباط وثيق بصفتين أساسيتين: اللاعقلانية والعجز؛ إنه نظام اجتماعي أبوي يتسم بشكل مميز من التنظيم الاقتصادي والاجتماعي، ونمط التفكير والسلوك والعمل، ويتميز بوجود علاقات اجتماعية، لا تبدو قائمة إلا بين الرجال، وأي نشاط لا يبدو ممارسا إلا من طرفهم، والمرأة يتم إقصاؤها ومفتقدة إلى المكانة الحقيقية التي تستحقها في بنية المجتمع، ولا تمارس أي دور داخله"[17].

دائما في نفس السياق يأتي عبد الله العروي ليؤكد أن ذلك هو ما جعل المجتمع العربي عموما يعيش أزمة ركود وإحباط، في نظره، هي أزمة يعيشها الإنسان العربي دون وعي جدي بها، ونقد جذري لها، "وتظهر هذه الأزمة أساسا في الخطاب الاجتماعي والثقافي والسياسي، وفي سيطرة الأنظمة السياسية الاستبدادية. وترتبط أيضا أزمة المجتمعات المغاربية والعربية، بغياب الفكرة الكونية، التي تفيد أن الإنسان قيمة في حد ذاته، بغض النظر عن جنسه، ودينه، ومعتقده ولونه، إلخ"[18].

لذلك لا يستقيم القول بأن المجتمعات العربية عرفت حداثة (modernité)، ونزعة حداثية (modernisme)، "مادامت الأولى تقابلها الخاصية المتعلقة بالبنية، أما الثانية فتقابلها الخاصية المتعلقة بالوعي، كما جاء على لسان هشام شرابي"[19]. إنها على العكس من ذلك

---

[16]. مصطفى حجازي، **التخلف الاجتماعي، مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة التاسعة 2005، ص. 15.

[17]. هشام شرابي، **البنية البطريركية، بحث في المجتمع العربي المعاصر**، دار الطليعة، بيروت 1987، ص.40.

[18]. Abdallah Laroui, **Islam et modernité, Centre Culturel Arabe**, deuxième édition, Casablanca, 2001, p.11.

[19]. محمد شكري سلام، **سوسيولوجيا التحديث والتغير في المجتمع القروي**، عالم الفكر، العدد الثالث، المجلد 30، يناير-مارس، 2002، ص. 56.

وإن صح التعبير عرفت تحديثا (modernisation)، "باعتباره يفيد ذلك التصنيع أو التحول الاقتصادي والتكنولوجي، الذي حصل في الأصل في أوربا (ظاهرة أوروبية)، وتسعى الدول العربية جاهدة لتحقيقه، مما كرس تبعيتها للدول الأوروبية أكثر من أنه ساهم في تطورها"[20].

إن تجاوز تلك الأزمة التي تعاني منها المجتمعات العربية يبقى رهينا بوجود حركات تنويرية نقدية متحررة من النزعة الأبوية البطريركية، تقوم بإنتاج وإعادة إنتاج البنيات والهياكل الأساسية، التي تعمل على ترسيخ حقوق الإنسان، ومن ضمنها حقوق كل مواطن رجلا كان أو امرأة، في جو من الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية. "إن تقدم المرأة وتحررها يجب أن يسبقا كل عملية تحديث للمجتمع، أو على الأقل أن يسايرا تلك العملية"[21].

في العالم العربي المرأة هي أفصح الأمثلة على وضعية القهر بكل أوجهها وديناميتها، فيها تجمع كل تناقضات المجتمع، "وهي أكثر العناصر الاجتماعية التي تتعرض للتبخيس في قيمتها كإنسان، وفي جنسها وجسدها وفكرها وإنتاجاتها، إلخ"[22].

تلك الوضعية التي تعيشها المرأة العربية بقيت بعيدة عن التحولات المجتمعية البنيوية التي حدثت خلال القرن العشرين، كونها تحولات محكومة بعلاقات اجتماعية متخلفة، وأنظمة أبوية استبدادية وأعراف وتقاليد راسخة، إضافة إلى تخلف المجتمعات العربية علميا وتكنولوجيا. كل ذلك جعل المرأة تعاني أوضاعا اجتماعية واقتصادية متخلفة، جعلتها موضوع تسلط من قبل الرجل.

"وكل ما تحقق من تطور وتحديث في العالم العربي في بداية القرن الماضي، ومس حقوق المرأة أساسا (التعليم، العمل)، رغم ذلك بقيت تابعة للرجل، وأدنى منه درجة. يظهر ذلك جليا في فرص التعليم والعمل والأجور، والحقوق المدنية والسياسية، التي تعكس

---

[20]. محمد شكري سلام، **سوسيولوجيا التحديث والتغير في المجتمع العربي المعاصر**، نفس المرجع، ص. 61.
[21]. إبراهيم الحيدري، **النظام الأبوي وإشكالية الجنس عند العرب**، دار الساقي 2003، ص. 1.
[22]. مصطفى حجازي، **التخلف الاجتماعي**، مرجع سابق، ص. 200.

اللامساواة مع الرجل. بناء على ذلك يبدو بأن الطريق لا يزال طويلا لتحقيق المساواة بين الجنسين في العالم العربي"[23].

إن النقد الحضاري لتلك الثقافة حسب شرابي يجب أن يقوم، على كشف التناقضات القائمة في الوعي المهيمن، وفي كل التجسيدات والبنى والعلاقات، التي تشكل القاعدة المادية للحضارة الأبوية. تبدو الأبوية حسب شرابي المقابل السالب للحداثة، فهي في نظره، تفضل الأسطورة على العقل، والبلاغة (الخطابة)، على التحليل، والاعتقاد على التحليل العلمي، والنقل على الإبداع. وعلى المستوى الاجتماعي، تسيطر العلاقة العمودية على العلاقة الأفقية، التي تمثل التكافؤ والمساواة.

في هذا السياق يحضر عبد الله حمودي، الذي وإن كان يلتقي مع شرابي في الأهمية الحاسمة التي كان يوليها للروابط الخاصة بين الأب والإبن في المجتمع، وفي إسهام العادات والتقاليد الأسرية في تشكيل المشترك الجمعي وديناميته. إلا أن حمودي يختلف معه، "فالأبوية في المجتمعات الحالية، في بلدان المغرب والمشرق، تواجه عرضية القواعد والمعايير والممارسات وعدم استقرارها، فقد وهن الآباء وأصبح موقفهم موقف دفاع، يسعون فيه إلى حفظ واجهة السيادة، خصوصا في الطبقات المتوسطة والفقيرة"[24].

مما سبق يتأكد لنا بأن النظام الأبوي الذي يسيطر على المجتمعات العربية عموما، والمجتمع المغربي من بين تلك المجتمعات العربية التي تعرف تلك الهيمنة الذكورية (التركيز هنا على المجتمع المغربي اعتبارا لكون البحث الذي نقوم به يخص المغرب ومدينة وجدة خصوصا). الشيء الذي أثر فعليا على الوضع الاجتماعي للمرأة، وعلى دورها التنموي، ومساهمتها في التقدم المجتمعي. هذا الوضع السلبي الذي تعيشه المرأة يعتبر دافعا لإجراء الكثير من الأبحاث حولها، لمقاربة دورها ومساهمتها إلى جانب الرجل في تنمية المجتمع، وفي الوقت نفسه لكشف العوائق والمعيقات التي تعيق ذلك الدور. الأمر يعد مرتكزا أساسيا تتطلبه الدراسة السوسيولوجية حول المرأة والدراسة السوسيولوجية

---

[23]. هشام شرابي، **النقد الحضاري للمجتمعات العربية في نهاية القرن العشرين**، مركز دراسات الوحدة العربية، ص.93.

[24]. عبد الله حمودي، **الشيخ والمريد، النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة**، ترجمة عبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشر، الطبعة الرابعة 2010، ص. 17، 18، 19.

بشكل عام، كما عبر عن ذلك بيير بورديو، بأن البحث السوسيولوجي هو البحث عن المخفي.

إننا لا نروم انطلاقا من الملاحظة السابقة التقليل من قيمة الأبحاث التي أجريت حول المرأة، وقاربت وضعها، بل نريد من وراء ذلك التأكيد على الوضع الجديد، الذي يجب أن تحتله المرأة في المغرب، تماشيا مع بعض التحولات الاجتماعية والإصلاحات التشريعية التي حصلت في المجتمع، بهدف تحقيق طموحاتها، والرقي بوضعها.

نعتقد بأن التحديات التي تواجه المرأة، تضرب في عمق التاريخ، لها ارتباط وثيق بالنظام الأبوي وتركيبته الاجتماعية، التي تقوم على الإقصاء الاجتماعي الممارس، والشرعية الخرافية للسيطرة الذكورية. والأخطر من ذلك هو ما يمكن تسميته بوضعية الازدواجية المتناقضة، التي تحولت إلى حتمية اجتماعية حقيقية متعددة الأوجه، تعيشها وتتعايش معها المرأة يوميا؛ وضعية قائمة على أساس التقليد في مقابل الحداثة، والمحافظة في مقابل التغيير...، حيث أصبح المغاربة (ذكورا وإناثا)، يعيشون فصاما بين الخطاب والواقع اتجاه المرأة، على حد تعبير مصطفى محسن. "أحيانا تسمع إلى المرأة تجدها تتحدث خطابا حداثيا، ولكن حين تقارب عقليتها تجدها أقرب إلى عقلية جدتها (تقبل منطق السيطرة والخضوع للرجل)، والشيء ذاته بالنسبة للرجل، الذي يتحدث عن حرية المرأة، لكنه يتحول إلى ديكتاتور مع زوجته"[25].

تتناول هذه الدراسة العنف الممارس على المرأة المغربية، الظاهر والخفي منه، باعتباره ظاهرة اجتماعية تتكرر في الحواضر والبوادي، وتخترق تقريبا كل الفئات الاجتماعية (الفقيرة منها، والمتوسطة، والغنية)، مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف نسبة تكرارها وحضورها من فئة إلى أخرى.

على أساس ذلك تتطلب دراسة ظاهرة العنف الموجه ضد المرأة معاينة سوسيولوجية خاصة، وحوارا اجتماعيا مسؤولا ورصينا بين كل الفاعلين والمتدخلين في المجال. وهنا لا

[25]. مصطفى محسن، "المغاربة يعيشون فصاما بين الخطاب والواقع اتجاه المرأة"، عنوان مداخلة شارك بها مصطفى محسن، في الندوة التي نظمتها الجمعية المغربية لمساندة الأسرة، الرباط، الجمعة 17 أبريل 2015.

تفوتنا فرصة التأكيد على صعوبات ذلك التناول، اعتبارا لكون العنف ظاهرة مغلفة بممنوعات وطابوهات، خاصة عندما يتعلق الأمر بالعنف الزوجي (العنف الذي يمارسه الزوج على زوجته)، والعنف الأسري (الذي يمارسه أحد أفراد عائلة الضحية: أب، أخ، إلخ)، أي بذلك العنف الذي تتعرض له المرأة في الفضاءات الخاصة (les éspaces privés).

"تلك الطابوهات تتجلى في أبعاد متعددة، ترتبط بالأسرة، بالمقدس (الدين وتأويل الناس له)"[26]، وبالتقسيم الاجتماعي للأدوار بين الذكور والإناث، وبالرموز الاجتماعية، بالأعراف والتقاليد، إلخ؛ طابوهات تجعل من وضع المرأة في المجتمع وضعا معقدا، تتعرض فيه لمختلف أشكال العنف في ظل السيطرة الذكورية.

سيطرة ذكورية يتم تفسيرها من طرف الباحثين بفعل الثقافة، التي تشكل الفرد مرة ثانية بعدما تم تشكيله بيولوجيا في أول الأمر بفعل الطبيعة. في هذا السياق يعود العنف ضد المرأة إلى أسباب اجتماعية تاريخية أساسها أساليب التنشئة، التي تجعل الذكور أكثر سيطرة وتحكما في الإناث. "في المجتمع المغربي كغيره من المجتمعات المغاربية وحتى العربية الأخرى، مازال الأطفال من الجنسين يتعلمون بشكل مبكر التمييز القاطع بين الرجال والنساء، وخضوع النساء لتسلط الرجال"[27].

لتأكيد تأثير الثقافة على العلاقة بين الجنسين يمكن الإشارة هنا إلى الدراسات التي قامت بها Margaret Mead، التي أبرزت أن سيطرة الذكور على الإناث جسميا واقتصاديا ونفسيا، لا تعود إلى الفروق البيولوجية بل إلى ما تسمح به الثقافة، وما يسمح به المجتمع بالنسبة للذكور والإناث، وما يتوقعه المجتمع من الجنسين. "هذا المنطق الذكوري في التعاطي مع قضايا المرأة كرسته مع كامل الأسف العلوم الإنسانية (علم الاقتصاد، وعلم

---

[26]. عائشة بلعربي، "النساء والعنف في المغرب العربي"، **النساء والعنف**، يناير، 1993، ص.9.
تؤكد الباحثة عائشة بلعربي في مقالها المذكور أن العنف الممارس على المرأة المغاربية يتم في الكثير من الأحيان باسم الدين الإسلامي، تحت تأثير تأويلات فقهية تمنح الرجل سلطة معاقبة المرأة في حالة عدم خضوعها لأوامره "الطاعة". وهي تأويلات خاطئة في نظرها، بحيث رأت أن العنف الممارس على المرأة من قبل الرجل لا يستند على أية شرعية في الإسلام، ففي الحياة الزوجية خصوصا العلاقة بين الرجل والمرأة يجب أن تقوم على التفاهم والاحترام المتبادل والحب والتعاون...، لا على العنف والتسلط.
[27]. عبد الله حمودي، **الشيخ والمريد**، مرجع سابق، ص.243.

الإحصاء، والسوسيولوجيا)، وكأن جنسا واحدا هو الموجود، الجنس الذكوري (جنسانية ذكورية)، فأصبحت المرأة بمثابة عبد للرجل، عليها تقبل الامتيازات التاريخية الممنوحة للرجل (الرئاسة، السلطة، العلم)".[28]

لقد سبقت الإشارة إلى كون العنف المسلط على النساء ظاهرة كونية، جعلت المجتمع الدولي برمته، يتخذ قرار ضرورة إنهاء العنف الموجه ضد المرأة واعتبر ذلك مسؤولية الجميع. وقد أطلق حينها الأمين العام الأممي "بان كيمون" في فبراير من سنة 2008 حملة دولية بعنوان: "لنتحد جميعا لمناهضة العنف ضد المرأة، تمتد إلى سنة 2015، طالبا من الجميع الانضمام إلى هذه الحملة لوقف حالات العنف المتنامية في صفوف النساء"[29].

والمغرب هو الآخر يعرف هذه الظاهرة، التي امتزجت بخصوصيته الثقافية والدينية والاجتماعية، في إطار بنية اجتماعية تقليدية يتحكم ويسيطر فيها الرجل (مجتمع ذكوري)، هذا النموذج المجتمعي يعتبر حقلا اجتماعيا، "أحد معالمه السلطة المطلقة للأب، والخضوع الكامل للنساء، في شكل عنف يمارسه الرجال على النساء، تجسيدا لتلك العلاقات السلطوية، ولميكانيزمات التربية غير العادلة في المجتمع"[30].

عرفت البنية الاجتماعية التقليدية التي كانت تؤطر العلاقة بين الجنسين في المجتمع المغربي، اختلالا بفعل التغيرات الهيكلية التي عرفها ابتداء من النصف الثاني من القرن الماضي- كغيره من مجتمعات العالم الثالث- "ولحقت تلك التغيرات مجالات متعددة، مست الحقل الاجتماعي والاقتصادي والقيمي- الرمزي"[31].

مما كانت نتيجته ظهور شكل جديد للتنظيم الاجتماعي الأسري، حصل معه التحول في أدوار المرأة، "فأصبحت تقوم بالأدوار التي كانت حكرا على الرجال في السابق، ولم

---

[28]. Abdessamad Dialmy, **Féminisme, Islamisme et Soufisme**, Editions Publisud, paris, 1997, pp. 21,22.

[29]. **المجلة المغربية للسياسات العمومية**، سلسلة تقارير، الحالة الاجتماعية 2010-2011، "تقرير حول السياسات العمومية الاجتماعية بالمغرب"، تحت إشراف حسن طارق، العدد الرابع، الرباط، 2011، ص.193.

[30]. Pierre Bourdieu, **Algérie 60**, **structures économiques et structures temporelles**, les éditions de Minuit, coll. « Grands documents », paris, 1977, p.64.

[31]. مصطفى محسن، **في التنمية السياسية، مقدمات في سوسيولوجيا الإصلاح والتحديث والتحول الديمقراطي في المغرب المعاصر**، دفاتر وجهة نظر (11)، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2007، ص ص. 36، 37.

يعد دورها ينحصر فقط في تربية الأبناء (الدور التقليدي)"[32]؛ تلك الأدوار تتعلق بالمجال العام والخاص على حد سواء، مما فرض نوعا جديدا من العلاقات بين الجنسين تقوم على قاعدة التساوي، "في إطار التعاون على تنظيم وإدارة الأسرة، والمشاركة الاقتصادية والسياسية في تنمية المجتمع"[33].

على قاعدة تلك التغيرات التي حصلت في المجتمع، عرفت أوضاع المرأة المغربية خلال العقدين الأخيرين اهتماما مس بعض المجالات، مكن بعض النساء من فرض أنفسهن في المجتمع ومنافسة الرجال في مجالات عدة. ويستمد ذلك الاهتمام أسسه من إرادة التصدي للعراقيل والمعيقات التي حالت دون تحقيق المزيد من المجهودات التنموية للمغرب[34].

ما يمكن نشير إليه في هذا المستوى، هو أن ذلك التطور الحاصل في وضع المرأة لم تستفيد منه كل نساء وفتيات المغرب، بل اقتصر في الغالب على اللواتي يتواجدن بالمجال الحضري، وينتمين في الغالب إلى شرائح اجتماعية محظوظة.

إن الفئة القليلة من النساء التي استفادت من التحول الحاصل في المجتمعات العربية عامة والمجتمع المغربي خصوصا، هي الفئة التي تمكنت من ولوج المدرسة (بالرغم من أن الفتيات هن من ينقطعن عن الدراسة في سن مبكرة مقارنة بالفتيان، بل وهناك نسب كبيرة منهن لم تلجن المدرسة بالمرة خاصة بالعالم القروي)، "وبدون شك الثورة الرئيسية في تغيير وضعها ماديا ومعنويا"[35].

---

[32]. Abdessamad Dialmy: op.cit., p p. 21,22.

[33]. Carmelo Perez Beltran : **Femmes changement social et identité au Maghreb**, universidad de Granada, sans édition, sans date d'impression, pp. 100, 101.

[34]. كتابة الدولة المكلفة بالأسرة والعمل الاجتماعي، أشغال اليوم الدراسي حول "أية شراكة مع الجمعيات للنهوض بأوضاع المرأة في المغرب"، الرباط 21 ماي 2003. مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، الطبعة الأولى، 2003، ص. 47.

[35]. Ibid., p. 102.

كما أن الحركة النسائية المغربية لعبت دورا حاسما في تنامي الوعي الجماعي بقضايا المرأة[36]. وعيا أصبح يرفض وجود أشكال العنف التي تتعرض لها النساء، ويطرح ضرورة اجتثاثها واقتلاعها من المجتمع، وبفضل نضالاتها تم الاعتراف بحقوق المرأة، "وأصبحت قضاياها من المواضيع الأساسية المطروحة للنقاش العمومي، بعدما كانت مغيبة في السابق"[37].

وفي سياق ذكر العوامل التي ساهمت في الاهتمام بوضعية المرأة في المغرب نستحضر الدور الذي لعبته كذلك جمعيات المجتمع المدني، التي لعبت دورا كبيرا في التعريف بواقع المرأة المغربية، وما تعانيه من عنف وإقصاء وتهميش، وكذلك دور الحركات المدافعة عن حقوق الإنسان، ومساهمات بعض المتدخلين العموميين، والمبادرات الدولية التي ناضلت من أجل القضاء على الانتهاكات التي تتعرض لها حقوق المرأة، "والتي وصلت إلى حد زعزعة استقرار بنية المعايير والقيم، التي تشكل تمثلات الجماعة والأفراد، والتي كانت تبرر العنف ضد النساء"[38].

تجسد أيضا الاهتمام بالمرأة والنهوض بوضعيتها والرغبة في تحسينها، وجعل ذلك من الأولويات الوطنية، في الخطب السياسية الرسمية: خطاب ثورة الملك والشعب 20 غشت 1999[39]، خطاب العرش 30 يوليوز 2000[40]، فأصبحت قضية محاربة التمييز بين الجنسين، وترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص ركيزة أساسية من ركائز التنمية، ورهانا اجتماعيا يهدف إلى تقليص الفوارق بين الجنسين ومحاربة الإقصاء، ومن ثمة تحقيق تنمية بشرية

---

[36]. سعاد الناصر، **بوح الأنوثة**، سلسلة شراع، العدد الثامن والعشرون، دار النشر المغربية، بدون طبعة، طنجة، 1998، ص.31.

=من بين الحركات النسائية التي ساهمت في تنامي الوعي بقضايا المرأة وبحقوقها يمكن ذكر: الإتحاد التقدمي النسائي، الفدرالية الوطنية للنساء ذوات المهن الحرة، الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، اتحاد العمل النسائي الجمعية المغربية للدفاع عن حقوق النساء، الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة.

[37]. Abdessamad Dialmy, op.cit., p. 2.

[38]. Etude sociologique sur femmes victimes de violences, présentations socioculturelles de la violence infligées aux femmes, Association Horizon Femme Et Enfant, mai 2007, p. 3.

الدراسة أنجزتها جمعية "الأفق للمرأة والطفل" بشمال المغرب بإقليم الناظور، بدعم من الإتحاد الأوروبي ومركز الاستماع للنساء ضحايا العنف.

[39]. خطاب ثورة الملك والشعب، بتاريخ 8 جمادى الأولى 1420 الموافق لـ 20 غشت 1999، **انبعاث أمة**، الجزء الرابع والأربعون، القسم الثاني، م. س.، ص. 533.

[40]. خطاب العرش بتاريخ 28 ربيع الثاني 1421 الموافق لـ 30 يوليوز 2000، **انبعاث أمة**، الجزء الخامس والأربعون، القسم الثاني، المطبعة الملكية، الرباط، 2000، ص. 698.

عادلة. كما شكلت قضية المرأة كذلك رهانا ديمقراطيا يتوخى تحقيق المساواة بين النساء والرجال.

لكل تلك الغايات وبتأثير كبير من نضالات الحركة النسائية والتزامات المغرب مع شركائه، صادق المغرب على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (لسنة 1979) في 21 يونيو 1993[41]، والموافقة على توصيات المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عقد في بكين 1995[42]، من خلال العمل على إدماج **مقاربة النوع الاجتماعي** في البرامج والسياسات الحكومية.

في هذا الشأن تم اتخاذ عدة تدابير من أجل تعزيز وتقوية قدرات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية في مجال حقوق الإنسان، والحركات النسائية التي أصبحت قوة اقتراحية ضاغطة تعمل في شكل شبكات تنسيقية جهوية ووطنية. ذلك ما دفع بالمغرب منذ بداية التسعينات من القرن الماضي إلى القيام بإصلاحات عميقة وجوهرية على مستوى البنية القانونية[43] نذكر منها: مدونة الأسرة[44]، قانون الجنسية[45]، ومدونة التجارة[46]، وقانون

---

[41]. ظهير شريف رقم 1.93.361 الصادر بتاريخ 29 من رمضان 1421 (26 ديسمبر2000) بنشر اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز، ج.ر، ع. 4866 الصادرة بتاريخ 23 شوال 1421(18 يناير 2001)، ص. 226.

[42]. هو المؤتمر الرابع في سلسلة اللقاءات التي عقدت حول المرأة، عقد في العاصمة الصينية بيكين تحت عنوان: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلام.

بدأ التحضير لمؤتمر بكين قبل ثلاث سنوات من انعقاده، وذلك عندما دعت لجنة مركز المرأة التابعة للأمم المتحدة في ماي 1992، جميع حكومات العالم لتأليف لجان وطنية تساهم في التحضير لمؤتمر بكين الذي سينعقد في نونبر 1995، كما دعت أيضا إلى تأليف لجان للتحضير تحت شعاره "العمل من أجل المساواة والتنمية والسلام". ويعتبر مؤتمر بكين من أكثر المؤتمرات حضورا، حيث قدر عدد المشاركين فيه بثلاثين ألف مشارك، على رأسهن "ملكة بلجيكا ورئيسة أيسلندا وهيلاري كلينتون وبنازير بوتو وخالدة ضيا والنرويجيـة غروهاليـم برونت وبرناديت شيراك، إضافة لزوجات رؤساء ووزراء العديد من الدول وأكاديميات وباحثات". نقلا عن: القاطرجي نهى: المرأة في منظومة الأمم المتحدة، رؤية إسلامية. مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006 ص. ص. 275- 277- 278.

[43]. **تعمدنا في البحث، القيام بجرد لأغلب التشريعات والقوانين، والإجراءات والتدابير المواكبة لها، وتجسيدها في الهامش، لإثارة الانتباه إلى كثرتها وأهميتها، والدفع بالتساؤل عن جدوى وفعالية ذلك، في إحداث التغيير الإيجابي في واقع المرأة المغربية؟، أم أن الأمر لا يعدو أن يكون إلا مجرد إصلاحات، لم تحدث التغيير المنشود على مستوى واقع المرأة المغربية.**

[44]. ظهير شريف رقم 1-04-22، الصادر بتاريخ 12 من ذي الحجة 1424 (3 فبراير 2004) بتنفيذ القانون 03.70، ج.ر، ع. 5184 الصادرة بتاريخ 14 ذو الحجة 1424 (5 فبراير 2004)، ص.418.

= تتجلى مبادئ المساواة والتوازن في مدونة الأسرة من خلال تحقيق عدة مكاسب أهمها:

- جعل الأسرة تحت الرعاية المشتركة للزوجين (المادة 04).
- المساواة في الأهلية القانونية في إبرام عقد الزواج ورفع سن الرشد القانوني إلى 18 سنة (المادة 19).
- المساواة في الحقوق والواجبات المتبادلة بين الزوجين (المادة 51).
- تخويل النيابة العامة سلطة إرجاع الزوجة المطرودة إلى بيت الزوجية في الحال مع اتخاذ التدابير الكفيلة لضمان أمنها وسلامتها (المادة 53).
- تدعيم المساواة بين الرجل والمرأة في مجال إنهاء العلاقة الزوجية (المادتين 52، 54).

الالتزامات والعقود[47]، وقانون الحالة المدنية[48]، وقانون المسطرة الجنائية[49]، والقانون الجنائي[50].

في إطار دينامية الإصلاح هذه تبنى المغرب العديد من الإستراتيجيات نجد من بينها: الإستراتيجية الوطنية للإنصاف والمساواة بين الجنسين (سنة 2000)، والتي كان الهدف منها هو تعزيز مشاركة النساء والرجال بشكل منصف ومتساو في السياسات والبرامج التنموية، ومشاركة المرأة في اتخاذ القرار على المستوى الوطني. والإستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء (2002)، والميثاق الوطني لتحسين صورة المرأة في الإعلام، وجندرة الميزانية الحكومية والتي تهيئ كل سنة ملحقا خاصا وفق مقاربة النوع موازيا للقانون المالي سنة 2006.

إضافة إلى اعتماد تدابير للرفع من تمثيلية النساء في الجماعات المحلية الذي تضمنته مدونة الانتخابات، وتعديل الميثاق الجماعي 2008، حيث نصت المادة 14 من قانون 78-00 على أن المجلس الجماعي يسهر على تكوين لجنة استشارية، تدعى "لجنة المساواة

- تقييد حق تعدد الزوجات بشروط قانونية تحت رقابة القاضي (المواد من 40 إلى 46 والمادة 65).

[45]. ظهير شريف رقم 1.07.80 الصادر بتاريخ 3 ربيع الأول 1428 (23 مارس 2007) بتنفيذ القانون 62.06، ج. ر، ع. 5513 بتاريخ 13 ربيع الأول 1428 (2 أبريل 2007)، ص. 1116.
بمقتضى القانون المؤرخ في 2007/04/02 الذي عدل ظهير 1958 تصدى المشرع المغربي لمظهر آخر من مظاهر عدم المساواة بين الرجل والمرأة، بمنحه الجنسية المغربية للطفل من أم مغربية وأب أجنبي.

[46]. ظهير شريف رقم 83.96.1 الصادر بتاريخ 15 من ربيع الأول 1417 (فاتح أغسطس 1996) بتنفيذ القانون رقم 95.15، ج. ر، ع. 4418 الصادرة بتاريخ 19 جمادى الأولى 1417 (3 أكتوبر 1996)، ص. 2187.
نص المشرع على إلغاء الإذن الذي يمنحه الزوج لزوجته من أجل ممارسة النشاط التجاري وإبرام العقود التجارية.

[47]. ظهير شريف رقم 140.11.1 الصادر في 16 من رمضان 1432 (17 أغسطس 2011) بتنفيذ القانون 24.09، ج. ر، ع. الصادرة بتاريخ 23 شوال 1432 (22 سبتمبر 2011)، ص. 4678.
تم إلغاء الفصل 728 من قانون الالتزامات والعقود الذي كان يشترط حصول المرأة على إذن زوجها لإبرام عقد الشغل.

[48]. ظهير شريف رقم 239.02.1 الصادر بتاريخ 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) بتنفيذ القانون 99.37، ج. ر، ع. 5054 الصادرة بتاريخ 2 رمضان 1423 (7 نوفمبر 2002)، ص. 3150.
ساوى هذا القانون بين الرجل والمرأة في حق التصريح بالولادة دون تمييز (المادة 16)، كما منح للزوجة المطلقة حق الحصول على الدفتر العائلي.

[49]. ظهير شريف رقم 169.11.1 الصادر بتاريخ 19 من ذي القعدة 1432 (17 أكتوبر 2011) بتنفيذ القانون 11.35، ج.ر، ع. 5990 الصادرة بتاريخ 29 ذو القعدة 1432 (27 أكتوبر 2011)، ص. 5235.
ألغى قانون المسطرة الجنائية الصادر بتاريخ 2002/10/03 المقتضيات المتعلقة بوجوب حصول المرأة على تصريح من المحكمة إن هي أرادت أن تنتصب كمطالبة بالحق المدني في مواجهة زوجها.

[50]. ظهير شريف رقم 71.13.1 الصادر في 18 من رمضان 1434 (27 يوليو 2013) بتنفيذ القانون 13.92، ج. ر، ع. 6177 الصادرة بتاريخ 4 شوال 1434 (12 أغسطس 2013)، ص. 5736.
جرم القانون الجنائي التمييز بشكل صريح وواضح، ووضع له تعريفا يتلاءم مع المواثيق الدولية، كما حرص المشرع على تعزيز حماية المرأة بتجريم جميع الأفعال التي تمس حقوقها، فضلا عن تشديد العقوبات في حق كل من اعتدى على المرأة.

وتكافؤ الفرص"، تتكون من شخصيات تنتمي إلى جمعيات محلية، وفعاليات من المجتمع المدني يقترحها رئيس المجلس، كل ذلك من أجل تعزيز مبادئ المساواة وتقليص الفوارق المبنية على النوع الاجتماعي[51]. طبقا لما أوصت به المؤتمرات العالمية (نيروبي، بيكين)، وحددته اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وطبقا لأهداف الألفية للتنمية[52].

أولت الدساتير المغربية ابتداء من دستور 1962 إلى دستور الفاتح من يوليو 2011، اهتماما خاصا للمرأة، حيث نصت بعض مقتضياتها على تمتع الرجل والمرأة بالحقوق السياسية والمدنية، وضمنت لهما الحق في التربية والتشغيل وتقلد المناصب العامة، وحرية الرأي والتعبير والاجتماع والانخراط في المنظمات والنقابات. والباب الثاني من الدستور الجديد المؤرخ في 29 يوليو 2011، تضمن مختلف "الحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، التي يجب أن يتمتع بها الرجل والمرأة على قدم المساواة"[53].

كما أشار الفصل 19 من دستور 2011 إلى الحقوق والحريات الواردة في هذا الباب وغيرها من المقتضيات الأخرى، وكذا تلك الحقوق الواردة في الاتفاقيات والمواثيق الدولية كما صادق عليها المغرب. كما نصت الفقرة الثانية من نفس الفصل على أن تسعى الدولة إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء، وأشارت الفقرة الثالثة إلى أن تحدث لهذه الغاية هيأة للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز ضد المرأة[54].

في هذا الإطار عملت الحكومة المغربية على اتخاذ مجموعة من الإجراءات، بهدف تنزيل المقتضيات القانونية، التي تضمنها دستور 2011، بهدف الحد من تفشي ظاهرة العنف ضد النساء، وذلك بخلق بنيات لاستقبال النساء المعنفات، سميت خلايا التكفل بالنساء

---

[51]. التقرير الوطني للمملكة المغربية بيكين+15، بدون طبعة، أبريل، 2009، ص. 02.

[52]. تفيد نتائج التقرير الوطني لأهداف الألفية للتنمية لسنة 2008 بإمكانية بلوغ المرامي 11، 13، 14. والتي تهدف إتباعا إلى القضاء على الفوارق بين الجنسين في سلكي التعليم الإبتدائي والثانوي، وفي مجال التشغيل والمساواة في الأجور وفي ولوج الموارد وتعزيز مكانة المرأة في الهيئات المسيرة، وأخيرا إلغاء كل المقتضيات التمييزية ورفع التحفظات بخصوص اتفاقية مكافحة كل أشكال التمييز اتجاه النساء وتقليص مظاهر العنف ضد النساء.

[53]. ظهير شريف رقم 91.11.1 الصادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليو 2011) بتنفيذ نص الدستور، ج. ر، ع. 5964 مكرر الصادرة بتاريخ 28 شعبان 1432 (30 يوليو 2011)، ص. 3600.

[54]. ظهير شريف رقم 91.11.1، مرجع سابق، ص. 3600.

والأطفال ضحايا العنف، بالمستشفيات، وبالنيابة العامة للمحكمة، وبمصالح الدرك الملكي وبالأمن الوطني. والعمل على التحسيس بخطورة الظاهرة بمناسبة اليوم العالمي لمحاربة العنف ضد النساء. وهذا الإجراء في اعتقادنا يبقى غير ذا أهمية، ما لم يصبح استراتيجية وطنية ينخرط فيها الجميع وتمتد على طول السنة، وتخترق كافة مؤسسات المجتمع، حتى تصبح المساواة بين الجنسين ثقافة مجتمعية يتملكها الجميع.

كما تم تبني برنامج "تمكين" (30 ماي 2008) من خلال تعزيز الإطار المؤسساتي، ومأسسة محاربة العنف ضد النساء عبر استراتيجية تشرف على تنسيقها وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، بتعاون مع الأمن الوطني والدرك الملكي ووزارتي العدل والصحة، وبشراكة مع المنظمات غير الحكومية المهتمة بمحاربة العنف ضد المرأة. وذلك عن طريق دعم التنسيق على المستوى الجهوي بين المجتمع المدني والفاعلين المحليين، من خلال إحداث لجنة محلية للتكفل القضائي بالنساء والأطفال ضحايا العنف على مستوى المحاكم الابتدائية، ولجنة أخرى جهوية للتكفل القضائي بالنساء والأطفال ضحايا العنف على مستوى محاكم الاستئناف.

ومؤخرا وضعت وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية استراتيجية القطب الاجتماعي "4+4" للفترة 2012- 2016[55]، كما قدمت مشروع قانون يتعلق بمحاربة العنف ضد النساء[56].

بالإضافة إلى ما سبق ذكره تم إحداث المرصد الوطني لمحاربة لمناهضة العنف ضد النساء، في 29 أبريل 2013، بهدف رصد وتتبع الظاهرة، وتقييم الإستراتيجيات المرصودة

[55]. للتعرف على مضامين الإستراتيجية ومحاورها المطلوب مراجعة الموقع الإلكتروني للوزارة. www.social.gov.ma

[56]. مشروع قانون 13.103 أعدته وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، يتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، صادق عليه المجلس الحكومي مؤخرا في 17 من مارس 2016، كما صادق عليه مجلس النواب في 26 يوليوز/تموز 2016، بعد إدخال بعض التعديلات عليه. وأحاله مجلس المستشارين (الغرفة الثانية) وبعد إدخال بعض التعديلات عليه وافق عليه المجلس في 30 يناير/ كانون الثاني 2018، وأحاله من جديد إلى مجلس النواب لتتم الموافقة عليه في 14 فبراير/ شباط 2018. وصدر في الجريدة الرسمية بتاريخ 12 مارس 2018. وبعد ستة أشهر من ذلك التاريخ سيدخل القانون حيز التنفيذ. **(ملحق رقم 1)**.

لمحاربتها. ومراصد جهوية للتبليغ عن حالات العنف والتمييز التي تطال النساء والفتيات. كما شكل إصلاح منظومة العدالة أحد الأولويات الوطنية، باعتباره شرطا ضروريا لحماية حقوق الإنسان وترسيخ دولة الحق والقانون، فقد تم إطلاق الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة، في ماي 2013، وفق مقاربة تشاركية، بهدف تكريس الحقوق الفئوية، وفي مقدمتها حقوق المرأة.

وتم أيضا اعتماد الخطة الحكومية للمساواة "إكرام"، بتاريخ 6 يونيو 2013، والتي تعتبر أداة لترجمة الإلتزامات المعبر عنها في البرنامج الحكومي للفترة الممتدة مابين 2012 و2016. وإحداث المرصد الوطني لتحسين صورة المرأة في الإعلام، يوم 19 يونيو 2015، بهدف رصد وتتبع صورة المرأة في الإعلام، في مختلف الوسائط الإعلامية المكتوبة والسمعية والبصرية والرقمية، ومحاربة الصور النمطية (les stéréotypes)، إلى جانب المساهمة في نشر ثقافة المساواة والنهوض بحقوق المرأة. ويمكننا أن نستحضر في سياق الإصلاحات التي تمت، مراجعة القانون الجنائي فيما يخص تزويج القاصر المغرر بها، حيث تم حذف الفقرة 2 من الفصل 475، التي كانت تقضي بإمكانية تزويج القاصر المغرر بها والمختطفة.

ما يمكننا أن نسجله انطلاقا مما سبق تناوله أن هناك غنى على المستوى التشريعي القانوني والمؤسساتي بإحداث مجموعة من بنيات الاستقبال والتوجيه، ونسجل أيضا أن كل تلك الإجراءات والتدابير التي حصلت تعكس بشكل أو بآخر الاستعداد الظاهر الذي تبديه الدولة، والتزامها بمناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي.

ويتجلى ذلك الالتزام كذلك من خلال التصديق على مواد وبنود الإعلان العالمي بشأن القضاء على العنف ضد المرأة، وخاصة المادة الرابعة منه والتي تلزم الدول الموقعة على الإعلان أن "تدين العنف ضد المرأة وألا تتذرع بأي عرف أو تقليد أو اعتبارات دينية

بالتنصل من التزاماتها بالقضاء عليه، وينبغي لها أن تتبع بكل الوسائل الممكنة ودون تأخير سياسة تستهدف القضاء على العنف ضد المرأة"[57].

طبقا لمجموع تلك التدابير والإجراءات يبرز السؤال الجوهري الذي يفرض نفسه بإلحاح على كل مشتغل بالموضوع مفاده: ما جدوى نجاح وفعالية ونجاعة كل تلك الإجراءات والتدابير والسياسات والبرامج في الحد من انتشار ظاهرة العنف ضد المرأة على أرض الواقع؟

بالعودة إلى أهم الأبحاث التي أجريت حول الموضوع، سواء من طرف الجهات الرسمية أو الباحثين المهتمين بظاهرة العنف ضد المرأة، أومن قبل الجمعيات التي تشتغل في مجال محاربة العنف ضد المرأة، يمكننا تلمس الإجابة الدقيقة عن الإشكال المطروح سابقا، والتي تفيد أنه بالرغم من كل المجهودات المبذولة من طرف كل مكونات المجتمع للقضاء على العنف ضد النساء، فإن قياس الظاهرة في المجتمع المغربي يوضح بجلاء استمراريتها، وانتشارها الواسع في المجالات العامة (الشارع، الحي، مكان العمل، المدرسة، الجامعة، حدائق، ساحات عمومية، إلخ)، والخاصة (بيت الأسرة، بيت الزوجية)[58].

كما تأكد استمرار العنف الممارس على المرأة في تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي سجل بأن كل التعديلات التي تمت وهمت التشريع الجنائي لازالت لم تمكن المرأة من الحماية الكاملة من العنف، مازال ذلك التشريع يهيمن عليه الطابع الأبوي، ويمس بالحريات الفردية، سواء في فلسفته أو في مقتضياته، ولم يتم فيه تجريم العنف الزوجي[59].

وفي التقرير الأخير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تم الوقوف عند مختلف أشكال التراجع التي تعرفها الوضعية الاجتماعية للنساء المغربيات، على الرغم من

---

[57]. المرصد المغربي للعنف ضد النساء، **نسائيات** "عيون نسائية"، ع. الثالث، نونبر، 2009، ص. 1.

[58]. البحث الوطني حول انتشار ظاهرة العنف ضد النساء، تقديم النتائج، إنجاز المندوبية السامية للتخطيط المغربية، بد. ط، الرباط، 10 يناير 2011، ص. 5.

[59]. تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وضعية المساواة والمناصفة بالمغرب، صون وإعمال غايات وأهداف الدستور، ملخص تنفيذي، يوليوز 2015، ص. 3.

الإصلاحات الدستورية والتشريعية، كما سجل استمرار العنف ضد النساء، وضعف آليات استقبال ومساعدة ضحايا العنف، الناتج عن الفراغ القانوني[60]. مما يجعلها معضلة حقيقية وتحديا كبيرا يتعين تجاوزهما بتضافر جهود كل مكونات المجتمع المغربي: حكومة، ومجتمع مدني، هيئات، أحزاب سياسية، نقابات، قطاع خاص، إلخ، من أجل الحد من انتشار الظاهرة، والتخفيف منها في أفق القضاء عليها.

ما نستخلصه من العرض السابق أنه رغم المجهودات المبذولة اجتماعيا ومؤسساتيا، للحد من ظاهرة العنف ضد النساء، فإن كل ذلك لا يوازيه التقليل من استفحال الظاهرة، بل إنها أخذت أبعادا وأشكالا متنوعة، وأنها ليست ظاهرة تنتشر في الفضاءات العامة كما يعتقد البعض، بل هي أيضا وبامتياز الظاهرة المسكوت عنها بالوسط العائلي بما فيه العلاقات بين الأزواج. ظاهرة تعاني منها الكثير من النساء المتزوجات داخل بيت الزوجية، مما يتطلب تعميق المعرفة بأسباب استفحال هذه الآفة الاجتماعية، التي تنخر المجتمع "وتكلفه كلفة اجتماعية ثقيلة، ناهيك عن الكلفة الاقتصادية المترتبة عنه"[61].

فما هي العوامل والمحددات السوسيوثقافية والاقتصادية المتحكمة في تفشي ظاهرة العنف ضد المرأة في المجتمع المغربي؟ وما هي أنواع العنف الممارس على المرأة وما هي أشكاله ومظاهره؟ وما هي الاقتراحات التي يمكن تقديمها انطلاقا من هذا البحث للحد من انتشار ظاهرة العنف ضد المرأة ومن تجلياتها؟

سنحاول الإجابة عن هذه الأسئلة من خلال العمل على تأطيرها منهجيا ونظريا في القسم الموالي لهذا المدخل من البحث.

---

[60]. تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المساواة بين النساء والرجال في الجانب الاجتماعي، 26 ماي 2016.

[61]. المندوبية السامية للتخطيط، بلاغ صحفي بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد النساء الذي يصادف 25 نونبر من كل سنة، العنف الممارس ضد النساء في إطار الزواج أو من طرف العائلة، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2015/11/27. على الرابط التالي: www.hcp.ma

القسم الأول:

الإطار المنهجي والنظري للبحث

مقدمة القسم الأول

الفصل الأول: الإطار المنهجي للبحث

الفصل الثاني: العنف ضد المرأة كظاهرة: بين الأرقام الإحصائية والدراسات العلمية

الفصل الثالث: الإطار المفاهيمي للبحث

الفصل الرابع: العنف: مقاربات تفسيرية

خلاصة القسم الأول

مقدمة القسم الأول

يتوزع هذا القسم من البحث إلى أربعة فصول، ويتوزع كل فصل منها إلى مباحث. على أساس ذلك سنتطرق في **الفصل الأول** للإطار المنهجي للبحث، من خلال ثلاثة مباحث: سنعالج في المبحث الأول أهمية البحث ودواعي اختيار الاشتغال على موضوع العنف ضد المرأة؛ وفي الثاني سنعرض الإشكالية والفرضيات؛ وفي الثالث سنقف عند منهج البحث وتقنيات جمع وتحليل المعطيات، وعند الأهداف المتوخى بلوغها في البحث.

وسنقدم في **الفصل الثاني** العنف باعتباره ظاهرة إحصائية وظاهرة خضعت للدراسة العلمية، من خلال الوقوف عند الأرقام الإحصائية التي تم التوصل إليها انطلاقا من تشخيص الظاهرة؛ ثم بعد ذلك سيتم الوقوف عند أهم الدراسات التي عالجت موضوع العنف ضد المرأة.

وسنقارب في **الفصل الثالث** الإطار المفاهيمي للبحث عبر ثلاثة مباحث: سنخصص المبحث الأول من هذا الفصل للتحديدات المفاهيمية التي منحت للعنف وللمرأة وللعنف ضد المرأة؛ والثاني للتعريف بأنواع العنف الممارس ضد المرأة؛ وفي الثالث سيتم التعريف بأشكال العنف ضد المرأة وتمظهراته.

وسنعرض في **الفصل الرابع** والأخير من القسم الأول العنف في إطار مقاربات تفسيرية من خلال أربعة مباحث: سنخصص أولها للمقاربة الفلسفية للعنف؛ وثانيها للمقاربة النفسية؛ وثالثها للمقاربة الأنثربولوجية؛ ورابعها للمقاربة السوسيولوجية.

الفصل الأول:

الإطار المنـهجي للبحث

تمـهيد

المبحث الأول: أهمية البحث وأسباب اختيار الموضوع

المبحث الثاني: إشكالية البحث وفرضياته

المبحث الثالث: الإطار المنـهجي للبحث وأهدافه

خلاصة الفصل الأول

تمهيد

يهدف هذا الفصل إلى عرض الإطار المنهجي للبحث، ويتوزع إلى ثلاثة مباحث. أبرزنا في المبحث الأول أهمية تناول العنف ضد المرأة كموضوع للبحث، وبررنا اختيارنا لهذا الموضوع من الناحية الذاتية ومن الناحية الموضوعية.

وقد انصب اهتمامنا في المبحث الثاني على طرح إشكالية البحث، من خلال التساؤل عن المحددات السوسيوثقافية والاقتصادية المتحكمة في تفشي ظاهرة العنف ضد المرأة، رغم كل المجهودات المبذولة على المستوى التشريعي القانوني وعلى المستوى الاجتماعي والاقتصادي. ولكشف تلك المحددات تم وضع الفرضيات التي نعتقد أنها تمكننا من المساهمة في فهم الظاهرة وتفسيرها، وتم التوقف عند الإطار المنهجي الموجه للبحث وبعده أشرنا إلى تقنيات جمع وتحليل المعطيات، كما تم تحديد أهم الأهداف التي نتوخى تحقيقها من وراء إنجاز هذه الدراسة معرفيا واجتماعيا.

وتم في المبحث الثالث التوقف عند أهم الدراسات العلمية، السوسيولوجية منها والنفسية والأنثربولوجية التي تناولت المرأة وإشكالية العنف والتمييز ضدها، وتم إنهاء المبحث بالتوقف عند بعض الأرقام الإحصائية ذات الصلة بظاهرة العنف ضد المرأة.

المبحث الأول: أهمية البحث وأسباب اختيار الموضوع

1- أهمية موضوع البحث

يغوص البحث السوسيولوجي في قلب المجتمع، ليكشف الأسباب الحقيقية الكامنة وراء الظاهرة التي يتناولها بالدراسة، والتي تعتبر مسؤولة عن وجودها. إنه أنجع المناهج والبحوث، للكشف عن حقيقة الظواهر، على اعتبار أنه بحث يزاوج بين ما هو نظري وما هو واقعي ميداني. إن دراسة العنف الممارس على المرأة في مدينة وجدة، تعتبر محاولة تحليلية تفكيكية لظاهرة العنف، التي تحدث تأثيرا عميقا على مستوى البناء الاجتماعي (أي على مستوى العلاقات الاجتماعية بين الذكور والإناث)، كما تحدث أيضا تأثيرا بالنسبة الفرد، سواء ضحية العنف بشكل مباشر (المرأة التي يمارس عليها العنف) أو بالنسبة

للضحايا غير المباشرين (أبناء الضحية وأقربائها)، أو الشخص الذي يمارس العنف ضدها (هاجس التحكم في المرأة والسيطرة عليها).

في اعتقادنا، تبرز أهمية دراسة موضوع العنف ضد المرأة في كونه عنفا يمس طرفا رئيسيا في المجتمع والأسرة، الأخيرين لن يحققا الأهداف المأمولة منهما، دون أن تتمكن النساء من التحرر من تسلط الرجال ومن البنية الثقافية والاجتماعية التي تبرر ذلك التسلط وتمنحه المشروعية، في إطار علاقة تكافؤ ومساواة بين الذكور والإناث، في احترام ومراعاة لخصوصيات كل منهما (مقاربة النوع الاجتماعي). إضافة إلى ذلك إن تنمية ورقي أي مجتمع تشترط تمتع المرأة بحقوقها كاملة إلى جانب الرجل، ومساهمتها وانخراطها في تلك التنمية، مع إلغاء كافة أشكال العنف والتمييز والإقصاء ضدها.

وانطلاقا من أهمية الدور الذي تلعبه المرأة في الأسرة والمجتمع، والآثار السلبية الوخيمة التي يخلفها العنف الممارس اتجاهها عليهما معا، انطلاقا من الخطورة التي تنطوي عليها مشكلة العنف في اعتقادنا عاملا رئيسيا ومؤشرا على حدوث انقسامات وتوترات داخل نطاق الأسرة، ونظرا لما تلحقه هذه المعضلة الاجتماعية من آثار مدمرة على أفراد الأسرة خاصة الزوجة والأطفال. فإن الضرورة تفرض علينا تسليط الضوء على هذه المشكلة، وتحليلها وتحديد المتغيرات التي تسهم في حدوثها، كمساهمة لإيجاد حلول بتقديم اقتراحات وتوصيات تمكن من معالجة المشكلة من جذورها، لا أن تتعامل مع مظاهرها فقط.

إضافة إلى ذلك تبرز أهمية تناول الموضوع وجدته – على الرغم من أن موضوع المرأة ليس بالموضوع الجديد- في كونه يأتي كبحث تقييمي لكل ما تم تحقيقه وأنجز لصالح المرأة تشريعيا ومؤسساتيا، خاصة بعد تبني الدولة لعدد من الإستراتيجيات ووضعها لعدد من الإجراءات والبرامج التي تهدف إلى تعزيز موقعها ومكانتها في المجتمع وتحسينهما. في هذا السياق يأتي بحثنا لتتبع ظاهرة العنف ضد المرأة ومعرفة أسباب استفحالها وآثارها السلبية على المرأة ضحية العنف وعلى محيطها.

تكتسب الدراسة في اعتقادنا قيمتها وأهميتها كذلك من تناولنا لها في مدينة وجدة، وامتزاجها بخصوصية هذه المدينة؛ مدينة عرفت تحديثا على مستوى بنيتها التحتية والمؤسسات التي أصبحت تتوفر عليها والهيكلة الجديدة لأسوارها وأسواقها وربطها بالطريق السيار، إلخ، على عكس ما يلاحظ على مستوى العقليات والسلوكيات التي تؤطر العلاقة بين الجنسين، فإن الطابع البدوي التقليدي هو المحدد لها.

والأهمية تبرز في نفس الوقت من طبيعة الدراسة ذاتها، دراسة سوسيولوجية للظاهرة، تروم تقديم تصور تحليلي واقعي لفهم طبيعتها، وتحصيل وعي حقيقي بالعنف الممارس على المرأة في مدينة وجدة، سواء في بعده الفردي (ممارسة الفرد للعنف على المرأة في شخص: الزوج، أو الأب، أو الأخ، أو رئيس العمل، أو المسؤول الإداري، أو الزميل في العمل، أو في الدراسة، إلخ)، أو في بعده الأسري العائلي (مجموعة من الأفراد داخل الأسرة أو العائلة: عائلة الزوج، أو الإخوان،...)، أو في بعده المجتمعي (عنف القوانين، أو عنف المؤسسات، أوالقيم، إلخ).

لذلك يعتبر البحث في موضوع العنف ضد المرأة، من المواضيع الهامة في علم الاجتماع، احتل وشغل حيزا كبيرا نظريا وميدانيا عند أغلب السوسيولوجيين، على اعتبار أنه يمس كينونة المرأة ووجودها. والاعتقاد الراسخ من طرفهم أنه دون القضاء على كافة أشكال العنف والتمييز والإقصاء والتهميش، الذي تعاني منه المرأة، ودون تمتعها بكافة حقوقها كإنسان في إطار من المساواة مع الرجل. دون أن يتحقق ذلك، لا يمكن للتنمية المنشودة أن تتحقق في المجتمع.

وأخيرا تبرز أهمية الموضوع بالنسبة لنا أساسا، انطلاقا من كون التناول العلمي للظاهرة محدود جدا، ويعود السبب في اعتقادنا إلى حداثة البحث في الظاهرة في مجتمعنا، وتشابك عواملها ومظاهرها، وصعوبة استنطاق المبحوثات في جوانب نعتبرها طابوهات في المجتمع العربي عموما، وفي مجتمع الدراسة خصوصا. وتتعاظم تلك الصعوبة عندما يكون الباحث ينتمي إلى فئة الرجال (ذكرا)، ويشد عن قاعدة الباحثين عندما ينبري لتناول قضية المرأة، ويرغب في بناء خطاب يناصرها ويتحمس لقضيتها، إيمانا منه بأن "قضية

المرأة هي قضية الرجل، فهي الرحم الذي يهبه الحياة، وهي المدرسة التي ينشأ في أحضانها، وهي الحب الذي يعطي لوجوده دفئا ومعنى، وهي على الجملة أفقه الحاضر ومستقبله الآتي"[62].

إن العنف ضد المرأة يشكل **طابو (Tabou)** موجود في المتخيل الجماعي وفي الموروث الثقافي المثقل بحيثيات النظام المجتمعي التقليدي، وهو من يؤطر العلاقات بين الجنسين، وغالبا ما يتم تحاشي وتفادي الحديث عنه والتصريح به، وخاصة منه ذلك الذي يحدث داخل الأسرة. سيكون من الأهمية بمكان البحث في موضوع العنف وفهمه وتفكيكه وتحليله انطلاقا من مجتمع الدراسة، ونعتقد أن البحث في الموضوع من طرف باحث بصيغة المذكر مخاطرة ومغامرة، نتمنى أن نوفق فيها.

بحثنا كثيرا عن عناوين لدراسات أكاديمية في مجتمعنا تحمل عناوين مشابهة لعنوان بحثنا، إلا أننا لم نوفق في الحصول إلا على الدراسة الوحيدة للباحثة خلود السباعي، غير أنها دراسة تتميز عن بحثنا في كونها دراسة نفسية اجتماعية، تركز على الآثار النفسية التي تعيشها المرأة ضحية العنف، في حين أن دراستنا هي دراسة علمية سوسيولوجية واقعية، تسعى إلى فهم ومعرفة أسباب حدوثه، وتواجده كشكل من أشكال التمييز وانتهاك حقوق المرأة في المجتمع.

إن أهم الأبحاث التي تناولت موضوع العنف ضد المرأة عندنا، هي عبارة عن دراسات إعلامية أكثر منها دراسات علمية أكاديمية، قامت بها جمعيات المجتمع المدني العاملة في المجال، والحركات الحقوقية النسائية، ومراكز استقبال النساء ضحايا العنف، سواء منها تلك التابعة لمؤسسات الدولة، أو تلك التي تشرف عليها الجمعيات والحركات الحقوقية ذات العلاقة بموضوع العنف ضد المرأة. لذلك يمكننا القول على أن البحث في الظاهرة بشكل عام لا يزال محدودا وفي طي الكتمان، لاسيما وأن العنف يحدث في الغالب داخل الأسرة، ونحن نعلم جيدا الطابع المقدس الذي تحاط به الأسرة في مجتمعاتنا، مما قد يشكل عائقا أمامنا للتعمق أكثر في فهم كل الجوانب المرتبطة بالظاهرة وأبعادها.

[62]. العربي وافي، **مقاربة النوع والتنمية**، سلسلة المعرفة للجميع، العدد 35، منشورات رمسيس، الرباط، 2008، ص. 6.

2- دوافع اختيار الموضوع

لتناول الدوافع المرتبطة باختيارنا الاشتغال على موضوع العنف الموجه ضد المرأة سنحاول الجواب عن الإشكال الآتي: ما هي أهم الأسباب والدوافع التي كانت حافزا وراء اختيارنا الاشتغال على ذلك الموضوع؟ وماهي أهم الدوافع التي ساهمت في بلورة فكرة تناول الموضوع من الناحية السوسيولوجية؟

عموما يمكن القول إن أهم الدوافع التي حركت اهتمامنا بالموضوع، هي نفسها التي تحفز أي باحث لاختيار الاشتغال على موضوع ما، وتتمثل في دوافع موضوعية وأخرى ذاتية.

2-1- الدوافع الذاتية

لا يقل ما هو ذاتي في اختيار موضوع البحث أهمية عما هو موضوعي، بل إن الدوافع الذاتية هي في الحقيقة ما يلازم الباحث ويدفعه إلى الارتباط بموضوع بحثه، وفق طموح معرفي يهدف إلى سبر أغوار حقل اجتماعي معين، يفرض نفسه علينا كرهان مصيري، نريد بكل جدية أن نتمكن من كشف القوانين المتحكمة في ذلك الحقل. وتأسيس معرفة سوسيولوجية بصدده، تحاول أن تتجاوز ما أمكن تكرار التجارب السابقة ونسخها كما هي، بعيدا عن أحكام القيمة (jugements de valeur)، أحكام متسرعة يتم من خلالها تفسير الظاهرة تفسيرات سطحية، لا تنفذ إلى عمق الظاهرة لتكشف الأسباب الحقيقية المتحكمة فيها.

في هذا السياق مثلا، كثيرا ما يفسر العنف الممارس على المرأة بتفسيرات غير علمية، مثل عصيانها لأوامر الرجل (الزوج، الأب، الأخ، إلخ)، أو اقتحامها للفضاء العام (الذي ينبغي أن يبقى حسب هذا الرأي فضاء ذكوريا)، وخروجها للعمل ومنافستها للرجل، مادام أن مكانها الخاص هو البيت وتربية الأطفال (الدور التقليدي).

إن السبب الرئيسي في اختيارنا للموضوع يبقى معرفي بالدرجة الأولى، فالظاهرة التي نطمح إلى البحث فيها وتحليلها، مسألة لها أهمية قصوى، لذلك فإن كل بحث في

موضوع المرأة هو في اعتبارنا انتصار على كل الحواجز النفسية والثقافية التي تعترض التناول العلمي لموضوع المرأة. انتصار على الذات من زاوية التغلب على نظام علائقي مؤسس على السيطرة والإلغاء والاحتواء.

إن البحث في موضوع المرأة وانتزاعه من السلطة الإيديولوجية التمييزية، وتحويله إلى بحث علمي سوسيولوجي دافع أساسي لطرحه. أكثر من ذلك فإننا نعتبر العنف الموجه اتجاه المرأة بأشكاله المختلفة الممارسة عليها، انتهاكا حقيقيا لحقوقها كامرأة وكإنسان. ولذلك يتوقف الأمر في البداية تنويرا ثقافيا حقيقيا، نأمل أن نساهم فيه انطلاقا من هذا البحث إلى جانب بحوث أخرى في الموضوع، إنه مطلب فكري نتمنى أن نتوفق فيه، عبر الغوص في الواقع الميداني لمجال الدراسة.

إضافة إلى ذلك نجد من ضمن الدوافع الذاتية التي كانت وراء اختيارنا الاشتغال على موضوع "العنف ضد المرأة"، تلك النتائج المثيرة للتساؤل التي توصلنا إليها، أثناء بحثنا في الموضوع، في إطار التقرير الذي قمنا بصياغة في إطار التدريب الميداني، في إطار الماستر المتخصص في المساعدة الاجتماعية، اسيفاء لمجزوءات التكوين التي تزاوج بين ما هو نظري وما هو ميداني[63]، والتي يمكن تلخيصها في:

- ❖ استفحال ظاهرة العنف ضد المرأة واستمرار انتشارها وتوسعها، والأرقام التي تم رصدها آنذاك، انطلاقا من خلية التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف بالمحكمة الإبتدائية بوجدة، تشير إلى الارتفاع المسجل في عدد الشكايات الواردة على الخلية سنة بعد أخرى، والتي تم فيها التبليغ عن حالات العنف؛
- ❖ يشكل العنف الزوجي أكثر أنواع العنف حضورا؛
- ❖ يأتي العنف النفسي على قائمة أشكال العنف التي يمارسها الزوج على زوجته.

[63]. رشيد بنبارك: العنف ضد المرأة: تقرير حول تدريب ميداني بعمالة وجدة أنجاد، في إطار استيفاء مجزوءات التكوين لنيل دبلوم ماستر منهجية وأدوات تدبير المساعدة الاجتماعية، تحت إشراف د. عبد الله إدريسي، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية وجدة، موسم 2014/2013، ص. 55-58.

تلك النتائج كانت وبدون شك حافزا لنا من أجل الاستمرار في البحث في الموضوع في سلك الدكتوراه، لعلنا نساهم بدراستنا هذه في تعميق الفهم بالموضوع. مع تلك النتائج، فرضا إشكالان نفسيهما على تفكيرنا.

يتمحور الإشكال الأول منهما بإثارة السؤال حول السبب أو الأسباب التي تجعل الظاهرة تتسع وترتفع معدلاتها سنة بعد أخرى، رغم كل المجهودات المبذولة اجتماعيا ومؤسساتيا، بهدف الحد من انتشار الظاهرة في أفق التقليل منها وصولا إلى القضاء عليها. أما الإشكال الثاني فإنه يجعلنا نسائل الفضاء الخاص (بيت الزوجية، وبيت أقرباء المرأة: الأب، أو أحد الإخوة)، على اعتبار أنه الفضاء الذي يجب أن يكون أكثر حماية ودعما للمرأة، بدلا من أن يكون فضاء لممارسة العنف عليها، ومجالا لإحباطها.

الإشكال الثاني يزيد من تعقيد المسألة مادام الأمر يرتبط بفضاء يرفض أغلبية المواطنين كل إمكانية لاقتحامه، مما يطرح صعوبات بالغة أمام حماية المرأة من العنف الذي تتعرض له في هذا الفضاء. وأول تلك الصعوبات التي تواجهها المرأة، إثبات العنف الذي يمارس عليها داخل البيت إما من طرف الزوج أو أحد أفراد أسرتها (الأب، أو الأخ)، وغياب قانون يحميها من الاعتداءات التي تتعرض لها من قبل هؤلاء. والواقع أننا لا نتوفر على قانون يحمي المرأة من كل التجاوزات التي تتعرض لها في الفضاء العام، فبالأحرى وجود قانون يحميها في الفضاء الخاص.

إن هاجس الإنكباب على دراسة العنف ضد المرأة بمدينة وجدة، مدينة تبدو بطابع حضري من ناحية البنيات والمؤسسات، لكنها تبدو بطابع مناقض بدوي تقليدي على مستوى السلوكيات وطرق التفكير (العقليات)، كان حاضرا في اختيار الموضوع، بهدف فهم ذلك الواقع وتحليله سوسيولوجيا، مادامت قيمة البحث العلمي ترتبط باقتراب الباحث من واقعه وانغماسه في النظام الثقافي الذي يؤطر العلاقة بين الجنسين، ومحاولة انتزاع ذلك الموضوع من السلطة الإيديولوجية التمييزية، التي تضع دائما الرجل أفضل من المرأة، دافعا أساسيا للاشتغال على الموضوع.

2-2- الدوافع الموضوعية

يمكن وضع الدوافع الموضوعية للبحث خارج ذات الباحث لأنها ترتبط بمحيط الظاهرة المبحوثة وبسياقها العام اللذان يفرضان دراستها والاهتمام بها، وفق تخصص معرفي معين، وأدوات منهجية خاصة بكل تخصص. إن هاجسنا الرئيسي في هذا المستوى هو الانكباب على واقع المجتمع المغربي من أجل فهمه وتحليله سوسيولوجيا، ما دامت قيمة البحث العلمي تقاس بمدى اقتراب الباحث من واقعه.

إن دراسة العنف ضد المرأة يعتبر مرتكزا أساسيا لطرح إشكالية متعددة الأوجه في المرحلة الراهنة، مع رصد مظاهر التحول التي حصلت في مستوياتها المتعددة وتبين انعكاساتها على تصورات الجنسين. لاسيما وأننا نبحث في الظاهرة ضمن خصوصيات مجتمعية مختلفة (خصوصيات سوسيوثقافية وتاريخية)، تؤثر على وضع المرأة وتنتج فكرا خاصا أو بالأحرى قالبا خاصا من المسلمات الاجتماعية المؤسسة للعنف الممارس على المرأة. وبالنسبة لموضوع بحثنا يمكن حصرها فيما يلي:

أ- الدوافع الاجتماعية

العنف ضد المرأة ظاهرة اجتماعية تعرفها العديد من المجتمعات، والمجتمع المغربي هو الآخر يعرف استفحال هذه الآفة (مجتمع الدراسة). يقوم العنف في المجتمع على مسلمات اجتماعية وأسس لتربية غير سليمة تعلي من شأن الذكر وتنتقص بالمقابل من قدر الأنثى ومكانتها، عادات وتقاليد أو موروثات اجتماعية، تمارس العنف على المرأة منذ الصغر وتنشأ لدى الرجل قناعة أنه أقوى ويجب أن ترضخ له المرأة زوجة كانت أو أخت أو غير ذلك.

لا يمكن النظر إلى العنف ضد المرأة إلا من زاوية عامة تعكس العنف السائد في المجتمع، من جراء سيادة الفقر والأمية والبطالة والاستغلال والاضطهاد، ومختلف الظواهر الاجتماعية السلبية التي تستشري في المجتمع. في ظل هذا الوضع يصبح العنف ثقافة يعبر بها الإنسان عن ذاته وآرائه وعقائده وقناعاته وعن حقوقه.

سوسيولوجيا يفرض العنف نفسه على الفرد كاستجابة مكتسبة اجتماعيا من البنية الاجتماعية، وعلى إثر ذلك تتراجع كل مظاهر الحرية والرأي والرأي الآخر والتواصل والحوار والتفاهم، ويدخل المجتمع في دوامة من العنف لا تعاني منه النساء والفئات الهشة فقط من أطفال وشيوخ، بل كل أفراد المجتمع. طبعا هذا لا يعني استثناء حالات العنف الذي تعاني منه المرأة في الفئات المحظوظة اجتماعيا أو الطبقات الميسورة؛ إنه عنف يخترق كل الطبقات والفئات الاجتماعية بدون استثناء. والاختلاف في اعتقادنا يكمن في طبيعة العنف وحدته.

والملاحظ هو أن العنف ضد المرأة انطلاقا من الأرقام التي تتوصل اليها الدراسات والأبحاث المهتمة بالموضوع، ظاهرة تسير في اتجاه التفاقم والاستفحال، في ظل تزايد حدة الفقر وارتفاع تكاليف المعيشة والرعاية الصحية والاجتماعية. ويعتبر العنف الأسري أكثر أنواع العنف شيوعا يمارسه الأب أو الأم أو الزوج أو الأخ الأكبر، ويشمل الضرب، الحرمان التعسفي من الحرية وعدم السماح للمرأة بالخروج من البيت بمبررات تقليدية ترتبط بالأخلاق والشرف وبالفهم والتأويل الخاص للدين، كما يشمل العنف تزويج المرأة قسرا دون منحها الحرية في اختيار شريك حياتها، كما تتعرض المرأة للعنف الجماعي المتمثل في الاختطاف والاغتصاب والتحرش الجنسي واستغلال المرأة العاملة، وصولا إلى مستوى حرمانها من تقلد المناصب الأساسية في الدولة والسلطة (مناصب القرار)، وإعطاء الأولوية في ذلك للرجال.

يبدو أن العنف المشار إليه، يشكل تعبيرا عن عدم التوازن بين الجنسين، واختلالا في موازين القوى بين الرجل والمرأة، وتعبيرا عن القهر والتسلط الذي يمارسه الرجل على المرأة بهدف تطويعها وإذلالها، وفي ذلك انتهاكا لحقوقها كإنسان. يحدث ذلك بينما تضع الدولة إستراتيجية للقضاء على العنف ضد المرأة، مما يجعلنا نسائل تلك الإرادة ومدى تفعليها على أرض الواقع في نوع من التكامل بين الدولة والمؤسسات المعنية بمحاربة العنف من جهة، وبينها وبين الجمعيات العاملة في المجال من جهة أخرى؟

يظهر بأن ذلك التعاون غير كامل، وأن تلك الإستراتيجية لا تخدم وضعية المرأة وهي غير مجسدة بالشكل المناسب وغير مفعلة بالشكل الذي تريده الجمعيات، مادامت الظاهرة تستفحل أكثر يوما بعد يوم وتطالعنا على أشكال جديدة من العنف. لتفسير ذلك نستحضر طبيعة المجتمع المغربي المركبة، طبيعة يجسد التردد سمتها الأساسية، فبالقدر الذي يحضر صوت الرفض والمطالبة بالمساواة بين الرجل والمرأة، بالقدر الذي تحضر فيه التجاوزات في حقها.

في اعتقادنا ذلك التردد يفسر العلاقة بالمرأة، التي تبدو موزعة بين كون الرجل هو السلطة الآمرة دينا، مما يسمح له بتأديبها وتطويعها نفسيا وجسديا وثقافيا، وبين الجانب الوضعي الذي يسمح نسبيا للمرأة بصفة الكائن الإنساني، والعمق الثقافي لهذه الظاهرة يرسخ سلطة الرجل وخضوع المرأة ليتزاوج كل ذلك بخرافة بيولوجية كبرى تقول إن الرجل متفوق جسديا على المرأة، مما يتسبب في إنتاج علاقة العنف ضدها.

يحضر العنف الرمزي في المدن كما في القرى المغربية، وينتشر بشكل أكبر في الحواضر، إذ تحضر المرأة في متخيل المجتمع المغربي، باعتبارها كائنا أو موضوعا للغواية والجنس. أما في البوادي فإنها تعاني من عنف بنيوي، عنف نفسي وجسدي واقتصادي، فهي التي تشتغل وتعيل الزوج مما يجعلها كائنا خاضعا ثقافيا، جسديا، ونفسيا، وهذا العنف المضاعف الذي تعاني منه المرأة القروية حاضر ومستهلك بشكل طبيعي (ينظر إليه كأمر طبيعي وعادي).

وباختصار يمكن القول إن الدوافع الاجتماعية التي كانت من وراء اختيارنا الاشتغال على موضوع العنف ضد المرأة، هي تلك الدوافع التي تتصل بالآثار المترتبة عن الظاهرة، والتي لا تقتصر فقط على الضحية التي تتعرض للعنف، بل تشمل كذلك أفراد الأسرة والأشخاص المحيطين بالضحية. إضافة إلى كون العنف يعيق المرأة من ممارسة أدوارها بشكل فاعل وسليم، مما يؤثر سلبا على تطورها الاجتماعي وعلى تطور المجتمع عموما، الأمر الذي يجعل من العنف ضد المرأة مسؤولية مجتمعية تقع على عاتق المجتمع

بكل مكوناته، ويتوقف فيها تعديل السلوك الفردي على ضرورة إحداث التغيير الاجتماعي القيمي.

ب- الدوافع الاقتصادية

إن اهتمامنا بموضوع العنف ضد المرأة حركته - إضافة إلى الدوافع الاجتماعية- دوافع أخرى اقتصادية لا تقل أهمية عن سابقتها، فالعنف ضد المرأة ينعكس سلبا على تقدم ورقي المجتمع، مقابل ما يتحقق له من رقي اقتصادي واجتماعي وحقوقي، عند اكتساب المرأة لحقوقها وتمكينها اقتصاديا من العمل وتحصيل دخل يضمن لها توفير الحاجيات الأساسية، وفي الوقت نفسه يجنبها أن تكون عرضة للمزيد من الاستغلال والعنف. وعليه فإن "اكتساب المرأة لحقوقها الاقتصادية يعتبر مؤشرا على تقدم المجتمع وتنميته الاقتصادية والديمقراطية، وانعدام تلك الحقوق يصبح عائقا أمام تقدمه"[64].

إن الوقوف عند الدوافع الاقتصادية يكتسب أهميته أيضا من منطلق كون العنف ضد المرأة له كلفة اقتصادية، يسببها للضحايا وأسرهم وللمجتمع بشكل أعم، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالعنف الزوجي. إن مختلف التقديرات والإسقاطات توضح أن الكلفة الاقتصادية المرتبطة بالخسائر المباشرة وغير المباشرة التي تتحملها النساء ضحايا العنف تتأرجح حسب المعدلات الافتراضية ما بين 594 مليون درهم و3.5 مليار درهم، والمتوسط يصل إلى 1.78 مليار درهم[65]. حسب الدراسة التي أنجزتها سعد بلغازي على عينة من النساء ضحايا العنف الزوجي في شمال المغرب.

ج- الدوافع السياسية

يأتي تناولنا لموضوع العنف ضد المرأة كحافز لتقييم السياسات العمومية التي وضعتها الدولة للقضاء على الظاهرة، خاصة وأن المغرب انخرط في وضع استراتيجيات

---

64. IMED, Kit de formation, sous la direction de Dora Mahfoudh Draoui, projet « actions positives pour les droits de citoyenneté des femmes et de l'égalité des chances au Maghreb », sans Edition, 2003, p. 9.

65. Saad Belghazi, **Le cout économique de la violence conjugale**, centre d'écoute et d'orientation juridique pour les femmes victimes de violence, Imprimerie de Fedala Mohammedia-Maroc, 2005, p. 9.

تهم كل المجالات التي لها علاقة بالظاهرة. في المجال التعليمي (تشجيع تمدرس الفتيات)، في المجال الصحي (تقليص وفيات الأمهات أثناء الإنجاب)، في المجال الإعلامي (تحسين صورة المرأة في الإعلام)، إلخ، كما أحدثت العديد من التشريعات والتعديلات التشريعية الموازية لذلك.

بحثنا يأتي في هذا السياق لتقييم تلك السياسات والبرامج والاستراتيجيات ومعرفة آثرها ووقعها على المرأة وحمايتها من العنف الواقع عليها، هنا يصبح الواقع هو المحك الحقيقي للتعرف على حقيقة تلك الإرادة ونجاعتها وفعاليتها. أم أن الأمر لا يعدو أن يكون إلا مجرد إرضاء لمنظمات حقوقية دولية، وتلميعا لصورة المغرب بالخارج، لجلب الإعانات والمنح، وفي نفس الوقت احتواء لنضالات الجمعيات الحقوقية المعنية بالموضوع داخليا أيضا.

المبحث الثاني: إشكالية البحث وفرضياته

1- تحديد إشكالية البحث

رغم المجهودات المبذولة اجتماعيا ومؤسساتيا، للحد من ظاهرة العنف ضد النساء، فإن كل ذلك لا يوازيه التقليل من استفحال الظاهرة، بل إنها أخذت أبعادا وأشكالا متنوعة، وأنها ظاهرة لا تنتشر في الفضاءات العامة فقط كما يعتقد البعض، بل هي أيضا وبامتياز الظاهرة المسكوت عنها بالوسط العائلي بما فيه العلاقات بين الأزواج. ظاهرة أضحت تثير الكثير من القلق على جميع المستويات، وتتطلب تعميق المعرفة بأسباب استفحالها، لها "كلفتها الاجتماعية الثقيلة على الضحية وأقربائها وعلى المجتمع بأكمله، ناهيك عن الكلفة الاقتصادية المترتبة عنها"[66].

إنّ عناصر الإشكالية التي نروم معالجتها في هذا البحث تبرز في المفارقة التي ميزت التعاطي مع ظاهرة العنف ضد المرأة، فكل ما بذل إلى حد الآن، على جميع

[66]. المندوبية السامية للتخطيط، بلاغ صحفي بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد النساء الذي يصادف 25 نونبر من كل سنة، العنف الممارس ضد النساء في إطار الزواج أو من طرف العائلة، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2015/11/27، على الرابط: www.hcp.ma

المستويات والأصعدة، سواء على المستوى التشريعي القانوني، أو المؤسساتي، أو الاجتماعي أو الاقتصادي، أو السياسي، إلخ، لا يوازيه بالمقابل الحد من الظاهرة فبالأحرى القضاء عليها. هناك تباعد قائم بين الخطاب والواقع أو الممارسة، وهو تباعد ليس وليد اليوم بل "رافق وعي المرأة بازدواجية الخطاب السائد حول حقوقها وحرياتها، لذلك لم يفت المرأة التعبير عن موقفها الرافض لذلك، سواء من داخل الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات أو عبر وسائل الإعلام، أو عن طريق التصريحات الشخصية"[67].

تلك الإشكالية يمكن بلورتها في السؤال التالي: **ما هي المحددات السوسيوثقافية والاقتصادية، المتحكمة في ظاهرة العنف الموجه ضد المرأة، والتي تزيد من استفحال الظاهرة، وتعيق كل المجهودات المبذولة للتقليل من انتشارها في المجتمع، فبالأحرى الحد من استمراريتها؟**

تبقى إذن دراسة العنف الممارس على النساء كظاهرة اجتماعية، تعني البحث في أشكاله مع ضرورة التركيز على النظام الثقافي المجتمعي، الذي يرسخ ذلك العنف عرفيا واجتماعيا ويصبح مقبولا لتأطير العلاقة بين الجنسين، خاصة في الحالات التي يكون فيها أثر العنف على المرأة خطيرا جسديا أو معنويا، أو يتعلق بالشرف كالاغتصاب مثلا.

"إن حالات بوح المرأة واعترافها بالعنف الممارس عليها ضعيفة رغم تواجدها أسريا واجتماعيا كما هو ملاحظ واقعيا. ليس العنف فعلا اجتماعيا عفويا واعتباطيا، بل هو نتيجة لبنية المجتمع الاجتماعية والثقافية وللقيم السائدة فيه، والتي ترسخه أثناء عملية التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الفرد"[68]. لذلك نعتقد أن البحث العلمي في هذه الظاهرة يتطلب تحليل البنية الثقافية للمجتمع بهدف الكشف عن مصادره، وتأثيره على وضع المرأة داخل المجتمع.

---

[67]. Driss Gerraoui, **Femmes fonctionnaires au Maroc**, enquête et témoignages, Editions Toubkal L'harmattan, première édition, 2002, p. 87.

[68]. Houria Alami M'chichi, **Genre et politique au Maroc**, les enjeux de l'égalité hommes-femmes entre islamisme et modernisme, Editions L'harmattan, 2002, p.p. 66-67.

2- فرضيات البحث

يرتبط البحث العلمي ارتباطا وثيقا بالفرضيات، فهي تضفي على البحث نوعا من العلمية، على اعتبار أنها إجابات مسبقة عن الإشكالات المطروحة في مشكلة البحث، إجابات غير متحقق منها، تحتاج إلى اختبار على مستوى الواقع للتحقق من صحتها، فالواقع (مجال الدراسة) يمكنه أن يزكي تلك الإجابات ويمنحها مصداقية في تفسير الظاهرة، أو أنه سيعمل على تكذيبها ومساعدة الباحث على طرح بدائل لإجابات أخرى ممكنة. ولذا فهي تعتبر حلقة وصل بين الجانب النظري للموضوع، وبين جانبه العملي الميداني.

"وتكتسب الفرضيات أهمية بالغة في البحث العلمي، نظرا لكونها تترجم إلمام الباحث بموضوع بحثه من الناحية النظرية، حيث أن ما راكمه الباحث من معارف حول الموضوع، وتفاعله معها، يمكنانه من وضع فروض تفسيرية لمشكلة البحث، وذلك كله يمهد الطريق لكشف حقيقة الظاهرة المبحوث عنها وتفسيرها"[69].

تتضمن هذه الدراسة بعدين على الأقل يجسدان نوعين من البحوث الاجتماعية، الأول بعد استكشافي تشخيصي إن صح التعبير، بحيث يعتبر البحث من البحوث الاستكشافية، وذلك من خلال سعيه إلى رصد ظاهرة العنف ضد المرأة في مدينة وجدة، وتحديد معالمها، والوقوف عند حجم الظاهرة وتكرارها، ودرجة شدتها، وتحديد أنواع العنف وأشكاله، والأمكنة والفضاءات، التي تكثر بها ممارسة العنف ضد المرأة بالمدينة المذكورة، والأشخاص الذين يمارسونه بنسبة أكبر على المرأة (هل هم من الأقرباء أم من الأجانب؟). والبعد الثاني يسعى فيه البحث إلى فهم ظاهرة العنف ضد المرأة وتفسيرها، من خلال الاتجاهات النظرية السائدة في تفسير العنف، ومن خلال الملاحظات التحليلية المباشرة للأسباب المتكررة لأحداث العنف ميدانيا.

والفرضيات التي نرى أنها تصلح لتفسير ظاهرة العنف ضد المرأة تتمثل في:

---

[69]. زيدان عبد الباقي، **قواعد البحث الاجتماعي**، مكتبة الأنجلو مصرية، الطبعة الثانية، 1976، ص. 9.

❖ ترتبط ممارسة العنف ضد المرأة بالتجذر الثقافي للظاهرة، من خلال مجموع التمثلات، والعادات، والتقاليد، القيم والأفكار الاجتماعية السائدة، المرتبطة بالتنشئة الاجتماعية للفرد، التي تعلي من شأن الرجل وتحط بالمقابل من شأن المرأة (تكريس أفضلية الرجل على المرأة)؛

❖ يشكل انعدام المساواة بين الرجال والنساء في الاستفادة من الخدمات الأساسية، ومن الموارد والمنافع التي تقدمها مشاريع التنمية، مرتكزا أساسيا لتفسير العنف الممارس على المرأة؛

❖ تشكل الهشاشة السوسيواقتصادية والثقافية التي تعرفها الأسر المغربية عاملا أساسيا يجب الاعتماد عليه في تفسير العنف الذي يمارسه الأزواج على زوجاتهم؛

❖ يشكل صمت المرأة عن العنف الممارس عليها، وعدم التبليغ عنه، وإفلات المعنف من العقاب، سببان لتمادي المعنفين في ممارسة العنف على المرأة؛

❖ يشكل عدم تقارب، وعدم تناسب الموارد المقارنة للزوجين، اجتماعيا واقتصاديا وتعليميا، دخلا في تفسير العنف الذي يمارسه الأزواج على زوجاتهم؛

❖ يشكل ضعف وقع المجهودات المبذولة، من طرف الدولة والفاعلين الاجتماعيين، من أجل تعزيز حقوق النساء، والقضاء على العنف أو على الأقل التقليل منه، سببا لتفسير العنف الواقع على المرأة.

تلك هي أهم الفرضيات التي نضجت لدينا واتضحت معالمها بعد كل ما تم تحقيقه من تراكم معرفي حول الظاهرة، والاحتكاك بالواقع الميداني، الذي يبقى المحك الأساسي لتأكيدها أو تجاوزها وطرح البدائل التي يقدمها لتفسير الظاهرة؛ مما لا ينفي إمكانية حضور فرضيات أخرى جديدة، بناء على الفكرة القائلة بأن انغماس الباحث في واقع الدراسة والتفرغ لذلك، يمكنه أن يفرز ويكشف أسباب أخرى تتحكم في الظاهرة، غير تلك التي تم التصريح بها.

المبحث الثالث: منهج البحث وأهدافه

1- منهج البحث وتقنيات جمع وتحليل المعطيات

يشكل المنهج في البحث السوسيولوجي مسألة أساسية تتجاوز التعامل معه كأداة أو تقنية في تكميم المعطيات الميدانية، أو تحديد تحليلها كيفيا، من أجل تحديد القيم والتصورات المتعلقة بموضوع الدراسة فقط، بل هو مسألة تتداخل بشكل دقيق مع الموضوع السوسيولوجي ذاته. "إنه مجموعة من العمليات الفكرية التي تعتمدها مادة أو شعبة علمية ما (discipline)، لاختبار حقائق معينة وإثباتها، وهذا هو المعنى الذي يحمله المنهج في كل البحوث العلمية. مما يمكن اعتباره كمجموعة قواعد تسمح للباحث بالغوص والنفاذ إلى مجتمع البحث"[70].

إذا كان إميل دوركهايم وانطلاقا من تصور وضعي للظاهرة الاجتماعية قد "ألح على ضرورة دراسة الوقائع الاجتماعية كأشياء"[71]، معتبرا ذلك القضية الأساس في المنهج السوسيولوجي الوضعي الذي يتبناه. وهو في ذلك لا يقول بأن الوقائع الاجتماعية أشياء مادية، لكنها أشياء في نفس مستوى الأشياء المادية وإن بطريقة أخرى، إذن ما هو الشيء حسب دوركهايم؟

إنه يناقض الفكرة مثل معرفتنا من الخارج التي تختلف عن معرفتنا من الداخل، يعتبر شيئا كل موضوع للمعرفة لا يتداخل بشكل طبيعي مع التفكير[72]. ذلك لكي تقتفي السوسيولوجيا أثر العلوم الطبيعية في تطبيق المنهج التجريبي، فقد دافع عن كون القاعدة التي ينطلق منها في ذلك لا تفترض أي تصور ميتافيزيقي، ولا تتضمن أي نظر تأملي في كنه الموجودات.

---

[70]. Madeline Grawitz : **Méthodes des sciences sociales**, éditions Dalloz, Paris, 2001, p. 351.

[71]. Emile Durkheim, **Les règles de la méthode sociologique**, Editions Flammarion, Paris, 1988, p. 6.

[72]. للمزيد من المعلومات حول مسألة اعتبار الوقائع الاجتماعية كأشياء عند دوركهايم، المطلوب مراجعة مقدمة الكتاب "قواعد المنهج السوسيولوجي".

إن ما تتطلبه هو أن يضع عالم الاجتماع نفسه في وضع فكري شبيه بالوضع الذي يكون عليه الفيزيائيون والكيميائيون والفيزيولوجيون، حينما ينخرطون في استكشاف منطقة مجهولة عن ميدانهم العلمي، "فعلى عالم الاجتماع بدوره، وهو يحاول النفاذ إلى المجتمع أن يعي بأنه ينفذ إلى عالم مجهول. وعليه أن يشعر بأنه أيضا، إزاء وقائع غير منتظرة مثلما كانت عليه وقائع الحياة قبل أن تتشكل البيولوجيا كعلم"[73].

لكن جول مونرو Jules Monnrot يتجاوز ذلك الطرح ويمنح للفهم قيمة أساسية تتمثل في استخلاص المعاني والدلالات من التجارب الوجودية المباشرة. وفي هذا الصدد يقول مونرو "بأننا نفهم بعض الحوادث بالبداهة، فمثلا ندرك بديهيا أن شخصا ما يرفض أمرا معينا، ورفضه ذلك يتبين لنا من إيماءاته، فالخاصية التي تميز الفهم هي البداهة والوضوح، فما يكون موضوع فهم يكون على قدر من الوضوح بحيث يكون كافيا ومكتفيا بذاته"[74]. تأخذ البداهة إذن شكل معرفة مباشرة حالما تعرض لنا بوصفها بداهة، وكل محاولة لتأسيسها على أساس الاستقراء ستفضي إلى تقويضها.

إن الفهم إدراك لدلالة معيشية تعطى لنا بشكل مباشر كتجربة بديهية، إنه دوما فهم لوضعية وجودية وجدانية. وبخلاف العلاقات القابلة للفهم فإن العلاقات التفسيرية هي علاقات تقوم على الاعتقاد بصحة جملة من الطرائق والإجراءات الموضوعية، فالفهم بداهة مباشرة في حين أن التفسير هو تبرير أو تعليل حدوث ظاهرة ما بافتراض ظاهرة أخرى[75].

ذلك هو ما حدا بماكس فيبر إلى التأكيد على أن النشاط الهام للسوسيولوجيا الفهمية (نسبة إلى منهج الفهم)، هو ذلك النشاط المتمثل في دراسة السلوك الإنساني، اعتبارا لكونه سلوكا يظهر سواء في مظاهره الخارجية أو في عالمه الداخلي، ترابطات وانتظامات أثناء تطوره. "والسلوك الإنساني يتميز بما يلي:

- إنه سلوك يرتبط بسلوك الغير تبعا للقصد الذاتي للفاعل المعني؛

---

[73]. Emile Durkheim, **Les règles de la méthode sociologique**, op.cit, p. 79.
[74]. Jules Monnrot, **Les faits sociaux ne sont pas des choses**, Gallimard, Paris, 1946, p. 38.
[75]. Jules Monnrot, **Les faits sociaux ne sont pas des choses**, op.cit, p. 42.

- يكون هذا السلوك أثناء تطوره، مشروطا بهذه العلاقة البينذاتية؛
- يكون هذا السلوك قابلا للتفسير بطريقة تفهمية انطلاقا من المعنى المقصود ذاتيا من طرف الفاعل.

تتأسس المقاربة السوسيولوجية الفهمية عند فيبر على دراسة العلاقات الدلالية النموذجية التي تسم السلوك المعبر عن هذه الظواهر في مظاهرها الخارجية"[76]. إن فهم الفعل الإنساني حسب فيبر ليس مسعى سيكولوجيا بل هو السعي إلى فهم السيرورة المنطقية التي تقود الفاعل الاجتماعي إلى اتخاذ قرار ما في ظرف خاص. "إذ يتعين إعادة تشكيل المنطق العقلي للفاعل، كما ينبغي أيضا فهم الجانب اللاعقلي في سلوكه تبعا للأهداف التي يتوخاها والوسائط التي يتوسلها، من أجل التوصل إلى فهم تفسيري للفعل"[77].

تلك الدلالة التي يحملها اسم الفهم هي التي كان قد أكد عليها ويلهلم ديلتاي Dilthey wilhelm عندما رأى بأن الفهم هو تلك السيرورة التي نعرف من خلالها ما هو باطني، اعتمادا على علامات ندركها من الخارج بواسطة حواسنا. "فحين أقول، مثلا، لم أفهم كيف تصرفت بهذه الكيفية أو حين أقول أيضا: إنني لم أعد أفهم نفسي، فإنني أعني بذلك، في الحالة الأولى، أن مظهرا من مظاهر ذاتي المرتبط بالعالم الحسي، أضحى يبدو لي كما لو أنه يصدر عن قوة غريبة عن ذاتي، وأنني عاجز عن تأويله كما هو، أما في الحالة الثانية، أعني بذلك أنني دخلت في حالة غريبة لا عهد لي بها. وترتيبا على ذلك الفهم هو تلك السيرورة التي نعرف بواسطتها ما هو نفسي باطني اعتمادا على علامات حسية تعتبر تجليا أو مظهرا له"[78].

مما سبق يبدو بأن منهجي التفسير والفهم في علم الاجتماع، يستخدمان إلى جانب مناهج أخرى (الوظيفي، والصراعي، والتفاعلي الرمزي، ومنهج مقاربة النوع الاجتماعي،

---

[76]. Max Weber, **Essais sur la théorie de la science**, traduits et introduits par Julien Freund, Plon, Paris, 1965, p. 227-233.
[77]. Pierre Bréchier, **Les grands courants de la sociologie**, PUF, Paris, 2000, p. 80.
[78]. Wilhelm Dilthey, **Le monde de l'esprit**, traduction de Maurice Rémy, tome 1, Aubier-Montaigne, Paris, 1947, p. 320-322.

إلخ) في دراسة الظاهرة الاجتماعية، حيث يحاول كل منهج الإلمام بالظاهرة المدروسة وعزل خصائصها.

يعكس التعدد في المناهج الوضعية المعقدة التي تعيشها العلوم الإنسانية، من منطلق أن الذات التي تلاحظ أو تجرب على ذاتها أو غيرها من الذوات، قد تعترضها صعوبات "تتعلق من جهة، بالتحولات الصادرة عن الظواهر الملاحظة، كما قد تتصل من جهة أخرى بسياق هذه الظواهر، بل وبشأن طبيعتها ذاتها، بالقياس إلى وضعية العلوم الطبيعية التي يمكن الفصل فيها، بوجه عام، بين الذات والموضوع. بتعبير آخر فإن خلخلة التمركز الذاتي الذي يعتبر شرطا ضروريا للموضوعية، يغدو أمرا شديد الصعوبة حينما يكون الموضوع متكونا من ذوات"[79].

لا يمكن فهم مسألة المنهج في علم الاجتماع- كما لا يمكن فهم الموضوع في علم الاجتماع[80] إلا بوضعه في إطاره النظري، أي في إطار نظرية اجتماعية ذات مبادئ عامة تقوم بوظائف الوصف والتحليل والتفسير والتأويل. وعند قيامها بتلك الوظائف السابقة تعتمد آليات نظرية ومنهجية خاصة بها، كما قد تعتمد على نظريات أخرى تتواجد في نفس الحقل المعرفي.

بالرغم من كون الرواد الأوائل في علم الاجتماع كانت توحدهم الرغبة في استجلاء المعاني الكامنة في التغيرات التي حدثت في مجتمعاتهم، من خلال سعيهم إلى تطوير

---

[79]. Jean Piaget, **Epistémologie des sciences de l'homme**, Gallimard, Paris, 1970, p. 47.

[80]. يرى محمد وقيدي، أن كل الاعتراضات الموجهة إلى طبيعة الموضوع في العلوم الإنسانية، والتي رأت فيه موضوعا متعاليا على المعرفة العلمية، نظرا لقصور الوسائل المستخدمة لبلوغ حقيقته، قد أغفلت التمييز بين الموضوع المدروس من قبل العلم؛ والذي يكون مطابقا للموضوعات المتماثلة معه، بحيث يمكن أن نستعيض عن موضوعنا بموضوع آخر مثيلا له. ويبرر هذا الأمر بالعلوم الفيزيائية مثلا، التي تتناول ضمن دراستها للجاذبية، مسألة سقوط الأجسام، وهنا تبدو كل الأجسام المادية متماثلة، فقطعة الرصاص والإنسان قد تعتبران حقيقتين مختلفتين كل الاختلاف، =لكنهما من وجهة نظر الفيزياء جسمان يمكن أن يخضعا معا لنفس قانون السقوط. هذه الخاصية غير ممكنة التحقيق بصدد الموضوع الذي تدرسه العلوم الإنسانية، حيث لا يمكننا أن نستعيض عنه بغيره، الواقع يقدم في هذا المستوى في كليته وفرادته وجدته وعدم قابليته للتكرار بالقياس إلى ما سبقه. ويبرر على ذلك وقيدي بما أكد عليه برغسون في علم النفس ضمن فكرته عن اتصاف الحياة النفسية بالديمومة، الحياة النفسية جد مستمرة، ولا يصح القول بأن حالة نفسية ما ستتكرر في المستقبل عندما تحصل نفس الشروط التي تحكمت في وقوعها في البداية، من منطلق عدم إمكان تكرار نفس الشروط وملاحظة الظاهرة النفسية بعينها مرة ثانية. للمزيد من المعلومات المطلوب مراجعة كتاب "العلوم الإنسانية والإيديولوجيا" لصاحبه محمد وقيدي.

الوسائل الكفيلة بدراسة العالم الاجتماعي، غير أن دوركهايم وماركس وفيبر وغيرهم انتهجوا في ذلك سبلا مختلفة لدراسة ذلك العالم.

"ففي الوقت الذي ركز فيه كل من دوركهايم وماركس على قوة المؤثرات الخارجية في الفرد، ركز فيبر بدلا منهما على قدرة الفرد على التأثير بصورة خلاقة في العالم الخارجي. وفيما أشار ماركس إلى هيمنة القضايا الاقتصادية، فإن فيبر توسع في دراسة مجموعة العوامل المهمة الأخرى. وهذه الاختلافات في أساليب وطرق المقاربة تواصلت عبر تاريخ علم الاجتماع، لذلك برزت ثلاثة اتجاهات نظرية حديثة في ارتباط بكل من دوركهايم وماركس وفيبر وهي: النظرية الوظيفية؛ والنظرية الصراعية؛ والنظرية التفاعلية الرمزية"[81].

وعموما تتشكل النظريات العلمية في مجال العلوم الإنسانية في صورة بناءات عقلية، يتراوح نشاط العقل فيها بين التفسير باعتباره كشفا موضوعيا للعلاقات السببية القائمة بين الحوادث الإنسانية، واستنتاج أن الظواهر تنشأ عنها، وبين الفهم بوصفه نشاطا عقليا تأويليا يستخلص الدلالات والقيم. ذلك ما كان يؤكد عليه غرانجي Gilles Gaston Granger، الذي رأى بأن "العقل يتراوح في الظواهر الإنسانية بين قطبين معرفيين اثنين يمكن الإشارة إليهما بلفظتي الفهم والتفسير. فالتفسير هو منهج العالم الفيزيائي الذي يختزل مجموعة معقدة من الظواهر إلى منظومة بسيطة من العلاقات في شكل ترسيمة أو خطاطة صورية للظاهرة موضوع الدراسة، بيد أن الأمر على خلاف ذلك في حالة الحوادث والأفعال الإنسانية، ففيها لا نفسر الأفعال بل نسعى إلى فهمها، بمعنى نرمي إلى أن ننقل بصورة حدسية، إحساسا أو تقديرا أو انفعالا ما"[82].

في الفترة المعاصرة فإن الخطاب السوسيولوجي توزع إلى نمطين؛ خطاب سوسيولوجي يتموقع خلف النموذج العلمي بهدف التحرر من التأمل الميتافيزيقي، ووضع الذات بين قوسين وعدم إيلاء عناية لمسؤولية الفاعلين (خطاب يهتم بتفسير الظاهرة وفق

---

[81]. أنتوني غدنز، **علم الاجتماع**، ترجمة وتقديم فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، بيروت، أكتوبر 2005، ص. 73.

[82]. Gilles Gaston Granger, **La raison**, PUF, Paris, 1993, p. 81-82.

القوانين المتحكمة فيها بعيدا عن فهم الذات)، وخطاب سوسيولوجي آخر يمنح للذات العارفة دورا خلاقا وفاعلا في إعادة بناء الظاهرة الاجتماعية وفهمها (إعطاء أهمية للذات التي تفهم الظاهرة باعتبارها ذات فاعلة).

في هذا المستوى وتلافيا لكل ما من شأنه أن يؤثر على الباحث السوسيولوجي أي منهج يختار لمعالجة موضوعه، هل الفهم أم التفسير؟ أم هما معا؟ أم مناهج أخرى؟

نستحضر هنا ما قال به ليفي- ستراوس عندما قارن بين البحث في العلوم الطبيعية والبحث في العلوم الاجتماعية أو الإنسانية، من ناحية حضور ثنائية الملاحظ (بكسر الحاء) وموضوع الملاحظة. قال في ذلك الشأن بأن "العلوم الطبيعية يلعب الإنسان فيها دور الملاحظ (بكسر الحاء)، والعالم الخارجي يمثل موضوع الملاحظة"[83].

أما العلوم الاجتماعية والإنسانية فإنها مطالبة بأن تحافظ على تلك الثنائية لكي تكون علوما على وجه الحقيقة، مع تحويل تلك الثنائية ووضعها داخل الإنسان فتصبح ثنائية الإنسان الملاحظ (بكسر الحاء) والإنسان الملاحظ (بفتح الحاء) أو الأشخاص الملاحظين، مع ضرورة ألا يعي هؤلاء الأشخاص بأنهم موضوع تجربة، وإلا أفضى ذلك إلى تغيير مسار التجريب بصورة غير متوقعة. "وعليه فإن الوعي هو العدو السري لعلوم الإنسان، سواء منه الوعي التلقائي المحايث لموضوع الملاحظة، أو الوعي التأملي عند العالم (وعي الوعي)"[84].

إن البحث السوسيولوجي يجب أن يتجاوز مجرد البحث النظري الخالص، كما يجب أن يتجاوز البحث الميداني الخالص، عليه ألا يغرق في التحليلات النظرية للظاهرة المبحوثة دون ربط تلك التحليلات بسياق وواقع حدوث تلك الظاهرة، كما يجب عليه ألا ينساق كليا مع الظاهرة دون أن يبحث لها عن الإطار النظري الملائم لدراستها دراسة دقيقة.

---

[83]. Claude Lévi-Strauss, **Anthropologie structurale**, II, Plon, Paris, 1974, p. 344.
[84]. Claude Lévi-Strauss, **Anthropologie structurale**, Ibid, p. 345.

إنه بحث يجمع بين الأمرين معا، يزاوج بين الفهم والتفسير، بين المنهج الكيفي وبين المنهج الكمي، سعيا وراء بناء إطار معرفي شامل حول الظاهرة ومعرفة كيفية تمفصلها مع باقي مستويات الحياة الاجتماعية التي تتفاعل معها. طبعا ذلك ما نسعى جاهدين لتحقيقه في دراسة موضوع بحثنا، بناء على تحليل نظري لظاهرة العنف ضد النساء، ثم بعده سنعمل على تدعيم ذلك التحليل بمعطيات واقعية، تمنح ذلك التحليل قيمة وتمكن من معرفة التمفصلات الحقيقية للظاهرة. دون الانقياد في فهم وتفسير الأشكال المادية للظاهرة فقط، بل الاهتمام أيضا بالمضامين الرمزية، من تمثلات وقيم وأحكام وسلوكات. والتقنية التي تم اعتمادها من طرفنا في هذا البحث لجمع وتحليل المعطيات الميدانية تتمحور حول تقنية تحليل المعطيات التي تم جمعها وتبويبها وتصنيفها من السجلات التي تدون فيها حالات العنف التي تفد على خلية التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف بالمحكمة الابتدائية بوجدة. إضافة إلى تقنية المقابلة شبه الموجهة مع فئة من النساء اللواتي تعرضن للعنف الزوجي.

2- أهداف البحث

نسعى في هذا البحث إلى بناء وتأسيس خطاب علمي سوسيولوجي حول موضوع العنف ضد المرأة، بعيدا عن كل الخلفيات والخطابات الإيديولوجية، كيفما كان نوعها بهدف تحصيل معرفة حقيقية بواقع المرأة المغربية عموما، وفي مدينة وجدة على وجه الخصوص." وبعيدا كذلك عن الأحكام الجاهزة والآراء العامة، التي يجب على البحث السوسيولوجي أن يتجاوزها، محققا الانفصال التام عن مجرد الإدراكات الحسية لعامة الناس، الذين يصدرون في الغالب أحكاما قيمة تصف وضعية اجتماعية بأكثر الأوصاف إيجابية (أي أن يحولها الباحث إلى موضوع سوسيولوجي)"[85].

والهدف من كل ذلك هو التمكن من تفكيك الظاهرة وتحليلها، والوقوف عند مختلف أبعادها وتمظهراتها في المجتمع، والتعرف على انعكاساتها على المرأة، وعلى الأسرة (الأبناء)، وعلى المجتمع بعد ذلك، واقتراح البدائل الممكنة لتجاوز ذلك.

[85]. محمد شكري سلام، **سوسيولوجيا التحديث والتغير في العالم القروي**، عالم الفكر، العدد الثالث، المجلد 30، يناير-مارس 2002، ص. 61.

وحتى تكون مساهمتنا ذات قيمة علمية، تضيف أفكارا أخرى إلى أعمال الباحثين السابقين في الموضوع، أعمال شكلت بالنسبة لنا موضوع إفادة من جوانب عديدة. وتساهم في الوقت نفسه في إثراء النقاش حول موضوع المرأة، والعنف الممارس ضدها، نقترح مجموعة الأهداف التي نروم تحقيقها في هذه الدراسة فيما يلي:

- نهدف في هذه الدراسة تحديد أنواع العنف التي تتعرض لها المرأة في مدينة وجدة، ومستوى تكرار كل نوع منها، إضافة إلى الوقوف عند الأشكال التي يتمظهر بها العنف، وترتيبها حسب درجة حضورها؛
- التعرف على محددات العنف العائلي، وخاصة منها العنف الذي يمارس من قبل الزوج على الزوجة؛
- التعرف على أسباب ممارسة العنف الزوجي، وأكثرها حضورا وانتشارا؛
- التعرف على الآثار والانعكاسات المترتبة عن ممارسة العنف على المرأة، نفسيا واجتماعيا واقتصاديا وغيرها، والتعرف أيضا على العلاقة بين ممارسة العنف وبعض العوامل: الديموغرافية، الثقافية، إلخ؛
- في نهاية البحث وانطلاقا من المعطيات الميدانية المحصل عليها ستكون الفرصة سانحة من أجل تقييم الجهود المبذولة للحد من ظاهرة العنف المسلط على المرأة؛
- وضع المقترحات اللازمة للحد من العنف الذي تتعرض له المرأة، في أفق القضاء عليه.

خلاصة الفصل الأول

نخلص في نهاية هذا الفصل الأول، إلى تركيز أهم ما تم تناوله فيه، فقد عرضنا الإشكالية الأساسية التي نريد معالجتها في علاقة بموضوع بحثنا "العنف ضد المرأة"، والتي تمحورت حول الأسباب والعوامل المسؤولة عن تفشي الظاهرة، في المجتمع المغربي عموما ومجتمع الدراسة على وجه الخصوص. معالجة تلك الإشكالية جعلتنا نطرح الفرضيات التي تمكننا من تفسير ذلك، من قبيل، التجدر الثقافي للظاهرة في المجتمع، إضافة إلى الهشاشة السوسيواقتصادية والثقافية لمكوناته.

كما تم في هذا الفصل الوقوف عند دواعي اختيار الاشتغال على موضوع العنف ضد المرأة، وهي دواعي تفاعل في إطارها الذاتي بالموضوعي. وفي نهاية هذا الفصل وقفنا عند المنهجية المتبعة في الدراسة، حيث تمت المزاوجة بين المنهج الكمي والمنهج الكيفي، بين منهج التفسير ومنهج الفهم، مع اعتماد تقنية تحليل المعطيات التي تم جمعها من خلية التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف بالمحكمة الابتدائية بوجدة، وتقنية المقابلة الموجهة مع حالات العنف الزوجي؛ على اعتبار أن الأزواج هم أكثر الناس تعنيفا للنساء.

وختمنا الفصل الأول بالإعلان عن الأهداف المتوخى بلوغها من وراء إنجاز هذا البحث، والتي تتمحور أساسا حول المساهمة في تعميق الفهم بالظاهرة، والمساهمة في التراكم السوسيولوجي حولها، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالعنف الزوجي الذي يأتي في قائمة أنواع العنف الذي تتعرض له المرأة.

الفصل الثاني:

ظاهرة العنف ضد المرأة

بين الدراسات العلمية والأرقام الإحصائية

تمهيد

المبحث الأول: الدراسات الأكاديمية السابقة

المبحث الثاني: بحث المندوبية السامية للتخطيط

المبحث الثالث: تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المبحث الرابع: تقرير المرصد الوطني للعنف

المبحث الخامس: الدراسات المقارنة في تونس والجزائر ومصر والعراق

خلاصة الفصل الثاني

تمهيد

في الفصل الثاني وقفنا أولا عند أهم الدراسات العلمية التي تناولت موضوع العنف، اعتبارا لكون مسألة الاطلاع على التراكم المعرفي الحاصل حول أي موضوع ضرورة يجب أن يلتزم الباحث بالاطلاع عليه، لذلك يجب عليه أن ينطلق مما انتهى إليه الباحثين السابقين بهدف إغناء معارفه وتوجيه دراسته ودعمها بالمعارف المشتركة مع هؤلاء، إنه تقليد شائع في البحث العلمي والاجتماعي منه على وجه الخصوص.

وثانيا وقفنا في هذا الفصل عند أهم المعطيات الرقمية الخاصة بالعنف ضد المرأة، ومنها البحث الذي أجرته المندوبية السامية للتخطيط، والتقارير التي صاغها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول الظاهرة، إضافة إلى التقرير الذي صاغه المرصد الوطني للعنف.

ورغم قلة الدراسات التي تناولت ظاهرة العنف ضد المرأة من نفس المنطلق الفكري والمعرفي الذي ننطلق منه، كموضوع لدراسة سوسيولوجية شاملة للعنف الموجه ضد المرأة بأشكاله المتعددة ووضعيات المرأة المختلفة، إلا أن هذا لا يمنع من إمكانية الانفتاح على دراسات مشابهة دعمت أبعاد بحثية مشتركة ومتشابهة.

كما أن هناك دراسات إحصائية حول الموضوع قامت بها إما مؤسسات رسمية أو هيئات استشارية أو جمعيات المجتمع المدني أو مراكز الاستماع للنساء ضحايا العنف. هي دراسات تقدم قاعدة بيانات مهمة بالنسبة للباحث، مادام أن الحصول عليها كان يتطلب من الباحث جهدا ماديا وتقنيا وزمنيا، مثل البحث الذي قامت به المندوبية السامية للتخطيط حول العنف ضد المرأة بالمغرب.

المبحث الأول: الدراسات الأكاديمية السابقة

لا يخفى على أي باحث أهمية التراكم المعرفي لأي علم من العلوم، لاسيما العلوم الإنسانية، ومن ضمنها الحقل السوسيولوجي الذي نشتغل في إطاره في هذه الدراسة. فقد جرى التقليد في البحوث الاجتماعية أن يبدأ الباحثين من حيث انتهى إليه الآخرين. إن الاطلاع على ما كتب حول موضوع العنف ضد المرأة من دراسات سابقة، له أهمية كبيرة في تحديد وتوجيه مسارات الدراسة، كمرجعية نظرية، إنها بمثابة المرشد تدعم البحث بالمعارف العلمية المشتركة.

وعليه فإن البحث في موضوع المرأة عموما لقي اهتماما من قبل الباحثين الاجتماعيين في قضايا عديدة، وبخصوص العنف الممارس ضدها يمكن القول إن الموضوع في السنوات الأخيرة -إن صح التعبير- أصبح موضوعا مستهلكا إعلاميا وفي اللقاءات والندوات العلمية، لكن الدراسات العلمية السوسيولوجية للموضوع لا تزال ضعيفة.

من بين الباحثات اللواتي اشتغلن على موضوع المرأة، والتي أمكننا الاطلاع على بعض أعمالهن نجد: مليكة البلغيتي، فاطمة المرنيسي، فاطمة الزهراء ازرويل، رحمة بورقية، عائشة بلعربي، أسماء بنعدادة، خلود السباعي، جميلة المصلي، إلخ، ودراسات أخرى أنجزت من قبل باحثين، المختار الهراس، ادريس بنسعيد، فوزي بوخريص، إلخ. على أساس ذلك سنقف عند بعض تلك الدراسات لنستجلي أهم نتائجها.

بالنسبة للباحثة مليكة البلغيتي، هي من الباحثات الرائدات في الاهتمام بقضايا المرأة والطفل من المنظور السوسيولوجي العلمي، باستعمال أدوات بحث ومفاهيم ذات قيمة علمية كبيرة، معتمدة منظورا سوسيولوجيا ملائما لخصوصية العالم القروي. وقد ظل الهاجس الأساسي المؤطر لاهتماماتها، هو الالتزام الواعي والمسؤول بقضايا النساء على الخصوص، مع تتبع كل التطورات الحاصلة في أوضاعهن، إضافة إلى التزامها بتتبع وتحليل قضايا المجتمع عامة، وقد أنجزت الباحثة دراساتها حول المرأة ما بين 1969 و1978.

اشتغلت الباحثة مليكة البلغيتي مع بول باسكون الذي ظهرت في فريقه كأول باحثة سوسيولوجية قامت بدراسات ميدانية في العالم القروي خاصة حول وضعية النساء والأطفال. وأنجزت أبحاثا في الموضوع بتعاون مع منظمات دولية كاليونيسيف واليونسكو، ومن بين الدراسات التي قامت بها، تلك المعنونة ب: "وضعية النساء والأطفال في منطقة تطوان"، وهي دراسة أنجزت سنة 1989. والهدف من تلك الدراسة حسب الباحثة هو الكشف عن الصعوبات التي تعاني منها النساء القرويات في منطقة "جبالا"، وذلك برصد التحولات التي حصلت في هذه المنطقة وأثرت على وضعيتهن.

تلك التحولات تحددها عدد من الظواهر الملاحظة في مجتمع الدراسة من قبيل: ارتفاع نسبة وفيات الأطفال، والتراجع المستمر في تمدرس الفتيات بالرغم من أن هذه المنطقة مشهود لها تاريخيا بالتعلم والتعليم، والتهميش والإقصاء اللذين تعاني منهما النساء في المنطقة، رغم مساهمتهن الفعالة في الاقتصاد المحلي، وتأثر الاقتصاد والبنيات الاجتماعية بعدم استقرار المنطقة نتيجة المواجهة المستمرة لكافة أشكال الغزو الأوروبي منذ قرون، إضافة إلى تأثير القوى التقليدية والزوايا وظواهر المقدس في تشكيل وإعادة بناء العقليات، وفي النظرة إلى تغيير الواقع.

لذلك اعتبرت الباحثة انطلاقا من تلك الملاحظات، أن مهمة الدراسة تكمن في "التعرف على الأسباب المتحكمة في تلك الظواهر الاجتماعية التي تم رصدها سابقا، ثم الكشف عن مشاكل النساء القرويات في هذه المنطقة بالذات تلك الأسباب ترجع حسب نتائج الدراسة إلى العنف الرمزي والمادي الذي يمارس عليهن، كما ترجع إلى الحرمان من الحقوق الأساسية من تعليم ورعاية صحية وحقوق الشغل، والحرمان من حرية الاختيار واتخاذ القرار رغم إنتاجهن الدؤوب"[86].

والتمييز الذي تعانيه المرأة في مجتمع الدراسة، هو النقطة المشتركة بين جميع النساء المغربيات القرويات حسب الباحثة، هذا ما جعلها تقول: "إذا ما ارتكزنا على التمييز

[86]. Malika Belghiti, **La situation des femmes et des enfants dans la province de tétouane : femmes jbala**, Publications gouvernementales internationales, Unicef Rabat, 1989.

والتفريق الجنسي بين الرجل والمرأة، فإننا سنجد بأن جميع النساء المغربيات والقرويات بالخصوص يشتركن في وضعية الدونية"[87].

اعتمدت الباحثة في الدراسة مقاربات متعددة لمعالجة وضعية المرأة، وهي ثلاث مقاربات منهجية: "مقاربة كمية من خلال تجميع وتحليل المعطيات الإحصائية الخاصة بالمرأة في المنطقة، حول الصحة والتعليم"[88].

واعتمدت أيضا مقاربة تاريخية وثقافية، حرصت فيها الباحثة على "تتبع التطور التاريخي للمنطقة وللحضارات المتعاقبة عليها، وملاحظة آثره على البنيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية"[89]، هذه البنيات التي تغذي العوامل التي تؤثر بشكل سلبي على وضعية المرأة وعلى العلاقة بين الجنسين.

إضافة إلى المقاربتين السابقتين اعتمدت الباحثة مقاربة سوسيولوجية كيفية انصبت على "معرفة تمظهرات وضعية النساء في المنطقة، بالعلاقة بالثقافة السائدة، وبالأدوار والأنشطة التي تضطلع بها النساء من تربية الأطفال والاعتناء بالأسرة والمساهمة في تحسين شروط عيش الأسرة"[90].

خلصت الباحثة في ختام هذا العمل العميق والجدي إلى وضع اليد على مجموعة هامة من من القضايا الاجتماعية المرتبطة بوضعية النساء والأطفال بمنطقة جبالا، وذلك من خلال تحليل العوامل المختلفة، تاريخية كانت أو سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية، بهدف قرائتها من جميع أبعادها، وتحليل الأسباب الكامنة وراء وجودها واستمراريتها، بحثا عن إجابة لهذه الوضعية يتفاعل في إطارها السياسي بالاقتصادي والاجتماعي والثقافي، لبلورة تغيير ايجابي في مستوى المعيش اليومي للنساء عامة، وللنساء القرويات على الخصوص وعبرهن لكافة مكونات المجتمع[91].

---

[87]. نورالدين الزاهي، المدخل لعلم الاجتماع المغربي، **دفاتر وجهة نظر** العدد (20)، الطبعة الأولى، 2011، ص. 124.

[88]. . السعدية بوفتاس، وضعية المرأة وعملية التغيير الاجتماعي: قراءة أولية في أعمال الباحثة السوسيولوجية مليكة البلغيتي، **الأزمنة الحديثة**، عدد 10- خريف 2015، مطابع الرباط نت، الرباط، ص. 142.

[89]. المرجع نفسه، ص. 142.

[90]. نفسه، ص. 142.

[91]. نفسه، ص. 149.

أما بالنسبة لفاطمة المرنيسي[92] فقد حظي موضوع "الحريم" باهتمام بالغ من لدنها، واشتغال علمي وأكاديمي لدرجة أصبح معها ذكر مفهوم الحريم يستدعي مباشرة استحضار اسم "فاطمة المرنيسي". إن الاهتمام بالحريم عند الباحثة ارتبط بالدفاع عن المرأة وعن حقوقها في إطار من المساواة بينها وبين الرجل، وذلك بالتنقيب في التاريخ الإنساني عامة والعربي الإسلامي خاصة عن النماذج المشرقة للمرأة في ذلك التاريخ، الذي بصمته بمساهمتها الفعالة. وذلك بهدف نقد الأطروحات المضادة التي تحصر دور المرأة في المجتمع في أشغال البيت وتربية الأبناء.

بناء على ذلك، فإن أطروحة المرنيسي الكبرى والموجهة لكل كتاباتها ومواقفها، تتمحور حول كون الجنس هندسة اجتماعية والحريم نتاج لهاته الهندسة. في كتابها الأول الجنس والإيديولوجيا والإسلام 1985 "سترسي المرنيسي الركن الأول من الأطروحة والمتمثل في كون الجنس معمار أو هندسة اجتماعية وليس واقعا سيكولوجيا أو دينيا أو تاريخيا وستحاور في سياق ذلك حجة الإسلام الإمام الغزالي في الجزء الثامن من مؤلفه إحياء علوم الدين"[93].

وفي مؤلفها الحريم السياسي: النبي والنساء 1998، ستتوغل أكثر في إحداث الشرخ بين حياة النبي والإيديولوجيا الدينية للشروحات والتفاسير، وستوسع حقل النصوص وكذا حقل الأسئلة المرتبطة براهن المرأة العربية الإسلامية لتؤكد أطروحتها من جديد: "الحريم ليس معطى بيولوجيا أو دينيا بل إنه نتاج ترسخ التأويلات الذكورية والقبلية لأصحاب السيرة والتفسير في الواقع وغلبتها على الحق والحقيقة التاريخيتين"[94].

---

[92]. فاطمة المرنيسي عميدة الباحثات السوسيولوجيات ليس بالمغرب فقط ولكن بالعالم العربي، من مواليد مدينة فاس سنة 1940 بها شبت، ومن فضاءاتها التقطت موضوع اشتغالها: الحريم. اشتغلت أستاذة بالمعهد الجامعي للبحث العلمي وكانت عضوا بمجلس جامعة الأمم المتحدة. انخرطت في المجال المدني للدفاع عن حقوق النساء. أسست سنة 1981 مجموعة المرأة والأسرة والطفل والقافلة المدنية. الفضاء الذي اشتغلت فيه المرنيسي مع الباحثات المتمرسات والمهتمات بقضايا المرأة هو شبكة المرنيسي، وسلسلة اقتراب التي أطلقتها بدار النشر الفينيك، هي البنية التي تيسر نشر الأبحاث التي تتم داخل الشبكة. للمرنيسي أكثر من بحث ومؤلف ونص تخييلي، حازت قيد حياتها على العديد
من الجوائز أهمها: جائزة الأمير استورياس بإسبانيا مناصفة مع سوزان سونتاغ سنة 2003، وجائزة إراسموس بهولندا سنة 2004 إلى جانب المفكر السوري صادق جلال العظم والإيراني عبد الكريم سوروش. وافتها المنية بالرباط بتاريخ 30 نونبر 2015.

[93]. نورالدين الزاهي، المدخل لعلم الاجتماع المغربي، **دفاتر وجهة نظر (20)**، مرجع سابق، ص. 146.

[94]. المرجع نفسه، ص. 146.

وفي كتابها سلطانات منسيات: نساء حاكمات في بلاد الإسلام 2006 ستثبت المرنيسي الخلاصة السابقة والمتعلقة "بالمفارقة بين الحقيقة التاريخية والخطاب الإيديولوجي للمؤرخين الأوائل ومدوني السير، (...). في التاريخ العربي كانت هناك نساء حكمن الرجال والنساء وكانت الخطب الدينية تلقى باسمهم"[95].

إن تتبع كتابات السوسيولوجية المرنيسي يبين أن "الحريم في هندسته المعمارية المكانية يحيل على فضاء أول داخلي، خاص بالمرأة ومحرم على الرجال ماعدا السيد (الأقرباء)، والثاني خارجي مفتوح خاص بالرجال دون النساء"[96].

إن الرمي بالمرأة إذن في المجال الخاص وحبسها في فضائه (الحريم) واختزال تاريخها في المرأة العورة التي يجب عليها أن تحتجب، ليس معطى للتاريخ (تاريخ الملكة أسماء وأروى يكذب ذلك) وليس معطى للدين (لم تفنى الدنيا حينما كانت خطبة المسجد تلقى باسم امرأة). يتعلق الأمر إذن بخوف تاريخي ومستقبلي من الحداثة.

وقد توصلت المرنيسي في أبحاثها إلى التأكيد على أن مدلول الحريم والمنظور إليه يختلف تبعا لاختلاف الأزمنة كما الأمكنة؛ فبعدما "كان في شكله الإمبراطوري يحيل على نساء ذوات مواهب وقدرات ومعارف، تحول في المغرب إلى فضاء تصادر فيه حقوق المرأة في التعلم وفي غيرها من الحقوق وأصبح يحيل على الحرام الذي يتعارض مع الحلال"[97].

وفي كتابها حريم الغرب 2001 ستتوجه المرنيسي للركن الثاني من أطروحتها والمتعلق بأن "الحريم هندسة نفرضها على أنفسنا كيفما كان المكان أو الثقافة. الحريم لا يرتبط بخصوصية ثقافية إسلامية بل إنه وضع أكبر يتوزع بين التاريخ والواقع والنصوص وكذا الذهنيات وأشكال استهلاكه ليست واحدة وموحدة. قد تكون الثروة وهواجس المتعة أشكال لاستهلاك وإعادة إنتاج ظاهرة الحريم. تقول المرنيسي، لم يكن بإمكاني البقاء في

---

[95]. نورالدين الزاهي، مرجع سابق، ص. 146.

[96]. فاطمة المرنيسي، **نساء على أجنحة الحلم**، ترجمة فاطمة الزهراء ازرويل، المركز الثقافي العربي، نشر الفنك، الطبعة الثانية، 2007، الدار البيضاء، ص. 71.

[97]. فاطمة المرنيسي، **هل أنتم محصنون ضد الحريم؟**، ترجمة نهلة بيضون، المركز الثقافي العربي، نشر الفنك، الطبعة الثالثة، 2008، الدار البيضاء، 2008، ص. 9.

الشارع بأمريكا بعد الثامنة مساء. لقد غادرت أمريكا بسبب العنف في وقت كنت سألتحق بالأمم المتحدة وأصبح مليونيرة. فالأمن في مدينة فاس أكبر لأنهم لا يعتدون على النساء"[98].

ما يدعم الهندسة الاجتماعية للحريم عند الباحثة، هو تلك الدعامات الأساسية الثلاث التي يرتكز عليها، وتتمثل في "دعامة الفصل بين الجنسين في المكان؛ وذلك بفصل مجال الرجال عن مجال النساء، بين الداخل كمجال طبيعي خاص بالنساء، وبين الخارج كمجال أنسب للرجال"[99]. لهذا يشكل المكان أو المجال "قطبا أساسيا يتحكم في هندسة العلاقات الاجتماعية بين الجنسين"[100].

وتتعلق الدعامة الثانية "بالتمييز بين الجنسين، وتقف الباحثة عند مؤشر نظام التغذية الذي يمنح الرجال الأسبقية لتناول طعام المائدة الأولى، أما المائدة الثاني فهي المخصصة للنساء ذوات الامتياز، والثالثة هي من أجل الأطفال والنساء الأقل أهمية. والرابعة كانت تخصص للخدم وللمتأخرين دون اعتبار لجنسهم أو سنهم أو مكانتهم"[101].

وفيما يخص الدعامة الثالثة فهي ترتبط "بالقوانين الصارمة التي تنظم العلاقات في المجال الجغرافي للحريم، مثل نظام التغذية الذي لم يكن يخرج عن ثلاث وجبات في اليوم (بطبيعة الحال هذا المعطى لا يمكن فصله عن المعطى الاقتصادي المرتبط بالأزمة الغذائية التي مر منها المغرب في فترة الأربعينيات من القرن الماضي)"[102].

دافعت فاطمة المرنيسي في أبحاثها انطلاقا من منظور سوسيولوجي حداثي عن الطرح الذي يمكن المرأة من حقها في التعبير وإبداء الرأي، والتعلم والعمل في إطار من المساواة مع الرجل، منتقدة الطرح المضاد الذي يرى المرأة بمنطق عدم النضج والاكتمال والقصور والتبعية للرجل.

---

[98]. نورالدين الزاهي، **المدخل لعلم الاجتماع المغربي**، مرجع سابق، ص. 147.
[99]. فاطمة المرنيسي، **نساء على أجنحة الحلم**، مرجع سابق، ص. 259.
[100]. فاطمة المرنيسي، **الجنس كهندسة اجتماعية بين النص والواقع**، ترجمة فاطمة الزهراء ازرويل، نشر الفنك، مطبعة فضالة، المحمدية، الطبعة الأولى، 1977، ص. 119.
[101]. فاطمة المرنيسي، **نساء على أجنحة الحلم**، مرجع سابق، ص. 85.
[102]. فاطمة المرنيسي، **نساء على أجنحة الحلم**، نفسه، ص. 85.

تناولت أسماء بنعدادة المشروع السوسيولوجي لفاطمة المرنيسي، في المحاضرة التي ساهمت بها في "منتدى المجلس العربي للعلوم الاجتماعية"، مؤكدة على أنه مشروع يتميز بالجرأة الكبيرة والحس النقدي اللذين تمتعت بهما أعمال المرنيسي، التي كانت سباقة إلى إزالة ستار التحفظ والتكتم عن قضايا حساسة، ظلت تعد من التابوهات الأساسية في الثقافة العربية الأسلامية.

"وتتلخص في القضايا الثلاث: الجنس والدين والسياسة، وموقع النساء داخل هذا الثالوث. لقد تمكنت الراحلة المرنيسي بشجاعة فكرية ومهارة علمية من معالجة وضعيات النساء والعلاقات بين الجنسين عبر التاريخ وتحويلها إلى مواضيع قابلة للبحث والنقاش والتحليل والنقد. مفككة أسس النظام البطريركي في الثقافة العربية الإسلامية"[103].

لقد أكدت أسماء بنعدادة على أن المرنيسي انتبهت منذ البداية إلى أن "فهم المشاكل الاجتماعية واليومية للنساء لا يتحقق إلا بإنجاز قراءة تاريخية تفكيكية ونقدية للأسس الفكرية والدينية وللخلفيات الثقافية التي تؤسس النظام الأبوي والمتخيل الذكوري، ورصد مظاهر الدونية والتهميش التي تعاني منها النساء. لذلك قسمت أسماء بنعدادة أعمال المرنيسي ومسارها العلمي على المستوى المنهجي إلى مسارين: المسار الأول اعتمدت فيه المقاربة التاريخية التحليلية التي وظفتها في قراءة كتب التراث الاسلامي والفقه من أجل فهم وضعيات النساء في الماضي ومحاولة الاجابة عن أسئلة الحاضر وصدرت أعمالها في هذا السياق ما بين 1981 و2001. والمسار الثاني اعتمدت في المرنيسي المقاربة الميدانية وتقنيات البحث السوسيولوجي ووظفتها في دراسة واقع ومشاكل فئات عريضة من النساء المغربيات، وقد ضمنتها دراسات وكتب ما بين 1981 إلى حدود 2004"[104].

في دراسة أخرى معنونة ب "البغاء أو الجسد المستباح"، تناولت فاطمة الزهراء ازرويل موضوع العنف الممارس على المرأة، حيث تبين لها بأن لهذا العنف تاريخ في كل

---

[103] . أسماء بنعدادة، **أعمال فاطمة المرنيسي بين المقاربة التاريخية والبحث الميداني**، منتدى المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، تم نشره في موقع المجلس بتاريخ 2019/11/19، تم الاطلاع عليه في نفس اليوم.
www.theacss.org

[104]. أسماء بنعدادة، **أعمال فاطمة المرنيسي بين المقاربة التاريخية والبحث الميداني**، منتدى المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، تم نشره في موقع المجلس بتاريخ 2019/11/19، تم الاطلاع عليه في نفس اليوم.
www.theacss.org

المجتمعات، والذي رسخته ثقافاتها بمرجعياتها المختلفة، وترسخ إلى حد الآن في نظرها، من منطلق أن هذه "المجتمعات لم تحقق الحداثة الحقيقية، التي لا تتجلى في المكتسبات العلمية والتكنولوجية فقط، ولكن في تأثيرها على تصورات الأفراد وسلوكهم ومعيشهم وعلاقاتهم. إلى جانب تأثيرها على المؤسسات وعلى رأسها مؤسسة الأسرة، التي يجب أن تعمل على ترسيخ قيم التعامل المتحضر بين الزوج والزوجة من جهة وبين الأبناء من الجنسين من جهة أخرى"[105].

لذلك حاولت الباحثة في تلك الدراسة معالجة وتفسير العنف الممارس ضد الطفلة ثم المرأة كأحد الأسباب التي تدفع النساء إلى ممارسة البغاء.

إن العنف الذي تتعرض له المرأة في نظر الباحثة هو "عنف يتصل بالتربية أو بالتنشئة الاجتماعية، التي تتلقاه الفتاة (البنت) في ظل المجتمع التقليدي، حيث تسود التراتبية بين الجنسين، تغذيها العادات والممارسات التي ترسخت عبر الأجيال، إضافة إلى القوانين التي تمنح السيادة للرجل وتكاد تلغي حقوق المرأة"[106].

يتجسد انعدام المساواة بين الجنسين حسب فاطمة الزهراء ازرويل، في مجال التربية الأسرية، "عبر السلوك الذي ينهجه المجتمع التقليدي اتجاه الطفلة، والذي يرسخ التمايز بينها وبين الذكر. تمايز قد تخف وطأته أو يختفي في الأسر التي يمتلك فيها الزوجان مستوى تعليمي عالي أو متوسط يؤهلها للاقتناع بقيم المساواة بين الجنسين، وهي خصائص لا تنطبق على غالبية الأسر المغربية في العالم القروي والحضري"[107].

وقد يكون ذلك العنف الممارس على المرأة عنفا زوجيا، فقد تسلم البنت من عنف التربية أو تعاني منه وتتحمله وهي تحلم بحياة زوجية سعيدة. لكن واقع الحال حسب الباحثة يكشف عكس ذلك، أن "الضرب والتلفظ بالألفاظ القدحية في حق الزوجة عملة شائعة، يعانيها الأبناء منذ طفولتهم في العديد من الأسر"[108].

---

[105]. فاطمة الزهراء ازرويل، **البغاء أو الجسد المستباح**، افريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2001، ص. 36.
[106]. المرجع نفسه، ص. 36.
[107]. فاطمة الزهراء ازرويل، مرجع سابق، ص. 37.
[108]. نفسه، ص. 42.

هناك دراسة أخرى أنجزتها الباحثة أسماء بنعدادة تحت عنوان "المرأة والسياسية، دراسة سوسيولوجية للقطاعات النسائية الحزبية"، حاولت خلالها الباحثة تحليل علاقة النساء بالسياسة ومدى وصولهن إلى مراكز القرار السياسي. اعتبارا لكون ذلك أصبح رهانا رئيسيا لأغلب الأنظمة الديمقراطية المعاصرة، واعتبارا لكون "المرأة تمكنت من اقتحام مجالات مهنية كثيرة كانت إلى عهد قريب مقصورة على الرجال، مقابل السياسة التي لا يزال اقتحامها من طرف المرأة ضعيفا"[109].

مما دفع الباحثة إلى التساؤل عن الأسباب التي تجعل السياسة حقلا وعالما ذكوريا لا يعرف الاختلاط الجنسي كما هو الحال في باقي المجالات الأخرى. وقد انطلقت الباحثة من الإشارة منذ البداية إلى أن "غياب المرأة عن المشاركة السياسية يعتبر ظاهرة عالمية، وأن وضعية المرأة في هذا المجال في المغرب لا تشكل استثناء. رغم أن الخصوصية المغربية هنا تكمن في كون المرأة والرجل حصلا معا على نفس الحقوق السياسية وفي نفس الفترة التاريخية، منذ أول دستور للمملكة"[110].

ذلك المكسب السياسي الذي تحقق للمرأة في المغرب، لم يشكل ضمانة لإدماجها في مراكز القرار السياسي، وظلت نسبة تمثيليتها جد ضعيفة، واختزلت حقوقها السياسية في حق التصويت أساسا. لقد ركزت الدراسة بحثها في تمثيلية النساء على مستوى القطاعات النسائية الحزبية، التي بقيت هيئات رجالية رغم العديد من القرارات التي تم تبنيها في هذا المجال للرفع من تمثيلية المرأة.

"هذه التمثيلية التي أصبحت تعرف حالة من المد والجزر من مرحلة انتخابية إلى أخرى، مما يجعل تحقيق المساواة بين الجنسين، والتقليل من التمييز ضد النساء في المجال السياسي، مسألة مركبة تتداخل فيها عوامل كثيرة"[111].

---

[109]. أسماء بنعدادة، **المرأة والسياسة**، دراسة سوسيولوجية للقطاعات النسائية الحزبية، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، سلسلة أطروحات (2)، دجنبر 2007، ص. 3.

[110]. نفس المرجع، ص. 3.

[111]. أسماء بنعدادة، **المرأة والسياسة**، مرجع سابق، ص. 4- 6.

توصلت الدراسة إلى أن القاسم المشترك بين الأحزاب السياسية التي شكلت عينة البحث، هو ضعف تمثيلية النساء داخل أجهزتها المنتخبة، وضعف ترشيحهن في كل الاستحقاقات التي عرفها المغرب طيلة أربعة عقود. بالرغم من أن جل تلك الأحزاب حاولت استدراك ذلك النقص في مؤتمراتها الوطنية، من خلال المصادقة على تخصيص حصة من المقاعد للنساء في جميع الأجهزة الحزبية.

وقد فسرت الباحثة أسماء بنعدادة ذلك "بعدم اهتمام الأحزاب السياسية بالمسألة النسائية بما فيه الكفاية، واستمرار هيمنة العقلية الذكورية التي ترى في السياسة حقلا خاصا بالرجال، ولا تستحضر النساء إلا كطاقة ناخبة. ولا تتوجه إلى القطاعات النسائية إلا باعتبارها تنظيمات مساعدة على استقطاب وجلب الأصوات النسائية. إضافة إلى كون السياق الاجتماعي والثقافي لا يساعد النساء على التحرر من بعض التمثلات السلبية عن الأنوثة والذكورة"[112].

الدراسة التي تحمل عنوانا قريبا من عنوان موضوع بحثنا هي تلك التي أنجزتها الباحثة خلود السباعي تحت عنوان "المرأة والعنف" (أنجزت الدراسة سنة 2016)، تمحورت حول ظاهرة العنف الممارس ضد النساء، باعتباره ظاهرة لا تقتصر على فئات وأوساط أو مجتمعات أو ثقافات بعينها دون أخرى، بل "إنه ظاهرة اجتماعية تخترق كل الفوارق وتمس كل الشرائح والأوساط بدرجات متشابهة وبنسب تكاد تكون متساوية. في هذا السياق حصلت مجموعة من المتغيرات الدولية في اتجاه تحقيق المساواة بين الجنسين، وتجريم العنف الممارس على المرأة، تغيرات كان لها وقع إيجابي على وضع المرأة في العديد من دول العالم (تغيرات لا يمكن حسب الباحثة نكرانها أو نفيها)"[113].

لقد عالجت الدراسة إشكالا أساسيا تمحور حول أثر تلك التحولات التي حصلت في وضع المرأة في العالم، في إحداث قطيعة نهائية مع تاريخ العنف ضد النساء.

---

[112]. نفسه، ص. 247.

[113]. خلود السباعي، **المرأة والعنف**، شركة النشر والتوزيع المدارس، الطبعة الأولى، 2016، ص. 7.

يتطلب الجواب عن ذلك الإشكال حسب الباحثة التوقف عند مرحلتين أساسيتين هما: مرحلة مناهضة العنف ضد النساء من خلال القوانين والتشريعات والاتفاقيات الدولية، ومرحلة كشف مختلف أوجه العنف المهيكل والمستدمج في الثقافة والعلاقات الاجتماعية، التي تجعل العلاقات التسلطية بين الجنسين علاقات طبيعية.

وفي هذا الصدد ترى الباحثة "أهمية تبني مقاربة النوع الاجتماعي، كمقاربة تسائل المجتمع الحداثي المعاصر، الذي كان من المفترض فيه أن يشكل نوعا من القطيعة مع مختلف أشكال العنف الممارسة ضد النساء، من خلال السعي إلى فضحها ومحاربتها"[114].

ما يسم المجتمع المعاصر حسب الباحثة، هو أنه "مجتمع وفق بين الأدوار التقليدية والظروف المعاصرة، وذلك بالجمع بين القديم والجديد؛ مجتمع لم يحتفظ بالنموذج التقليدي في بشاعته وفظاعته، وإنما قام بتجميل القديم وتقديمه في قالب جديد تحت غطاء الحرية والديمقراطية والفردانية، مما يضعه أمام نوع جديد من العنف الجندري، عنف ذو طابع بنيوي يتجاوز كل التعارضات والفوارق والانتماءات الإثنية والثقافية والدينية الطبقية، وكل ألوان الواقع والتنظيمات الاجتماعية، من أحزاب ومؤسسات ونقابات وجمعيات"[115].

حاولت الدراسة الوقوف عند عدد من النماذج النسائية، لتسليط الأضواء على بعض معالم ذلك العنف البنيوي وتأثيره على سيكولوجية النساء، في شكل "انعكاسات سلبية تحد من طموحات وقدرات فئات واسعة منهن، وتدفع بهن إلى التقوقع على ذواتهن وتكريس العنف الممارس عليهن، وإعادة إنتاجه سواء في علاقة المرأة بذاتها أو في علاقتها مع مثيلتها المرأة"[116].

---

[114]. خلود السباعي، نفس المرجع، ص. 8.
[115]. نفسه، ص. 9.
[116]. خلود السباعي، مرجع سابق، ص. 11.

وفي علاقة دائما بموضوع بحثنا فهناك دراسة أخرى اشتغلت على العنف ضد المرأة (أنجزت الدراسة سنة 2013)، أنجزها عصام عيدوني، وتحمل عنوان "المرأة العربية، من العنف والتمييز إلى المشاركة السياسية"[117].

اشتغلت الدراسة على مساءلة وضع المرأة المغربية، هذا الوضع الذي عرف في العشريتين الأخيرتين تطورا في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والفكرية والقانونية، ساهم في انفتاح المغرب وتطوير مؤسساته وتشريعاته، بهدف تكريس مبدأ المساواة بين الجنسين والقضاء على التمييز القائم بينهما.

الشيء الذي دفع الباحث إلى التساؤل عن مدى مطابقة ذلك التطور الحاصل مؤسساتيا وقانونيا مع الأوضاع السوسيو-اقتصادية والثقافية؟ والتساؤل كذلك عن التقدم الحاصل في وضع المرأة ومدى استفادة كافة نساء المغرب وبناته منه؟ أم أن الأمر يتعلق بتطور في وضعها تطورا خصوصيا، طبقيا مجاليا وجهويا؟

توصلت الدراسة إلى أن الجواب عن تلك الإشكالية، يفيد بأن تلك الصورة التي يقدمها المجتمع المغربي عن نفسه هو مجتمع يعيش في كنف وضعية "الما بين"، "بين الرغبة في الانخراط الكلي في قيم الحداثة من جهة، والتعامل الاستراتيجي معها من جهة أخرى. في ظل سياقات اقتصادية وسياسية واجتماعية موسومة بارتفاع معدلات الفقر والبطالة والجريمة والعنف، إلخ، هذه الوضعية أثرت في مواقف الأفراد والجماعات من ظاهرة العنف الممارس ضد المرأة، تأرجحت بين الرفض والإدانة وبين القبول والتبرير"[118].

في الأخير يتبين أن أغلب الدراسات التي عالجت موضوع المرأة، والتي وقفنا عند بعضها كنماذج، أنها دراسات تناولت ظاهرة العنف الممارس ضد النساء ضمن تناول وضع المرأة داخل المجتمع بشكل عام. وتبقى دراسة الباحثة خلود السباعي، الدراسة التي عالجت موضوع العنف ضد النساء باعتباره ظاهرة، هي الأقرب إلى موضوع بحثنا لكنها تنفصل

---

[117]. عصام عيدونـــي، "المرأة العربية، من العنف والتمييز إلى المشاركة السياسية"، **سلسلة كتب المستقبل العربـــي العـدد (70)**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، يناير 2014، ص. 15-16.

[118]. عصام عيدوني، مرجع سابق، ص. 35.

عنه من منطلق كونها دراسة نفسية كانت تهدف إلى تتبع آثار العنف ونتائجه النفسية على المرأة.

المبحث الثاني: بحث المندوبية السامية للتخطيط

- البحث الوطني حول انتشار ظاهرة العنف ضد النساء[119]

أكدت المندوبية السامية للتخطيط أن الغاية من إنجاز بحث وطني حول ظاهرة العنف ضد النساء، هي قياس مدى انتشار الظاهرة، والتعرف على أشكالها والأوساط التي تحدث فيها، سواء تعلق الأمر بالأماكن العمومية أو بالأوساط العائلية، أو في بيت الزوجية أو في الأوساط المهنية والتربوية.

اعتبرت الدراسة أن البحث في ظاهرة العنف ضد النساء يرتبط بعدة اعتبارات: "أولها الفوارق بين الفئات الاجتماعية التي تزداد حدة وعمقا نتيجة اللامساواة بين الجنسين على حساب المرأة. فبالرغم من كل ما تحقق لصالحها لازالت تعاني من معدلات مرتفعة من الأمية وعدم التمدرس والبطالة، مقارنة بمثيلاتها عند الرجال. وثاني تلك الاعتبارات يتصل بضرورة تبني مقاربة النوع الاجتماعي من خلال العمل على إنجاز الدراسات الإحصائية السوسيو- اقتصادية. وثالثا التوفر على قاعدة معطيات دقيقة، تمكن من وضع سياسات وطنية، تنسجم مع مبادئ إعلان الأمم المتحدة للقضاء على العنف ضد المرأة"[120].

تبين من نتائج البحث أن من بين 9.5 مليون امرأة تعرضت ما يقارب 6 ملايين امرأة لشكل من أشكال العنف، أي ما يقارب 62.8% خلال السنة التي سبقت البحث. "منها 3.8 مليون بالوسط الحضري، و2.2 مليون بالوسط القروي. يشكل العنف النفسي أكثر أشكال العنف انتشارا بنسبة 48%، يليه انتهاك الحريات الفردية بنسبة 31%، والعنف

[119]. البحث الوطني جول انتشار ظاهرة العنف ضد النساء، أنجزته المندوبية السامية للتخطيط في مجموع التراب الوطني، بين يونيو 2009 ويناير 2010، وقد شمل عينة تضم 8300 امرأة تتراوح أعمارهن بين 18 و64 سنة، تم استجوابهن حول أفعال العنف التي تعرضن لها خلال سنة 2010.

[120]. المملكة المغربية، المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول انتشار ظاهرة العنف ضد النساء، تقديم النتائج، ب.ط.، الرباط 10 يناير 2011، ص. 2- 3.

المرتبط بالقانون بنسبة 17.3%، بعد ذلك يأتي العنف الجسدي بنسبة 15.2%، والعنف الجنسي بنسبة 8.7%، وأخيرا العنف الاقتصادي بنسبة 8.2% "[121].

يحدث العنف في الأماكن العامة كما الخاصة ويبقى ذلك الذي يحصل في إطار بيت الزوجية الأكثر انتشارا بنسبة 55%. "ويخص العنف الشباب بالدرجة الأولى إما باعتبارهم ضحايا أو معتدين، ويتزايد بتزايد الهشاشة السوسيواقتصادية. تكشف ظاهرة العنف عن أزمة هوية في ظل غياب لنموذج مجتمعي يضمن الانسجام ما بين أنماط العيش العصرية المهيمنة، وما بين القيم الثقافية والمجتمعية الكامنة. مما يتطلب النهوض بأوضاع الرجل والمرأة على حد سواء"[122].

المبحث الثالث: تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي[123] والبيئي[124]

1- تقرير المجلس لسنة 2012 "المساواة بين الجنسين في الجانب المؤسساتي"[125]

أكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تقريره الصادر في سنة 2012، أن إنعاش دور المرأة في المجتمع، تكتنفه العديد من الإكراهات التي ترجع إلى الصور النمطية السائدة ثقافيا حول المرأة، وإلى عدم التطبيق الصارم للقوانين وخصوصا في مجال مدونة الأسرة.

"مما يحول دون تحسين ملموس لوضعية المرأة المغربية، فالنساء تعانين من الميز في وسائل الإعلام والمؤسسات الدراسية، وكذلك في اتجاه الدوائر الاقتصادية والسياسية. مما جعل اللامساواة بين الجنسين هي الوجه البارز في الوسط المهني، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالوظائف العليا وأجهزة الحكامة التي تشكل مسألة صعبة بالنسبة للنساء"[126].

---

[121]. المملكة المغربية، المندوبية السامية للتخطيط، المرجع نفسه، ص. 5.

[122]. نفسه، ص. 5-13-14.

[123]. ظهير شريف 1.10.28 الصادر بتاريخ 18 من ربيع الأول 1431 (5مارس 2010)، بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 60.09 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

[124]. ظهير شريف رقم 1.14.124 الصادر في 3 شوال 1435 (31 يوليو 2014)، بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 128.12 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وبذلك تمت إضافة الجانب البيئي إلى المهام التي يضطلع بها المجلس وفق هذا القانون الجديد، وقد كان الدستور الجديد للملكة (فاتح يوليو 2011)، هو الذي عزز دور المجلس كهيئة استشارية بالتنصيص على إضافة الجانب البيئي إلى اختصاصات المجلس، وبذلك أصبح المجلس يسمى بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

[125]. تم الاطلاع على التقرير ضمن الموقع الإلكتروني للمجلس www.cese.ma، يومه 2017/9/10.

[126]. تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2012، ص. 17.

وعلى أساس ذلك أوصى المجلس بضرورة إطلاق أعمال ترمي إلى محاربة التصورات الثقافية التي يطبعها الميز اتجاه النساء، واعتماد تدابير تقر بتكافؤ الفرص، ووضع أنظمة للمحاصصة، إضافة إلى تشجيع المساواة بين النساء والرجال في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، من خلال الشروع في إحداث الهيئة العليا للمناصفة ومحاربة كل أنواع الميز المنصوص عليها في دستور 2011، وتبني قانون إطار يعرف بشكل واضح بأنواع الميز ضد النساء.

وفيما يخص بلوغ أهداف الألفية للتنمية (OMD)، وخاصة الهدف الخامس[127] والسادس[128] والسابع[129]، فإن الأمر حسب المجلس أصبح مستبعدا وغير متاح. "لم تتعدى نسبة التمدرس 60.3%، خلال السنة الدراسية 2012-2013. منها 80.2% في الوسط الحضري و56.7% في الوسط القروي. وعليه فإن تعميم التعليم لم يتحقق على الأقل من ناحية الأرقام، ناهيك عن جودة التعليم فيما يخص المستوى التعليمي والكفاءات والقدرات المكتسبة لدى المتمدرسين. كما أن نسبة التمدرس استقرت منذ سنة 2012 عند حدود 91% وبقيت على حالها بعد ذلك، ومؤشر المناصفة (فتيان- فتيات) سجل ما يناهز 91% بالسلك الإبتدائي، ونسبة 79% بالثانوي الإعدادي، و92% بالثانوي التأهيلي برسم السنة الدراسية 2012-2013"[130].

2- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2014 "النهوض بالمساواة بين النساء والرجال في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"[131]

في هذا التقرير وقف المجلس عند الملاحظة المثيرة للقلق التي تفيد أن نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة عرفت انخفاضا في السنوات الأخيرة، في الوقت الذي ارتفع فيه عدد النساء ربات البيوت بشكل سريع في صفوف النساء البالغات سن العمل.

تم الاطلاع على التقرير ضمن الموقع الإلكتروني للمجلس www.cese.ma، يومه 2017/9/10.

[127]. الهدف الخامس من أهداف الألفية للتنمية: ينص على "تعميم التعليم بالنسبة للأطفال والطفلات بين سن الرابعة والخامسة ".

[128]. الهدف السادس ينص على "تمكين كل الأطفال ذكورا وإناثا من الوسائل اللازمة لاستكمال سلك كامل من الدراسة الإبتدائية ".

[129]. الهدف السابع ينص على "القضاء على الأمية في صفوف الذكور والإناث من عشر سنوات فما فوق".

[130]. تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص. 36.

[131]. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والثقافية، أشكال التمييز ضد النساء في الحياة الاقتصادية حقائق وتوصيات، إحالة ذاتية رقم 2014/18.

هذا الوضع أثر على التصنيف الدولي للمغرب، "الذي احتل المرتبة 135 من أصل 142 دولة شملها التقرير فيما يخص التفاوت بين الجنسين سنة 2014. كما احتل المرتبة 24 من أصل 30 فيما يتعلق بالسياسات والآليات الموضوعة لدعم ومواكبة المقاولات النسائية ذات الإمكانات القوية، كما صنف ضمن البلدان التي لها ثقافة محافظة فيما يتعلق بالدور السوسيواقتصادي الذي يمكن أن تلعبه النساء في المجتمع"[132].

كما يرى المجلس أن العديد من المراقبين يتفقون على أن عمل النساء يتمركز في الأنشطة ذات المردودية الضعيفة في سوق الشغل، وهن ضحايا التمييز على مستوى الأجور، ومعظمهن لا تتوفرن على تغطية صحية، واللواتي تابعن الدراسة منهن هن عاطلات عن العمل.

"وفيما يتعلق بالمقاولات الخاصة فهي لا تحترم في غالب الأحيان الالتزامات الواردة في قانون الشغل، كما أن وصول المرأة إلى مراكز القيادة والقرار في الوظيفة العمومية لازال محدودا وغير كافي، كما هو الشأن كذلك في القطاع الخاص، بالرغم من الإمكانات النسائية المتوفرة. نفس الشيء ينطبق على مستوى تمثيلية الأجراء وعلى مستوى الهرم النقابي، والغرف والجمعيات والفدراليات المهنية، بالرغم من التطور الحاصل في السنوات الأخيرة، ويظل التحرش الجنسي من أبرز ظواهر التمييز المبني على الجنس في أماكن العمل"[133].

3- تقرير المجلس لسنة 2016 "الأبعاد الاجتماعية للمساواة بين الجنسين"[134]

فيما يتعلق بوضعية النساء، فإن مشروع القانون رقم 79.14[135] المتعلق بهيأة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز التي ينص عليها دستور2011، يبقى دون مستوى التطلعات والانتظارات في مجال المساواة بين الجنسين.

---

[132]. تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2014، مرجع سابق، ص. 13.
تم الاطلاع على التقرير ضمن الموقع الإلكتروني للمجلس www.cese.ma، يومه 2017/9/10.
[133]. تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2014، مرجع سابق، ص. 14.
[134]. تم تقديم التقرير في إحدى دورات المجلس بتاريخ 26 ماي 2016.
[135]. مشروع القانون 79.14 المتعلق بإحداث هيأة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز ضد النساء، صادق عليه مجلس النواب في ماي 2016، في انتظار المصادقة عليه من طرف مجلس المستشارين.

وعليه فإن وضعية النساء لم تعرف تحسنا ملحوظا، وما يؤكد ذلك حسب المجلس هو "ارتفاع حالات العنف ضد النساء بنسبة 13.8% وتراجع نسبة نشاط النساء، مما جعل المغرب يحتل المرتبة 127 من أصل 144 بلد، على الرغم من تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة 2012-2016"[136].

- العنف ضد النساء تطورات جديدة

أكد المجلس في تقريره عدم تحيين المعطيات السابقة المتوفرة حول الظاهرة وسجل المجلس للأسف الشديد استمرار العنف ضد النساء في سنة 2016، من خلال عدد النساء ضحايا العنف اللواتي تم التكفل بهن على مستوى المراكز الاستشفائية بالعمالات والأقاليم (دون احتساب المراكز الاستشفائية الجامعية) حسب وزارة الصحة، والذي بلغ "ما مجموعه 14813 حالة في سنة 2015، عوض 13012 حالة في سنة 2014، أي بزيادة قدرها 13.8%. وقد تراجعت نسبة العنف الجنسي بما قدره 11.1%، مقابل زيادة نسبة حالات العنف الجسدي بما قدره 15.85%. وتبقى نسبة النساء ضحايا العنف بالوسط الحضري مرتفعة مقارنة بنظيرتها في الوسط القروي 72% مقابل 28%، مع الأخذ بعين الاعتبار نقص المرافق الإدارية والاجتماعية المعنية بالعنف في الوسط القروي"[137].

في إطار العنف الممارس على النساء جاء في تقرير المجلس أن الظاهرة أصبحت تشكل انشغالا مشتركا لعدد من فعاليات المجتمع المدني، وتبلور ذلك الاهتمام في تقديم أربع جمعيات نسائية وطنية وجهوية تقاريرها حول العنف القائم على النوع خلال 2016. متمثلة في المرصد المغربي للمجتمع المدني "عيون نسائية"، والرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة، والنجدة، وشبكة الجمعيات النسائية بجهة طنجة- تطوان- الحسيمة.

كل تلك التقارير التي توصل بها المجلس تقف عند الوضعية المقلقة التي تعكسها أعداد النساء المعنفات، كما يعكسها نقص وانعدام نجاعة المبادرات التي يتم تنفيذها لمناهضة الظاهرة.

---

[136]. تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2016، ص. 18.
تم الاطلاع على التقرير ضمن الموقع الإلكتروني للمجلس www.cese.ma، يومه 2017/9/10.
[137]. تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مرجع سابق، ص. 82.

تلك الوضعية تعكسها أيضا الفوارق بين الجنسين، حسب المؤشر المركب لقياس الفوارق الذي يعده المنتدى الاقتصادي العالمي (الذي يصنف تلك الفوارق على أساس المكون الاقتصادي ومكون التربية والتكوين ومكون الصحة وأمد الحياة، ومكون المشاركة في الحياة السياسية ومكون المشاركة في قوى الشغل)، "الذي يضع بلادنا في مراتب متأخرة في كل تلك المكونات، رغم بعض التطور الذي عرفته بعضها"[138].

مما يتطلب حسب المجلس إعداد وتنفيذ مخطط إرادي يمكن المغرب من تحقيق المساواة والاستجابة للانتظارات القائمة في المجال، يمر ذلك ضرورة عبر مراجعة القوانين والنصوص التنظيمية التي مازالت تتناقض مع المساواة الدستورية المعلنة، والتسريع بوضع خطة عمل مع جدولة زمنية لتحقيقها في الهيئات المنتخبة والحكومة وفي الإدارة وداخل الأحزاب السياسية والنقابات ومختلف جمعيات المجتمع المدني.

أما فيما يخص مكافحة العنف ضد النساء فإن المجلس يحث على اعتماد نصوص قانونية أكثر صرامة، مع الحرص على التطبيق الفعلي لها. إضافة إلى تعزيز مبدأ المساواة وفرض عقوبات زجرية في حالة خرقه في الأجور وفي الترقية في المسار المهني، بالقطاع الخاص كما في المؤسسات العمومية، والعمل على الحد من الأحكام المسبقة السائدة داخل المجتمع التي تحول دون مشاركة المرأة في الحياة العملية، من خلال منظومة التربية والتكوين، ووسائل الإعلام وغيرها[139].

المبحث الرابع: تقرير المرصد الوطني للعنف

جاء في التقرير السنوي الأول حول العنف، الذي أجراه المرصد الوطني للعنف سنة 2015، بناء على الإحصائيات التي قدمتها وزارة العدل والحريات لسنتي 2013-2014، "أن نسبة العنف الجسدي الذي تعرضت له النساء بلغ 63.3% سنة 2014، مقابل 54.8% سنة 2013. وأن أغلب تلك الاعتداءات ارتكبت بشكل رئيسي من قبل الرجال بنسبة بلغت

[138]. نفسه، ص. 83.
[139]. نفس المرجع، ص. 107- 108.

88% سنة 2014، مقابل نسبة 11.4% من النساء البالغات اللواتي ارتكبن أفعال عنف جسدي ضد نساء أخريات خلال نفس السنة"[140].

أما فيما يتعلق بالبيانات التي قدمتها وزارة الصحة، فإن عدد النساء ضحايا العنف الجسدي اللواتي تم التكفل بهن في الوحدات الاستشفائية عرف تزايدا ملحوظا، "ففي سنة 2013 تم استقبال حوالي 8675 حالة، أما في سنة 2014 فقد تم تسجيل 12218 حالة. وقد أرجعت الوزارة تلك الزيادة إلى الزيادة في عدد الوحدات المفعلة على مستوى المستشفيات"[141].

بالنسبة للبيانات الخاصة بالمديرية العامة للأمن الوطني، فقد بلغ عدد الحالات المسجلة بمختلف المصالح الأمنية "15640 حالة سنة 2013، مقابل 15865 حالة في سنة 2014، أي بزيادة بلغت 1.8%. وقد لوحظ لدى المصالح الأمنية أن العنف الجسدي يشكل أهم أشكال العنف التي تعرضت لها النساء، حيث فاق نسبة 90% من مجموع الحالات المسجلة خلال سنتي 2013-2014"[142].

وقد خلص المرصد في تقريره الذي تم بناؤه على الإحصائيات المسجلة لدى خلايا استقبال النساء ضحايا العنف الموجودة على مستوى محاكم المملكة، والمستشفيات، ومراكز الشرطة، ومراكز الدرك الملكي، إلى حقيقة مفادها أن" نسب العنف الجسدي تظل الأكثر ارتفاعا من بين أشكال العنف الذي تتعرض له النساء، وأن الفئة العمرية للنساء الضحايا تتراوح ما بين 18 و45 سنة. وأن المجالات الحضرية تعرف ارتفاعا ملحوظا بالمقارنة مع الأشكال الأخرى للعنف، وأن النساء العاطلات عن العمل هن الأكثر عرضة للعنف الجسدي والجنسي، وخاصة تلك التي تتعرض لها المرأة في الأماكن العامة"[143].

---

[140]. تقرير المرصد الوطني للعنف لسنة 2015، ص. 13.
تم الاطلاع عليه بتاريخ ...، على الرابط:
[141]. نفس المرجع، ص. 17-18.
[142]. تقرير المرصد الوطني للعنف، مرجع سابق، ص. 19-20.
[143]. نفسه، ص. 33.

المبحث الخامس: الدراسات المقارنة في تونس والجزائر ومصر والعراق

من بين الدراسات العربية التي استوقفتنا في تناولها لموضوع العنف ضد المرأة، نجد الدراسة التي أنجزها الباحث التونسي الطاهر الحداد تحت عنوان "امرأتنا في الشريعة والمجتمع"، وهي دراسة قديمة أنجزت في ثلاثينيات القرن الماضي، ولازالت تحتفظ بأهميتها وقيمتها العلمية في فهم وتفسير واقع المرأة العربية عموما والمرأة التونسية على وجه الخصوص.

واقع مثقل بصور اضطهاد المرأة في المجتمع، رغم الاستثناء الذي مثلته بعض النساء في المجتمع في لحظات تاريخية معينة، وعلى سبيل المثال لا الحصر ما أشار إليه الباحث احمد الطويلي في كتابه "الصداق القيرواني"، الذي دشنته أروى القيروانية (735م)، في فترة حكم الأمير العبيدي، الذي أقر حسب الواحد الواحدة؛ "وذلك بالإكتفاء بزوجة واحدة، فعلى الزوج أن يطيع زوجته في عدم الزواج عليها، وذلك بقطعه وعدا أمام شهود بأن لا يتزوج عليها إلا برضاها وإذنها، وإلا يعتبر زواجه منها باطلا لإخلاله بأحد أركان العقد"[144].

بالرغم من ايجابيات الصداق القيرواني في احترام حقوق المرأة التونسية في فترة معينة، فإن ذلك لم يثني الطاهر الحداد عن انتقاد وضع المرأة في تونس، الذي يبقى وضعا بعيدا عن وضع المرأة في الشرق وبعيد كذلك عن وضعها في الغرب؛ حيث أرجع "الخيبة التي تعيشها الأمم في الشرق إلى اعتياد النظر إلى المرأة باعتبارها منفصلة عن الرجل، ولا شأن لها بنهوضه الشعبي ولا بسقوطه"[145].

وتوصل في بحثه إلى أن الناس أمام المرأة فريقان: أنصار ومعارضون سواء في الغرب أم الشرق، رغم وجود فرق كبير بين المرأة في الغرب والمرأة في الشرق. "في الشرق مازالت تعيش وراء الحجب، وأنصارها يدفعون ففي اتجاه تربيتها وتعليمها علوم الحياة كعامل وحيد في تقويم حياتها، وتأدية واجبها في المنزل والعائلة، مع مباشرة حقوقها

---

144. أحمد الطويلي، **الصداق القيرواني**، الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، تونس، 2007، ص. 8.
145. الطاهر الحداد، **امرأتنا في الشريعة والمجتمع**، دار الكتاب المصري القاهرة، ودار الكتاب اللبناني بيروت، مكتبة الإسكندرية، الطبعة االأولى، 2011، ص. 4.

بنفسها، وأخذ حظها من متاع الحياة كالرجل سواء. أما المعارضون لها، فيرون في ذلك خروجا بالمرأة من الانزواء الذي يمنع الفتنة، وهي لا تحتاج في حياتها أو وظيفتها إلا لمعرفة محدودة في دائرة المنزل، ولا يلزم لها إقامة المعاهد العلمية في مختلف العلوم، ونهوض الشعب لا يتوقف عليها"[146].

يتبن من القول السابق أنه في الشرق لا يتفق الناس على شيء بشأن المرأة، فالجدل دائر حول تربيتها وتعليمها؛ فالمناصرون يدعون إلى ذلك والمعارضون يرون أن المرأة لا تحتاج إلا لغير معرفة محدودة. وأن تونس لم توفق في العمل للنهوض بالمرأة ولو بمقدار الذرة، "وعموم الأمة لا يهتم أصلا بالموضوع، ويرى بعض المؤثرين في هذا السواد الأعظم من الناس، أنه يمكن ينهض المجتمع دون المرأة كما قامت المدنية العربية"[147].

الدراسة الثانية التي توقفنا عندها هي للباحث الجزائري جمال معتوق، ومع أنها دراسة مرت عليها حوالي ثلاثة عقود، إلا أنها تبقى أول دراسة علمية اجتماعية جزائرية. تناولت أحد أشكال العنف الموجه ضد المرأة الجزائرية، وقد هدفت إلى وصف وتفسير هذا الشكل من العنف الذي هدد أمن وكيان المرأة خارج بيتها.

شملت الدراسة 269 مبحوثا و150 مبحوثة، تنوعوا بين تلاميذ وطلبة وعمال وعاطلين عن العمل، وأئمة وأساتذة ومدرسات، وقد توصل الباحث إلى نتائج هامة، تمثلت في "تعدد أشكال العنف الذي تعرضت له المرأة في الشارع، بدءا بالمضايقة إلى الشتم والضرب واللعن. كما بينت الدراسة العلاقة بين المستوى التعليمي للأولياء وإقبال أبنائهم على ممارسة العنف ضد المرأة؛ حيث إن نسبة مهمة من المبحوثين الذين مارسوا عنفا معينا، آباؤهم أميون أو ذوو مستوى تعليمي محدود"[148].

---

[146]. الطاهر الحداد، **امرأتنا في الشريعة والمجتمع**، مرجع سابق، ص. 5.

[147]. نفسه، ص. 6.

[148]. جمال معتوق، **وجوه من العنف ضد النساء خارج بيوتهن**، دراسة ميدانية لممارسة العنف ضد النساء في الشارع بمدينة البليدة، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1992- 1993.

كما كشفت الدراسة عن العلاقة المباشرة بين الميزات السيكولوجية للآباء وممارسة العنف ضد النساء عند الأبناء، "ومنها التشدد وعدم قبول النقاش عند الآباء، والتي تؤثر بشكل مباشر على سلوك الأبناء"[149].

أما عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية وعلاقتها بممارسة العنف ضد النساء في الشارع فقد تبين بأن الحرمان المادي والعاطفي لدى المبحوثين كان أول الأسباب المتحكمة في الظاهرة، وأن "العنف يزداد عند فئة العزاب، بينما ينخفض عند المتزوجين والمطلقين، وأنه كلما ازدادت مدة البطالة ازداد الإقبال على ممارسة العنف ضد النساء في الشارع"[150].

أما بالنسبة للمبحوثات فقد تبين أن البيت هو المكان الآمن الوحيد، وأن الفضاء الاجتماعي يبقى محدودا جدا، بل وممنوعا أيضا في بعض الأماكن، لأن ذلك ارتبط "بممنوعات وطابوهات كثيرة، منها موقف الكثيرين من خروج المرأة للعمل، الذي لا يزال غير مرغوب فيه لاسيما وأن الخطاب الديني يدعم هذا الموقف"[151].

استوقفتنا أيضا الدراسة التي قامت بها الباحثة سالم العواودة، تحت عنوان "العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني"، وهي دراسة إجتماعية لعينة من الأسر في محافظة عمان.

انطلقت سالم العواودة في إنجاز هذه الدراسة من فكرة أنه على الرغم من التغيرات التي طرأت على أوضاع المرأة في المجتمع الأردني، إلا أن طبيعة العلاقة التي تربط المرأة بالرجل داخل الأسرة، لا تزال تحكمها بقايا علاقات السيطرة التي تأسست تاريخيا مع نشأة الملكية الخاصة في ظل سيادة النظام الأبوي الذي أعطى السلطة المطلقة للرجل وفرض على المرأة الخضوع بالقوة.

---

149. جمال معتوق، مرجع سابق.
150. المرجع نفسه.
151. المرجع نفسه.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج لتفسير أسباب العنف الممارس على المرأة الأردنية، ومن بينها نجد: "أن العنف حاضر بكل أشكاله وأهمها العنف الاجتماعي، يليه العنف اللفظي ثم العنف... والعنف الجسدي اتباعا، وأخيرا العنف الجنسي"[152].

الدراسة الثالثة التي وقفنا عندها هي التي قامت بها الباحثة المصرية هبة محمد علي حسن تحت عنوان " الإساءة إلى المرأة"، انطلقت الباحثة في طرحها للظاهرة من فكرة أساسية وهي أن عنف الرجل ضد المرأة أو إساءته إليها يكون بقد ما تسمح به الثقافة بأن يعتدي على المرأة.

وقد توصلت الدراسة إلى تأكيد تلك الفكرة، "وتأكيد أن الإساءة التي تتعرض لها المرأة بكل أشكالها، تؤدي إلى اضطراب شخصية الزوجة المساء إليها وشعورها بالقلق والاكتئاب، والإحساس بالدونية والعجز مما يجعلها تكون صيغة معرفية سلبية نحو ذاتها وأسرتها ومستقبلها"[153].

الدراسة الأخيرة التي توقفنا عندها في إطار الدراسات المقارنة، هي للباحث العراقي عدنان ياسين مصطفى في سنة 2017، تحت عنوان "النوع الاجتماعي والأدوار التنموية إشكاليات بنيوية ومقاربات منهجية".

قامت الدراسة بتسليط الضوء على النوع الاجتماعي والأدوار التنموية: المرجعيات والأولويات، وذلك بالوقوف عند الإشكاليات البنيوية التي تعرقل المسار التنموي للمرأة، مركزا في البداية على "تطور المفهوم التنموي للمرأة عبر مسيرة أكثر من نصف قرن، وانتقال المفهوم من المرأة في التنمية إلى ما يعرف بمنهج النوع الاجتماعي والتنمية وصولا إلى بروز منهج الحقوق الذي اعتمدته المنظمات الدولية والحكومية في عقد التسعينات من

---

[152]. أمل سالم العواودة، **العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني**، دراسة اجتماعية لعينة من الأسر في محافظة عمان، جامعة البلقاء، الطبعة الأولى 2002.

[153]. هبة مخمد على حسن، **الإساءة إلى المرأة**، مكتبة الأنجلومصرية، بدون طبعة، القاهرة، 2003، ص.8.

القرن الماضي. كما تناول الباحث علاقة النمو الاقتصادي بتعزيز فرص المساواة بين الجنسين، من خلال الوقوف عند العناصر الأساسية لتمكين المرأة[154]".

وفي خضم الخوض في معالجة الإشكاليات البنيوية التي تعيق تنمية المرأة، وقفت الدراسة عند "الإشكاليات البنيوية المرتبطة يتعليم الإناث، من خلال القيام بتحليل سوسيولوجي لأهم الجذور البنيوية الأساسية لفجوة النوع في مجال التعليم"[155].

كما انتبهت الدراسة إلى ضرورة تحليل المشكلات والتحديات التي تواجه مسارات البناء المعرفي الخاص بالنوع الاجتماعي، وذلك بالوقوف عند أهم التداخلات المرجعية ذات الصلة بالواقع الثقافي والاجتماعي الذي تعيش فيه المرأة وانعكاس ذلك على الأولويات البحثية.

من خلال التركيز على "الإشكاليات التي يطرحها تعدد المناهج البحثية التي يستخدمها الباحثون في العلوم الاجتماعية، والتي تجعل كل باحث يقتصر على منهج واحد لمعالجة المشكلات التنموية ذات الصلة بالمرأة، في حين أن الأمر يستدعي مقاربات تحليلية جدلية وتركيبية، تفرضها طبيعة المجتمع التقليدية التي تتداخل فيها الظواهر والمشكلات"[156].

بالإضافة إلى ما سبق تناولت الدراسة المرأة وإشكالية العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، في إطار علاقة بنيوية ترتبط جذورها بمنظومات ثقافية وقوالب نمطية، تعكس المكانة الثانوية للمرأة في إطار العلاقات الجندرية التراتبية والاتكالية المرتبطة بها.

وتوصل الباحث في هذا الإطار إلى التأكيد على أن المرأة تواجه لاسيما في المجتمعات التقليدية ومنها البيئة العربية مظاهر كثيرة للعنف في المنزل، أو في مكان العمل، وفي المجتمع، وفي الشارع.

---

[154]. عدنان ياسين مصطفى، **النوع الاجتماعي والتنمية**، إشكاليات بنيوية ومقاربات منهجية، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2017، ص. 9.

[155]. المرجع نفسه، ص. 10.

[156]. عدنان ياسين مصطفى، مرجع سابق، ص. 10.

"تقع مظاهر العنف ضد المرأة على ثلاثة مستويات: على مستوى الأفراد وعلى مستوى المؤسسات والدولة. ويشمل العنف الذي يقع بين الأشخاص أشكالا متنوعة من الإساءة مثل التهديدات والإجراءات الاقتصادية والنفسية والجنسية والعاطفية والجسدية واللفظية. من ناحية أخرى، غالبا ما تفرض الأشكال المؤسسية والبنيوية للعنف نتيجة لانعدام المساواة البنيوية أو التمييز المؤسسي الذي يحرص على إبقاء النساء في مناصب ثانوية[157].

[157]. عدنان ياسين مصطفى، **النوع الاجتماعي والتنمية**، مرجع سابق، ص. 170.

خلاصة الفصل الثاني

في خاتمة هذا الفصل يمكن القول إنه بعد الاطلاع على أهم الدراسات الأكاديمية التي تناولت موضوع العنف ضد المرأة، والإحصاءات والتقارير المتعلقة بالموضوع، وبعد التفاعل مع كل ذلك من خلال الفهم والتحليل، تبين لنا بأن النظام الاجتماعي والثقافي والوضع الاقتصادي، هي أهم العوامل التي تتدخل في تفسير العنف والتمييز وانعدام المساواة بين الجنسين داخل المجتمع.

وعليه فإن دراستنا تحاول أن تتجاوز النظر إلى العنف الممارس ضد المرأة، كظاهرة عرضية ومسألة طارئة في المكان والزمان، كما يتجلى بوضوح في خطاب وسائل الإعلام. إنه في تقديرنا ظاهرة متأصلة في البنيات الذهنية وفي المؤسسات الاجتماعية التي ترعاه وتحتضنه، إنه جزء لا يتجزأ من المخزون الثقافي للمجتمع المغربي. وذلك لا يعني أن ننظر إليه كظاهرة ثابتة ومطلقة، بل خاضعة لمجموع الظروف التاريخية والاجتماعية التي يعرفها المجتمع المغربي، وللتغيرات المرتبطة بتلك الظروف.

الفصل الثالث:

الإطار المفاهيمي للبحث

تمهيد

المبحث الأول: تحديدات مفاهيمية

المبحث الثاني: أنواع العنف الممارس ضد المرأة

المبحث الثالث: أشكال العنف وتمظهراته

خلاصة الفصل

تمهيد

تشكل مفاهيم الدراسة الإطار الذي تتمحور حوله تلك الدراسة، نظريا بالوقوف عند مختلف الدلالات والتحديدات، التي أعطيت للمفهوم في مجالات معرفية متعددة، وخصوصا في المجال المعرفي الذي يؤطر الدراسة. وإجرائيا بانتقاء تعريف إجرائي، انطلاقا من تلك التعريفات النظرية، يمكن الباحث من تتبع دلالته في العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع.

يمكن الإشارة إلى أن المفاهيم ذات الطبيعة الاجتماعية، أو التي لها صلة بالحقل الاجتماعي، هي مفاهيم متحركة من حيث الدلالة وحتى من حيث الاستعمال، فهي ليست جامدة وثابتة، بل قد تتطور مع تطور الزمن؛ حيث يأخذ المفهوم دلالات ومعاني مختلفة من زمن إلى آخر، ومن بيئة اجتماعية وثقافية إلى أخرى. وقد يحصل أن يختفي ويظهر مفهوم آخر يعوض السابق ويؤدي وظيفته.

هذه الأفكار تزكي الطرح الذي يؤكد على أنه "رغم توجه العلوم الاجتماعية نحو الاستقلالية الإبستيمولوجية، فإنها لم تكن أبدا مستقلة عن السياقات الفكرية واللغوية، التي تقيم فيها خطاطاتها النظرية والمفهومية، وخلف تلك الاختلافات الدلالية، تختبئ اختلافات اجتماعية وقومية، تعبر عن صراعات اجتماعية حول المعنى الذي يجب خلعه على الكلمات"[158].

وما دمنا نشتغل بالحقل الاجتماعي، أي معنيون ومهتمون بالطريقة التي يسلك بها الأفراد في المجتمع، وتأثير ذلك السلوك على أنفسهم وعلى المجتمع، فالفرد لا يملك إلا أن يكون اجتماعيا، يعيش في وسط اجتماعي وعلى اتصال مستمر ببقية أفراد المجتمع.

إنّ الأمر المؤكد منه أن العنف في الفكر المعاصر انفصل عن الطبيعة والآلهة (المعنى التقليدي لمفهوم العنف)، وأصبح يعرف باعتباره ظاهرة خاصة بالإنسان ككائن

---

[158]. دوني كوش، **مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية** – دراسة- ترجمة قاسم المقداد، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق 2002، ص. 9.

اجتماعي، يتفاعل مع غيره. "وبالرغم من طابعه الأدواتي الظاهري، لكنه في العمق مبني على الرغبة الشديدة لمرتكبه في نزع الاعتراف الفوري وغير المشروط بقوته"[159].

إن ربط العنف بالقوة كقاعدة للسلوك الصادر من الطرف المعنف، يثير العديد من الأسئلة المتعلقة بطبيعة هذه القوة، من قبيل: هل هي قوة مادية فيزيائية؟ أم قوة معنوية رمزية ونفسية؟

المبحث الأول: تحديدات مفاهيمية

1- العنف

يعتبر العنف من أكثر المشكلات الاجتماعية التي تشكل مصدر قلق لدى أغلب المجتمعات البشرية، إنه معضلة حقيقية تعيق إمكانية التطور الحضاري والإقتصادي للمجتمع، كما تعيق مسألة بناء علاقات إيجابية بين الرجال والنساء. كما أنه ظاهرة معقدة تتداخل وتتشابك فيها العديد من العوامل، الاجتماعية، النفسية، الاقتصادية، السياسية، إلخ، ذلك ما جعل مفهوم العنف la violence، كغيره من المفاهيم الاجتماعية الأخرى، يعرف تطورا وغنى في الدلالة والمعنى.

في هذا العنصر النظري من البحث، سنعمل على تفحص دلالة العنف، في حقول معرفية متعددة، وأخرى لغوية، فما المقصود بالعنف؟ ? qu'est ce que la violence.

تتعدد معاني العنف ودلالته (un mot polysémique)، لتشمل الدلالة على الجريمة، والعدوان، والقوة، كما تشمل الدلالة على العنف مختلف الكلمات الجارحة والحاطة من كرامة الإنسان. وتتسع دلالته أكثر عندما يلحق بلفظ آخر، يمنحه دلالة غير تلك التي كان يحملها من قبل، مثل: العنف النفسي، والعنف الجسدي، والعنف الرمزي، والعنف المادي، والعنف الأسري، والعنف الزوجي، والعنف العائلي، والعنف المرتبط بالقانون، والعنف اتجاه المرأة، والعنف السياسي، إلخ، تلك الخاصية الدلالية المتعددة والمختلفة التي تميز دلالة العنف تجعل من الصعوبة بمكان إيجاد تعريف دقيق له.

[159]. حنة أرندت، **في العنف**، ترجمة إبراهيم العريس، دار الساقي، ط. الأولى، 1996، ص. 41.

في الفكرة السابقة نستحضر ما قال عبد الله حمودي، الذي رأى أنه "من الصعب البحث عن تعريف دقيق وموحد لمفهوم العنف، فهو يستعمل في مجالات مختلفة، وعلى عدة مستويات، وبحسب استراتيجيات تعريفية متنوعة، ولهذا السبب هو ظاهرة يصعب تعريفها بدقة"[160]. ودائما في إطار تحديد دلالة العنف، يؤكد نفس الباحث أن ما يتم تداوله من تعاريف هي ممارسات خطابية وعملية تتم في سياق صراع اجتماعي حول من يتملك القدرة على وصف الآخرين وترتيبهم الترتيب الملائم لمصالحه وأهدافه.

وهنا تحضر السلطة كمعطى أساسي في مفهوم "الخطاب، الذي لم يعد مجرد قول يكشف أو يعبر عن ممارسة، بل يصبح هو نفسه ممارسة وفعل في الواقع، يسير وفق قواعد أو آليات تخلق الموضوع وتضع الحدود والموانع والمعايير"[161].

إن ربط العنف بالخطاب نجده حاضرا في تعريف باربارا ويتمر Barbara Whitmer التي تقول: "العنف هو كل خطاب أو فعل مؤذ أو مدمر يقوم به فرد أو جماعة ضد أخرى"[162].

يختلف تعريف العنف كذلك تبعا لإختلاف الباحثين من حيث المقاربات والتخصصات والمنطلقات والخلفيات الفكرية والمنهجية، على أساس ذلك يختلف الفلاسفة، وعلماء الاجتماع، وعلماء النفس، وعلماء السياسة، وفقهاء القانون، إلخ، في تعريفاتهم للعنف؛ كل طرف منهم له تعريف خاص للعنف حسب تخصصه ومنطلقه النظري والمنهجي.

بناء على ما سبق يمكن القول إن مشكلة تعريف مفهوم العنف، تندرج ضمن المشكلات الأساسية التي تواجه الباحث الاجتماعي في تحديد وتعريف المفاهيم التي يشتغل عليها، حيث تتعدد وتتداخل التعريفات للمفهوم الواحد، الأمر الذي يخلق قدرا من الاضطراب واللبس عند استعمالها.

---

[160]. عبد الله حمودي، "العنف إضاءة أنثربولوجية"، **مجلة فكر ونقد**، العدد 55، دار النشر المغربية، يناير 2004، ص. 32.

[161]. Michel Foucault : **L'ordre du discours**, Gallimard, Paris ,1971, p. 12.

[162]. باربارا ويتمر، **الأنماط الثقافية للعنف**، ترجمة ممدوح يوسف عمران، سلسلة عالم المعرفة، العدد 337، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مارس 2007، ص. 11.

أ- العنف لغة

يعرف العنف في اللغة العربية بالخرق بالأمر وقلة الرفق به، فقد عرفه ابن منظور بقوله: "العنف هو الخرق بالأمر وقلة الرفق به، وعليه يعنف عنفا وعنافة وأعنفة وعنفه تعنيفا، وهو عنيف إذا لم يكن رفيقا فيما لا يعطي على العنف، أما الأعنف، كالعنيف: الذي لا يحسن الركوب وليس له رفق بركوب الخيل، وأعنف الشيء: أخذه بشدة، واعتنف الشيء، كرهه، والتعنيف: التوبيخ والتقريح واللوم. وعنف: العين والنون والفاء، أصل صحيح يدل على خلاف الرفق. نقول عنف، يعنف، عنفا، فهو عنيف، إذا لم يرفق في أمره"[163].

في الصحاح في اللغة للجوهري يعرف العنف ضد الرفق، عنف عليه بالضم وعنف به أيضا، والعنيف الذي ليس له رفق بركوب الخيل، والجمع عنف واعتنف الأمر: إذا أخذه بعنف، واعتنفت الأرض، أي كرهتها، وهذه إبل معتنفة، إذا كانت في بلد لا يوافقها، والتعنيف: التعبير واللوم، وعنفوان الشيء أوله. يقال هو في عنفوان شبابه، وعنفوان النبات: أوله.

وجاء في معجم المحيط أن "كلمة عنف، من عنف عنفا؛ فهو عنيف: لم يرفق في أمره، واعتنفته أنا وعنفته وأعنفته: وجدت له عنفا ومشقة. واعتنفت عن الطعام: مرضت. وأخذت في علم كذا وأنا غير معتنف به: غير حاذق به. والعنف (بالضم فوق النون)، الذين لا يحسنون الركوب"[164].

أما المعجم العربي الأساسي، فيربط "العنف بالاستخدام غير المشروع للقوة، بمعنى الاستخدام غير المطابق للقانون"[165].

يتضح من التعريفات السابقة لابن منظور، والجوهري، ومعجم المحيط، والمعجم الأساسي، أن العنف في اللغة العربية يرتبط بمعاني القوة والشدة وعدم الرفق، كما يرتبط بمعاني اللوم والإهانة والتحقير والشتم، إلخ، وبالاستعمال غير القانوني للقوة.

---

[163]. أبو الفضل جمال الدين بن محمد بن مكرم ابن منظور الأنصاري الإفريقي المصري، **لسان العرب**، المجلد التاسع، دار صادر، بيروت 1968، ص. 257-258.

[164]. **معجم المحيط في اللغة**، تأليف كافي الكفاة، الصاحب، اسماعيل بن عباد، الجزء الثاني، عالم الكتب، الطبعة الأولى، 1994، ص. 64 - 65.

[165]. **المعجم العربي الأساسي**، تأليف أحمد العايد، أحمد مختار عمر، الجيلاني بن الحاج يحيى، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، لاروس، أبريل 2003، ص. 872.

أما في اللغة الفرنسية فكلمة violence، تعني التعسف في استعمال القوة، وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية violentia، وتعني:

- العنف هو التأثير على شخص أو العمل على جعله يتصرف ضد إرادته، باستعمال القوة، "إكراهه وإجباره". وممارسة العنف ضد المرأة هو اغتصابها، وهو ممارسة للقوة الوحشية من أجل إخضاع شخص ما، ومنه انتزع بعنف أي انتزع بقوة؛
- العنف هو الفعل الذي يمارس بقوة، في شكل عنف جسدي، معنوي، إساءات؛
- العنف هو تصرف طبيعي، يعبر عن المشاعر الوحشية، هذا التعبير الذي يجعل الآخر محتقرا ومهانا. أن يتكلم الإنسان بعنف (عنف لفظي)، عنف متميز، قوة وحشية تمارس على الشئ أو الظاهرة، تشبه عنف الرياح أو العاصفة.

في النظام النفسي يتم الحديث عن عنف المشاعر والانفعالات، وعنف الرغبات، وهو حماس مجنون، وتهور. "كلمة عنف هي ضد: الهدوء، الرفق واللطافة، الإتزان، السلم"[166].

أما "كلمة violent، أي عنيف، فهي مشتقة من الأصل اللاتيني violentus، وتعني"[167]:

- ✓ العنيف هو المتهور والفظ، الرجال في كل الأوقات هم أنانيون وعنيفون؛
- ✓ امرأة معنفة، هو تعبير يدل على تعرضها للعنف؛
- ✓ العنيف هو الذي يمتلك سلطة وقوة رهيبة في الفعل والتعبير عن المشاعر (متوهج بشدة)؛

العنيف هو الأمر الذي يتطلب ويستدعي القوة والطاقة الكبيرة لمزاولته، مثل الرياضات العنيفة.

---

166. **Le Nouveau Petit Robert**, Dictionnaire alphabethétique et analogique de la langue française, Nouvelle Edition du Petit Robert, de Paul Robert, Paris ,1994, p. 2394.
167. Ibid, p. 2394.

عنف: "فعل عنف بمعنى أكره شخصا بالقوة، أي عمله بقسوة. وعنف امرأة بمعنى اغتصبها. القيام بالعنف هو الذهاب في الاتجاه المناقض، كما يعني فعل عنف أفسد وشوه، عنف نصا ما، أي عمل على تحريفه وتشويهه"[168].

مما سبق، يمكننا أن نستخلص أن الدلالة التي منحها معجم روبير لكلمة العنف تتمثل في: العنف يعبر عن السمات الوحشية، القوة، الاغتصاب، اللاعقل، التدخل في حريات الآخرين، التحريف والتشويه.

وفي اللغة الإنجليزية كلمة violence تدل على:

- ✓ "العنف هو السلوك العنيف من أجل القتل أو إلحاق الأذى، في الجرائم والتهديد بالعنف"[169]؛
- ✓ "مواجهة العنف بالعنف: المتظاهرون يدينون العنف الممارس عليهم، بكونهم مستعدون لممارسة العنف ضد كل من يقف في طريقهم"[170]؛
- ✓ "العنف هو الشعور القوي جدا، والقوة البدنية الكبيرة، اللذان لا يتركان فرصة للتحكم فيهما (عنف الحب، العنف باعتباره الركل والضرب، العنف كرد فعل على فعل عنفي آخر، النضال الذي يتحول إلى عنف، عندما يواجه بالعنف)"[171]؛

يتضح أن دلالة العنف انطلاقا من المعجم الإنجليزي، تحيل على ما مفاده أن العنف هو إلحاق الأذى بالغير أو بالممتلكات، وكل فعل أو معاملة تتصف بذلك تسمى عنفا، هذا الأذى الذي قد يلحق بهما ضررا ماديا، قد يصل درجة القتل. كما يعبر عن الشعور والقوة الكبيرين، اللذين يتجاوزا إرادة الفرد وقدرته على التحكم في سلوكاته وأفعاله.

---

168. **Le Nouveau Petit Robert**, Dictionnaire alphabethétique et analogique de la langue française, op.cit, p. 2394.
169. Oxford Advance Learner's Dictionnary, Jonathan Crowthet, Oxford University Press, 2000, p. 1329.
170. Oxford Advance Learner's Dictionnary, Ibid, p. 1329.
171. Ibid, p. 1329.

أما في اللغة الألمانية فكلمة "(Gewalt)، تشير إلى العنف والسلطة حيث لا توجد سلطة بدون عنف، ويمتد هذا المعنى إلى كل ما ينتج عنه فعل قوة بشكل متطرف أو عدواني، ولذلك جاءت كلمة اعتداء (Agression)، لتعني السلوك الذي يهدف إلى إلحاق الأذى بالغير أو بالذات، وبمعنى آخر الاستعمال غير المشروع للعنف"[172].

ما يمكن استخلاصه من التعريفات المعجمية السابقة لمفهوم العنف، أنها تجعله في العربية يرتبط بالغلظة وعدم الرفق، وفي اللغات الأجنبية يرتبط بالاغتصاب والإساءة إلى الحريات، واستخدام القوة لإلحاق الأذى بالغير. هذه الخلاصة تعكس اتساع دلالة العنف وشساعتها، إضافة إلى اختلافها وتأثرها بتطور النظريات المعرفية، كما أن الأمر لا ينفصل عن الإطار الثقافي والتاريخي الذي يندرج ضمنه التعريف.

وعلى العموم تلتقي تلك التحديدات اللغوية، في كون مفهوم العنف يرتبط بالقوة، مما يجعلنا نتساءل عن طبيعة هذه القوة المرتبطة بالعنف، هل هي قوة مادية فيزيقية؟ أم قوة رمزية معنوية ونفسية؟ وهل كل فعل يتسم بالقوة يسمى عنفا؟ وماهي الوضعية الاجتماعية التي تنتج العنف؟

أسئلة كثيرة وأخرى تتطلب البحث الدقيق والعميق لتحليلها في ضوء ما سيقدم لاحقا حول أحد أشكال العنف، والمتمثل في العنف الممارس على المرأة.

ب- العنف اصطلاحا

لقد عرف الإنسان تعريفات متعددة منها الكائن العارف (Homo Sapiens)، والكائن الصانع((Homo Faber، والكائن الشغيل (Homo Laborans)، والكائن العاقل Homo (Rationale)، والكائن اللاهوتي (Homo Ludens)، والكائن السياسي (Homo Politicus)، والاقتصادي والجمالي، والديني، إلخ.

كل تلك التحديدات التي منحت للإنسان لم تمنع روجي دادون Roger Dadoun من إدخال سمة أخرى، معتبرا إياها سمة أساسية وأولية بل ومشكلة لجوهره ذاته، وهي العنف.

---

[172]. ابراهيم الحيدري، **سوسيولوجيا العنف والإرهاب**، دار الساقي، الطبعة الأولى، 2015، ص.17.

"فالإنسان العنيف (Homo Violens)، هو ذلك الكائن الإنساني الذي يتحدد داخليا وعضويا بالعنف"[173].

تلك السمة التي تميز الإنسان نجدها حاضرة في التعريف الذي منح للعنف في موسوعة لالاند الفلسفية، "بأنه سمة ظاهرة، أو عمل عنيف. ألحق الأذى بنفسه، ألحق الأذى بطبيعته. وهو الاستعمال غير المشروع أو غير القانوني للقوة، الإنسان يعيش وفق قوانين مدنية تعمل على تنظيم حياته، والعنف يبرز عندما يصبح هذا الإنسان مكرها على إبرام أي عقد لا توجبه تلك القوانين. يمكن مواجهة العنف والإرتداد عليه بالقانون. كما أن العنف هو ما يفرض نفسه على كائن خلافا لطبيعته، وما يجري بقوة عاصفة ضد ما يعترضه، وفي الحديث عن المشاعر، المشاعر العنيفة هي تلك التي تحدث بفعل دوافع خارجة عن الإرادة (انفعال شديد، رغبة شديدة)، رغم أنه يمكن عند الاقتضاء، وفي حالات استثنائية الحديث عن عنف قصدي. وفي الكلام عن شخص عنيف ذلك الذي يتصرف بكيفية عنيفة ضد ما يعترضه"[174].

ذلك الربط القائم بين العنف والسياسة والحاضر بقوة في التحديد الفلسفي لأندريه لالاند Andree Lalande، هو ما عملت حنا آرندت Hannat Arendth على تأكيده. "يبقى العنف حسبها خاضعا لمقولة "ميكيافيلي"، "الغاية تبرر الوسيلة"، وهي مقولة تحمل في ذاتها عنصرا تعسفيا إضافيا، فإذا تم أخذ الحرب أو الإرهاب كفعل عنف، فإنهما لم ينتجا عن رغبة دقيقة من النوع الإنساني ولا عن غريزة عدوانية لا يمكن قمعها أبدا"[175].

لذلك فإن فهم العنف حسب أرندت يستدعي العودة إلى جذوره وأصوله، وفي هذا الصدد تقول: "إن فهم العنف عند آرندت يتطلب تفحص جذوره وطبيعته"[176]. وهنا يمكن الإشارة إلى أهمية السياسة التي لا تقوم لها قائمة في نظرها دونما عنف، وإن كانت لا تقتصر عليه وحده، فالعنف السياسي يعتبر جانبا مهما لظاهرة العنف بمعناها المجتمعي

---

[173]. Roger Dadoun, **La violence**, Hatier, Paris, 1993, p. 5.

[174]. موسوعة لالاند، المجلد الثالث، منشورات عويدات، بيروت- باريس، الطبعة الثانية، 2001، ص. 1554- 1555.

[175]. حنا آرندت، **في العنف**، مرجع سابق، 1992، ص. 6.

[176]. نفس المرجع، ص. 116.

الشامل، "ذلك أن إثارة قضية العنف السياسي ليس إلا طرحا لطبيعة السلطة والدولة في المجتمع والارتباط الوثيق بين السلطة والعنف"[177].

إن العنف سيادة لكنه عزلة أيضا، فالشخص العنيف لا يخرج من ذاته، إنه نفي للوجود المستقل. وعليه فكل تصرف يقوم به الفرد كما لو أنه وحده موجود، وكما لو أن العالم من حوله لا يوجد إلا من خلال تلقي ذلك الفعل هو فعل عنف. "وبالتالي فكل فعل نتلقاه دون أن نكون نحن أنفسنا مشاركين فيه ومتعاونين عليه على كل المستويات، هو فعل عنف"[178].

يتبين إذن أن العنف يجسد سيادة الإنسان على الإنسان وعزلة الإنسان عن غيره من الناس، بحكم عدم الانفتاح عليهم وبناء علاقات إيجابية معهم، بل إخضاعهم والسيادة عليهم.

يختلف اسم "العنف" في معجم العلوم الإنسانية، من فترة إلى أخرى، ومن فرد إلى آخر، ومن مجتمع إلى آخر. إن محاولة إعطاء تعريف موضوعي للعنف تكون له قيمة كونية، يتجلى في كون "العنف يشمل الاعتداءات المادية والمعنوية، على شخص ما أو على مجموعة معينة، اعتداءات أساسها القوة في تجاهل تام للذات الفردية أو الجماعية (أي دون اعتداد بالفرد أو بالجماعة). ومنه العنف الرمزي الذي يستخدمه المهيمنون، والذي لا تترك ممارسته آثرا جسديا، يمارس على الضعفاء، والنساء، والمضطهدين"[179].

والنتيجة أن العنف يمثل مشكلة للفلسفة باعتبارها ترفض العنف بكل أنواعه وأشكاله. "إن الحياة الإنسانية لا معنى لها إلا بالقضاء على العنف وخلق حالة اللاعنف؛ حالة يسودها العقل والخطاب المتماسك"[180].

تلك الحالة التي لا تعني التخلي عن كل صراع حقيقي ضد البشر "بل هو على العكس من ذلك مناهض للشر بكفاح وصراع فعال يتجاوز حدود قانون القصاص، مكافحة ذهنية وأخلاقية ضد ما هو لا أخلاقي على حد تعبير غاندي"[181].

---

[177]. تأليف: فريق من الإختصاصيين، **المجتمع والعنف**، ترجمة إلياس زحلاوي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، عن سلسلة "اقتصاد وانسانية"، الطبعة الثالثة، بيروت 1993، ص. 129.

[178]. Emmanuel Levinas, **Difficile Liberté**, Biblio-Essais, Paris, 1984, pp. 20-23.

[179]. Le dictionnaire Des Sciences Humaines, sous la direction de Sylvie Mesure et Pattrick Savidan, le concours du centre nationnal du livre, quadriage/ PUF, Paris, premiére édition, octobre 2006, p. 1222.

[180]. Eric Weil, **Logique de la philosophie**, Editions Vrin, 1967, 58.

وجاء في المعجم النقدي لعلم الاجتماع، أن العنف يتميز عن القوة، فالحاكم الذي يحكم يعتبر قويا ولكنه ليس عنيفا. وهو سلوك لا عقلاني، يظهر عندما يكون هناك فقدان للرقابة وللوعي لدى أفراد معينيين أو لدى جماعات معينة. "وللعنف معنيين: الأول غير نظامي، والثاني استراتيجي؛ في الحالة الأولى يشكل العنف حالة الفوضى التي توجد فيها المجتمعات البشرية التي يتطور فيها العنف، أما في الحالة الثانية فالعنف بمثابة فعالية تعمل على تنظيم المجموعات البشرية التي تعمد إلى استعماله"[182].

ويعرف قاموس العلوم الإنسانية العنف بأنه "فعل خشن، فظ، يهدف إلى الضغط وإرغام الآخرين، وحسب نفس المرجع العنف يستعمل العنف في ثلاث حالات"[183]:

- ✓ "العنف عند Pausewitz، يشير إلى الحرب، والحرب هي فعل من الأفعال التي تهدف إلى إجبار الخصم على الامتثال لإرادتنا"[184]؛
- ✓ "العنف لدى Max weber، يرتبط بالدولة، باعتبارها المؤسسة التي تسيطر وتحتكر العنف الشرعي (العنف المشروع الذي يمارس باسم القانون)"؛[185]
- ✓ "واليوم يتم الحديث عن العنف ضد الحياة الشخصية للأفراد، والعنف داخل الأسرة وبين الغرباء، كما يعرف العنف على أنه الإيذاء باليد أو باللسان، بالفعل أو بالكلمة، وهو التصادم مع الآخرين"[186].

يؤكد أغلب الباحثين الذين تناولوا مفهوم العنف أنه يشكل من جهة أولى ظاهرة بشرية (خاصة بالإنسان)، ككائن اجتماعي متفاعل مع غيره ضمن صراعات اجتماعية، اقتصادية، سياسية. كما أنه مفهوم يكتنف اللبس والغموض محاولات تعريفه، ومرد ذلك إلى تعدد دلالات المفهوم، وتنوع المضامين التي تشير إليها، واختلاف المنطلقات والتخصصات المعرفية التي تناولته بالدرس والتحليل، حيث ينظر إليه من زوايا مختلفة ومتعددة.

---

181. Gandi, **Lettres à Ashram**, Maison neuve, 1938, p. 88.

182. **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، ريمون بودون وفرانسوا بوريكو، ترجمة سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ص. 395-400.

183. F. Gresele, M. Perrin, P. Tripier : **Dictionnaire des sciences humaines**, sociologie, psychologie sociale, anthropologie, Paris, Nathan, 1990, pp. 154,155.

184. Ibid, pp. 154,155.

185. Ibidem, 154,155.

186. F. Gresele, M. Perrin, P. Tripier : **Dictionnaire des sciences humaines, op.cit,** p.154,155.

وفي هذا السياق تشير فرانسواز هيريتيي Françoise Héritier، إلى أن الكلمة نفسها غير موجودة في الموسوعة العالمية، مما يدل على كلمة "العنف" حديثة الاستعمال، "لكن بروز الظاهرة في الفترة المعاصرة، واتخاذها أشكالا متباينة ومختلفة، جعل الحديث عنها وطرحها فكريا يشغل وسائل الإعلام بشكل واسع، إضافة إلى المقاربات والتأويلات المتعددة التي يقوم بها الباحثون في العلوم الإنسانية، بحسب الموضوع والزاوية التي من خلالها تتم معالجة مفهوم العنف لدى كل علم من تلك العلوم"[187].

على أساس ذلك، وحسب الباحثة "لا يعتبر العنف من المفاهيم التي يقع عليها اعتراف بالإجماع حول دلالاتها"[188]، هذا الأمر تبين لها بعد مقاربة العنف في الجزء الأول من كتابها حول العنف، والذي تناولت فيه مفهوم العنف من الزاوية الفلسفية الدينية والفينومينولوجية، من خلال البحث عن الأسباب المؤدية إلى العنف في مجموعة من الدول التي عرفت عنفا أو فسادا (كولومبيا، رواندا، يوغوسلافيا سابقا)، ومن بينها العنف المنزلي، والعنف الممارس ضد النساء، الدعارة. "كما أكدت على فكرة تعدد دلالات مفهوم العنف في الجزء الثاني من كتابها حول العنف"[189].

في هذا الجزء الثاني من كتابها، تمت دعوة أنثروبولوجيين، وعالم بيولوجيا، ومحللة نفسانية، وعالم سياسة، ومتخصص في اللغة، والتعبير عن آرائهم في الموضوع، من أجل تحديد التجديد ورصد التحولات التي حصلت في خطاباتهم. وقد توصلت الباحثة "في نهاية التحليل إلى أن العنف يخضع لمصفوفة «Matrice»، وإن صح القول لمصفوفات، تشكل إطارا مفاهيميا، في شكل بنيات وأنظمة (أنساق)، تؤطر بطريقة دقيقة مضامين مختلفة لمفهوم العنف، إطارا مفاهيميا مؤقتا يختلف حسب الثقافات واختلافاتها"[190].

والبنية حسب فرانسواز هيريتي، "باعتبارها معنى ثاني لتلك المصفوفة، فهي تفرض دلالات خفية ومتضمنة في كل واقع، وتوجد خلف المظاهر والسلوكات والكلمات، إنها لا

---

[187]. Françoise Héritier, **De la violence**, Edition Odile Jacob, Paris, 1996, p. 13.
[188]. Françoise Héritier, **De la violence 2**, Edition Odile Jacob, Paris, Mars 2005, p. 7,8.

[189]. Françoise Héritier, **De la violence 2**, op.cit, p. 7,8.
[190]. Ibid, p. 322.

تعبر عندها عن تخيلات (أوهام)، فردية وليست أنظمة إيديولوجية مبنية، بل إنها شيء يعمل وحده ويوجه أفعال الإنسان والتزاماته"[191].

وهذا الأمر تشترك فيه الإنسانية جمعاء، على حد تعبيرها، ويعود إلى الطبيعة البيولوجية للرجال، والقيود التي تفرضها عليهم الطبيعة. وهي القاعدة التي وفقها يشتغل العقل: الإرادة الحرة، الوعي، الحب، إلخ، والتي تركب أو تبني نماذج لا نهاية لها للحياة.

إذا كان فعل العنف بمعناه الواسع يدل على ارتكاب بعض جرائم العنف مثل: القتل الاغتصاب والسرقة والإكراه، فإنه يشير في معناه الضيق إلى مهاجمة شخص معين لشخص آخر بهدف إلحاق الضرر به دون أن يترتب على ذلك القتل، وذلك في حالة الضرب بشيء ما، أو الدفع بالقوة، أو الصفع على الوجه، إلخ، ومثل هذه المظاهر للعنف تحدث داخل الأسرة كما في حالة ضرب الزوج لزوجته.

ولهذا أحاط مصطفى حجازي في تعريفه للعنف بجانب هام يطبع دلالته، والمتمثل في العدوانية والتدمير؛ فالعنف حسبه سلوك إنساني نفسي- عدواني اتجاه الغير، ومدمر له كيفما كانت طبيعته، وهدفه أو حتى شكله.

لقد عرف الباحث العنف، "بكونه أصبح يشكل لغة التخاطب الأخيرة والممكنة مع الواقع، ومع الآخرين، عندما يعجز الإنسان عن إبلاغ فكرته والإقناع بها بوسائل التواصل العادي (الحوار)، وحين تترسخ لديه القناعة بالفشل في إقناعهم بالاعتراف بكيانه وقيمته. وهنا يلجأ إلى العنف، من خلال توجيه عدوانيته إلى الخارج (خارج الذات)، إما بشكل مستمر أو دوري، هذا العنف الذي قد يكون عشوائيا يذهب في كل اتجاه، وقد يكون عنفا بناء يوظف في أغراض تغيير الواقع"[192].

ويضيف نفس الباحث أن أولى خطوات السير نحو السلوك التدميري "هو فك الارتباط العاطفي بالآخر، حيث تنهار روابط المحبة أو الألفة أو التعاطف أو الحماية، على المستوى الفردي كما على المستوى الجماعي، عندما تنهار روابط المشاركة في المصير

---

[191].Ibidem, p. 322-325.

[192]. مصطفى حجازي، **التخلف الاجتماعي، مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور**، مرجع سابق، ص. 263.

والمواطنة، وكل الروابط التي تحمي حياة الآخر، وتدفعنا إلى احترامها وتحل محلها روابط العداء والاضطهاد والاغتراب"[193].

يعرف العنف أيضا كاعتداء على ملكية الآخر وحريته، واستخدام القوة من أجل الاستيلاء على حقوقه، ويعتبر استغلال السلطة في هذا السياق والرغبة في الحفاظ عليها، أساس ممارسة العنف ضد الآخر، وأيضا من أجل تحقيق أهداف مشروعة أو غير مشروعة. هذا التعريف يبرز في العديد من التصورات الفلسفية والسياسية، التي ربطت العنف بالصراعات الاجتماعية بين الفئات أو الطبقات ذات المصالح المتنافرة، وفي المقاربات الاجتماعية المعاصرة، التي تعتبر العنف نتاجا للدينامية الاجتماعية، ولتفاعل مجموعة من الفاعلين الاجتماعيين، الذين تربطهم علاقات قوة اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية غير متكافئة، وخصوصا عندما يتعلق الأمر بالعلاقة بين المرأة والرجل.

بعد استعراض أهم التعريفات والدلالات التي منحت للعنف في الفلسفة وفي العلوم الإنسانية، نأتي الآن إلى تسجيل ملاحظة هامة تفيد أن أغلب تلك التعريفات، لم تخرج عن المعنى الإتيمولوجي للكلمة، بمعنى استعمال القوة ضد الآخر، إنها تركز على الأضرار المادية (القتل، الضرب، الجرح، الضرر بالممتلكات)، وتميل إلى حصر العنف في إلحاق الضرر بالأشخاص والممتلكات، حتى وإن أضافت تلك التعريفات، بأن العنف يبدأ مع مجرد التهديد باستعمال القوة.

يرى إيف ميشو Yves Michaud، أن تلك التعريفات الموضوعية والوضعية، التي تحصر العنف في فعل مباشر بهدف تدمير الأشخاص والممتلكات، لم تأخذ بعين الاعتبار المرجعيات المعيارية. وفي هذا الصدد يقر بأن أي تعريف للعنف لا بد أن يحدد في الزمان والمكان، وأن يرتكز على فرضيات أنثربولوجية وسياسية، كما يعيب على الباحثين تصورهم للعنف، وكأن كل الفاعلين الاجتماعيين متساوين ومتشابهين، غير أن الواقع عكس ذلك تماما. ويضيف نفس الباحث أن أحكام القيمة Jugements de valeur، تتداخل مع كيفية فهمنا وإدراكنا للعنف، وأن اختلاف أشكال إدراك الحقيقة، يعتبر كذلك جزءا لا يتجزأ من

[193]. مصطفى حجازي، مرجع سابق، ص. 263.

هذه الحقيقة، ويخلص في النهاية إلى أنه لا يوجد تعريف عام وشامل للعنف، وإنما هناك تعريفات تختلف باختلاف كل مجتمع لتبرير أفعاله باتجاه ترويض العنف الذي يمارسه.

أما عن تعريفه للعنف فيقول: "يوجد العنف في وضعية تفاعل عندما يقوم أحد أو مجموعة من الفاعلين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بصفة فردية أو جماعية بالمساس بأحد أو بمجموعة، وبدرجات متفاوتة، سواء تعلق الأمر بسلامتهم المادية أو المعنوية، أو بممتلكاتهم، أو بمساهمتهم الرمزية أو الثقافية[194]".

من التحديد السابق للعنف يتبين أن ما تمت إضافته من طرف ميشو، هو أنه في تحديده للعنف تطرق لمختلف أشكاله: المادية، الاقتصادية، المعنوية والرمزية، كما أشار إلى العناصر التي لا يمكن الاستغناء عنها عند تناول العنف وهي: الفاعل، الضحية، والوضعية التي أوجدت العنف.

يلخص الباحث حسنين ابراهيم توفيق "أهم ما ورد من دلالات وتعريفات للعنف في ثلاث مستويات أو اتجاهات وهي" [195]:

- **المستوى الأول:** "يرتبط العنف في هذا المستوى بالاستخدام الفعلي للقوة المادية، بهدف إلحاق الأذى والضرر بالأشخاص وإتلاف الممتلكات، وهنا يشمل العنف كل سلوك بشري يتضمن ذلك، بغاية التأثير على إرادة المعنف (الضحية). كما يتضمن معنى الإرغام والقهر من جانب الفاعل، والخضوع أو المقاومة من جانب الضحية أو المفعول به"[196]؛

- **المستوى الثاني:** "العنف في هذا المستوى يرتبط بالتهديد باستخدام القوة المادية لإلحاق الأذى والضرر بالآخرين، والجديد في هذا المستوى هو اتساع معنى العنف ليشمل التهديد باستعمال القوة (السلوك اللفظي)"[197]؛

---

[194]. Yves Michaud, **violence et politique**, Editions Gallimard, Paris, 1978, p. 20.

[195]. حسنين توفيق إبراهيم، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، يناير 1992، ص. 22.

[196]. حسنين توفيق ابراهيم، مرجع سابق، ص. 23.

[197].نفسه، ص. 23.

- **المستوى الثالث:** "ينظر إلى العنف هنا باعتباره مجموعة من الاختلالات والتناقضات الكامنة في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع، ولذلك يطلق عليه اسم العنف الكلي أو البنائي. ويتخذ عدة أشكال: غياب العدالة الاجتماعية، حرمان فئات معينة داخل المجتمع من بعض الحقوق السياسية، عدم إشباع الحاجات الأساسية (كالتعليم والصحة والتغذية، إلخ)"[198].

ويطلق البعض على العنف الكلي أو البنائي اسم العنف الخفي، لأنه عنف كامن في البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمعات، وفي ذلك تمييز له عن العنف الظاهر، وهو الذي يتم التعبير عنه بسلوكيات وممارسات ظاهرة ملموسة. وهناك علاقة وثيقة بين العنف الكلي أو البنائي والعنف السلوكي، فوجود الأول، أي وجود مجموعة من الاختلالات والتناقضات في البنية الاجتماعية، يزيد من احتمالات حدوث الثاني، لأن السعي إلى تغيير البناء الاجتماعي، أو الإعلان عن حتمية تغييره يرتبط بمجموعة من التوترات والاضطرابات التي تتضمن قدرا من العنف.

انطلاقا من تلك المستويات يمكن استخلاص التعريف الآتي للعنف: " العنف هو كل سلوك فعلي أو قولي، يتضمن استخداما للقوة أو تهديدا باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالذات أو بالآخرين، وإتلاف الممتلكات لتحقيق أهداف معينة". وعليه، وانطلاقا من التعريف السابق يشمل العنف السلوك الفعلي (استخدام فعلي للقوة المادية)، أو القولي واللفظي (مجرد التهديد باستخدام القوة المادية)، وممارسة الضغط النفسي وبأساليب مختلفة، وأنه يشمل كذلك إلحاق الأذى والضرر بالأشخاص، وإتلاف الممتلكات، وذلك بهدف التأثير على إرادة المستهدفين، كما يتضمن معنى الإكراه والإلزام. والعنف في تلك السلوكات قد يكون فرديا أو جماعيا، منظما أو غير منظم، علنيا أو خفيا.

بعد التحليل النظري لمفهوم العنف، نسجل ملاحظة هامة تفيد أن العنف يبقى مفهوما إشكاليا يطرح صعوبات عدة أمام محاولات تحديده تحديدا دقيقا (وهذا ما تمت الإشارة إليه في البداية، أثناء محاولة تعريفه)، وهذه الصعوبة في التعريف تنعكس على مستوى تحديد

[198]. نفسه، ص. 24.

أشكاله وأدواته التي تتعدد وتتداخل فيما بينها، كما أن تسمية العنف تختلف بحسب الفاعل والضحية، فما قد يعتبر عنفا ويطرح عدم شرعية ممارسته بالنسبة للمستهدفين، قد لا يعتبر عنفا وشرعية استعماله تبقى مطروحة بالنسبة للفاعلين، تحت مبررات الحفاظ على النظام العام والأمن، ومصلحة الجماعة، وتحت تأثير مرجعيات وأهداف مختلفة كدوافع وراء ممارسة العنف.

ومن ثمة يشكل كل تعريف للعنف ارتباطا وثيقا بشروطه وغاياته، والقيم السائدة في المجتمع الذي يمارس فيه. وفي هذا البحث سنساهم في إبراز الطابع الإشكالي الذي يميز دلالة العنف من خلال السعي إلى تعريفه لدى فئة يستهدفها هذا العنف اعتبارا لجنسها وهي فئة النساء. وفي هذا النوع من العنف نروم تشخيص الواقع، بهدف إبراز العوامل المتحكمة في ظاهرة العنف ضد النساء، وخصوصا ما يتعلق منها بثقافة المجتمع، تلك الثقافة التي تجعل من ذلك النوع من العنف عنفا مقبولا اجتماعيا، يتم تناقله من جيل إلى جيل آخر.

في نهاية تحليل دلالة العنف نصل في دراستنا هذه إلى تبني التعريف الإجرائي التالي: **"العنف هو كل سلوك مادي أو معنوي، مصحوب بالإيذاء والقسوة والإكراه، ويهدف إلى إنكار الغير وقيمته كإنسان أو كشخص من خلال إنزال العنف عليه، وقد يكون سلوك العنف فرديا أو جماعيا، ويستمد مشروعيته وقبوله وتبنيه من قبل المجتمع وثقافته".**

2- المرأة

في الحقيقة لسنا في حاجة في بحثنا في إلى تحديد المرأة، فهي ليست مفهوما يحتاج إلى متابعة معرفية لاستجلاء معناه، هي واضحة بذاتها باعتبارها الجنس والكائن البشري الآخر. لكن رغبتنا في فهم وتحليل مفهوم العنف ضد المرأة، ونقد كل مظاهر الإقصاء والتمييز التي تتعرض لها المرأة في المجتمع، وحرصنا على نقد كل تلك المظاهر التي تعاني منها المرأة في مختلف الأعمار والوضعيات (طفلة، وفتاة، وراشدة، ومسنة، وزوجة، وعاملة، وعاطلة، وطالبة، إلخ) باعتبارها نوعا Genre بشريا يشمل كذلك الرجل، كان دافعا لنا للتعريف بالمرأة.

في اللغة العربية المرأة مشتقة من "فعل مرأ، بمعنى المروءة أو كمال الرجولية، ومنه مرؤ الرجل يمرؤ مروءة، وتمرأ تكلف المروءة، وتمرأ بنا أي طلب بإكرامنا اسم المروءة. والمروءة هي الإنسانية، وهي ألا يفعل الإنسان في السر فعلا يستحيي أن يفعله جهرا. ويقال طعام مريء، أي هنيء، والمرء هو الإنسان، يقال هذا امرء، وامرأة تأنيث امرىء، وللعرب في المرأة ثلاث لغات: يقال امرأته، وهي مرأته، وهي مرته"[199].

المرأة هي الشق الثاني من الإنسان المعمر في هذه الأرض، فهي مشتقة في العربية كما أشرنا سابقا من "فعل مرأ ومصدرها المروءة، بمعنى كمال الرجولية أو الإنسانية، ومن هنا كان المرء هو الإنسان والمرأة هي مؤنث الإنسان"[200].

"وفعل مرأ، يعني أيضا طعم وهنا تواجهنا صلة المرأة بالطعام. ويقال مرأ فلان مرءا أي صار هيأة أو حديثا، ونجمع المرأة في غير اشتقاقها، فيقال نساء ونسوة، وتعرف بأنها مؤنث الرجل، والنساء تعني المناكح. وإذا تناولنا أصل النساء، وجدناه مشتق من فعل نسا ينسو، ومعناه ترك العمل، وكأن بالمرأة تعني البطالة، وترتبط المرأة بعدة أفعال رئيسية أولها فعل حرمويعني منع، والحرم هو النساء لرجل واحد، ويقال حرمة الرجل أي حرمه وأهله، والحريم يعني النساء، أي ما حرم فلم يمس. وكلمة حرامي، مشتقة من هذا الفعل وهو يعني فاعل الحرام. وثاني تلك الأفعال هو فعل جمع، الذي يشتق منه الجامع ومؤنثه الجامعة، وكذلك الجماع أي المواطأة، وثالثها فعل زوج أي عقد وقرن وتأهل وأخذ وخالط، ومنها الزوج أي البعل، والزوجة أي الناكح أو الناكحة"[201].

فالمرأة في اللغة العربية هي "ذلك الكائن المعطل التابع للرجل، وينحصر دورها في خدمة وتلبية رغباته الجنسية، وتأمين استمرار النسل، فاللغة تظهر لنا بجلاء التصنيف العملي المنبثق عن أحكام قيمة متضمنة فيها حول المرأة. إن اللغة التي يمكن استعمالها وسيلة لصياغة خطاب تحرري للمرأة هي من تحدد مسبقا موقع المرأة ووظائفها داخل

---

[199]. ابن منظور، **لسان العرب المحيط**، قدم له العلامة الشيخ عبد الله العلايلي، أعاد بناءه على الحرف الأول من الكلمة يوسف خياط، الجزء الخامس، دار الجيل بيروت، 1988، ص. 459-460.

[200]. ليلى الصباغ، **المرأة في التاريخ العربي**، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1970، ص. 15.

[201]. محمد نور الدين أفاية، **المرأة والكتابة**، مجلة الوحدة، العدد الثالث، السنة الأولى، يونيو 1989، ص. 66.

المجتمع، أي أنه قبل وضع القوانين التي تسعف الرجل في تدجين وتسييج حضور وإيقاع المرأة ككائن، فإن اللغة تقدم له بشكل أولي ما يرنو إليه"[202].

في اللغة الفرنسية في معجم لاروس تعني المرأة[203]:

- ❖ كائن بشري من جنس أنثوي؛
- ❖ البالغة من الجنس الأنثوي؛
- ❖ تعني الزوجة؛
- ❖ البالغة من الجنس الأنثوي، التي تعتبر كذلك بناء على صفاتها، وأصولها، وأنشطتها، إلخ،

ومنه يتم الحديث عن امرأة جيدة، امرأة المنزل التي ترعى عائلتها، المرأة الخادمة...

وبناء على ما سبق تبدو المرأة ذلك الكائن التابع للرجل، وعلى إثر هذه التبعية تحدد هويتها: "فهي زوجة الرجل وأمه وأخته، ليس لها وجودا مستقلا، إنها الكائن بغيره لا بذاته، فالأوضاع التقليدية لا تجعلها تشعر بذاتها، ولا المجتمع يقبلها ككائن بذاتها"[204].

في تحديد المرأة طغت الصفات البيولوجية على كل جوانبها وأبعادها الإنسانية، ومثلت القاعدة الأساسية لصياغة أحكام وتصورات حولها، تمت ترجمتها في الواقع في شكل سلوكات وأفعال وتشريعات قانونية. "ونتيجة ذلك أن المرأة ستكون إن صح التعبير نصف إنسان من حيث حقوقها الاقتصادية والقضائية، أي ما يتعلق بالميراث والشهادة"[205].

تلك التصورات شكلت جدارا صلبا أمام أي تغيير في الشروط والأوضاع التي تعيشها النساء، ولهذا الأمر يستغرب المختار الهراس من "التمييز الإيديولوجي والتعسفي داخل الأسر المغربية، والمتمثل في الأولوية التي تمنح لطرف دون آخر، والقيمة والاعتبار

---

[202]. محمد نور الدين أفاية: مرجع سابق، ص. 66.

[203]. Le Petit Larousse, Larousse 2004, p. 425.

[204]. هشام شرابي، **الوعي والتغيير**، مجلة مواقف، العدد الثالث والسبعون والرابع والسبعون، خريف 1993، وشتاء 1994، ص. 208.

[205]. لجنة تحرير **مجلة مواقف**، "المؤنث والمذكر في الحقوق والعلاقة الإشكالية"، مرجع سابق، ص. 10.

اللذين يمنحان لممارسات دون أخرى، فالحديث عن النساء يقترن دائما بالسلبية والانفعال، بينما يقترن الحديث عن الرجل بالفعالية والإنجاز. ومن تلك السلوكات النظر إلى عمل المرأة كشيء ثانوي بالمقارنة مع عمل الرجل، من وجهة نظر التصورات الثقافية والاجتماعية المتحكمة في سلوك الأفراد وممارستهم"[206].

للإشارة في هذه الدراسة نستخدم مفهوم **المرأة بمعناه العام، أي الإنسان الأنثى بغض النظر عن سنها أو وضعيتها الاجتماعية أو حالتها الزوجية**، إلخ، وهذا ما بدا واضحا في تعدد الألفاظ التي تم توظيفها في هذا البحث والتي تشير إلى المرأة، تجنبا للتكرار من قبيل: النساء، الأنثى، الإناث، إلخ.

3- العنف ضد المرأة في الاتفاقيات الدولية

يعد العنف ضد المرأة من أبرز أشكال العنف وأكثرها حضورا وامتدادا على المستوى الفردي والجماعي. "والمرأة على المستوى الجماعي لا تزال غير حاصلة على حقوقها كجنس، ولا تزال مشكلة الجنوسة (الجندر) كمسألة ثقافية اجتماعية ذات حضور كثيف في مناطق كثيرة من العالم إذا لم نقل في كل العالم، حيث نجد أن المرأة لم تصبح بعد مساوية للرجل في الحقوق (عدم تحقق المساواة بين الرجل والمرأة)، بل وجدت نفسها محصورة في إطار أنوثتها، في الجسد الشهواني المخصب فقط"[207].

تعرف منظمة العفو الدولية العنف بأنه "سلوكا أو فعلا إنسانيا يتسم بالقوة والإكراه والعدوانية، صادرا عن طرف قد يكون فردا أو جماعة، وموجها ضد الغير بهدف إخضاعه واستغلاله، مما يتسبب في إحداث أضرار مادية أو معنوية للفرد أو للجماعة. والعنف عموما يؤدي إلى انحلال العلاقات الإنسانية، التي من المفترض أن تكون علاقات مبنية على أساس الاحترام وكل ما هو إيجابي بين الإنسان وأخيه الإنسان من جهة، ومن جهة

---

[206]. المختار الهراس، **الرئيسي والثانوي في الأسرة المغربية، في الأسرة والطفل في المجتمع المغربي المعاصر**، منشورات جمعية موظفي كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، عكاظ، ص. 69، 70.

[207]. حسن إبراهيم أحمد، **العنف من الطبيعة إلى الثقافة**، دراسة أفقية، الناية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009، ص. 187،188.

أخرى يعتبر تبخيسا للضحية وهدرا لإنسانيتها من قبل المعتدي الذي يلجأ دوما للعنف عندما تعوزه القدرة على الحوار والتواصل الإيجابيين"[208].

إذا ما تم تطبيق التعريف السابق على مفهوم العنف ضد المرأة، فإنه يمكن القول إن العنف ضد المرأة هو سلوك أو فعل عدواني يقع على المرأة من طرف الرجل ويلحق بها الضرر أو الأذى، فهو ينتج عن وجود علاقة قوة غير متكافئة بين الرجل والمرأة، وما يترتب عن ذلك من تحديد الأدوار ومكانة كل فرد في الأسرة، تبعا لما يفرضه النظام الثقافي والاقتصادي والاجتماعي القائم في المجتمع.

العنف ضد المرأة أو ما يصطلح عليه دوليا بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، يختلف عن باقي الاعتداءات ضد الأشخاص، من حيث كونه يستهدف جنسها وكينونتها الإنسانية وتجريدها من حقوقها وحرياتها الأساسية.

لقد شكل مفهوم العنف ضد المرأة نتاجا للاتفاقيات والمواثيق الدولية ذات الصلة والمتعلقة بحقوق الإنسان، كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

"ويعرف على أنه كل سلوك أو فعل موجه إلى المرأة، يقوم على القوة والشدة والإكراه، ويتسم بدرجات متفاوتة من التمييز والاضطهاد والقهر. وهو ناجم عن علاقات القوة غير المتكافئة بين الرجل والمرأة في المجتمع والأسرة على السواء، ويتخذ أشكالا متنوعة"[209].

---

[208]. Publication d'Amnesty international, **mettre fin à la violence contre les Femmes, un combat pour aujourd'hui**, Les éditions francophones d'Amnesty international, Paris, 2004, p. 16.

[209]. Publication d'Amnesty international, **mettre fin à la violence contre les femmes**, op. Cit., p. 17.

والواقع أن اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1979)، والمعروفة اختصارا ب: CEDAW[210]، تعتبر الخطوة الأولى لرسم إطار جديد يأخذ بعين الاعتبار الطبيعة المنهجية لإشكال التمييز ضد المرأة، حيث تتضمن هذه الاتفاقية مبادئ تنفيذية تنشأ عنها "التزامات بشأن الدول الموقعة عليها"[211].

وتدعو المواد من 2 إلى 5 من الاتفاقية الدول الأطراف إلى الاعتراف بمكافحة جميع أشكال التمييز ضد المرأة في القانون (المساواة بحكم القانون)، وفي السياسات والممارسات (المساواة بحكم الواقع) وذلك:

- في المجال العمومي من خلال إدماج مبدأ المساواة بين المرأة والرجل "في دساتيرها الوطنية أو تشريعاتها المناسبة الأخرى"، وإنشاء محاكم وطنية مختصة، والقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلد. وبوجه خاص، يجب على الدول أن تكفل للمرأة على قدم المساواة مع الرجل، الحق في المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وفي تنفيذ هذه السياسة؛

- في المجال الخاص من خلال القضاء على التمييز ضد المرأة من جانب أي شخص أو منظمة أو مؤسسة. وهكذا فإن الاتفاقية لا تخلق فقط التزامات إزاء الدول الأطراف نفسها، وإنما التزامات هذه الدول في علاقة مع الفاعلين الخواص: الأفراد والمنظمات والشركات؛

- في المجال الثقافي/ الاجتماعي من خلال تغيير الأنماط الاجتماعية والثقافية...، وذلك بهدف تحقيق القضاء على العادات والأعراف وكل الممارسات الأخرى القائمة على أدوار نمطية للرجل والمرأة.

---

210. CEDAW= Convention On The Elimination Of All Forms Of Discrimination Against Women.

211. Laure Bereni et Éléonore Lépinard, l**es femmes ne sont pas une catégorie, les stratégies de la légitimation de la parité en France**, revue française de science politique 1/2004 (vol.54), p. 71- 98.
http://www.cairn.info/revue-francaise-de-science-politique-2004-1-page-75.htm. Consulter le : 01/11/2013.

يعرف الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة الصادر عن الأمم المتحدة سنة 1993 العنف ضد المرأة بأنه: "كل فعل عنيف قائم على أساس الجنس، ينجم عنه أو يحتمل أن ينجم عنه أذى أو معاناة جسدية أو جنسية أو نفسية للمرأة. بما في ذلك التهديد باقتراف مثل هذا الفعل، أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية سواء وقع ذلك في الحياة العامة أو الخاصة "[212].

كما يعرف المعهد العربي لحقوق الإنسان العنف ضد المرأة، بأنه "أي عمل أو تصرف عدائي مؤذي أو مهين يرتكب بأية وسيلة، ويخلق لها معاناة جسدية أو جنسية أو نفسية، بطريقة مباشرة من خلال الخداع أو التهديد أو الاستغلال الجنسي أو التحرش أو الإكراه أو العقاب، أو إجبارها على البغاء أو استخدام أية وسيلة أخرى مثل إنكار أو إهانة كرامتها الإنسانية، أو سلامتها الأخلاقية أو التقليل من شخصها ومن احترامها أو الانتقاص من إمكانياتها الذهنية والجسدية وصولا إلى القتل. كما يمكن أن يمارس العنف ضد المرأة من قبل الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات وبشكل منظم أو غير منظم"[213].

وجاء في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2005، حسب ما صرح به كمال درويش بصفته المدير العام لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بمناسبة اليوم العالمي لمحاربة العنف ضد المرأة ما يلي: "العنف ضد المرأة يدمر حياة المعتدى عليهن والمجتمعات التي يعشن فيها، كما يعوق التنمية، وبينما يصعب تقدير مدى انتشار العنف ضد النساء لأنه لا يبلغ عنه في أحيان كثيرة، تقدر منظمة الصحة العالمية أن ربع النساء في العالم يتعرضن للاغتصاب والضرب أو ممارسة الجنس قسرا خلال حياتهن. ولا يستطيع أي بلد أو مجتمع أن يدعي خلوه من العنف المنزلي، إذ يتجاوز حدود الثقافة، والطبقة، والتعليم، والدخل، والعرق، والعمر، فالنساء يتعرضن للعنف في محل العمل وفي المنزل، وفي ظروف

---

[212].http://daccessddsny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N94/095/03/PDF/N9409503.pdf?OpenElement. Consulter le : 01/11/2013.
المادة الأولى من الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، ص. 3.

[213]. منير محمد كرادشة، **العنف الأسري، سوسيولوجية الرجل العنيف والمرأة المعنفة**، عالم الكتب الحديث إربد-الأردن 2009، ص. 33.

الصراع، وحتى أثناء وجودهن في رعاية الدولة. ومازال العنف ضد النساء حتى اليوم جريمة يتغاضى عنها عالميا، وكثيرا ما يفلت مرتكبها من العقاب"[214].

كما عرفت الأمم المتحدة في تقريرها الصادر في سنة 2008، العنف ضد المرأة بكونه "عنفا قائما على أساس الجنس، وهو موجه ضد المرأة بسبب كونها امرأة، أو هو الذي يمس المرأة على نحو جائر، ويشمل الأعمال التي تلحق ضررا أو ألما جسديا أو عقليا أو جنسيا بها والتهديد بهذه الأعمال، والإكراه وسائر أشكال الحرمان من الحرية. كما أنه لا يقتصر على ثقافة معينة أو إقليم معين أو بلد بعينه، فهو موجود في كل مكان تقريبا، لكن درجة شدته، ومدى قبوله تختلف من مجتمع إلى آخر ومن سياق اجتماعي إلى آخر".

ويعرف القانون الذي تقدمت به وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، والذي تم تبنيه مع الحكومة الحالية، العنف ضد المرأة بما يلي: "كل فعل أساسه التمييز بسبب الجنس، يترتب عليه ضرر جسدي أو نفسي أو جنسي أو اقتصادي للمرأة"[215].

ما يمكن استنتاجه من التعريفات السابقة، أن العنف ضد المرأة يشمل كل سلوك عنيف يوجه نحوها، ويكون مبنيا على أساس الجنس (لكونها امرأة)، مهما كانت الجهة التي يصدر عنها، والأمكنة التي يمارس فيها. والذي يكون له تأثيرا مباشرا عليها إما جسديا أو نفسيا أو اقتصاديا أو جنسيا. وأنه يشمل على سبيل المثال لا الحصر:

- "العنف البدني والجنسي والنفسي الذي يحدث في إطار المجتمع العام، بما في ذلك الاغتصاب، والاعتداء الجنسي، والمضايقة الجنسية، والتخويف في مكان العمل، وفي المؤسسات التعليمية وأي مكان آخر، والاتجار بالنساء وإجبارهن على البغاء"[216]؛

---

[214]. كمال درويش، المدير العام لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية**، لعام 2005، ص.108.

[215]. قانون 13.103، المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، مرجع سابق، الجريدة الرسمية عدد 6655، الصادرة بتاريخ 12 مارس 2018، الباب الأول، تعريف، المادة الأولى، ص. 1448.

[216].http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N94/095/03/PDF/N9409503.pdf?OpenElement المادة، الثانية، ص. 3.

▪ "العنف البدني والجنسي والنفسي الذي يحدث في إطار الأسرة، بما في ذلك الضرب، والتعدي الجنسي على أطفال الأسرة الإناث، والعنف المتصل بالمهر، واغتصاب الزوجة، وختان الإناث وغيره من الممارسات التقليدية المؤذية للمرأة، والعنف غير الزوجي والعنف المرتبط بالاستغلال"[217]؛

▪ "العنف البدني والجنسي والنفسي الذي ترتكبه الدولة أو تتغاضى عنه، أينما وقع"[218].

تلك التعريفات الرسمية لمفهوم العنف ضد المرأة يستشف منها الصعوبة البالغة التي تفرض نفسها أمام كل محاولات تعريفه، على اعتبار أننا في هذه الملاحظة نستحضر ذلك البعد الذاتي للظاهرة، والذي قد لا يستطيع المتتبعون ولا الباحثون إدراكه من خلال رصد السلوك العنيف، مادام الأمر يتعلق بتجربة خاصة يصعب نقلها ووصفها اعتمادا على الآثار الخارجية، كما يصعب الفصل فيها بين الجانب النفسي والجسدي والجنسي والثقافي في وضعية العنف التي تتعرض لها المرأة.

مما سبق يبرز إشكال رئيسي يمكن ترجمته في الأسئلة التالية: هل يتم قياس العنف بناء على تصريحات الضحية أو المرأة المعنفة؟ أو على ما يقر به المختص في مجال الطب والقانون؟ أو اعتمادا على ملاحظة الباحث؟

تتصل صعوبة تعريف مفهوم العنف أيضا بخصوصية المجتمعات البشرية من حيث الثقافة، فما يشكل عنفا في مجتمع معين قد لا يعتبر عنفا في مجتمعات أخرى. على سبيل المثال لا الحصر، ختان البنات في بعض المجتمعات العربية لا يعتبر عنفا.

وفي مقابل ذلك نستحضر مثالا آخرا من المجتمعات الغربية التي تعتبر الانتهاك الجنسي الذي يمارسه الزوج على زوجته (من خلال إرغامها على ممارسة الجنس دون

---

217. Le deuxième article de la déclaration universelle pour l'élimination de la violence à l'égard des femmes, op.cit., p. 3.
218. Ibid., p. 3.

رضاها)، عنفا ضد المرأة، وشرعت قوانين لمحاربة ذلك السلوك ومعاقبة الأزواج الذين تثبت ممارستهم لذلك النوع من العنف على زوجاتهم.

عموما يمكن القول إن العنف ضد المرأة يعتبر انتهاكا لحقوقها كإنسان، ذلك الانتهاك الذي يترجم في عدة سلوكات واعتداءات على المرأة جسديا ومعنويا. وباستحضارنا للتعريف الإجرائي الذي تبنته هذه الدراسة بخصوص مفهوم العنف، ومحاولة تطبيق ذلك على العنف ضد المرأة، يصبح التعريف الإجرائي للعنف ضد المرأة الذي يتبناه هذا البحث على الشكل التالي:

"العنف ضد المرأة هو كل سلوك موجه نحوها، سواء كان ماديا أو معنويا، يكون مصحوبا بالإيذاء والقسوة والإكراه، يحط من قيمة المرأة كإنسان وكشخص، ويعرضها لمخاطر صحية أو نفسية أو جنسية أو اقتصادية، أو لكل تلك العناصر مجتمعة، وقد يكون ذلك السلوك فرديا أو جماعيا، مباشرا أو غير مباشر، ويستمد مشروعيته وتقبله من المجتمع وثقافته".

المبحث الثاني: أنواع العنف الممارس ضد المرأة

تتعدد ميادين ممارسة العنف على المرأة التي يمكن ردها والفصل فيها منهجيا على الأقل إلى نوعين اثنين: نوع أول يرتبط بالفرد الذي يمارس العنف من خلال قناعاته وميولاته، في هذا المستوى يكون العنف صادرا عن الفرد اتجاه المرأة خاصة في المؤسسة الأولى للمجتمع من قبل أقرب الناس إليها (عنف أسري).

ونوع ثاني يتعلق بالمجتمع وثقافته اللذان يرسخان ثقافة العنف ضد المرأة، وفي هذا المستوى الثاني يكون العنف مرتبطا بالقيم والنظم السائدة، التي غالبا ما تكون تقصي المرأة وتقلل من شأنها وتجعلها خاضعة لسلطة وسيطرة الرجل (عنف مجتمعي).

هذا التصنيف لأنواع العنف تم تأكيده في نتائج البحث الوطني حول انتشار ظاهرة العنف ضد النساء بالمغرب الذي أجرته المندوبية السامية للتخطيط، بحيث تم التأكيد في ذلك البحث على أنه بناء على الطرف أو الشخص الذي يصدر عنها العنف اتجاه المرأة، سواء

كان ذلك الشخص فردا، أو كان مجتمعا أو دولة أو مؤسسة. وبناء كذلك على الأمكنة والفضاءات التي يمارس فيها العنف ضد المرأة، في الأماكن الخاصة أوفي الأماكن العامة، في السياق العائلي الأسري أو في السياق الاجتماعي المؤسساتي، "فإن أنواع العنف تؤول في الغالب إلى نوعين اثنين: عنف يحدث داخل بيت الأسرة، ويمارسه عضو أو أكثر من أعضاء أسرة وعائلة المرأة، وعنف آخر يتم خارج بيت العائلة من طرف المجتمع ومؤسساته ومن يمثله"[219].

في هذا المطلب النظري سأقف عند هذين النوعين من العنف، من خلال تناول العنف الذي يحدث داخل الأسرة، والوقوف بعد ذلك عند العنف الذي يقع في المجتمع.

1- العنف الأسري

هناك اتفاق مطلق حول أهمية الأسرة كنظام له وظائف حيوية ضرورية للمجتمعات البشرية بشكل عام. وبالرغم من هذه الأهمية التي تظطلع بها الأسرة في تنشئة الفرد وتزويده بالقيم اللازمة للاندماج في المجتمع، بناء على كونها محيطا للعواطف الأيجابية المتبادلة، إلا أنها في الكثير من الأحيان تصبح فضاء لممارسة العنف بكل أشكاله؛ عنف جسدي، نفسي، جنسي، إلخ، وهنا نقف عند هذا النوع من العنف الذي تتعرض له المرأة سواء كانت بنتا أو أختا أو زوجة، من قبل أحد أفراد الأسرة سواء كان الأب، الأم، الإخوة، الزوج. وهذا النوع من العنف إنما يعكس مظاهر عدم المساواة وعدم التكافؤ في علاقات القوة في إطار تقسيم العمل بين الرجل والمرأة.

لذلك تعتبر الأسرة المؤسسة الأولى التي ترسخ العنف وتنتجه، فأول علاقة بين الزوجين تنبني على العنف ذلك أن خوف الفتاة من الإفتضاض (défloration)، ليلة الزفاف يظل يؤرق مضجعها طيلة حياتها إلى يوم الزواج (عليها الحرص والمحافظة على غشاء البكارة). وكما أنها داخل الأسرة تكون عرضة لعدة أشكال أخرى من العنف: تمدرس جزئي، خروج مبكر لسوق العمل، زواج مبكر، إلخ.

[219]. البحث الوطني حول انتشار ظاهرة العنف، مرجع سابق، ص. 5.

يعتبر العنف الأسري أو المنزلي (ذلك العنف الذي يمارس داخل بيت أو منزل عائلة المرأة)، أحد نوعي العنف الذي يمارس على المرأة. وقد عرفه مجلس أوروبا في اتفاقية اسطنبول 2011[220]، بكونه "كل عنف بدني أو جنسي أو نفسي أو اقتصادي يقع داخل الأسرة أو البيت أو بين زوجين أو شريكين سابقين أو حاليين، بغض النظر عما إذا كان الفاعل أقام أو يقيم مع الضحية في نفس المكان"[221].

العنف ضد المرأة في هذا المستوى لا يخرج بعيدا عن البيت (ضرب الأطفال مثلا، خصوصا الإناث وإخضاعهن لأنماط تربوية قاسية جدا)، أو عن بيت الزوجية، بحيث "تعامل المرأة في الكثير من الحالات كإنسان غير كامل، استنادا إلى مقولات دينية أو اجتماعية أو تربوية متوارثة تجاوزها الواقع والتحولات الحاصلة في المجتمع. وأصبح اليوم في ظل التطور الحضاري وتطور وسائل الاتصال، مسألة مكشوفة وموضوعة على طاولة البحث والتدقيق والمساءلة، ومع ذلك لا يزال حاضرا بقوة ويمنع المجتمع من تحقيق قفزاته النوعية"[222].

ويشمل هذا النوع من العنف الذي يحدث داخل الأسرة ما يلي:

1-1- العنف الزوجي (عنف الزوج)

يصدر هذا النوع من العنف عن الزوج أو الخاطب أو الطليق، أي "الشخص الذي تربطه بالمرأة ضحية العنف علاقة شخصية حميمية"[223].

ويعتبر عنف الزوج من أشد أنواع العنف الذي يمارس على المرأة داخل بيت الزوجية، بحيث يعامل أغلب الأزواج زوجاتهم تعاملا سلطويا يتجلى في: الظلم، التسلط،

---

[220]. اتفاقية اسطنبول هي اتفاقية صادق عليها مجلس أوروبا في 11 ماي 2011، باسطنبول التركية لمنع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف الأسري خصوصا. وكانت الدول الموقعة على الاتفاقية قد ألتزمت بتخصيص خط أخضر(مجاني)، ورعاية طبية، ومساعدة قانونية للنساء اللواتي تعرضن للاغتصاب، أو أي شكل من أشكال العنف الأخرى. وقعت عليها كل من: تركيا، وفرنسا، وألمانيا، واليونان، واسبانيا، وسلوفاكيا، والنمسا، وفنلندا، وأيسلندا، واللوكسومبورغ، والجبل الأسود، والبرتغال والسويد، إضافة إلى عدد من الدول الأخرى.

[221]. http://www.conventions.coe.int/Treaty/FR/Treaties/Html/210.htm
تم الإطلاع على الموقع بتاريخ 2013/10/15.

[222]. زينب الأعوج، **المرأة المغاربية والعنف، النساء والعنف**، يناير، 1993، ص. 15.

[223]. قاموس العنف، نحو بناء مرجعية مشتركة لتعريف العنف ضد النساء، أنجزته الجمعية المغربية للدفاع عن حقوق النساء بدعم من مؤسسة أنتر مون أكسفام-المغرب، في إطار مشروع "فاما"، الدار البيضاء المعاريف، 2004، ص.11.

التهجم، القهر، الضرب، حظر النقاش والحوار، عدم المشاركة في اتخاذ القرارات داخل الأسرة، الاغتصاب الزوجي من خلال تلبية أوامر الزوج جنسيا دون اعتبار لحالتها النفسية أو الصحية أو غير ذلك. "في الغالب تلك الأساليب التي يسلكها الزوج في علاقته بزوجته يجد في الشرع سندا له في ذلك بما يعرف بحق القوامة ووجوب الطاعة"[224].

2-1- العنف الأسري (عنف أقرباء المرأة)

تعددت تعريفات العنف الأسري من قبل الباحثين والدارسين نظرا لتعدد أشكاله، لذلك سأقف عند بعض التعريفات التي ستمكنني من استجلاء معناه.

يعرف العنف الأسري عموما على أنه "سوء معاملة شخص لشخص آخر تربطه به علاقة وثيقة مثل العلاقة بين الآباء والأبناء وبين الأخوة بين الأقرباء بوجه عام"[225].

كما يعرف بأنه "كل استخدام للقوة بطريقة غير شرعية من قبل شخص بالغ في الأسرة ضد أفراد آخرين من هذه الأسرة"[226].

وهناك من وسع من مفهوم العنف الأسري ليعرفه بأنه "كل اعتداء على شخص الإنسان إما في جسمه أو نفسيته أو سلب حريته وذلك في إطار مؤسسة الأسرة، كما يتضمن مصادرة أو إلغاء قدرة الشخص وحقه في اتخاذ القرار الذي يخصه"[227].

عند إلقاء نظرة على التعريفات السابقة التي تطرقت لمفهوم العنف الأسري، أجدها تتفق على أن هذا العنف هو إيقاع إيذاء غير مشروع، سواء كان ماديا أو معنويا على أفراد الأسرة، من طرف أعضاء آخرين تربطهم بهم علاقة قرابة.

---

[224]. فريدة بناني، **مدى شرعية العنف داخل البيت الزوجي، قراءة نقدية للمبررات الفقهية لحق الزوج في الإصلاح والتأديب**، النساء والعنف، يناير 1993، ص. 26.
[225]. السيد عبد العاطي، **علم اجتماع الأسرة**، مصر، دار المعرفة الجامعية، ط. الأولى، 2000، ص. 445.
[226]. محمد عبد السلام العرود، **العنف الأسري دوافعه وآثاره وعلاجه من منظور تربوي إسلامي**، عمان، دار الفاروق للنشر، ط. الأولى، 2008، ص. 21.
[227]. المرجع نفسه، ص. 21.

يتعلق العنف الأسري الذي تتعرض له المرأة بذلك العنف الذي يصدر عن الرجال الذين تربطهم بها علاقة قرابة عائلية (الأب، زوج الأم، الأخ، الخال، الصهر، أب الزوج، إلخ)[228].

على أساس ذلك يمكن تعريفه بكونه ذلك الاعتداء غير المشروع الذي تتعرض له المرأة (سواء كانت متزوجة أو غير متزوجة) داخل بيت الأسرة ماديا كان ذلك الاعتداء أم معنويا.

تتمثل أهم أشكال العنف الأسري اتجاه المرأة في تقييد حريتها، وعدم الثقة بها، وحرمانها من زيارة الأهل والأصدقاء، والتدخل في نوع اللباس الذي يجب أن ترتديه، وحرمانها من المشاركة في المناسبات الأسرية، وإجبارها على القيام بالواجبات المنزلية.

ويمكن القول بأن "العنف الأسري يتمثل في المعاملة السيئة التي تتلقاها الفتاة في منزل الأب، أو من قبل الزوج وعائلته في حالة ما إذا كانت متزوجة. وكما يتخذ العنف الأسري ضد المرأة أشكالا أخرى عديدة كتقييد صداقات الإناث داخل الأسرة، وحرمانهن من اختيار شريك حياتهن، وعدم السماح لهن بالعمل"[229].

بالرغم من أن الفصل 404 من القانون الجنائي المغربي ينص على أن: "يعاقب كل من ارتكب عمدا ضربا أو جرحا أو أي نوع من العنف أو الإيذاء ضد أحد أصوله أو ضد كافله أو ضد زوجته". فواقع الحال يثبت أن الفعل الإجرامي ضد الزوجة هو الأكثر انتشارا، وأن الإحصاءات المتوفرة لا تعكس حقيقة الواقع المرتبط بهذه الحالات، فالعديد من الاعتداءات تبقى في دائرة الصمت لوجود ضغط اجتماعي ممارس على الضحايا يتمثل في الخوف من الطلاق والخوف على مصير الأبناء، إضافة إلى الضغط العائلي الذي يمارس على الضحايا ويدفعهن إلى الإحجام عن اللجوء إلى القضاء[230].

---

[228]. قاموس العنف، مرجع سابق، ص. 11.
[229]. منير كرادشة، مرجع سابق، ص. 36،37.
[230]. دليل عملي للمعايير النموذجية للتكفل القضائي بالنساء والأطفال ضحايا العنف، مرجع سابق، ص. 36.

يعتبر العنف الذي تتعرض له المرأة داخل بيت أسرتها الميدان والمجال الأول الذي يمارس فيه العنف ضد المرأة، من طرف أفراد تربطهم علاقة قرابة وعلاقة حميمية بالضحية، مما يجعلنا نتساءل عن الميدان الآخر الذي تعاني المرأة في إطاره من العنف؟

2- العنف المجتمعي

بعد تناول النوع الأول من أنواع العنف الذي تتعرض له المرأة داخل بيت الأسرة، سأتناول في هذا الفرع النوع الثاني المتمثل في "العنف الذي تواجهه المرأة خارج بيت الأسرة أي ذاك الذي يحدث في المجتمع. مما يجعلها لا تتمتع بحقوقها كمواطنة في تساوي مع الرجل"[231]. وهنا تصبح العلاقة بين المواطنة والنوع علاقة ضرورية من أجل مأسسة وإعادة بناء العلاقات بين الرجال والنساء.

لقد أصبح اليوم مصطلح المواطنة يتعلق بالحقوق الكونية التي تتأسس على المشاركة الإجتماعية والسياسية العادلة، وذلك بتسهيل الاندماج الكامل لكل إنسان داخل المجتمع في استقلال تام عن عرقه، وأصوله الإثنية، وجنسه، ومعتقداته الدينية. "وبهذا المعنى فقط تصبح المواطنة مفهوما حداثيا وكونيا ومشروعا، لا يكتمل ولا يتحقق بأبعاده الكونية إلا بتحققه على المستوى الوطني لكل المجتمعات الإنسانية، مواطنة ترتكز على النوع الذي يشكل عنصرا أساسيا يتجاوز النموذج الاجتماعي البطريركي التقليدي، الذي يجسد الهيمنة الذكورية في الميدانين الخاص والعام، ويعيد تشكيل نموذج مجتمعي آخر جديد يثمن الاختلاف بين الرجال والنساء. La valorisation de la « différence » entre les hommes et les femmes، أو على الأقل يساوي بينهما كما هو الشأن بالنسبة لبعض الدول (السويد/ فلندا/ النرويج/ الدانمارك) التي أصبحت فيها النساء تقريبا مثلهن مثل الرجال"[232].

"وفي أفق تمتع المرأة بالمواطنة المدنية التي تتعلق بالحرية الفردية في التعبير والملكية والعدالة، والمواطنة السياسية التي تشكل في الحقيقة قاعدة كل تغيير فعلي يخص

---

[231]. Thanh-Huyen, Ballmer-Cao, Véronique Motier et Lea Sgier, **genre et politique**, débats et perspectives, collection folio/ essais, Édition Gallimard, pour la présente édition en langue française, Paris, 2000, p. 72, 73.

[232] . Thanh-Huyen, Ballmer-Cao, Véronique Motier et Lea Sgier, Ibid, p. 73.

وضع المرأة في المجتمع اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا. من خلال الحق في التعليم وفي الشغل، والمواطنة الإجتماعية التي ترتبط بدور المرأة في الرعاية والدعم داخل الأسرة، والحق في الأمن الاجتماعي وفي توفر بنيات تحتية تلبي حاجياتها. إضافة إلى المواطنة الاقتصادية التي تعمل على تعميق الاندماج الاجتماعي، والمشاركة في مختلف الأنشطة الإجتماعية ذات الصلة بما هو اقتصادي، وعلى أساس ذلك النجاح والتطور الاقتصادي لكل بلد"[233].

ويقصد بالعنف الذي يحدث في المجتمع ذلك العنف الذي تتعرض له النساء والفتيات خارج إطار الأسرة. ويمكن أن يصدر عن أشخاص غرباء، أو عن أشخاص من المحيط الاجتماعي للمرأة، مما تكون له نتائج سلبية على النساء الضحايا، وعلى سير العمل ونظامه وعلى المجتمع بصفة عامة، ويتجلى هذا النوع من العنف على سبيل المثال في:

- "الاعتداءات اللفظية والجسدية التي تتعرض لها النساء في الشارع أو في الأماكن العامة؛
- العنف في أماكن العمل، ويتجلى في الاعتداءات اللفظية والجسدية والجنسية، التي تتعرض لها المرأة من طرف الزميل أو الرئيس في الشغل. وكذا مختلف التدابير التي تضايقها وتمس بحريتها وبحقوقها في الشغل (الإقصاء من المسؤولية، الحرمان من التكوين والترقية، التمييز في الأجور والمكافآت، الطرد التعسفي، إلخ)؛
- العنف الصادر عن الدولة، والذي ترتكبه أو تبيحه المؤسسات الرسمية للدولة، ويكون مباشرا أو غير مباشر. ويتجلى عنف الدولة المباشر في القوانين والإجراءات والقرارات التمييزية اتجاه النساء، أما عنف الدولة غير المباشر

[233]. Thanh-Huyen, Ballmer-Cao, Véronique Motier et Lea Sgier, **genre et politique**, op.cit., pp. 73-78.

فيتمثل في سيادة أفكار وممارسات تعكس التسامح السائد مع العنف ضد النساء في المجتمع"[234].

بناء على ما سبق تناوله في الفرعين، يمكن القول إن ميادين ممارسة العنف على المرأة يمكن تصنيفها إلى ميدانين اثنين: الفضاء الأسري العائلي، وكل الفضاءات العمومية في المجتمع تقريبا. وعلى أساس ذلك يصنف العنف ضد المرأة إلى نوعين: عنف أسري، وآخر مجتمعي.

المبحث الثالث: أشكال العنف وتمظهراته

يتمظهر العنف ضد المرأة في أشكال متعددة لا توجد بينها حدود فاصلة، تتداخل مع بعضها البعض وترتبط تلك الأشكال ارتباطا وثيقا بظاهرة التمييز الذي تعاني منه المرأة داخل المجتمع. ومن الصعوبة بمكان طرحها كلها، نظرا للتصنيفات المتعددة التي تقدم بها الباحثين، علما أن المرأة قد تعيش أحد تلك الأشكال، أو بعضها أو تعيش غالبيتها، وربما جميعها في آن واحد.

على أساس ذلك يجب النظر إليها نظرة مفتوحة تبعا لمحددات الظاهرة العنفية، انطلاقا من الشخص الذي مارس العنف على المرأة، انتقالا إلى فضاء التعنيف، وسائل التعنيف، آثار التعنيف وغيرها من المحددات.

يشكل العنف النفسي والعنف الجسدي أكثرا أشكال العنف ممارسة على المرأة، هذا ما أقره البحث الذي أجري على الظاهرة في المغرب (نتائج البحث الوطني حول انتشار ظاهرة العنف بالمغرب الذي قامت به المندوبية السامية للتخطيط). والذي توصل إلى أن العنف النفسي يأتي على رأس قائمة أشكال العنف الممارس ضد المرأة بنسبة 48%، متبوعا بالعنف الجسدي بنسبة 15,2%، يأتي بعدهما العنف الجنسي والعنف الاقتصادي اتباعا، كشكلين آخرين من أشكال العنف الأخرى التي تتعرض لها النساء، الأول بنسبة 8.7% والثاني بنسبة 8.2%.

[234]. د. عبد الله إدريسي، محاضرات في مقاربة النوع في السياسات العمومية، ماستر منهجية وأدوات تدبير المساعدة الإجتماعية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة، موسم 2013/2012.

وفي الحقيقة مهما كانت أشكال العنف التي تتعرض لها المرأة، فالأكيد أن لكل منها تأثيرا سلبيا على المرأة رغم أن خطورته وحدته قد تتفاوت من شكل إلى آخر.

في هذا المبحث سأتناول أشكال العنف التي تمارس على المرأة، سواء في الفضاء الأسري أو في الفضاء المجتمعي. بالوقوف أولا عند تلك التي تمس جسد المرأة وكيانها في الفرع الأول، ثم التطرق بعد ذلك لتلك التي لها طابع اقتصادي وجنسي في الفرع الثاني.

1- العنف النفسي

الواقع أن مختلف أشكال العنف من عنف جسدي، وعنف جنسي، وعنف اقتصادي، تتضمن آثرا نفسيا، فالعنف بكل أشكاله يمس بحرمة الشخص وبكرامته وأمنه واستقراره وتوازنه النفسي. ورغم ذلك يمكن تمييز العنف النفسي بكونه يشير إلى كل الأفعال اللفظية والتصرفات الصادرة اتجاه المرأة، بهدف إهانتها والمس بحريتها واستقلاليتها وتهميشها، وكل الأفعال المؤدية إلى إفقادها الثقة في نفسها.

وعلى أساس ذلك يعرف العنف النفسي بأنه "كل فعل يهدف إلى السيطرة على المرأة أو عزلها عن محيطها وإذلالها أو جعلها في وضعية غير مريحة"[235].

يتضح من التحديد السابق أن العنف النفسي يقترن بعنصر الضغط والإكراه، ويكون له أثرا مباشرا على نفسية المرأة وعلى حريتها. فهو لا يترك أثرا مباشرا واضحا على جسد الضحية، لكنه يسبب لها الأذى النفسي ويؤدي إلى إضعاف قوتها وقدرتها على السيطرة على حياتها، والحط من قيمتها الذاتية كشخص. ويعتبر من أشد أشكال العنف التي تتعرض لها المرأة لأنه لا يترك آثارا مادية واضحة، وبالتالي يصعب إثباته والاعتراف بوجوده من الناحية القانونية.

"ومن بين الأفعال التي تتعرض لها المرأة والتي يمكن إدراجها ضمن العنف النفسي نجد: السب والشتم، والسخرية، وعدم إشراك المرأة في قرار يهمها أو يهم أسرتها، والتخويف والتهديد، والهجر، والغياب عن المنزل، والابتزاز، والخيانة الزوجية، والحرمان

[235]. البحث الوطني حول انتشار ظاهرة العنف، مرجع سابق، ص. 09.

العاطفي، وعزل الزوجة عن محيطها الاجتماعي، ومنع الزوجة من الخروج، ومراقبة حركة الزوجة خارج البيت"[236]، إلخ.

2- العنف الجسدي

يشكل العنف الجسدي ضد المرأة أكثر أشكال العنف شيوعا، وذلك لسهولة ملاحظته واكتشافه، نظرا لما يتركه من آثار وكدمات على الجسم، ويشمل "كل الأفعال التي تلحق أضرارا جسدية تؤثر بشكل مباشر على السلامة البدنية للمرأة"[237].

يتضح انطلاقا من هذا التحديد أن "العنف الجسدي يشمل كل أفعال العنف التي توجه إلى المرأة، فتحدث لها آلاما وأضرارا صحية، وتترك غالبا آثارا ملموسة على الجسد. مثل: الضرب، الجرح، الصفع، الدفع، شد الشعر، التكبيل، العض، الحرق، الخنق، الاعتداء بأداة حادة"[238]، إلخ.

تلك المظاهر جميعها تنجم عنها آثارا صحية ضارة قد تصل لمرحلة الخطر أو الموت إذا ما تفاقمت، هو شكل من العنف يمكن إثباته قانونيا وجنائيا. كما يشمل استخدام الرجل لأدوات وأسلحة في تعنيف المرأة جسديا، ما يجعلها تواجه مشاكل صحية نتيجة العنف الجسدي، قد يتسبب في إجهاضها، وقد يؤدي إلى فقدان جزئي للسمع والبصر، وقد يصل الأمر إلى التأثير على الأعضاء الداخلية مثل الرحم والكبد والطحال وغيرها.

وحسب ما هو وارد في نتائج البحث الوطني حول انتشار ظاهرة العنف بالمغرب، ينتشر العنف الجسدي أكثر في الأماكن العمومية، وضحاياه هن نساء تنتمي إلى مختلف الفئات الاجتماعية، وهن عاطلات عن العمل، أو نشيطات (عاملات)، أو تلميذات، أو طالبات. ويشكل إطار الحياة الزوجية الفضاء الثاني الذي يمارس فيه العنف الجسدي على الزوجة. سواء من قبل زوجها أو أفراد عائلته عندما يتعلق الأمر بالأسرة الممتدة. ويليهما

---

[236]. قاموس العنف، مرجع سابق، ص. 16.
[237]. البحث الوطني حول انتشار ظاهرة العنف، مرجع سابق، ص. 6.
[238]. قاموس العنف، مرجع سابق، ص. 13.

العنف في مؤسسات التعليم والتكوين، ثم العنف في الوسط المهني، وأخيرا في الإطار الأسري (أسرة المرأة أو البنت).

كل أفعال العنف الجسدي التي تم الوقوف عند بعضها سابقا، يبقى لها تأثيرا مباشرا على جسد المرأة. وقد يصل الأمر إلى مستوى إصابتها بعاهات جسدية مستديمة تكون نتيجتها سلبية تنعكس على المرأة وأسرتها (الأبناء)، وعلى المجتمع (عدم قدرتها على العمل وعلى المساهمة في التنمية) مباشرة. وقد يؤدي الأمر إلى موت الضحية في حالات تعرضها لجروح خطيرة باستعمال أدوات حادة وغيرها.

يستنتج من التعريفين السابقين للعنف النفسي والعنف الجسدي أن الأول يشمل كل أفعال العنف المرتكبة في حق المرأة، والتي يكون لها أثرا بالغا على نفسيتها. أما الثاني فيتعلق بأفعال العنف التي تؤذي المرأة في جسدها.

3- العنف الجنسي

يعتبر العنف الجنسي أحد أشكال العنف المزعجة والخطيرة التي تتعرض لها المرأة، وغالبا ما يبقى طي الكتمان نتيجة خجل الضحية وخوفها من انتقام المعتدي من جهة، ومن جهة ثانية ضغط المجتمع الذي سيوجه لها اللوم. ويكون مبنيا على استدراج الضحية بالقوة والتهديد وإيذاؤها جنسيا.

ويتضمن العنف الجنسي "المعاشرة الجنسية بالإكراه والتحرش الجنسي المقرون باللمس الجنسي والتعرض للأفعال المخلة بالحياء والتحريض على ممارسة الدعارة، إضافة إلى الممارسات الجنسية التي تتم بدون رضا المرأة "[239].

يتضح من التحديد السابق أن العنف الجنسي يشمل كل أفعال العنف التي لها مضمون جنسي وتستهدف جسد المرأة، كما تنتهك حريتها كشخص مستقل فتسبب لها آلاما وأضرارا جسمية ونفسية. وتكون لها آثارا اجتماعية على المرأة وعلى محيطها العائلي.

[239]. قاموس العنف، مرجع سابق، ص. 8.

وغالبا ما تمارس أفعال العنف الجنسي من خلال استغلال علاقة قوة وتقوم على عنصر الإكراه. وتشمل: "الاغتصاب، ومحاولة الاغتصاب، والتحرش الجنسي، وزنا المحارم. واعتداءات جنسية أخرى من قبيل: الإرغام على ممارسات جنسية تعتبرها المرأة شاذة، أو غير مقبولة بالنسبة لقيمها الأخلاقية والثقافية (تقليد أوضاع بورنوغرافية، ممارسات جنسية جماعية، المضاجعة من الدبر، إلخ)، واستهداف الأعضاء الجنسية للمرأة قصد إلحاق الألم الجسدي والنفسي بها، والتحريض على الدعارة والاتجار بالنساء"[240].

في الكثير من الحالات يحاط العنف الجنسي داخل العائلة بالتكتم الشديد والحيلولة دون رفع المرأة شكواها إلى الشرطة أو إلى القضاء، لأن ذلك من شأنه الإساءة ليس فقط إلى سمعة الضحية بل إلى الأسرة بأكملها.

4- العنف الاقتصادي

يشير هذا الشكل من العنف الذي تتعرض له المرأة إلى كل أفعال العنف الصادرة ضدها بهدف تكريس دونيتها وتبعيتها للرجل. وتلحق بها ضررا بحاجياتها الحيوية وتمس بحقها في العيش والسكن والعمل والاستقلال المالي، "وتحرمها بشكل عام من مواردها الاقتصادية والمهنية ومن حق التصرف فيها، ومن اتخاذ القرارات المالية التي تهمها وتؤثر في مستقبلها، مما يجعلها معتمدة كلية على غيرها"[241].

ومن بين الأفعال التي يمكن تصنيفها ضمن العنف الاقتصادي نجد: "امتناع الزوج (أو معيل الأسرة) عن الإنفاق، والاستيلاء على أجرة المرأة أو دخلها، ومنع المرأة من العمل، والمضايقة في العمل، والاستيلاء على الممتلكات، وسرقة الأموال، والتمييز في الأجور بسبب الجنس، إلخ"[242].

---

[240]. قاموس العنف، مرجع سابق، ص. 14.

[241]. Réseau National des Centres d'Ecoutes des Femmes Victimes de Violences, **Les violences fondées sur le genre au Maroc**, analyse des plaintes enregistrées par les centres d'écoute et d'assistance juridique des femmes victimes de violence, Troisième Rapport, 2008, p. 17.

[242]. قاموس العنف، مرجع سابق، ص. 18.

انطلاقا من الوقوف عند أشكال العنف الممارس على المرأة (عنف نفسي، عنف جسدي، عنف جنسي، عنف اقتصادي) يتضح أنها تشكل تقريبا كل أشكال العنف التي يمكن أن تتعرض لها المرأة في علاقتها بالرجل داخل المجتمع، والتي يمكن أن تكون كلها أو بعضها مجتمعة في فعل واحد. أشكال مرتبطة ببعضها البعض ويبقى العنف النفسي الذي يأتي في صيغة الشتائم والسباب والإهانات الجارحة من أشد أشكال العنف حساسية وخطرا على الصحة النفسية للمرأة، مع أنه لا يترك آثارا مادية عليها.

5- العنف القانوني

إن اطلاعنا على بعض الدراسات والأبحاث (خصوصا تلك التي تم اعتمادها في البحث والمتعلقة بموضوع العنف ضد المرأة)، أوضح لنا أنها تقف عند شكل آخر من أشكال العنف الممارس على المرأة، وقد تمت تسميته في تلك الأبحاث بالعنف القانوني. والأصح في اعتقادنا هو أن تتم تسميته بالعنف المرتبط بالقانون[243]، لأنه في الأصل القانون يجب أن يأتي من أجل محاربة العنف لا أن يسمح بممارسة أي شكل من أشكاله.

في هذا الشكل من العنف يتم الوقوف عند التشريعات والقوانين الوطنية، ودراستها وتحليلها من أجل كشف الامتيازات التي تمنح للرجل لضمان السيطرة على المرأة وصيانة سلطته الاجتماعية. رغم وجود ترسانة من القوانين والتشريعات الجديدة التي وقفنا عندها في تقديم الموضوع، والتي حاولت تجاوز تلك الامتيازات التي كانت تمنحها التشريعات السابقة للرجل على حساب المرأة. هنا يفرض الإشكال التالي نفسه: هل فعلا تمكنت المرأة من التمتع بالحقوق التي تمنحها إياها تلك التشريعات الجديدة (مدونة الأسرة على سبيل المثال) على أرض الواقع؟

[243]. العنف المرتبط بالقانون، هذا النوع من العنف لن يكون موضوع دراستنا في هذا البحث نظرا لتشعبه فيمكن أن يكون لوحده موضوعا للدراسة، وذلك بالبحث في التشريعات التي جاءت لتمكين المرأة من حقوقها في تساوي مع الرجل، ومعرفة ما إذا كانت تحقق ذلك فعلا على أرض الواقع.

خلاصة الفصل الثالث

بناء على ما سبق تناوله في الفصل الثالث، يتبين أن مفهوم العنف هو من المفاهيم التي يستعصي إيجاد تعريف دقيق لها، إنه مفهوم إشكالي مفتوح على تحديدات مختلفة ومتعددة. هذا التعدد في الدلالة ينعكس على مستوى تحديد أنواعه وأشكاله التي تتعدد بدورها وتتداخل فيما بينها، نضيف ذلك أن تسمية العنف تختلف بحسب الفاعل والضحية، فما قد يعتبر عنفا ويطرح عدم شرعية ممارسته بالنسبة للمستهدفين، قد لا يعتبر عنفا وشرعية استعماله تبقى مطروحة بالنسبة للفاعلين، تحت مبررات الحفاظ على النظام العام والأمن، ومصلحة الجماعة، إلخ، وتحت تأثير مرجعيات وأهداف مختلفة كدوافع وراء ممارسة العنف.

وأخيرا يمكن القول إن كل تعريف للعنف يرتبط ارتباطا وثيقا بشروط وغايات إنتاجه، وبالقيم السائدة في المجتمع الذي يمارس فيه. بعد ذلك تم الانتقال في هذا الفصل إلى التعريف بأنواع العنف الممارس على المرأة، والتي يمكن إرجاعها إلى نوعين اثنين: عنف يحدث داخل بيت الأسرة أو العائلة، ويدخل في إطاره العنف الذي يمارسه الزوج وذلك الذي يقوم به أحد أعضاء أسرتها أو عائلتها. وعنف آخر يحصل في المجتمع خارج بيت الأسرة، ويمكن أن يكون أحد أطرافه الجيران، أو أفراد غرباء، أو من لها بهم علاقة عمل، أو أصدقاء الدراسة، إلخ؛

إضافة إلى ما تم ذكره تطرقنا في نهاية هذا الفصل إلى أشكال العنف وتمظهراته، أشكال تتعدد بدورها ويمكن ردها عموما إلى أربعة أشكال: عنف نفسي، وعنف جسدي، وعنف جنسي، وعنف اقتصادي.

الفصل الرابع:

العنف: مقاربات تفسيرية

تمهيد

المبحث الأول: المقاربة الفلسفية

المبحث الثاني: المقاربة النفسية

المبحث الثالث: المقاربة الأنثربولوجية

المبحث الرابع: المقاربة السوسيولوجية

خلاصة الفصل الرابع

تمهيد

يجمع أغلب الدارسين لمفهوم العنف سواء بصفتهم علماء الاجتماع أو علماء النفس أو الأنثروبولوجيين أو الفلاسفة، على أنه "ظاهرة اجتماعية وآلية من آليات الدفاع عن الذات من المخاطر، بهدف ضمان البقاء والاستمرارية في الحياة"[244].

لذلك ينطوي مفهوم العنف على أبعاد عديدة ومختلفة، تتداخل فيما بينها ومع بعضها البعض، حيث يصعب أحيانا التمييز بين البعد الاجتماعي أو النفسي أو الثقافي أو البيولوجي في تفسير العنف. "هي أبعاد تحيل على عوامل داخلية وأخرى خارجية، اجتماعية وثقافية ونفسية وبيولوجية"[245].

لقد حاولت العلوم الإنسانية منذ ظهورها دراسة الإنسان وتفسير سلوكه، إما بناء على تأثير البنية الاجتماعية أو الثقافية في ذلك السلوك، وإما اعتمادا على ما هو نفسي مرتبط بالبنية الداخلية للفرد الذي يمارس العنف، أو وفقا لما هو طبيعي في شكل ردود أفعال تصدر عنه تبعا لما يتلقاه من مثيرات خارجية من المحيط الذي يعيش فيه. أو أن يتم تفسير ذلك بناء على عناصر أخرى (تاريخية، اقتصادية، إلخ).

على أساس ذلك ارتأينا في هذا الفصل أن نقف أولا عند المقاربة الفلسفية باعتبارها مقاربة شمولية وأوسع لمفهوم العنف، ثم بعد ذلك ننتقل إلى المقاربة النفسية ونستعرض بعض النظريات النفسية التي عالجت العنف. إضافة إلى المقاربتين السابقتين سننفتح بعد ذلك على المقاربة الأنثربولوجية للعنف، وأيضا على المقاربة السوسيولوجية، ونختم هذا الفصل بتناول مقاربة النوع الاجتماعي.

مبررنا في الانفتاح على كل تلك المقاربات يقوم في كون العنف ظاهرة مركبة لا تقبل تفسيرا أحاديا ومن زاوية نظرية ومعرفية واحدة، ونظرا لارتباطه كظاهرة اجتماعية بمختلف مظاهر الحياة الاجتماعية الأخرى. رغم اختلاف تلك المقاربات في تفسير العنف، وتوضيح أسبابه ودوافعه القريبة والبعيدة، إلا أنها تبقى في اعتقادنا تصورات متكاملة تغني

---

[244]. ابراهيم الحيدري، **سوسيولوجيا العنف والإرهاب**، دار الساقي، الطبعة الأولى، 2015، ص. 17.
[245]. نفس المرجع، ص. 22.

مفهوم العنف دلاليا وتوسع مجالات فهم واستيعاب الأسباب والعوامل المفسرة له والمتحكمة في إنتاجه.

المبحث الأول: المقاربة الفلسفية للعنف

يشكل التعارض بين الفلسفة والعنف موضوعا جديرا بالتحري الفلسفي، فهو يكاد يغطي مجموع المشاكل الفلسفية التي شغلت بال الفلاسفة. وأهمية هذا الموضوع تبرز مباشرة في التساؤل عن الإنسان في علاقته بالعقل من جهة، وبالعنف من جهة أخرى. **فبأي معنى يقال إن الإنسان كائن عاقل؟ وكيف تجمع الفلسفة في الإنسان بين العقل والعنف؟**

يعتبر العنف تعسفا في استعمال القوة، وبهذا المعنى فهو يحيل على الفعل والتصرف ضد القانون أو الإخلال بالاحترام الواجب للشخص. وقد حدد الإغريق العنف باعتباره إفراطا في القوة وتدنيسا للطبيعة، وخرقا للقوانين المقدسة، ونتيجة لذلك انفصل الإنسان عن الطبيعة. وقد بين كالكليس في محاورة جورجياس لأفلاطون، أن الإفراط أو التطرف ليس سوى الإسم الآخر للرغبة.

وقد اتخذ العنف في القرن 17م، من خلال فكرة توماس هوبس Tomas Hobbes عن الحالة الطبيعية للإنسان صورة حرب الكل ضد الكل، وهي صورة يمكن بلورتها من خلال أربعة محددات: "يتحرك الناس أولا بواسطة نفس الرغبات، وتكون تلك الرغبات دون رحمة، أما الأغراض القابلة لإشباع هذه الرغبات فتشكل في كل لحظة كمية محددة، وأخيرا ينبثق تنافس دائم بين الناس من تركيب الرغبة والندرة. حالة حرب الكل ضد الكل، هي حالة يكون فيها كل واحد يقوده عقله الخاص، ولأنه لا يوجد شيء لا يمكن استخدامه ضد الأعداء، فإن النتيجة، هي أن لكل فرد، في هذه الحالة الحق في كل شيء، بل وحتى حق البعض في أجساد البعض الآخر"[246].

246. Tomas Hobbes, **Léviathan**, traduction française par Gérard Miri, Gallimard, Paris, 2000, p. 231-232.

لقد ارتبط العنف في العصر الحديث بشكلين بارزين هما الحرب والعدوانية، فالعنف من حيث هو "فعل مدمر، يتم توجيهه ضد الآخر لإخضاعه، ويتخذ شكل العدوانية، وهي عدوانية مشتركة بين الإنسان والحيوان بمقتضى التشابه الموجود بينهما"[247].

غير أن أشد أشكال العنف ضراوة وتطرفا إلى اليوم هي "الحرب، التي تعتبر شكلا من العنف يخص الإنسان لوحده، لأن الحيوانات الأخرى لا تعرف الحرب"[248].

يقدم التصور الماركسي بدوره فكرة تشبه إلى حد ما تصور هوبس حول العنف في التاريخ، وذلك على الأقل فيما يتعلق بمرحلة ما قبل التاريخ، حيث نجد ندرة الخيرات ذاتها، وتجانس الحاجات نفسه، والتنافس الجامح ذاته. لكن التصور الماركسي يتميز بسمتين جوهريتين: "العنف ليس حالة طبيعية، إنه سمة للحالة الاجتماعية التي أفسدها الاستئثار بوسائل الإنتاج. وبما أن التنافس بين الناس له أصل اجتماعي، وبما أنه يعبر عن نفسه من خلال قواعد مؤسساتية، تتعلق بمكافأة العمل وتحديد الربح وتملك وسائل الإنتاج، فلا ينبغي الكلام عن صراع الكل ضد الكل، وإنما عن الصراع الطبقي"[249].

وهنا يبرز النموذج الماركسي للحديث عن العنف الاقتصادي والسياسي، ودور العنف في التطور الاقتصادي للشعوب.

إن الفلسفة لا يمكن أن تشرع للعنف، مهما كان شكله، ذلك أن الفكر بطبيعته يرفض العنف فهو يختار التأمل والحوار والاعتراف بالآخر بوصفه محاورا وصديقا. وفي جميع الأحوال، "فإن العنف يمكن تفسيره بل وكذلك تبريره في حالات معينة، انطلاقا من الدفاع المشروع عن النفس ومقاومة الاضطهاد، بل يمكن أحيانا اعتباره عقلانيا، كما ذهبت إلى ذلك حنا أرندت بخصوص العنصرية التي تولد ردود فعل عنيفة ضدها، هي مع ذلك ردود فعل عقلانية لأنها منطقية. لكن العنف مع ذلك لا يمكن أن يكون مشروعا أبدا. فالعنف كما تقول أرندت ذو طبيعة أداتية، دائما موجه للاستعمال يحطم كل سلطة متوافق عليها،

247. Konrad. Lorenz, **L'homme dans le fleuve du vivant**, Flammarion, Paris, 1981, p. 346.
248. Karl Von Clausewitz, **De la guerre**, traduction française, Flammarion, Paris, 2000, pp. 140-141.
249. Frederick Engels, **Anti-Dühring**, Editions Sociales, Paris, 1977, pp. 210-212.

وبالتالي فهو يحطم شروط إمكان قيام الجماعة، وإن كان بإمكانه أن يخلق آثارا إيجابية على المدى القصير، لكنه على المدى البعيد ينتهي دائما ويكشف عن بعد انتحاري فيه. إن مشروعية العنف تطرح دائما صعوبات كثيرة نظرا لطبيعة العنف والآثار التي يمكن أن تترتب عنه. ذلك أنه لا يجوز مواجهة العنف الصادر عن السلطة ذات الشرعية، بعنف غير مشروع لأن ذلك بدون معنى ونتائجه غير مقبولة"[250].

لكن "الفلسفة يمكن أن توجه عنفا مشروعا ضد العنف غير المشروع عن طريق الخطاب المعقول والمتماسك. ليس مضمون الحياة الإنسانية هو العنف الأول، بل على العكس، إن الحياة الإنسانية لن يكون لها مضمون إنساني إلا عندما يوجه العنف الثاني ضد العنف الأول؛ وذلك بواسطة العقل وفكرة التماسك، بحيث يقضي العنف الثاني على الأول ويبعده من وجود الإنسان. إن اللاعنف هو نقطة الانطلاق مثلما هو الهدف النهائي للفلسفة"[251].

لكن عندما يتعلق الأمر بالعنف ضد المرأة فما موقف الفلسفة من ذلك؟

باستحضار تاريخ الفلسفة الغربية يتبين بأن هناك عددا كبيرا من الفلسفات التي كرست تلك النظرة الأبوية التي تعمل على تحقير المرأة والحط من قيمتها، حيث نجد أن كبار الفلاسفة سواء منهم القدماء والمحدثين، مجدوا الإنسان وانتقدوا العنف الموجه اتجاهه، لكنهم انتقصوا من قيمة المرأة، جاعلين من الرجل الكائن القوي والمتفوق في كل شيء.

وعلى سبيل المثال نجد أفلاطون يعتبر الأنثى أنثى، لا تستطيع أن تحقق الكمال المرتبط بصفة التطهير. إن الرجل حسبه هو بالطبيعة أذكى وأقدر وأقوى من المرأة، والعلاقة بينهما يجب أن تقتصر على الإنجاب. نفس الموقف سيحضر مع أريسطو، الذي دافع عن عدم مساواة المرأة بالرجل ووصفها بالعبدة.

---

[250]. Emmanuel Kant, **Théorie et pratique**, introduction et traduction française par Flammarion, Paris, 1994, p. 76.
[251]. Eric Weil, **Logique de la philosophie**, Editions Vrin, Paris, 1967, p. 58.

هذا الموقف السلبي التمييزي من المرأة سيستمر حتى في عصر الأنوار، بالرغم من كونه الفترة التي بدأ منظروها يضعون الأسس النظرية لحقوق الإنسان بما في ذلك حقوق المرأة. في هذا السياق نجد أهم منظري هذه الحقبة التاريخية جون جاك روسو يقللون من مكانة المرأة، حيث قال "لا توجد المرأة إلا من أجل سيدها الرجل". وهيغل الذي اعتبر المرأة منقوصة المثل الأعلى لذلك من العدالة استبعادها من الحكم، وقس على ذلك كانط ونيتشه وغيرهما.

غير أن تلك الصورة السلبية ستتلاشى بظهور فلاسفة آخرين دافعوا عن المرأة وعن ضرورة تحريرها من الاستعباد والاستغلال والتمييز والعنف، واعتبرت شريكة للرجل في الإنتاج وفي السيطرة على الطبيعة. تعزز هذا الأمر مع ظهور الفكر الاشتراكي والمادية التاريخية، وتم الاعتراف بها ككائن فعال ومهم في عملية الإنتاج والتنمية، وتجاوز العديد من الأحكام السلبية التي التصقت بها من قبيل: المكر، الشر، الخبث...، وشكلت هذه الأفكار التنويرية لبنة أساسية لظهور حركات نسوية ستدافع عن قضايا المساواة في الحقوق مع الرجال.

إن تطور الحضارة الإنسانية يميل إلى خفض درجة العنف، حسب ما أكد عليه نوبرت إلياس، ففي كل المجتمعات يتم خلق وسائل لتليين العنف والتقليص من آثاره، إلى حد أن البعض صار يعتقد أن العنف وكل أشكال العدوانية ستزول ذات يوم. والحال أن العنف يطور باستمرار أشكاله وآليات عمله، ففي مقابل تراجع العنف السياسي والعنف الاقتصادي، تقوى العنف ضد المرأة، وعنف الملاعب الرياضية والمدارس، وعنف الجماعات المتطرفة، إلخ، ولم يعد محصورا في دائرة العلاقات الإنسانية، بل امتد إلى العلاقة بالكرة الأرضية والبيئة. وأصبح الإنسان يمارس عنفا جديدا وخطيرا يتمثل في الاستهلاك المفرط للطاقة وتلويث الطبيعة.

على أساس ذلك يبقى دور الفلسفة ورهانها الأساسي هو الاستمرار في إدانة العنف بجميع أشكاله، بوصفه تهديدا للعقل والمعنى وضد الخطاب المتماسك، والترابط الاجتماعي

للإنسان. إن مهمة الفكر اليوم هي تطوير أشكال الحوار وتوسيع دائرة الفهم في عالم يزداد اتساعا يوما بعد يوم؟

المبحث الثاني: المقاربة النفسية للعنف

هناك العديد من النظريات النفسية التي تناولت تحليل ظاهرة العنف بشكل معمق، وخاصة منه العنف الممارس على المرأة، باعتباره ظاهرة نفسية تحتاج إلى البحث والتفسير. وقد اختلف تفسيرها في حقل علم النفس بتعدد المفكرين في هذا المجال الفكري وبتعدد نظرياتهم وتوجهاتهم، والأهمية التي يتم منحها لهذا العامل دون ذلك في فهم وتفسير الظاهرة.

"وإن اختلفت المدارس النفسية في توجهاتها النظرية والتطبيقية، غير أنها تجمع على أن كل مظاهر العنف الملاحظة في الزمن الحاضر لا يجب أن نبحث عنها في المجال الاقتصادي المادي، ولا في ظروف الحياة الاجتماعية، بل في العالم الداخلي النفسي لشخصية الإنسان، إن العنف حسب هذا التوجه مشكلة نفسية"[252].

1- النظرية الفرويدية

يرى فرويد بأنه من حيث المبدأ العام صراعات المصالح بين الناس تسوى باستخدام العنف، ويعتبر هذا الأمر صحيحا بالنسبة للمملكة الحيوانية بأسرها، وهي المملكة التي لا يملك الناس استبعاد أنفسهم منها. "وفي حالة البشر تحدث أيضا - بلا شك – صراعات في الرأي قد تصل إلى أعلى نقطة من التجريد وتبدو أنها تتطلب نوعا آخرا من الأساليب لتسويتها (...). في البداية كانت القوة العضلية الأكثر تفوقا هي التي تقرر من يملك الأشياء وإرادة من التي تسود. وسريعا ما استعيض عن القوة العضلية باستخدام الأدوات، فالفائز هو من يملك الأسلحة الأفضل أو من يستخدمها بشكل أمهر. في هذه اللحظة بالضبط بدأ التفوق العقلي يحل محل القوة العضلية الغاشمة"[253].

---

[252]. Georges Genil- Perrin, **psychanalyse et criminologie**, Editions Bordas, Paris, 1946, pp. 18-24.

[253]. سيغموند فرويد، **أفكار لأزمنة الحرب والموت**، ترجمة سمير كرم، دار الطليعة، بيروت، 1977، صص. 45- 46.

في هذا المستوى من التحليل يقرن فرويد بين "العنف violence" وبين "العدوان agression"، إن العدوانية التي تميز الإنسان حسب فرويد، اندفاعية مرتبطة باندفاعية "الليبيدو la libido" (أو غريزة الغرائز)، باعتبارها تلك الطاقة الحيوية التي تدفعنا لأن نحيا ونعمل ونتمتع.

"ومن العبث حسب فرويد مقاومة العدوانية بطريقة مباشرة إلا أننا نستطيع أن نبدل في أهدافها وتسخر للحياة أكثر منها للموت. إن العدوانية تستهدف أمرين اثنين: تحشد طاقتنا فتمد الحياة بأسباب البقاء، فهي عندما تكون قوة تدفعنا إلى العمل والحياة والكفاح، من أجل الحفاظ على التوازن بين الرغبات والواقع. إلا أن العدوانية تدفعنا إلى الرغبة في الموت والاستسلام، وهما قوتان متعارضتان ومتلازمتان للنفس البشرية"[254].

إن غرائز الحياة دافعها الحب والجنس وتعمل من أجل الحفاظ على الفرد، وغرائز الموت دافعها العدوان والتدمير. "هذا التدمير يتوجه بشكل مباشر خارجا نحو الآخرين، وإن لم ينفذ نحو موضوع خارجي، فإنه سوف يرد نحو الذات بدافع تدميرها"[255].

"لكن ذلك الدمج والتوازن بين النزوتين قد ينكسر لسبب ما، وتستيقظ نزوة الموت داخل الشخص إلى درجة قصوى من دون إمكانية تلطيفها بتدخل نزوة الحياة، وأسباب ذلك عديدةوهي:"[256]

1- عندما يحس الفرد بخطر الموت وبأن حياته مهددة، يختل توازنه النفسي والجسدي والاجتماعي، ويتلاشى التزامه بمبادئ المجتمع وتقاليده المتعارف عليها؛

2- عند إحساس الفرد بالدونية واستصغار الناس له وبخسهم لإمكانياته، تتحرك دفاعاته ساعيا إلى الانتقام لنفسه من المجتمع؛

3- عندما تتجدر السادية في الإنسان ويصبح العنف عنده سهلا، فيؤمن بواسطته الوقود الذي يحقق له الإشباع النفسي، بحيث يصبح منطلقا للتقليد والتخطيط.

---

[254]. Edgar Pesch, **La pensée de Freud**, Editions bordas, Paris, 1946, pp. 56-70.

[255]. سيغموند فرويد، **الموجز في التحليل النفسي**، ترجمة سامي محمود علي وآخرون، دار المعارف، القاهرة، ص.88.

[256]. خليل وديع شكور، **العنف والجريمة**، الدار العربية للعلوم، 1997، بيروت، ص. 41.

2- نظرية الإحباط

هي إحدى نظريات علم النفس المفسرة لنشأة العدوان والعنف، والتي ظهرت في القرن 20م، قدمها دولارد dollard وآخرون. تقوم هذه النظرية على فكرة أساسية مؤداها أن الإحباط يمثل محددا رئيسيا للسلوك العدواني، فالإحباط يعتبر مثيرا، والعدوان استجابة لذلك المثير.

وعليه فإن كل عدوان هو نتيجة إحباط، وكل إحباط يؤدي إلى عدوان. ذلك ما يجعل العلاقة بين الإحباط والعدوان علاقة مكتسبة، فالفرد يتعلم أن العدوان والهجوم على المنبه المثير للإحباط سيقلل من الشعور بالإحباط، وكلما أدرك الفرد العلاقة بين مظاهر الألم لدى المثير المحبط، انخفض لديه الشعور بالإحباط من هذا المثير، وبالتالي سوف يكتسب الدافع لإلحاق الآذى بالآخرين لتخفيفه.

"وقد حاول ميلر Miller أن يعدل من الصيغة الأولى لهذه النظرية كما قدمها دولارد سنة 1939، مؤكدا أن الإحباط قد يؤدي إلى العديد من الأنماط السلوكية التي من الممكن أن يدخل ضمنها العدوان. ومع ذلك سلم هو الآخر بأن العدوان سببه الإحباط الذي يؤدي إلى تحريض أو استثارة الاستجابة العدوانية. كما قام بيركوفيتز Berkowitz كأحد ممثلي نظرية الإحباط والعدوانية بالعديد من الأبحاث حول العلاقة السببية بين الإحباط والعدوانية، حيث افترض أن الإحباط يؤدي إلى الميل للاستجابة بشكل عدواني، وافترض أيضا أن الاستثارة الانفعالية الزائدة التي تتمثل في الغضب، تخلق موقف الإحباط زيادة الاستعداد للعدوانية"[257].

3- نظرية التعلم الاجتماعي

تعتبر نظرية التعلم الاجتماعي من بين أبرز النظريات شيوعا في تفسير السلوك العدواني، ترفض كل سعي نحو ربط السلوك العدواني بالفطرة أو التعامل معه كنتيجة حتمية للغرائز والطاقة الداخلية المتراكمة. إنها بدلا من ذلك تؤكد على أهمية التعلم كسيرورة معرفية في التوجيه نحو السلوك العدواني. إن العنف سلوك مكتسب متعلم كغيره

[257]. معتز عبد الله عبد اللطيف خليفة، **علم النفس الاجتماعي**، القاهرة، دار غريب للنشر، 2001، ص. 685.

من السلوكات الاجتماعية الأخرى، وفي هذا الإطار تأتي أعمال بانودرا/روس Bandoura/Ross لتبين مدى ارتباط السلوك العدواني بعمليتي التعلم عن طريق الإشراط والتعلم بالقدوة والمثال.

وعليه فإن أدوار النوع إنما تكتسب من خلال عمليات التعزيز -الإيجابية والسلبية- التي يحصل عليها الأطفال من خلال مشاركتهم في السلوك المناسب والسلوك غير المناسب للنوع، أي من خلال المعاملة المختلفة للأطفال الإناث والذكور من جانب الوالدين، والعوامل الأخرى للتنشئة الاجتماعية، مما يؤدي إلى تنميط السلوكيات على أساس النوع.

يعد ألبرت باندورا واضع أسس نظرية التعلم الاجتماعي أو ما يعرف أيضا بالتعلم من خلال **الملاحظة**، من أشهر الباحثين الذين أوضحوا بشكل تجريبي الأثر البالغ لمشاهدة النماذج العدوانية على السلوك، مؤكدا بأن:

"أغلب السلوكات التي يتعلمها الإنسان، تتم من خلال ملاحظتها لدى الآخرين. حيث يبدأ التعلم عن طريق مشاهدة الآخرين وتتبع الحدث، ثم يتم تمثل هذه الوضعية في الذهن لكي تتم إعادة إنتاجها على أرض الواقع من خلال التقليد، سواء تعلق الأمر بمشاهدة واقعية، أو على الشاشة، أو حتى عبر الرسوم المتحركة. إن التعلم حسب باندورا لا يقف عند حدود تقليد الطفل للسلوك العدواني فحسب، وإنما يتعلم أيضا متى يمكنه أن ينهج هذا السلوك العدواني، وما هي النتائج التي يمكن أن تترتب عليه"[258].

في هذا المستوى يميز باندورا بين اكتساب الفرد للسلوك وتأديته له، فاكتساب الشخص لسلوك معين، لا يعني بالضرورة بأنه سوف يؤديه، على اعتبار أن تأدية السلوك النموذج تتوقف بشكل مباشر على مدى توقع نتائج التقليد. فإذا توقع الفرد بأن تقليده "للسلوك النموذج" سوف يعود عليه بنتائج سلبية كالعقاب مثلا، فإنه لن يسعى إلى هذا التقليد والعكس صحيح.

[258]. خلود السباعي، **المرأة والعنف**، شركة النشر والتوزيع المدارس، الطبعة الأولى، 2016، ص. 23- 33.

وفي إطار تأكيد نظرية التعلم الاجتماعي ودورها في ربط السلوك العدواني بالتعلم عن طريق التقليد والتعزيز، فقد تم إجراء عدد من الدراسات بخصوص تأثيرات وسائل الإعلام وما تبثه من أشكال العنف وانعكاساتها على سلوكات الأطفال. وأكدت كل تلك الدراسات على أن "لوسائل الإعلام تأثيرات بالغة الأهمية على توليد السلوك العدواني وتعلمه، وبأن الإكثار من مشاهدة العنف عبر وسائل الإعلام بالنسبة للأطفال، من شأنه أن يحدث تأثيرات عميقة في شخصياتهم، فيؤثر على بنياتهم الفكرية والعاطفية المتعلقة باتجاهاتهم نحو العنف كمنهج في السلوك وكطريقة في التعامل مع الآخر"[259].

المبحث الثالث: المقاربة الأنثربولوجية للعنف

لقد ارتبط ميلاد الأنثربولوجيا بالعنف، عنف التسمية والتصنيف والحكم الذي كان موضوعه المجتمعات المغايرة للمجتمع الأوروبي، فرغم تجربة المغايرة - وربما بسببها- بقي العنف بمختلف أوجهه عالقا بالأذهان، حاضرا لا يرتفع ولا يرفع في العلاقة بالآخر وبالغير، مشكلا بذلك بعدا أساسيا، إن لم نقل البعد المؤسس لتلك العلاقة. فالنظرة إلى الآخر تنتهي بالضرورة إلى تصنيفه إما كمجال للعنف أو كمجال للسلام، ويرجع اختيار المجال في الأخير إلى الاستراتيجية المشتغلة والمحددة للعلاقة بين الأنا (النحن) والغير.

تتجه الأنثربولوجيا عموما إلى اعتبار العنف ظاهرة ثقافية، وأن إدراكه وتحديده وتقييمه يختلف من مجتمع إلى آخر، ومن مرحلة تاريخية لأخرى، "وعليه يجب عند تحديد مفهوم العنف الرجوع إلى المعايير التي تجعلنا نحكم على عنف تلك الأفعال أو الوضعيات المتغيرة تاريخيا وثقافيا. فحتى وإن كانت بعض حالات العنف هي محل إجماع (القتل، الضرب، إلخ)، فإن حالات أخرى كالعنف العقابي، وأحكام الإعدام، والعنف الأسري ضد المرأة، وتهذيب الأطفال وضربهم، إلخ، تعتبر أحيانا مقبولة ولا تعتبر عنفا، بالنظر إلى نسق القيم والمعايير المتأصل تاريخيا وثقافيا في هذا المجتمع أو ذاك"[260].

---

[259]. خلود السباعي، مرجع سابق، ص. 34.

[260]. عبد الله حمودي، "العنف إضاءة أنثربولوجية (حوار)"، **مجلة فكر ونقد**، العدد 55، دار النشر المغربية، يناير 2004، ص. 37-38.

في محاولة لتتبع ظاهرة العنف في المجتمع البشري بأسره، قامت العديد من الدراسات الأنثربولوجية بتوضيح مدى وأسباب انتشاره لدى مجتمعات ما قبل التاريخ، منطلقة من العديد من الفروض بغية إرساء نتائج معينة. ومن ضمنها الافتراض القائل، بأنه كلما زادت بدائية الإنسان كلما زاد ميله إلى العدوان.

وقد انقسم الأنثربولوجيون إلى فريقين: فريق يؤيد ذلك الافتراض وفريق آخر يعارضه، ويعتبر واشيبورن Washuburn من أبرز مؤيدي الاتجاه الأول، حيث حاول أن يتغلغل في فهم سيكولوجية الصيادين البدائيين، الذين يعيشون في مجتمعات كانت تتلذذ بالقتل، وعمليات ضرب الناس وتعذيبهم. ويشيع هذا الأمر في العديد من الثقافات، خاصة التي يعتمد أصحابها في حياتهم على الصيد، وهي مجتمعات سادية. وتحضر السادية غالبا بين الأفراد الذين يتعرضون للإحباط وبين الطبقات الاجتماعية التي تشعر بالعجز وليست لها أهدافا محددة في الحياة. وبذلك فقد دافع بقوة عن نظرية السلوك العدواني للإنسان عموما، والذي يمثله الإنسان الصياد.

في مقابل ذلك ظهرت نظريات أخرى ترى أن الروح العدوانية ليست واضحة في مجتمعات الصيد، وأن الصيد لا يستتبعه التدمير والقسوة، وأن الصيادين البدائيين غير عدوانيين إلى حد ما عند مقارنتهم بالمتحضرين المعاصرين. واستكمالا لرسم الصورة العامة لمدى انتشار ظاهرة العنف منذ المراحل المبكرة للثقافات الإنسانية وخاصة في مرحلة الصيد، حاول العديد من الأنثربولوجيين تحليل أسباب الحروب بين تلك المجتمعات، وذلك للإجابة عن السؤال الهام الذي مؤداه: **هل العنف سمة فطرية بين أفراد الجنس البشري بدءا بمجتمعات الصيد؟**

أجاب عن هذا السؤال ميغيت Meggitt في دراسة لشعب Warlpir في أستراليا، كنموذج لهذه المجتمعات بأن الحرب لم تكن منظمة بشكل مركزي، وأنها كانت نادرة، ولم تكن دموية تستهدف قتل أكبر عدد من أفراد العدو.

تضيف إلى ذلك ميد Mead عند دراسة كل من الأرباش والموندغمور Arapesh وMundugumors، "إن الأوائل (الأرباش) حسبها لا يحاربون ولا ينظمون غزوات للنهب،

ولا يعتقدون بأن المروءة والفحولة تكمن في القتل، بل ينظرون إلى كل قاتل نظرة غير عادية، لا توجد عندهم الغيرة والحسد وهم متمسكون بالتعاون. وعلى عكسهم نجد المندغمور يحتكمون أساسا إلى معيار العنف، وهم متوحشون ويعيشون عدوانية جنسية ولديهم الغيرة وسرعة التأثر والتسرع نحو الأخذ بالثأر، فالمثل الأعلى للأرباش هو الرجل الهادئ الحساس، في حين أن المثل الأعلى للمندغمور هو الرجل العنيف العدواني"[261].

يتبين انطلاقا من دراسة مارغريت ميد أن العنف ليس سمة طبيعية، وهو لايحضر عند القبيلتين المدروستين من طرفها، بل يحضر عند إحداهما ويغيب عند الأخرى، إنه سمة ثقافية مرتبطة بالعادات والتقاليد والقوانين والقيم السائدة، التي ترسخ داخل كل مجتمع.

كما كشفت الباحثة ميد، أن العنف والتمييز الذي يطال المرأة، يرتبط أساسا بالأدوار التقليدية بين الجنسين التي تفرضها الثقافة الغربية، وهي أدوار حددتها الثقافة والتنشئة الاجتماعية وليست أدوارا فطرية طبيعية. كشفت ذلك في دراستها لقبيلة "شامبيلي" في غينيا الجديدة، التي تشكل نموذجا لبعض الثقافات، التي تنقلب فيها تلك الأدوار التقليدية بين الرجال والنساء انقلابا جذريا، "بحيث تعمل النساء في الزراعة والتجارة وصيد الأسماك وتدبير الأعمال، ويحققن من ذلك مكاسب مالية مهمة، (..)، في حين يتعاطى الرجال للتصوير والنحث، ويمضون وقتهم في التزين والثرثرة"[262].

أما كلود ليفي ستراوس فقد أشار إلى أن العنف نشاط ذو طابع أنثربولوجي، فعندما تم اكتشاف الشعوب التي كانت تعيش وتستوطن القارة، سميت تلك الشعوب بدائية وصنفت شعوبا عنيفة. وكانت كثرة الحروب بين تلك الشعوب هي دليل المصنفين الغربيين عل هويتها العنيفة، كما كانت هناك مؤشرات أخرى، كقتل البشر وأكل لحمهم. لكن المهم هو الافتراض الأساسي الذي يفترض وجود مجتمعين: مجتمع عنيف وهو المجتمع المسمى بالبدائي، ومجتمع مدني متحضر وهو المجتمع الأوروبي.

---

[261]. Margaret Mead, **Mœurs et sexualité en Océanie**, trad. Georges Chevassus, Plon, Paris, 1969, pp. 8-13.

[262]. العربي وافي، **مقاربة النوع والتنمية**، مرجع سابق، ص. 19.

دائما في إطار المقاربة الأنثربولوجية للعنف نقف عند نظرية فرانسواز إيريتيي Françoise Héritier، التي طرحت سؤال الهوية الجنسية والعلاقات بين الجنسين، كنقطة أساسية من أجل إعادة تنظيم الوجود الفردي لكلا الجنسين ووضع الترتيبات السياسية والاجتماعية في مختلف المجالات، على خلفية المطالب الكبرى بهدف تحقيق المساواة بين الجنسين.

إن العلاقات بين الجنسين حسب الباحثة تقوم على "التراتبية المحددة لخصائص ووظائف وصلاحيات كل جنس؛ وهي تراتبية تعتبر الجنس الذكري أسمى شأنا من الجنس الأنثوي، وهي التي تسمى بالهيمنة الذكورية. وتلك الخصائص والوظائف والصلاحيات هي التي تنشأ وتكون العقل (الفكر) البشري في شكل تمثلات، وهي سبب اللامساواة الاجتماعية"[263].

على أساس ذلك، تقر هيريتيي بأن الترسانة المفاهيمية التي تميز بين الذكر والأنثى وتخضع ذلك لتراتبية من خلال القيم المحمولة عن الذكر ككائن أسمى وعن الأنثى ككائن أدنى، وهي ترسانة يمكن ملاحظتها في كل الأنظمة المفاهيمية في المجتمعات المختلفة. مع ملاحظة مهمة تفيد أن "قطبية الأسمى والأدنى تتغير من بلد إلى آخر؛ نأخذ مثلا النشيط والسلبي في أوروبا، النشيط هو الذكر أما السلبي فهو الأنثى، النشيط هو المثمن (يتم تثمينه valoriser). لكن في مجتمعات أخرى في الهند والصين مثلا، السلبي هو الذكر والنشيط هو الأنثى، والسلبي هو الذي يتم تثمينه"[264].

يتبين إذن أن التثمين الذي يمنح للجنس الذكري ليس صادرا عن تعريف موضوعي للأشياء، لكن له دلالة جنسية، هذه هي الخلاصة التي دفعت بفرانسواز هيريتيي إلى طرح الإشكال التالي: **لماذا تحضر التراتبية في النظامين الاجتماعيين السابقين وتكشف عن هيمنة مفاهيمية للذكر؟**

---

[263]. Françoise Héritier, **Hommes, Femmes, La construction de la différence**, Editions Le Pommier, Paris, 2005, p. 10.
[264]. Françoise Héritier, **Hommes, Femmes, La construction de la différence**, Ibid, p. 37.

تجيب هيريتيي عن ذلك الإشكال بضرورة بناء نموذج آخر للعلاقات بين الجنسين تغيب وتنعدم فيه التراتبية، ولتحقيق ذلك يتطلب الأمر حسب الباحثة القضاء على السيناريو الذي كان يضع نموذجا لتمثل العلاقات بين الجنسين، وهو النموذج المعروف في كل المجتمعات الإنسانية بما في ذلك المجتمعات الغربية والمتقدمة، التي عرف فيها وضع المرأة تطورا كبيرا في اتجاه تحقيق المساواة بين الجنسين.

"وذلك بإعادة النظر في النموذج التقليدي السائد، الذي كان يكرس للتراتبية بين الجنسين منذ مرحلة الولادة، ويتمثل في الصور الذهنية النمطية السائدة حول المرأة، صور وتمثلات تقوم على المسلمة (postulat)، التي تؤكد على أن هناك اختلافا طبيعيا بين الرجل والمرأة، وهو الذي يؤسس لذلك النموذج التقليدي الذي كان يشرعن لسيادة النوع الذكوري على النوع الأنثوي"[265].

تعترف هيريتيي بصعوبة تغيير النموذج التقليدي الذي كان يكرس للتراتبية بين الجنسين، لكن الأمر في نظرها ليس مسحيلا، ويقوم أولا على فهم الواقع الذي يغذي الوعي الفردي والجماعي من أجل القضاء على المعتاد بناء على معركة سياسية ويقظة تعليمية.

وتقوم تلك المعركة في اعتقاد الباحثة على التمسك "بالمكتسبات المؤسساتية والقوانين التي تحققت للمرأة، ابتداء من النصف الثاني من القرن 20م، سواء في فضاءات المعرفة أو في الفضاءات المهنية، بهدف تحقيق المساواة مع الرجال ومن أهمها نجد: المناصفة السياسية بالرغم من أنها لم تترجم إلى حقائق فعلية، والمساواة في الأجر، والرفض المؤسساتي لكل أشكال التمييز الذي يقوم على أساس الجنس"[266].

إن إضفاء الطابع المؤسساتي إلى جانب وجود القانون - طبعا إذا تم احترامه وتطبيقه على أرض الواقع- لرفض كل أشكال التمييز والعنف اتجاه المرأة، يؤشر ويدل على تطور في التفكير اتجاه وضعية المرأة، تطور من شأنه أن يعمل على تغيير أو قلب

---

[265]. Ibid, pp. 168,169.
[266]. Françoise Héritier, **Hommes, Femmes, La construction de la différence**, Ibid, p. 172.

النموذج التقليدي السائد، والاستجابة للانتظارات التي تصبو إليها المرأة وكل الجهات والحركات والجمعيات، إلخ، المدافعة عنها.

المبحث الرابع: المقاربة السوسيولوجية للعنف

يشكل علم الاجتماع (أو السوسيولوجيا)، أحد العلوم الإنسانية ونموذجها، نظرا لما يطرحه من قضايا نظرية ومنهجية، تتعلق بعلمية العلوم الإنسانية ونتائجها، وفقا لطبيعة العلاقة التي تربط الذات بموضوع الدراسة، علاقة يحضر فيها الوعي وتتدخل الإرادة والقصد في دراسة وتناول ذلك الموضوع.

تلك المشاكل النظرية والمنهجية بقيت دائما موضوع بحث وتساؤل في علم الاجتماع، مما خلق اختلافا في التوجهات النظرية لهذا العلم. من جهة أولى، يعتبر ذلك التباين في تلك التوجهات ناتجا عن الاختلاف في النظرة إلى المجتمع ولكيفية دراسته، ومن جهة ثانية، يرتبط ذلك بقابلية المجتمع لكي يكون موضوع بحث علمي، كما يتصل ذلك بالرهانات المعرفية والسياسية المرتبطة بإنتاج المعرفة في ذلك المجتمع.

تتمثل تلك الاتجاهات الكبرى في علم الاجتماع في: الاتجاه الوضعي، والاتجاه التفهمي، والاتجاه البنيوي، والاتجاه الوظيفي. في هذا العنصر النظري من الفصل الثاني سأحاول مقاربة مفهوم العنف سوسيولوجيا، انطلاقا من النظريات السوسيولوجية الكبرى، التي أشرت إليها.

لقد حظي مفهوم العنف باهتمام الكثير من الباحثين في الحقل الاجتماعي، ابتداء من ابن خلدون. وقد اختلفوا في تفسير طبيعته، بالنظر إليه إما كسلوك متأصل في الطبيعة البشرية، أو أنه مكتسب من البيئة المحيطة بالإنسان؟

يعتبر مفهوم العنف مشكلة تتعدد أبعادها وتتداخل، بين ما هو اجتماعي وما هو نفسي وما هو بيولوجي، يضم سلسلة من الأفعال التي تتراوح بين الضرر المادي والجسدي والإهانات النفسية وغيرها من أشكال الإيذاء التي تنبسط على سلم طويل من الدرجات. تبدأ

بالمساومة مرورا بالتجريح والتجويع والضرب والكسر والإسكات والتكذيب والسب ثم القتل.

بالرغم من كون العنف قديم قدم البشرية إلا أن ظهوره بالمستوى والشدة التي نشهدها اليوم، إنما يأتي نتيجة لسياقات وظروف اجتماعية معينة سمحت بذلك. من بينها الظرف الاقتصادي الضاغط، وما تعرض له المجتمع من أزمات، وما لحقه من تغيرات عميقة تركت آثارها في بنية المجتمع ومنظومته القيمية. الشيء الذي شكل بيئة مناسبة لتنامي العنف بكل مستوياته، وفي كافة المجالات التي يتفاعل في إطارها الأفراد. ابتداء بالأسرة وانتهاء بالمجتمع بوصفه بنية كلية تعتريها الكثير من الاختلالات، مما يجعل العنف انحرافا للفعل الاجتماعي عن المنظومة المعيارية التي تحكم مسار المجتمع.

1- العنف كموضوع لعلم الاجتماع

إن دراسة موضوع العنف ضمن نطاق علم الاجتماع عامة، وعلم الاجتماع العنف (سوسيولوجيا العنف) خاصة؛ دراسة لها أهميتها من منظور علماء الاجتماع بالنسبة للمجتمع الإنساني عامة، وبالنسبة لكل مجتمع على حدة، حيث أن القضاء عليه والتخفيف من حدته هو هدف ينشده الجميع.

تبدو ظاهرة العنف بالنسبة لعلم الاجتماع ظاهرة مستعصية أكثر على التحديد والتعريف، نظرا لاختلاف المجتمعات والثقافات وتباينها تباينا شديدا في بعض الأحيان، لدرجة أن ما قد يعتبر عنفا في مجتمع أو ثقافة معينة، قد لا يعتبر عنفا في مجتمع آخر (التعارض في وجهات النظر مثلا في أضحية العيد بين المسلمين وغير المسلمين وخاصة مجموعات الدفاع عن الحيوان).

هذا الأمر يجعل علماء الاجتماع يتحدثون عن "نسبية العنف المرتبط بنظام المعايير الاجتماعية، بمعنى أن نظام القيم الذي يتبناه المجتمع هو المحدد لما هو عنيف، رغم أن ذلك النظام من المعايير يمكن إرجاعها إلى عدد من العناصر الأساسية المشتركة بين المجتمعات البشرية، أساسها الحاجة إلى الاستقرار، والتماسك الداخلي، والتواصل والاستمرار. وعلى

أساس ذلك يربي كل مجتمع أفراده وينشئهم على ثقافة خاصة، من خلالها يتحدد ما يعتبر عنفا وما هو غير ذلك"[267].

بالنسبة لعلماء الاجتماع يبدو العنف على أنه ظاهرة ذات طبيعة مزدوجة: عنف يمارسه المجتمع يتمثل في الإكراه والإلزام الممارسين على الأفراد لحملهم على الامتثال للقيم والمعايير الاجتماعية السائدة، مقابل عنف الأفراد الذي يتمثل في رفضهم الانصياع لذلك الإكراه الاجتماعي، من خلال الخروج عن القواعد والإخلال بالمعايير واختراق دائرة المحظورات.

2- النظرية الوظيفية

ترتكز المقاربة السوسيولوجية الوظيفية على التأكيد على عناصر الانسجام والاتساق، دون أن تهتم بعناصر الصراع، فهي تهتم بالوحدة الوظيفية للنسق الاجتماعي العام. لقد عرف **تالكوت بارسونز** وظيفة أي نسق بكونه مركبا من مجموعة من الأنشطة التي تتجه إلى إشباع حاجة أو حاجات النسق بوصفه نسقا. إن لفكرة الوظيفة أهمية بالغة وجوهرية في التحليل النسقي أو في تحليل أنساق الفعل عند الوظيفة.

تستمد النظرية الوظيفية أصولها الفكرية من آراء مجموعة من علماء الاجتماع التقليديين والمعاصرين (كونت، دوركهايم، سبنسر، بارسونز، ميرتون، إلخ)، الذين ظهروا على الخصوص في المجتمعات الرأسمالية الغربية، واهتمت بدراسة كيفية حفاظ المجتمعات على الاستقرار الداخلي والتماسك الاجتماعي والبقاء عبر الزمن.

"هي من ضمن النظريات السوسيولوجية التي شغلت حيزا كبيرا في علم الاجتماع نتيجة جهود العديد من علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية. بطبيعة الحال ظهورها

---

[267]. تأليف مجموعة من الباحثين الفرنسيين، **المجتمع والعنف**، سلسلة اقتصاد وإنسانية، ترجمة الأب إلياس زحلاوي، منشورات المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، الطبعة الثالثة، 1993، ص. 73- 80.

كان لدواعي علمية مرتبطة بالإنسان والطبيعة، ولدواعي أخرى إيديولوجية وواقعية مرتبطة ببعض الظروف التي أحاطت برواد هذا الاتجاه والباحثين الذين أسهموا فيه"[268].

لقد شكل مفهوم النسق Système الأساس الفكري للوظيفية ذلك الذي يتوفر على مجموعة من العناصر المترابطة مع بعضها البعض، ويسود بينها نوعا من التساند الوظيفي، "لقد شغل مفهوم النسق مكانة محورية في إطار هذه النظرية، هو نقطة الارتكاز في كل تحليل وظيفي للبناء الاجتماعي بشكل عام، ولعمليات التفاعل الاجتماعي، ولمكونات البناء بشكل خاص"[269].

على أساس ذلك تنظر الوظيفية إلى المجتمع ككائن حي له مجموعة من الوحدات، وهذه الوحدات لها مجموعة من الوظائف التي بينها علاقات تعمل على تكاملها تجعل البناء الاجتماعي يستمر. "إن المجتمع وحدة متجانسة متماسكة ومستقرة، يتكون من مجموعة من الأجزاء لكل جزء دور يؤديه ووظيفة يلعبها، حتى يمكن للمجتمع أن يستمر في صورة متجانسة ومتوازنة ومستقرة"[270].

تلك الأجزاء تشكل أنسقة اجتماعية فرعية تنتظم فيما بينها لتحقيقي هدف معين، لذلك "تشكل الوظيفة والبناء أداتين ضروريتين لفهم وتحليل كل عنصر اجتماعي أو ثقافي"[271].

بما أن البنى الاجتماعية تشكل أهم عوامل الاستقرار الاجتماعي، بما تتميز به عناصرها من تناسق وانتظام، فإن عالم الاجتماع الوضعي دوركهايم يرى في ذلك السياق، أن نقص التنظيم الاجتماعي وعدم الانسجام بين الوظائف الاجتماعية المرتبطة بالأفراد والجماعات تسبب انقطاعا مؤقتا في التضامن الاجتماعي، مما يعكس حالة من اللانظام التي

---

[268]. عبد الباسط عبد المعطي، عادل مختار الهواري، **في النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1986، ص. 98.

[269]. شحاتة صيام، **النظريات الاجتماعية من المرحلة الكلاسيكية إلى ما بعد الحداثة**، مصر العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009، ص. 43.

[270]. شحاتة صيام، المرجع نفسه، ص. 48.

[271]. نيكولا تيماشيف، نظرية **علم الاجتماع طبيعتها وتطورها**، ترجمة محمود عودة وآخرون، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص. 405.

تمهد لظهور خلل وتصدع اجتماعي يصيب جسم المجتمع. وينتقل تدريجيا إلى أن يأخذ طابع العنف.

بداية ذلك التصدع والخلل تكون بظهور مشكلات اجتماعية متفرقة ومشتتة، وتتسع بكيفية خفية، دون أن تتمكن من إمكانية الظهور العلني والقبول الاجتماعي. إلا أن ارتباطها بالحياة اليومية للأفراد يجعلها تحمل صورة من الغليان الاجتماعي، الذي لابد من أن يحظى بالاهتمام من طرف المؤسسات الاجتماعية، بإيجاد حلول سليمة لتلك المشكلات حتى يستعيد المجتمع استقراره وتوازنه وحالته النظامية.

إن مرحلة إيجاد الحلول تعتبر مرحلة محورية في تحويل تلك المشكلات، وخصوصا عندما تكون حلولا ذات فعالية ونجاعة، أما الحلول الجزئية وغير الفاعلة (الحلول الترقيعية إن صح التعبير)، فإنها تشكل بداية لظهور نفس المشكلات الاجتماعية، مع حضور عنصر عدم الثقة في الحلول السابقة.

"يبدأ المجتمع في التعامل معها في شكل سلوكات مرضية تبدأ بالتوسع والانتشار، من خلال الاعتراف الضمني بها من قبل المجتمع. ومن خلالها تبدأ المنظومة القيمية التي كانت تضمن وحدة المجتمع ولحمته في التراجع والاختلال، وعلى أساس ذلك يبرز نمط جديد من العلاقات والسلوكات، في إطار مرجعية قيمية جديدة أساسها الانتهازية والمصالح الشخصية الضيقة المنحطة. تلك الاختلالات الجديدة تحمل مؤشرات الاغتراب الاجتماعي لدى أعضاء المجتمع مما تنجم عنه ردود أفعال صادرة عن أعضاء المجتمع، تبدأ بالتذمر وتتوسع إلى الرفض والمطالبة، إلى أن تصل حد العنف، في إطار غياب المصداقية على مؤسسات النظام الاجتماعي"[272].

من خصائص الحياة الاجتماعية حسب دوركهايم الإكراه، إن كل مجتمع يلزم الأعضاء المكونين له بعدد من الأعمال الخارجية وطرق التفكير أيضا، وهذا ما يسمى بالتصرفات والمواقف. وفي هذا الصدد كتب دوركهايم يقول:

[272]. تأليف مجموعة متخصصين، **المجتمع والعنف**، ترجمة إلياس زحلاوي، مرجع سابق، ص. 78.

"يستدل على واقعة اجتماعية ما، بالقدرة على الضغط الخارجي الذي تمارسه أو تستطيع ممارسته حيال الأفراد، وأن وجود هذه القدرة يستدل عليه بدوره، إما بوجود عقوبة محددة أو بالمقاومة التي تبديها هذه الواقعة، في وجه كل محاولة فردية تنطوي على العنف نحوها"[273].

من القول السابق يتضح بأن دوركهايم لا يعرف الواقعة الاجتماعية بالإكراه، ولكنه يجعل منه مقياسا يستدل به على ما هو اجتماعي أو ما هو غير اجتماعي. لقد أحاطنا علما بأن المجتمع ليس هو فقط من يمارس الإكراه على أفراده، بل إن الأفراد أنفسهم يتهمون بممارسة العنف حيال المجتمع، عندما يرفضون الانصياع لذلك الإكراه.

ما يلاحظ أيضا هو أن دوركهايم يستعمل كلمة إكراه عندما يتعلق الأمر بعلاقة المجتمع أو الدولة بالأفراد، وعبارة عنف عندما يتعلق الأمر بعلاقة الأفراد بالمجتمع. في الحالة الأولى لا يتعلق الأمر بالعنف حتى ولو تحول إلى ذلك، أما في الحالة الثانية فأي سلوك أو رد فعل يعتبر عنفا، من منطلق أنه يعكس تمرد الأفراد على قانون عام.

"كثيرا ما يجهل الأفراد تفاصيل الواجبات التي تفرض عليهم، فيكون عليهم مراجعة القانون وشراحه ومفسريه. تصدق نفس الملاحظة على معتقدات الفرد وممارساته الدينية، فهو يجدها مكتملة عند ولادته؛ وإذا كانت توجد قبله فلأنها توجد خارجا عنه. حسب دوركهايم يشكل نظام الرموز التي يستعمله الإنسان في التعبير عن أفكاره، أو النظام النقدي الذي يستخدمه لتأدية الديون، أو آليات الاقتراض والإقراض الحاضر. الحاضر في العلاقات التجارية، والممارسات المتبعة في المهنة، إلخ، كل ذلك يشتغل في استقلال عن الاستخدامات الخاصة لها"[274].

تلك الملاحظة تخص كل فرد من أفراد المجتمع، إنها طرق في السلوك والتفكير والإحساس تلتقي في الخاصية البارزة، والتي تفيد أنها توجد خارج وعي الأفراد. "وهي ليست خارجة عن الفرد فقط، بل تتمتع بقوة إكراهية وإلزامية تجعلها تفرض نفسها على

---

[273]. المرجع نفسه، ص. 78.

[274]. Emile Durkheim, **Les règles de la méthode sociologique**, P.U.F, Paris, 1981, p. 3.

الفرد أراد ذلك أم لا. والفرد حين يمتثل لتلك الأنماط بمحض إرادته، فإنه لا يحس بإكراهها، أو أنه يحس به ضعيفا، غير أن هذا لا يمنع من أن يكون الإكراه خاصية جوهرية لتلك الوقائع، بدليل أنه يبرز ويظهر بمجرد ما يحاول الإنسان مقاومته. وعليه فإن الواقعة الاجتماعية، حسب دوركهايم هي "كل طريقة في الفعل، ثابتة أو لا، وقادرة على ممارسة إكراه خارجي على الفرد، وهي واقعة عامة في المجتمع، ومستقلة عن مظاهرها الفردية"[275].

ترجع النظرية الوظيفية العنف الأسري إلى الخلل الوظيفي الأسري، من منطلق كونها تنظر إلى الأسرة كنظام اجتماعي له بناؤه وعلاقته المتبادلة وحدوده التي تحفظ له توازنه. إن توازن الأسرة يمكن أن يصيبه الخلل نتيجة اضطراب البناء أو العلاقات أو الحدود. وبهذا يمكن القول إن العنف الأسري هو دليل على وجود خلل ما في تلك الأجهزة المكونة للنظام، وإذا تغيرت القواعد والقوانين والمسؤوليات التي تعمل على توازن النظام الأسري، فإنه من المتوقع أن تظهر في الأسرة علاقات سلبية.

على العموم يمكن القول إن النظرية السوسيولوجية الوظيفية ترتكز على عناصر الاستقرار والنظام، أكثر من تركيزها على عناصر الصراع، كما أنها لا تؤمن بأهمية الفعل الاجتماعي الخلاق، ولا تعير اهتماما لمختلف التقسيمات والتفاوتات التي تنشأ في المجتمع على حساب الطبقة والعرق والجنس. وتسبغ النظرية الوظيفية على المجتمع بعض الصفات الاجتماعية والإنسانية، مثل القول بأن للمجتمع حاجات وأهداف رغم أن ذلك لا يصدق إلا على الأفراد من البشر.

3- النظرية الماركسية

تقر المقاربة السوسيولوجية الماركسية على أن النظام الاجتماعي الأمثل هو ذلك الذي يحقق الانسجام والتوافق للإنسان والعقل. الأخير الذي مجده الفلاسفة واعتمدوا عليه في تحليل وفهم مشكلات الإنسان والمجتمع. لكن حينما ينشأ الإنسان في مجتمع تحت وطأة

[275]. Ibid, pp. 3-14.

تقاليد معينة عليه أن يطيعها ويلتزم بها، مجتمع فيه تفاوت طبقي بين طبقات وفئات المجتمع المختلفة، مما ينتج عنه نوعا من الاغتراب، وتظهر الانحرافات والتفكك الاجتماعي. تلك المشكلات الاجتماعية التي تنشأ في المجتمع، تعكس بشكل أو بآخر فشل المجتمع في تلبية مطالب الأفراد واحتياجاتهم المشروعة.

"لقد كرس ماركس وانجلز Marx et Engelsالاهتمام بمشكلة العنف في أعمالهما الفلسفية، في إطار التركيز على قوانين التطور الاجتماعي والصراع الطبقي والثورة الاجتماعية. وعليه فإن التحليل النظري للعنف ولدوره داخل المجتمع ولطبيعته ومكانته في العلاقة ببقية الأحداث الاجتماعية الأخرى، يملي ضرورة إعداد مفهوم شامل لهذه الظاهرة وتحديد مناهج ومقاييس تصنيف مظاهرها المختلفة والمتنوعة، ودراسة آليات عملها في الممارسة الاجتماعية السياسية"[276].

لقد رأى ماركس Marxبأن المعطى الأساسي في المجتمع هو الصراع بين من يملكون وسائل الإنتاج والخيرات وبين من لا يملكونها، وهذا الصراع يخترق تاريخ المجتمع البشري منذ المجتمع البدائي إلى المجتمع الرأسمالي. صراع بين الطبقات المشكلة للمجتمع قد يتخذ طابعا فرديا لا يعيه الفرد ذاته، كما قد يتخذ طابع صراع نقابي أو سياسي أو إيديولوجي واضح.

إن تاريخ أي مجتمع حسب ماركس هو "تاريخ الصراع بين الطبقات، الإنسان الحر من جهة والعبد من جهة أخرى، السيد الإقطاعي والقن، سيد الحرفة والمنتج العادي، أو بعبارة أخرى المضطهدون (بكسر الهاء) والمضطهدون (بفتح الهاء)، الذين كانوا دوما في حالة تعارض ومواجهة. وأقاموا حروبا لا تتوقف، معلنة أحيانا وخفية أحيانا أخرى، حروبا كانت تنتهي إما بالتغيير الجذري للمجتمع أو بتحطيم الطبقتين المتصارعتين"[277].

على أساس ما سبق، لا تعتبر الدولة سلطة مفروضة من الخارج على المجتمع، وليست أيضا هي واقع الفكرة الأخلاقية أو صورة وواقع العقل كما يدعي هيجل Hegel.

---

[276]. Henri Lefebvre, **Sociologie de Marx**, Editions P.U.F, Paris, 1966, p. 14.
[277]. Karl Marx, **Le manifeste communiste,** Ibid, p. 6.

الأخير رأى بأن غاية الدولة باطنية، باعتبارها غاية في ذاتها، من حيث أنها روح وإرادة ووعي أمة من الأمم. وأنها تجسيدا للعقل، وفي هذا السياق اعتبر هيجل أن الدولة هي الوجود بالفعل للفكرة الأخلاقية، فهي الروح الأخلاقي من حيث هو إرادة جوهرية تتجلى وتظهر وتعرف وتفكر في ذاتها، توجد على نحو مباشر في العرف والقانون، وبشكل غير مباشر في الوعي الذاتي للفرد ومعرفته ونشاطه.

والدولة في هذا المستوى عند هيجل عقلانية على نحو مطلق، من حيث هي ذلك التحقق الفعلي للإرادة الجوهرية التي تمتلكها في وعيها الذاتي بصفة خاصة، بمجرد ما يرتفع هذا الوعي إلى مرحلة الوعي بكليته. "إذا تم الخلط بين الدولة والمجتمع المدني وإذا جعلنا الغاية الخاصة للدولة هي الأمن وحماية الملكية الخاصة والحرية الشخصية لكانت مصلحة الأفراد بما هم أفراد كذلك الغاية النهائية التي اجتمعوا من أجلها. غير أن علاقة الدولة بالفرد شيء مختلف عن ذلك أتم الاختلاف، فما دامت الدولة هي الروح وقد تموضعت، فإن الفرد لن تكون له موضوعية، ولا فردية أصيلة ولا حياة أخلاقية إلا بوصفه عضوا في الدولة. إن الاتحاد الخالص والبسيط في الدولة هو المضمون الحقيقي والهدف الصحيح للفرد، ومصير الفرد هو أن يعيش حياة كلية جماعية، ويجعل من هذه الحياة الجوهرية والمشروعة على نحو كلي نقطة البداية والنهاية"[278].

إنها بالأحرى نتاج للمجتمع في مرحلة معينة من تطوره، إنها شاهد على أن هذا المجتمع يتخبط في تناقض مع ذاته، تناقض لا يمكن الإفلات منه، لأنه مقسم على تعارضات لا يمكن المصالحة والتوفيق بينها، ولا يستطيع المجتمع تلافيها. لكن حتى لا تبدد الأطراف المتصارعة (أي الطبقات ذات المصالح الاقتصادية المتعارضة) نفسها وتبدد المجتمع في صراع عقيم، فإنه تفرض الحاجة إلى سلطة عليا من أجل التقليل من حدة الصراع وتبقي عليه في حدود النظام، وهذه السلطة التي تتولد عن المجتمع هي الدولة ذاتها.

[278]. للمزيد من المعلومات يمكن مراجعة هيجل، أصول فلسفة الحق، ترجمة إما عبد الفتاح إمام، مكتبة مدلولي، القاهرة.

"بما أن الدولة قد تولدت عن الحاجة إلى فرملة ووقف التعارضات القائمة بين الطبقات وبما أنها تولدت في صلب هذا الصراع، فإنها في الأغلب الأعم، دولة الطبقة الأقوى، أي الطبقة التي تسود وتسيطر اقتصاديا، ثم بفضله تسود وتسيطر سياسيا وتختار بذلك وسائل لاستغلال الطبقية المضطهدة (بفتح الهاء). لم تكن الدولة موجودة منذ الأبد، بل إن هناك مجتمعات لم تكن لديها أية فكرة عن الدولة وعن سلطتها، لكن في مرحلة معينة من التطور الاقتصادي الذي كان مرتبطا بانقسام المجتمع إلى طبقات أصبحت الدولة ضرورية، وعندما يعيد المجتمع تنظيم إنتاجه الاقتصادي على أساس التشارك الحر والمتساوي بين المنتجين، فإن ماكينة الدولة ستؤول إلى الموقع الذي سيصبح منذ الآن هو موضعها، أي متحف الأثريات بجانب العجلة والفأس البرونزي"[279].

في هذا السياق يأتي لويس ألتوسير كمجدد للفكر الماركسي مبرزا أن الدولة هي عبارة عن مجموعتين من الأجهزة، تضم إلى جانب الأجهزة القمعية التي تحدثت عنها الأدبيات الماركسية التقليدية، مجموعة أجهزة أخرى وهي الأجهزة الإيديولوجية. الأخيرة لا تختلط بالجهاز القمعي للدولة، **فما هي الأجهزة الإيديولوجية للدولة عند ألتوسير؟**

يجيب ألتوسير على ذلك بالتأكيد على أنه لا يجب خلط الأجهزة الإيديولوجية بالجهاز القمعي للدولة. لقد كان جهاز الدولة في النظرية الماركسية يتضمن: الحكومة، الإدارة، الجيش، الشرطة، الحاكم، السجن، إلخ. التي تشكل ما يسمى بالجهاز القمعي للدولة، وكلمة قمعي تشير إلى أن جهاز الدولة المعني يشتغل بالعنف على الأقل في النهاية. لكن القمع الإداري يمكن أن يكتسي أشكالا غير فيزيائية في شكل إيديوجيا؛ مما يجعل الأجهزة الإيديولوجية عند ألتوسير لا تشتغل بالعنف الفيزيائي، بل عن طريق التأثير والتوجيه الإيديولوجي.

وقد عبر عن ذلك ألتوسير بقوله: "نقصد بالأجهزة الإيديولوجية للدولة عددا من جوانب الواقع التي تمثل أمام الملاحظ المباشر على هيئة مؤسسات متميزة ومتخصصة سنقترح بصددها لائحة تجريبية تتطلب بالطبع أن تفحص في تفاصيلها وأن يتم اختبارها

[279]. Frederick Engels, **L'origine de la famille**, traduction de J. Stern, Editions sociales, Paris 1983, pp. 281-286.

ومراجعتها وتعديلها. نستطيع الآن مع كل التحفظات التي يقتضيها هذا المطلب أن نعتبر الأجهزة التالية أجهزة إيديولوجية (وليس لترتيبها هنا أية دلالة خاصة): الجهاز الديني، والجهاز العائلي، والمدرسي، والقانوني، والسياسي، والنقابي، والإعلامي. نقول إن الأجهزة الإيديولوجية لا تختلط مع الأجهزة القمعية، **فأين يكمن الفرق بينهما؟"**[280].

يجيب ألتوسير عن ذلك السؤال بما يلي: "في لحظة أولى نلاحظ أنه إذا كان هناك جهاز قمعي واحد للدولة، فهناك عدة أجهزة إيديولوجية للدولة، والوحدة التي تشكل هذا التعدد في الأجهزة الأيديولوجية للدولة في أجسام، إذا ما كانت موجودة فإنها ليست منظورة بشكل مباشر. وفي لحظة ثانية يمكن أن نلاحظ أن الجهاز القمعي للدولة جهاز موحد وينتمي كله إلى المجال العمومي، أما أغلب الأجهزة الأيديولوجية للدولة تتميز بتشتتها المظهري وتنتسب على العكس من ذلك إلى المجال الخاص، الكنائس خاصة وكذا الأحزاب، والنقابات، والعائلات، وبعض المدارس، ومعظم الصحف والمؤسسات الثقافية"[281]، إلخ.

ما يستفاد من تصور ألتوسير هو أن كل جهاز من أجهزة الدولة سواء كان قمعيا أم إيديولوجيا، فإنه يشتغل ويؤدي وظيفته بالعنف وبالإيديولوجيا في نفس الوقت، مع فارق هام جدا هو ضرورة عدم الخلط بين الأجهزة الإيديولوجية للدولة والجهاز القمعي لها[282]. الجهاز القمعي موحد يؤدي وظيفته بالعنف بشكل مباشر، لكن الأجهزة الإيديولوجية متعددة وتؤدي وظائفها إيديولوجيا.

4- النظرية التربوية: بيير بورديو Pierre Bourdieu

لقد انطلق عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو من التأكيد على أن "أي نفوذ يقوم على العنف الرمزي، وأن أي نشاط تربوي هو موضوعيا نوع من العنف الرمزي، وذلك بوصفه مفروضا من قبل جهة متعسفة. وسواء كان ذلك النشاط ممارسا من قبل جميع

---

[280]. Luis Althusser, **positions**, Editions sociales, Paris, 1976, p. 65.
[281]. Luis Althusser, Ibid, p. 65.
[282]. محمد سبيلا وعبد السلام بن عبد العالي، **الإيديولوجيا**، دفاتر فلسفية، العدد 8، دار توبقال، 1999، ص.ص، 46-48.

الأفراد المتعلمين ضمن تشكيلة اجتماعية أو جماعية معينة، أومن قبل أعضاء المجموعة العائلية التي تناط بها مهمة التربية. أو من طرف مؤسسات تضطلع بمهمة التربية، إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة، كلية أو جزئية"[283].

تلك التربية تعكس حسب بورديو نظام من علاقات القوة والمعنى، الذي يعيد إنتاج نموذج التعسف الثقافي الخاص إما بالطبقات الغالبة أو الطبقات المغلوبة.

إن النظريات الكلاسيكية التي تعرف عادة النظام التربوي بكونه أواليات مؤسسية يتأمن من خلالها انتقال الإرث الثقافي من جيل إلى جيل آخر، تميل إلى فصل عملية إعادة الإنتاج الثقافي عن وظيفتها المتعينة بإعادة الإنتاج الاجتماعي. بمعنى أن تلك النظريات تجاهلت ما للعلاقات الرمزية من آثر خاص في إعادة إنتاج علاقات القوة.

"إن الفكرة التي تقول بوجود نشاط تربوي يمارس دون سلطة تربوية أمر متناقض، فكل نشاط تربوي يهدف إلى الكشف من خلال ممارسته نفسها عن حقيقته الموضوعية كنشاط عنفي، مدمرا بذلك أساس سلطة الفاعل التربوية. واعتبارا لكون أي نشاط تربوي يتمتع من حيث تعريفه بسلطة تربوية، فإن المرسل إليهم (في حقل التربية)، مهيؤون للاعتراف بشرعية المعلومات المنقولة وبسلطة المرسلين التربوية، ولاستقبال الرسالة واستبطانها في نفس الوقت"[284].

يبدو في نظر بورديو أن أكبر مظاهر النقص التي تعاني منها النظرية الماركسية، هو أنها لم تفرد مكانا للعنف الرمزي باعتباره شكلا من العنف يحقق نتائج أحسن قياسا مع ما يحققه العنف السياسي والبوليسي. "إنه ذلك الشكل من العنف الذي يمارس على فاعل اجتماعي بموافقته وتواطئه، عنف لطيف، غير محسوس، وغير مرئي بالنسبة لضحاياه أنفسهم. عنف يمارس عبر الطرق والوسائل الرمزية الخالصة، عبر التواصل وتلقين

---

[283]. بيير بورديو، **العنف الرمزي (بحث في أصول علم الاجتماع التربوي)**، ترجمة نظير جاهل، بيروت، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، ص.ص. 6- 7.
[284]. بيير بورديو، **العنف الرمزي**، مرجع سابق، ص.ص. 15- 31.

المعرفة. وعلى وجه الخصوص عبر عملية التعرف والاعتراف أو على الحدود القصوى للمشاعر والحميميات"[285].

ولهذه المسألة نتائج كبيرة على النقاش الفكري الذي يدور حول ما إذا كانت السلطة تنبثق من تحت، وحول ما إذا كان الشخص الخاضع للسيطرة يرغب في هذه الوضعية المفروضة عليه. وبصيغة أخرى فإن الفاعلين الاجتماعيين يعرفون الإكراهات المسلطة عليهم، وهم - حتى في الحالات التي يكونون خاضعين لحتميات- يساهمون في إنتاج المفعول الذي يمارس عليهم نوعا من الإكراه. ولعل مفعول الهيمنة إنما ينبثق من هذه التفاعلات والتوازنات بين المحددات الحتمية وكيفية إدراكها.

"هناك قدر من الإنكار في التعرف على العنف الذي يمارس على المرء مع عدم الاعتراف به كعنف، فانطلاقا من كوننا نولد في عالم اجتماعي، فإننا نتقبل عددا من البديهيات والمسلمات التي تفرض نفسها علينا بتلقائية وسهولة ولا تكاد تتطلب تلقينا. ولذلك فإن تحليل كيفيات تقبلنا التلقائي للآراء والمعتقدات المتداولة في عالمنا الاجتماعي، هو الأساس الحقيقي لنظرية واقعية حول السيطرة وحول السياسة. وذلك بسبب التوافق المباشر بين البنيات الموضوعية والبنيات الذهنية، إن من بين كل أشكال الإقناع الصامت والسري هي تلك التي تتم بكل بساطة بفعل النظام العادي للأشياء"[286].

"تجد الهيمنة الذكورية كل الظروف مجتمعة لممارسة مفعولها، والحضور المعترف به كونيا للرجال يتأكد في موضوعية البنى الاجتماعية ونشاطات الإنتاج وإعادة الإنتاج البيولوجي والاجتماعي، التي تمنح للرجال النصيب الأوفر، والنساء أنفسهن تستدمجن علاقات السلطة القائمة التي تجسد الهيمنة الذكورية، بحكم كونهن يجدن أنفسهن أسيرات لتلك العلاقات. ذلك ما يصنع العنف الرمزي الذي تتعرضن له. يطبق المهيمن عليهم (بفتح الميم) على علاقات الهيمنة مقولات مبنية من وجهة نظر المهيمنين (des categories)، مما يجعلها تبدو وكأنها طبيعية وهذا ما يمكن أن يؤدي إلى نوع من التبخيس الذاتي (autodépréciation)، بل التحقير الذاتي الممنهج. يظهر ذلك جليا في التمثل الذي تحمله

[285]. Pierre Bourdieu, **La domination masculine**, Seuil, Paris, 1998, p. 88.
[286]. Pierre Bourdieu, **Réponses**, Seuil, Paris, 1992, pp. 141-143.

نساء القبايل حول جنسهن كشيء منقوص، بشع، بل مثير للاشمئزاز. وبشكل عام انتسابهن إلى صورة محقرة للمرأة"[287].

لذلك يرى بورديو بأن تلك الثورة الرمزية التي تدعو لها الحركات النسائية للتخلص من تلك الهيمنة، لا يمكن أن تختزل في نظره في انقلاب الوعي والإرادة التي يحملها المهيمن عليهم، ما دام أن أساس العنف الرمزي لا يكمن في الوعي المخدوع الذي يكفي تنويره، بل في المواقف والاستعدادات المرتبطة بتبني الهيمنة. لذلك فإن القطيعة مع تلك الهيمنة تتطلب حسب بورديو تحولا جذريا للشروط الاجتماعية، التي تنتج تلك الاستعدادات التي تحمل المهيمن عليهم تبني وجهة نظر المهيمنين.

5- مقاربة النوع الاجتماعي

ساهمت نضالات الحركات النسائية على اختلاف تياراتها ومدارسها، في تنامي الوعي بضرورة الثورة على الكيفية التي بنيت بها العلاقات بين الجنسين، من خلال المطالبة بضرورة تغييرها. وقد ظهرت تلك الحركات في شكل حركات احتجاجية اجتماعية وفكرية، رفضت الوضعية الدونية التي تعيشها النساء، وناضلت من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين ورفع كل أشكال الظلم والتمييز والعنف القائم ضد النساء. كما أن تلك الحركات، ألهمت الدراسات النسائية التي نقلت موضوع العنف والتمييز ضد المرأة من المستوى النضالي إلى مستوى البحث العلمي، حيث انبرت للقيام بذلك العديد من الباحثات في العالم الغربي طبعا إلى جانب بعض الباحثين، بهدف فهم وتفكيك البنية الاجتماعية والثقافية والقانونية المسؤولة عن الوضعية الدونية للمرأة، وعن استمرار الهيمنة الذكورية وانعدام المساواة بين الرجال والنساء في كافة المجالات. على أساس ذلك توصلت الدراسات المعاصرة إلى ضرورة تبني مقاربة النوع الاجتماعي، كمقاربة حاولت انطلاقا من المفاهيم التي استندت إليها، تجاوز وضعية اللامساواة بين الرجال والنساء.

إن تحقيق المساواة والقضاء على العنف وكل أشكال التمييز الذي تعاني منه النساء مطلبا ناضلت عليه الحركات النسائية على اختلاف مدارسها واتجاهاتها.

---

[287]. Pierre Bourdieu, **La domination masculine**, Ibid, pp. 54-64.

1-5- الحركات النسائية

ارتبط ظهور الحركات النسائية بالمجتمعات الغربية في نهاية القرن التاسع عشر، وقد أرجعتها أغلب الدراسات التي تناولت موضوع الحركات النسائية، إلى ثلاث موجات رئيسية وهي:

غالبا ما يتم التأريخ **للموجة الأولى** من الحركات النسائية، ابتداء من سنة 1850 إلى حدود سنة 1945، ومن بين أهم الأهداف التي حركت النسائيات في هذه الفترة نجد "إصلاح المؤسسات بشكل يحقق المساواة بين الرجال والنساء أمام القانون في مجالات الشغل، والتربية والتعليم، والتحكم في الممتلكات، وحق النساء في التصويت"[288].

أما **الموجة الثانية**، فقد ظهرت في نهاية الستينات، وبداية السبعينات مع نشأة تيار حركة تحرير النساء، في العديد من الدول الغربية. ومن مؤسسات هذا التيار الفيلسوفة Antoinette Fouque، التي دافعت عن تحرر النساء والبحث عن سبل تحقيق ذلك في المجتمع. خلال هذه الموجة تبلورت العديد من المفاهيم ذات الصلة بقضايا المرأة، من قبيل: "مفهوم الباتريركا (الهيمنة الأبوية المتحكمة في الأسرة والمجتمع)، كما تبلورت مفاهيم أخرى كالتمييز القائم على الجنس. وانصبت المطالب على التحكم في الجسد والدفاع عن الحق في موانع الحمل والحق في الإجهاض، والمطالبة ببناءعلاقات جديدة بين الجنسين قائمة على مبدأ المساواة وعدم التمييز في أي مجال من مجالات الحياة"[289].

وفيما يتعلق **بالموجة الثالثة**، فقد ظهرت في الثمانينات من القرن العشرين بمطالب جديدة رفعتها النسائيات في هذه المرحلة، كما تمت المطالبة بحقوق الأقليات من النساء مثل "النسائية السوداء، والنسائية الإسلامية، والنساء المعاقات، والمثليات.. (...) هناك من داخل هذا التيار من ينادي بإيجاد حلول لمشاكل، تقاسم الأعمال المنزلية وتربية الأطفال، ووصول النساء إلى مراكز القرار والمساواة في الأجور. ومن أشكال العمل تنظيم تظاهرات ذات

---

[288]. أسماء بنعدادة، الحركة النسائية الغربية، دراسات نسائية، النساء ومقاومة العنف واللامساواة، **مختبر الأبحاث والدراسات النفسية والاجتماعية**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس، تحت إشراف أسماء بنعدادة ومراجعة رشيد بن بيه، 2020.، ص. 34.

[289]. أسماء بنعدادة، مرجع سابق، ص. 35.

طابع احتجاجي واحتلال الفضاءات العمومية، وكتابة العرائض وجمع التوقيعات، والكتابة والنشر، وخلق دور النشر خاصة بالنساء"[290].

وأشارت الباحثة أسماء بنعدادة في مقالها حول الحركات النسائية، على أنه في بداية الألفية الثالثة أصبح الحديث عن **الموجة الرابعة**، مع جيل جديد من النسائيات، طرح قضايا جديدة بوسائل عمل جديدة، تركز على مختلف وسائل التواصل الاجتماعي، بهدف التواصل بين النساء والتوعية والتحسيس بضرورة إنهاء التمييز ضد المرأة، ومحاربة التحرش الجنسي، والعنف بشتى أشكاله.

وعموما يمكن القول على أن تلك الموجات تعكس في الأصل تيارات ومدارس فكرية، لها إطاراتها الفكرية والإيديولوجية، وأهدافها الاجتماعية، وتأويلاتها الخاصة لوضعية المرأة، ومقترحاتها لتجاوز الوضعية الدونية للمرأة.

أ-التيار الليبرالي المساواتي égalitaire féminisme liberale

ظهر هذ التيار الذي أطلق عليه الباحثون الحركة النسوية الليبرالية أو النظرية الليبرالية، في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، فكانت من إرهاصات الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية ضد الإقطاع. قام هذا التيار بإعادة النظر في المكانة التقليدية التي كان يمنحها المجتمع للمرأة، وفي جميع الإكراهات التي كانت تعترضها. "يؤمن هذا التيار بنجاعة النظام الليبرالي الرأسمالي، ويعتبر أن أسباب دونية النساء تعود إلى التنشئة الاجتماعية القائمة على التمييز بين الجنسين وزرع الأحكام الجاهزة والصور النمطية حول أدوار كل منهما إلى جانب العقليات التي تؤمن بأفكار تقلل من قيمة النساء"[291].

تلك الأحكام والصور النمطية التي تقلل من قيمة المرأة، يتم تمريرها أثناء عملية التنشئة الاجتماعية، عبر كل قنوات ومؤسسات التنشئة المتمثلة في: الأسرة، والمدرسة، وفي أماكن العمل، وفي المؤسسات الدينية، وداخل هياكل الأحزاب السياسية والنقابات، إلخ.

---

[290]. نفسه، ص.35.

[291]. أسماء بنعدادة، **الحركة النسائية الغربية**، مرجع سابق، ص. 38.

لقد كانت الحركة النسوية الليبرالية جزءا من الحركة الليبرالية التقليدية التي رفعت مبادئ الفردانية - العقلانية- وقيم الحرية والمساواة والعدالة التي جاءت بها الثورة الفرنسية. "وطرحت هذه الحركة تصورا جديدا لمبدأ العقلانية، فنادت بالمساواة في الفرص بين الجنسين في مؤسسات المجتمع مثل التعليم والاقتصاد. وركزت على ثلاثة مبادئ أساسية لتحقيق ذلك وهي: حرية الاختيار (الحرية الفردية) والمساواة في الفرص، مما جعل بعض الباحثين يطلقون عليها الحركة المساواتية"[292].

تستند هذه الحركة إلى فرضية أساسية مفادها أن جميع الناس ذكورا وإناثا متساوون، وهي فرضية تقوم على قاعدة الحقوق الطبيعية، فالطبيعة البشرية تقوم على وجود الجنسين معا، لذلك لا بد من تحقيق المساواة بينهما. وإلغاء التمييز القائم على أساس الجنس في العمل، بكسر أساليب العمل النمطية التي كانت ترهن وتحصر عمل المرأة في إنجاب الأبناء وتربيتهم والقيام بأعباء المنزل، فتقوم المرأة بالعمل خارج المنزل وتباشر الأعمال التي يزاولها الرجال دون تمييز. وفي الوقت نفسه يجب على الرجال أن يشاركوا النساء في القيام بأعباء ومسؤوليات المنزل.

لقد انبرت ماري ولستون كرافت Mary Wellston Craft لتكون من الرائدات اللواتي نادين بضرورة تحسين أوضاع النساء، والدفاع عن حقوقهن ورفض الادعاءات التي تقول إن النساء أقل عقلانية من الرجال، وأنهن أكثر سعيا وراء الملذات. استنكرت ولستون كرافت هذا التوصيف، ورأت أن الهدف منه هو "اعتبار المرأة خارج الحياة الجادة، وأنها ترغب أن تعيش على هامش الحياة. لو أن لهذا التوصيف بعض الصحة فهذا يعود إلى ما فعله الرجل بالمرأة عندما حبسها بين أربعة جدران على مدى قرون طويلة، ولوحصل العكس لكانت الصفات نفسها في الرجال"[293].

يجب الإشارة كذلك في إطار النظرية الليبرالية النسوية، إلى موقف بيتي فرايدن Betty Freiden التي أكدت على أن الدور المحدد اجتماعيا لكلا الجنسين هو دور مكتسب اجتماعيا "يرتبط بالطريقة التي يتعامل بها كل من الأبناء، الذكور والإناث، منذ ولادتهم.

[292]. عبد علي الخفاف، **علم الجندر "النوع الاجتماعي"**، دار الفارابي -بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 2018، ص. 70.
[293]. عبد علي الخفاف، نفس المرجع، ص. 72.

فالدور الجندري الذي يتم به تعامل الإناث يؤسس لديهن ثقافة تحصر دورهن في الأعمال التقليدية باعتبارهن زوجات وأمهات المستقبل"[294].

على أساس ذلك شجعت فرايدن النساء على العمل خارج المنزل، لكنها سرعان ما تراجعت عن موقفها ذلك، عندما رأت بأن جمع المرأة بين العمل والزواج والأمومة سوف يزيد العبء على المرأة، لاسيما لدى المرأة المثالية التي لا تسمح لنفسها بالتقصير في أي جانب من تلك الجوانب الثلاثة. كما تراجعت عن مبدأ المساواة التامة بين الرجال والنساء باعتبار أن الفروق الجنسية أمر واقع، وترى أن البديل عن ذلك هو تطوير صفات مشتركة بينهما وإيجاد الشخصية الأندروجينية، التي تجمع بين صفات الذكور وصفات الإناث، عن طريق آليات التنشئة الاجتماعية، وتلقائيا تتوجه المرأة للعمل الاقتصادي خارج المنزل ويتوجه الرجل لمساعدة المرأة في الأعمال المنزلية.

وضمن هذه الحركة لابد من الإشارة كذلك إلى جون ستيوارت مل John Stuart Mill الذي وقف ضد الهجمة الشرسة التي أسست لثقافة أن النساء قليلات العقل، ليؤكد على قدرة المرأة على اتخاذ القرار بشكل مستقل وتحقيق الذات، سواء على صعيد الذات الشخصية أو الأسرة أو المجتمع، والتاريخ يذكر العديد من النساء اللواتي كانت لهن القدرة على فعل ذلك عندما سنحت لهن الفرصة لتدبير المجتمع وإدارته.

وأخيرا يمكن القول إن النظرية الليبرالية النسوية تعتبر من أهم النظريات النسوية تأثيرا، من حيث ما حققته من إنجازات لصالح المرأة، فقد أسست المنظمة القومية للنساء المعروفة اختصارا ب (Now)[295] هذه المنظمة التي دفعت في اتجاه تشريع القوانين التي تضمن الفرص المتساوية بين الجنسين في التعليم والعمل وغيرهما، وأصبحت المرأة سيدة جسدها وتمتلك حرية القرار في الإنجاب، بعدما كانت عبدة لشهوات الرجل ومصنعا لإنتاج الأبناء وفق رغبة الرجل.

[294]. نفسه، ص. 27.

[295] . Now: Nationnal Organisation For Women.

في اعتقادنا يعد الطرح الذي تقدمت به فرايدن بخصوص المساواة التامة بين الجنسين، طرحا هاما، باعتبار أن المساواة التامة مسألة غير واقعية بل الواقعية تتجلى كما رأت الباحثة في تأسيس الشخصية الأندروجينية فتتكسر نمطية السلوك عند الجنسين، فتعمل المرأة خارج المنزل إذا أرادت ذلك وإذا ما اقتضت حاجة الأسرة، ويعمل الرجل لينجز بعض الأعمال المنزلية إلى جانب زوجته.

ب التيار الماركسي أو النسائية المادية féminisme matérialiste

تشبعت هذه الحركة النسائية بما طرحته النظرية الماركسية من تفسير مادي للتاريخ وللتحول الاقتصادي والاجتماعي، رغم أن ماركس لم يهتم كثيرا بموضوع المرأة باعتبار أن قضايا المرأة وموضوعات الحركة النسوية هي جزء من موضوع الصراع الطبقي، فحل القضية الطبقية في نظره هو حل لقضايا المرأة وتحقيقا لحقوقها المشروعة.

بالنسبة لنسائيات هذا التيار، يعتبر النظام الرأسمالي السبب الرئيسي في استغلال الطبقة البروليتارية من الجنسين، "لذلك ارتبط قهر النساء تاريخيا بظهور الملكية الفردية، وتضاعف مع ظهور الرأسمالية (...) سواء داخل مؤسسة الأسرة أو داخل المجتمع ولا يمكن أن يزول إلا بزوال النظام الرأسمالي"[296].

استفاد منظروا هذه الحركة من مفاهيم الماركسية في دراسة المرأة، ومن ضمنها مفهوم الإغتراب (alienation) "الذي بمقتضاه يمكن القول على أن المرأة تعيش اغترابا عن إنتاجها، فهي كالآلة تنجب الأطفال وتخدم الزوج، وهي أعمال مجهدة غير مدفوعة الأجر"[297]، ولايزول شعورها بالاغتراب إلا عندما تحقق ذاتها عبر ممارسة العمل الاقتصادي المدر للدخل خارج المنزل.

إضافة إلى مفهوم الاغتراب، نجد كذلك مفهوم الاضطهاد الاقتصادي "الذي يحصل بفعل الصراع الطبقي، وتقع المرأة فيه في إطار المجتمع وداخل الأسرة"[298]. ومفهوم فائض القيمة، وهي قيمة العمل غير المحسوبة وبالتالي تعود فائدتها إلى صاحب العمل (الرأسمالي)

---

[296]. أسماء بنعدادة، **الحركة النسائية الغربية والعربية**، مرجع سابق، ص. 39.
[297]. عبد علي الخفاف، مرجع سابق، ص. 79.
[298]. نفسه، ص. 79.

ويقدمه جميع العاملين من الذكور والإناث. "وفي الغالب تعني قوة العمل النسوية ذات الأجور المتدنية التي تستدعي فعليا العمل عند الحاجة، أنها قوة عمل كامنة ومعطلة في الظروف الاعتيادية"[299].

بناء على ما سبق، يمكن القول على أن الحركة النسائية الماركسية ترى أن الحيف الواقع على النساء بفعل جملة الأعمال الشاقة والمتنوعة، التي يقمن بها داخل المنزل، وهي أعمال غير مدفوعة الأجر، تولد لديهن الإحساس بالاغتراب. ذلك الحيف ناتج عن التمييز القائم بين الجنسين داخل الأسرة وخارجها، من حيث تكليف المرأة للقيام بالأعمال الدونية ولقاء أجور متدينة أو بدون أجر (العمل المنزلي).

والحل لزوال القهر والاستغلال اللذين تعاني منهما النساء، في نظر نسائيات هذا التيار يرتبط أساسا "بزوال النظام الرأسمالي الطبقي، وإدماج النساء في سوق الشغل والمجتمع، ومشاركتهن في الصراع الطبقي، والمساواة في الأجور، والحق في التربية والإجهاض"[300]. إنه حل لا يكمن في تغيير أنماط التربية التي تحدد أدوار كلا الجنسين داخل الأسرة وخارجها، بل في القضاء على علاقات الإنتاج التقليدية.

إذا كانت النظرية الماركسية تعتبر خير مساند للحركات النسائية، فإننا نرى في اعتقادنا، أن المرأة اليوم قد تحررت إلى درجة لا بأس بها من العلاقات التي كان يرسخها المجتمع الرأسمالي بين الجنسين؛ وذلك بفعل مستويات التعليم المتاحة أمامها، وبفعل ضغط الحركات النسائية التي تطالب بالمزيد من التشريعات لتحسين الوضعية والحصول على المزيد من الحقوق. ولم يعد من مصلحة النظام الرأسمالي الحالي أن يبقى نصف المجتمع معطلا، كما أنه محاصر بالعديد من التشريعات التي تتجدد من حين لآخر، بفعل ضغط النقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات النسائية. وأصبح في الفترة الحالية يقدم ثقافة لا تسمح بالاضطهاد الطبقي ولا بسيادة العلاقات التمييزية الاستغلالية بين الجنسين.

---

[299]. عبد علي الخفاف، نفس المرجع، ص. 80.
[300]. أسماء بنعدادة، **الحركة النسائية الغربية والعربية**، مرجع سابق، ص. 39.

ج- التيار الراديكالي féminisme radical

يرفض التيار الراديكالي أن يتم تفسير قهر ودونية النساء بالنظام الاقتصادي الرأسمالي كما ترى نسائيات التيار الماركسي، بل إن ذلك القهر يفسر عند أنصار التيار الراديكالي "بالنظام الاجتماعي الثقافي الذي يحدد العلاقات بين الجنسين الذي أطلق عليه اسم النظام الأبوي أو الباتريركا"[301].

إن التيار النسائي الراديكالي لم يكن تيارا واحدا منسجما وإنما تيارات، كل منها يفسر وضعية القهر والدونية التي تعيشها النساء بأسبابه الخاصة، وما يوحدها هو أن ذلك القهر "مسألة مؤسسة ومرتبطة بأشكال أخرى من القهر، وتوجد في كل المجتمعات وكل الأعراق وكل الطبقات"[302].

تعتبر الحركة النسائية الراديكالية حركة متطرفة فهي لم تقتنع بالأفكار التي طرحتها الحركة النسوية الليبرالية، فهي ترى أن الرجل متغلغل ومهيمن على مؤسسات المجتمع كافة، مستندا في ذلك على النظام البطريركي الأبوي داخل الأسرة، ومنها يستمد قوته ليستعملها خارج الأسرة. لذلك دعت هذه النظرية النساء "لتشكيل مؤسسات خاصة بهن وقطع علاقاتهن بالرجال، وتطرفت النظرية في الدعوة إلى قطع حتى العلاقات الجنسية مع الرجال وتشكيل مجتمع نسائي منفصل عن المجتمع الرجالي"[303].

إن تأكيد هذا التيار على أن التمييز القائم على الجنس ليس مسألة بيولوجة ولكنها قضية اجتماعية سياسية، ترتبط بتقسيم الأدوار بين الجنسين التي رسخها النظام البطريركي، وكرستها مؤسسة الزواج من خلال العمل المنزلي المجاني. كل تلك العناصر لها الكثير من الصحة، لكن الدعوة إلى تشكيل مجتمع نسوي خال من الرجال، هي دعوة ضد الطبيعة البشرية، وصعب تقبلها وتنفيذها على أرض الواقع، ولن يرضى بها لا النساء ولا الرجال وستطرح إشكالية كبرى على مستوى تجديد الأجيال وحفظ الجنس البشري.

---

[301]. أسماء بنعدادة، **الحركة النسائية الغربية والعربية**، مرجع سابق، ص.40.
[302]. أسماء بنعدادة، **الحركة النسائية الغربية والعربية**، مرجع سابق، ص.40.
[303]. عبد علي الخفاف، مرجع سابق، ص.85.

د- التيار الإشتراكي أو النسائية الاشتراكية féminisme socialiste

شكل هذا التيار مزيجا من النسائية الماركسية والنسائية الراديكالية ومن التحليل البسيكولوجي (النفسي) بعيدا من افتراض سغموند فرويد بوجود طبيعة بيولوجية ثابتة بين الجنسين. لذلك يرى هذا التيار أن دونية وقهر المرأة قد كانا نتيجة النظام الطبقي الرأسمالي، وهو ما أكدته النسائية الماركسية، وكان أيضا بفعل النظام البطريركي الأبوي، وهو ما أكدته النسائية الراديكالية، كما فسر الفروق بين الجنسين بأنها فروقا نفسية أكثر من كونها طبيعية.

تعد الباحثة جوليت ميشيل Juliet Michel من رائدات هذا التيار، فقد وضحت "الكيفية التي تتم في إطارها الذكورة والأنوثة عند الأطفال في علاقة مع الوالدين (...). لقد أكدت ميشيل أن المرأة تعيش في كل زمان ومكان في علاقة مع قوانين الأب وغالبا ما تتشابه مكانة ووظائف النساء"[304].

ومن الناشطات في هذه الحركة المنظرة والباحثة هايدي هارتمان Heidi Hartman التي ترى أن النظام الأبوي هو المسؤول عن دونية المرأة، وهو نظام يقوم على تقسيم العمل النمطي بين الجنسين. على أساس ذلك "اهتمت النسائية الاشتراكية بعمل المرأة الخاص، وهو العمل المنزلي، إلا أنها أعطت أولوية للعمل العام، وهو العمل خارج المنزل"[305]. ويتم التركيز هنا على عمل المرأة خارج المنزل بهدف تمكينها من تحقيق استقلاليتها الاقتصادية، استقلالية تمكنها من تلبية حاجياتها دون تبعية للرجل.

بصفة عامة يرى التيار الاشتراكي أن دونية المرأة ستبقى مستمرة مع استمرارية النظام الرأسمالي، وستزول إذا تم إسقاطه وتم بناء الإقتصاد الاشتراكي وإعادة النظر في العمل داخل المنزل. وباستحضار التجارب الدولية، يمكن القول إن المجتمعات الاشتراكية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى والثانية، قد عملت على تحقيق عدد مهم من الحقوق لصالح المرأة، من خلال إقرار تشريعات مهمة لتحقيق ذلك. وإلى جانب ذلك فالمجتمعات الرأسمالية في شمال أوروبا مثلا، قد عملت هي الأخرى على تهذيب الكثير من سلوكياتها

[304]. عبد علي الخفاف، مرجع سابق، ص. 92.
[305]. نفسه، ص. 93.

فيما يتعلق بموضوع المرأة، طبعا كان ذلك تحت تأثير الرأي العام ومنظمات المجتمع المدني والنقابات المعنيين بتحسين وضع المرأة في المجتمع.

في الحقيقة رغم تعدد التيارات النسائية، سواء من حيث طرحاتها ونظرياتها وإيديولوجياتها، في مقاربة الوضعية الدونية للنساء، إلا أنها تلتقي كلها في كونها حاولت ان تفهم ما هي الأسباب المسؤولة عن ذلك؟ ومن الصعب التمييز فيما بينها تاريخيا، من حيث تاريخ بدايتها وتاريخ نهايتها. إنها "تتداخل فيما بينها (...) انطلقت في نهاية القرن التاسع عشر من الدول الأوروبية، وانتقلت إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ثم إلى أغلب بلدان الجنوب، خلقتها ونظمتها وساندتها بالدرجة الأولى النساء، مع التذكير بأنها عرفت دائما مساندة من قبل الرجال"[306].

وترى الباحثة أسماء بنعدادة[307] أن الحركات النسائية الغربية تمكنت من خلق دينامية حقيقة داخل مجتمعاتها، بهدف تثبيت مبدأ المساواة بين الجنسين، وساهمت في إعادة تنظيم مجتمعاتها وفق مبادئ وقواعد جديدة، تقوم على محو مختلف أشكال التمييز القائم على الجنس، وإحلال ثقافة المساواة بين الجنسين. وقد استشهدت أسماء بنعدادة على قيمة ذلك التحول الذي حصل في الدول الغربية بما أسمته كاميل فروادفو ميتري Camille Fraoidveux Metterie "بالزلزال النسائي" الذي ساهم دفعة واحدة في تغيير وضعية النساء، في اتجاه تحولات جذرية جعلت النساء يقتحمن ما كان محظورا عليهن من قبل، وأصبحت لهن العديد من الحقوق إلى جانب الرجال.

إضافة إلى ذلك تضيف أسماء بنعدادة، أنه كان على الحركات النسائية أن تناضل على جبهة أخرى، من خلال مواجهة التيارات المعادية للنسائية أو ما يسمى ب "ضد النسائية" L'antifiminsme، وهي تلك التيارات التي كانت تتغذى من الأفكار التمييزية ضد المرأة، وتحصر دور المرأة في الزوجة والأم فقط، وهدفها الأساسي هو الوقوف ضد فكرة المساواة

306. أسماء بنعدادة، **الحركة النسائية الغربية والعربية**، مرجع سابق، ص. 41.
307. للتعرف عن قرب عن أهم الخلاصات التي توصلت إليها الباحثة أسماء بنعدادة، في مقاربتها لموضوع الحركات النسائية الغربية، يمكن مراجعة مقالها " الحركة النسائية الغربية والعربية".

بين الجنسين. وهي تيارات يمثلها بنسبة كبيرة الرجال ويشكلون قاعدتها العريضة، كما كان لها صدى حتى في صفوف بعض النساء المعاديات لفكرة المساواة.

إذا كان على الحركات النسائية الغربية أن تجابه على مستويات عدة لتجاوز وضعية الدونية والقهر اللذين عاشتهما المرأة، إلا أن العبء في اعتقادنا ازداد ثقلا عندما يتعلق الأمر بالحركات النسائية العربية (ومن ضمنها الحركة النسائية المغربية)، التي أصبحت مطالبة بأن تناضل على جبهات أخرى إضافية. بناء على الرفض والهجوم الذي لاقته تلك الحركات من طرف فئات واسعة من المجتمع في نهاية القرن التاسع عشر، من منطلق النظر إليها كمهدد للبنيات المجتمعية التقليدية، وكحركات تسعى إلى خلخلة ثوابت الأمة والدين.

لقد أثمرت نضالات الحركات النسائية، إلى جانب المتن المعرفي الذي انبثق عن الأبحاث والدراسات النسائية، تبني مقاربة جديدة في التعاطي مع قضية أو موضوع المرأة، وهي **مقاربة النوع الاجتماعي**. مقاربة أحدثت قطيعة مع المنهجيات السابقة في تناول موضوع المرأة؛ تلك المنهجيات التي كانت تؤكد على المشاكل التي تعاني منها المرأة. أما مقاربة النوع فقد أصبحت تقوم في مقاربتها لموضوع المرأة، على براديغم جديد يتمحور حول مفهوم **النوع**، كمفهوم أساسي يضع المشاكل الدولية والمجتمعية في سياق النوع، أي في سياق الأدوار التي يقوم بها كل من النساء والرجال داخل المجتمع، وطبيعة العلاقات التي تنشأ بينهما انطلاقا من تلك الأدوار، التي ترسخت في المجتمعات البشرية، وتعكس اللامساواة بين الجنسين في كافة مناحي الحياة.

5-2- مفهوم مقاربة النوع الاجتماعي

ظهرت مقاربة النوع الاجتماعي في الدراسات المعاصرة، كمقاربة حاولت أن تتجاوز انعدام المساواة بين الرجال والنساء، من خلال التركيز على مفهوم **النوع** باعتباره يشمل الجنسين معا بدلا من التركيز على مفهوم الجنس الذي وإن كان يقوم على اختلافات وتمايزات بيولوجية طبيعية تميز كلا الجنسين، إلا أنه لا مبرر له ليصير اختلافا وتمايزا اجتماعيا وثقافيا وحقوقيا. وبهدف تحقيق المساواة بين الجنسين وتحسين وضعية المرأة في المجتمع ومحاولة تجاوز النظرة الدونية للمرأة تبنت العديد من الدراسات والأبحاث

السوسيولوجية، هذه المقاربة السوسيولوجية الجديدة، كمقاربة تتجاوز النزعات البيولوجية، التي تجعل من الفروق الاجتماعية بين الجنسين، أمرا طبيعيا (يرتبط بطبيعة كل جنس)، بل تربط تلك الفروق بطبيعة الأدوار المحددة اجتماعيا لكل جنس، وبعلاقات اللامساواة بين الجنسين التي تخترق الجسم البشري عموديا وأفقيا.

لقد ساد الاعتقاد على مدى قرون طويلة بأن "التمايزات الاجتماعية والأدوار المختلفة للنساء والرجال هي اختلافات طبيعية لا تتغير، وأنها محددة بالاختلافات البيولوجية؛ أي أن هناك من الأدوار ما يخص الرجل وهناك ما يخص المرأة؛ المرأة تقوم بالأعباء المنزلية والرجل يعمل خارج البيت ويقوم بتشغيل الآلات. والمهم في هذا الفصل في الأدوار هو أنه عبارة عن تمثلات اجتماعية تعمل على تقديم الفوارق بين الرجال والنساء على أساس أنها طبيعية، وأنها مفروضة انطولوجيا، والحال على أنها مبنية ومصنوعة اجتماعيا"[308].

والملاحظ اليوم هو أن مقاربة النوع لم تعد مطلب الحركات النسائية ودراسات النوع الاجتماعي، بل خيار استراتيجي أوصت به المؤتمرات والمحافل الدولية حول السكان والمرأة، وتبنته العديد من الدول في برامجها التنموية والتدبيرية، إيمانا منها بأن تحقيق التنمية المجتمعية، يمر أساسا عبر تبني مقاربة النوع الاجتماعي.

يمكن تعريف مقاربة النوع على أنها: "عملية مندمجة تهدف إلى تقييم أثار كل مشروع تنموي على النساء والرجال فيما يخص التشريعات، والسياسات، والبرامج، بدءا بالتصور ومرورا بالتنفيذ وانتهاء بالتتبع والتقييم لتفادي تكريس عدم المساواة بين النساء والرجال"[309].

وفي تعريف آخر، تعني مقاربة النوع: "أخذ علاقات النوع بعين الاعتبار في كل مجالات الفعل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي، وفي جميع المراحل المتصلة

---

[308]. العربي وافي، **مقاربة النوع والتنمية**، السلسلة الشهرية المعرفة للجميع، منشورات رمسيس، العدد 35، دجنبر 2008، ص. 11.

[309]. روكا بيير- جون، جينيكن أونج فان، شاكر عزيز، **مقاربة النوع الاجتماعي في المشاريع التنموية بالمغرب**، نشر وكالة التنمية الاجتماعية بدعم من التعاون التقني الألماني، ص. 69.

بالتشخيص والتخطيط والإعداد وإنجاز البرامج وتتبعها وتقييمها، وعلى كافة مستويات الفعل، بما فيها التشريع وإعداد سياسات واستراتيجيات التنمية"[310].

وعليه فإن مقاربة النوع الاجتماعي مقاربة تدرس العلاقات القائمة بين الجنسين، انطلاقا من تفكيك العوامل المتحكمة في تلك العلاقات؛ علاقات تقوم على سيطرة الرجال على النساء. وهي عوامل تتصل بما هو اجتماعي وثقافي وغيرهما من العوامل. والهدف من ذلك التفكيك هو تحرير العقل البشري من المعارف المسبقة والتمثلات، التي تقوم بتنميط كل جنس وتربطه بخصائص محددة تجعل منه ذكرا أو أنثى؛ تمثلات حددت المكانة التي يحتلها كل من الرجل والمرأة في سياق اجتماعي وثقافي وسياسي واقتصادي محدد.

إن البحث في الثقافات المختلفة يظهر لنا أن معظم المميزات والخصائص المفترضة بين تلك الثقافات قد تمت صياغتها بناء على الممارسات المجتمعية، أكثر من كونها مميزات محددة مسبقا بفعل الطبيعة، الأمر الذي يدعو إلى إقامة الفصل بين الجنس البيولوجي ومفهوم الجنس الاجتماعي أو النوع. إن كلمة Gender الانجليزية وGenre الفرنسية، تشير إلى الخصائص الثقافية والاجتماعية التي تتميز بها الفروق القائمة على الجنس.

وأول من استخدم هذا المفهوم هي السوسيولوجية الأمريكية Ann Oakley سنة 1972 [311]، وتم تطويره بعد ذلك من طرف المؤرخة الأمريكية Joan Wallach Scott[312]

ومن طرف الفيلسوفة الأمريكية.Judith Butler[313]

يتميز مفهوم النوع (Genre)عن مفهوم الجنس (Sexe)، "الجنس يحيل فقط على الفوارق البيولوجية بين الذكور والإناث، وإلى الفرق الظاهر بين الأعضاء الجنسية للجنسين في ارتباطها بوظيفة الإنجاب. أما النوع فإنه معطى ثقافي، يحيل على ذلك التصنيف

---

[310]. نقلا عن كتابة الدولة المكلفة بالأسرة والطفولة والأشخاص المعاقين بدعم من التعاون الدولي الألماني، الاستراتيجية الوطنية من أجل الإنصاف والمساواة بين الجنسين بإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج التنموية، الرباط 18 ماي 2006، نشر كتابة الدولة المكلفة بالأسرة والطفولة والأشخاص المعاقين، 2006، ص. 27.

[311] . Ann Oakley, **Sex, Gender and Sociaty**, New York, Harper Colophon Books, 1972, p. 3.

[312] . Joan Wallach Scott, « **Genre: une catégorie utile d'analyse historique** », Les cahiers du Grif,n ° 37/38, printemps 1998, p.125,153.

[313] . Judith Butler, **Trouble dans le genre, Pour un féminisme de la subversion** (1990), préface d'Eric Fassin, traduit de l'américain par Cynthia Kraus, Paris, La Découverte, 2005.

الاجتماعي الذي على أساسه يتم ترتيب المذكر والمؤنث. لذلك فالجنس يتعلق بالشروط البيولوجية والفيزيولوجية (الأعضاء التناسلية الخارجية والداخلية والهرمونات والسمات الجنسية الأخرى)، التي تؤدي مجتمعة إلى تحديد الجنس من حيث الأنوثة والذكورة. في حين تؤدي جملة من العوامل والشروط التاريخية، والثقافية، والاجتماعية، والسيكولوجية، إلى رسم مفهوم النوع الاجتماعي وتحديد أدوار كلا الجنسين"[314].

يعرف مفهوم النوع الاجتماعي في مقاربة النوع، على أنه: "عملية دراسة العلاقات المتداخلة بين الرجل والمرأة في المجتمع، وتحدد هذه العلاقات وتحكمها عوامل مختلفة، اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وبيئية، عن طريق تأثيرها على قيمة العمل في الأدوار الإنجابية والإنتاجية والتنظيمية التي يقوم بها الرجل والمرأة معا"[315].

وهكذا يمكن التمييز بين مفهومين: "الجنس" و"النوع أو الجندر"، فالأول هو معطى طبيعي، فإما أن يكون الإنسان ذكرا وإما أن يكون أنثى. أما الثاني فيقصد به الفروقات القائمة بين الجنسين على أسس ثقافية واجتماعية، وليس على أسس بيولوجية.

يتبين لنا أنه خلافا لمفهوم الجنس الذي يحيل على الفوارق البيولوجية، فإن مفهوم النوع الاجتماعي يحيل على الأوضاع التي يحددها المجتمع للنساء والرجال، سواء في الحياة الخاصة أو العامة، وهي أدوار غير ثابتة وقابلة للتغيير.

إن مفهوم النوع الاجتماعي يقيم فصلا عاما بين العناصر الثابتة والعناصر المتغيرة في علاقة الرجل والمرأة، "حيث أنه إذا كان الموضوع البيولوجي من العناصر الثابتة التي لا تتأثر بفعل الإرادة الإنسانية، فإن الأدوار الاجتماعية تعد من العناصر المادية القابلة للتغيير داخل المجتمع، أي أن علاقات القوة لا تعتبر تلقائية وإنما هي نتاج نظام مجتمعي يتأثر باختلاف الثقافات، وهو لذلك قابل للتغيير تبعا لتغير الثقافات السائدة"[316].

---

[314]. العربي وافي، **مقاربة النوع والتنمية**، مرجع سابق، ص. 11-12.

[315]. وحدة مفهوم الجندر، تقرير صندوق يونيفام(UNIFEM) 2000، لأخذ فكرة مستفيضة عن هذا المفهوم، راجع الموقع الخاص بهذه المؤسسة: www.unifem.org

[316]. أبو بكر أميمة شكري شرين، **المرأة والجندر -إلغاء التمييز الثقافي والاجتماعي بين الجنسين-**. دار الفكر المعاصر، الطبعة الأولى، 2002، ص. 94.

في الأخير يمكن القول على أن مفهوم النوع الاجتماعي يحيل على العلاقات الاجتماعية بين الرجال والنساء والتي تعتبر علاقات سلطة؛ أي يحيل على الفوارق الاجتماعية الموجودة بينهما والمكتسبة من تلك العلاقات. لذلك فإن الهدف من تحليل النوع الاجتماعي يكمن في تحديد وقياس الفوارق بين الجنسين وانعدام المساواة في العلاقات بين النساء والرجال، وذلك في إطار تحليل اجتماعي اقتصادي. إنه "نسق من الممارسات الاجتماعية"[317]، وهذا النسق يخلق التباين بين النوع ويحافظ عليه ويعمل على تنظيم علاقات اللامساواة على أساس هذا التباين.

وعموما يمكن التركيز على ثلاثة سمات[318] مهمة لتعريف النوع وتتمثل في:

1- النوع، هو عملية، ينتج ويعاد إنتاجه بصورة مستمرة، إنه يمارس أكثر مما يمكن التعبير عنه فقط، لذلك يجب فهم الآليات التي تتم بها هذه العملية.

2- النوع، ليس مجرد خاصية ترتبط بالأفراد، بل إنه يحدث على كل مستويات البناء الاجتماعي، إنه بمثابة "نسق" من الممارسات المتشابكة، التي توجد بصورة مستقلة عن الأفراد، مثل التفاعل والمؤسسات الاجتماعية (العمل) وكيفية تجسيد وإنتاج النوع.

3- النوع، هو ما ينظم علاقات اللامساواة، باعتبار أن التمييز بين الجنسين يؤدي بالضرورة إلى عدم المساواة بينهما.

يمكننا أن نستخلص من تلك السمات **أهمية النوع**، فهو من قضايا الحياة الاجتماعية، وهو من المبادئ المنظمة للعالم الاجتماعي، يقوم بتنظيم هويتنا ومفاهيمنا الذاتية وبناء تفاعلاتنا، وهو أساس يمكن الاستناد عليه لتوزيع الموارد والقوى. له دور أساسي في تشكيل التفاعل الاجتماعي، فتحديد ما إذا كان الفرد ذكرا أم أنثى يسهل التفاعل الاجتماعي. لذلك "لا نستطيع أن نفهم العالم الاجتماعي، دون الاهتمام بالنوع، ولا

---

[317]. إيمي إس وارتون، **علم اجتماع النوع مقدمة في النظرية والبحث**، ترجمة هاني خميس أحمد عبده، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، 2014، ص. 23.

[318]. هذه السمات التي تميز النوع، ورد ذكرها في المرجع السابق وللتوسع فيها أكثر المطلوب مراجعة المرجع السابق **علم اجتماع النوع مقدمة في النظرية والبحث.**

نستطيع فهم النوع دون فهم العالم الاجتماعي، فأينما وجدت الحياة الاجتماعية، وجد النوع، وأينما وجد النوع وجدت الحياة الاجتماعية"[319].

وتأخذ مسألة النوع الاجتماعي بعدها الحقيقي في إطار التنمية البشرية لأن استمرار عدم المساواة وضعف قدرة النساء يبطئان عملية التنمية. وبمعنى آخر لا يمكن تصور تنمية دون إدماج حقيقي للمرأة وتمكينها في العملية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولهذا الأمر فقد التزمت الحكومات المشاركة في مؤتمر بيجين 1995، بإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في مجمل عمليات وضع السياسات التنموية والتخطيط لها، وفي عمليات تنفيذ وتفعيل وتقييم هذه السياسات والبرامج. وذلك من منطلق أن قيم المساواة والعدالة واحترام حقوق الإنسان من جهة، لا يمكن تجزئتها، ولا ينبغي أيضا من جهة أخرى، قياس الأمور بمكيالين مختلفين بالنسبة للرجال والنساء. وتم الإجماع على ضرورة إلغاء كافة أشكال التمييز والظلم والعنف ضد النساء، والتي تعيق مساهمتهن في التنمية، ذلك الإجماع ترجمه " إيمان المجتمع الدولي والمنظمات النسائية والعديد من الرجال الذين ساندوا بل وبادروا الى طرح وتبني قضية المرأة لاعتبارها أصلا من قضايا المجتمع الملحة، بأن التنمية المستدامة الشاملة لا يمكن بلوغها دون مساهمة المرأة في كل مراحلها ومجالاتها"[320].

لقد فرض مفهوم النوع نفسه في التسعينيات من القرن الماضي، في القضايا التي تطرح في سياق العلوم الاجتماعية، وفي علم الاجتماع خاصة، على حساب تراجع استعمال مفاهيم أخرى، من قبيل الجنس والمرأة ووضعية المرأة. إن مفهوم النوع يحيل كذلك على مفهوم الرجل ويأخذ بعين الاعتبار المسألة الذكورية، مفهوم يتنافس مع مفهوم العلاقات

[319]. إيمي إس وارتون، علم اجتماع النوع مقدمة في النظرية والبحث، مرجع سابق، ص. 40.

[320] - Mama Hmimida, **Genre développement et politique publique**, de la théorie à la pratique, Genre et Politique Publique, Développement Egalité et Citoyenneté, Actes de la table ronde Organisé en 2005 par le Secrétariat d'Etat chargé de la Famille de l'Enfance et des Personnes Handicapées, Coopération Technique Allemande, Edition Dar Alqalam 2006, p.p. 16-17.

الاجتماعية بين الجنسين. "في مقاربة النوع يتم التركيز على وضعيات الرجال والنساء في المجتمع بكونها **إنشاءات اجتماعية**، وليست قدرا بيولوجيا"[321].

ما يمكن أن نسجله في هذا المستوى هو أن إنشاء وضعيات كل من الرجال والنساء اجتماعيا، يكشف عن كون التقسيم الجنسي لأدوار كل منهما، هو تقسيم يفصل ويميز بين العملين، ولا مبرر لذلك التقسيم من منطلق أنه صادر عن علاقة سلطة غير متكافئة بين الرجال والنساء، علاقات تمنح التفوق للرجال على حساب النساء.

5-3- النوع موضوعا للسوسيولوجيا

إن دراسة النوع في السوسيولوجيا بقي لفترة مهمة مرتبطا "بعلم اجتماع المرأة"، ولم تظهر دراسة النوع في علم الاجتماع بشكل واضح إلا في الموجة الثانية لحركة المرأة. هذه الحركة التي نشطت في الكليات والجامعات، وقامت بنقد علم الاجتماع باعتباره تجاهل دراسة المرأة، ولم يهتم بما فيه الكفاية بالأنشطة التي تزاولها المرأة، ومن ضمنها "العمل المنزلي"، وبقي علم الاجتماع يعكس النزعة الذكورية. وبقي التحدي أمام علم الاجتماع الذي يجب تجاوزه، هو أن يصبح علما للمجتمع وليس علما للرجال، هذا التحدي يعكسه التساؤل الذي طرحته جيسي برنارد Jessie Bernard "هل يمكن (لعلم الاجتماع) أن يكون علما للمجتمع بدلا من كونه علما لمجتمع الذكور"[322].

ما يمكن قوله في هذا الصدد هو أن "مفهوم النوع كان حاضرا منذ بداية الدراسات والأبحاث السوسيولوجية، رغم كون تلك الدراسات بقيت ذكورية في مجملها ولم تشمل النساء، من حيث كونهن عينة يجب أن تنفتح عليها تلك الأبحاث لدراستها من جهة، ولفتح المجال أمام النساء للمساهمة في إنتاج المعرفة العلمية حول وضعياتهن، وعلى أساس ذلك بقيت عاجزة عن إدراك ما سماه **"جاك بيرك"** مشكلة النساء. وبقي علماء الاجتماع الأوائل ينظرون إلى المرأة والأسرة من منظور تراتبي، أنتج لغة تتحيز إلى المذكر وتقصي

---

[321]. فوزي بوخريص، **المرأة في خطاب العلوم الاجتماعية من متغير الجنس إلى سؤال النوع**، أفريقيا الشرق 2016، ص. 107.

[322]. إيمي إس وارتون، **علم اجتماع النوع مقدمة في النظرية والبحث**، مرجع سابق، ص. 18.

.

المؤنث. لكن في الفترة المعاصرة نجد السوسيولوجي **إيفان كريب** ينتقد ذلك التحيز ويؤسس بديلا من ذلك للغة تستخدم ضمير المؤنث الغائب، مساهمة في نشر وعي جديد يسمح بتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة على جميع الأصعدة، وخاصة على صعيد الإنتاج العلمي واللغة العلمية"[323].

هذه اللغة الذكورية جعلت المنظور إليها من طرف بيير بورديو، ينفي كونها أداة للتواصل فقط إنها انعكاس للسلطة التي يمارسها الأفراد على بعضهم البعض؛ "بفضل بنيتها وباستعاراتها وإيحاءاتها تعمل اللغة على ترسيخ وتثبيت التمثلات الرمزية والأحكام المسبقة والصور النمطية، من خلال تغذيتها والمحافظة عليها، إنها أداة للرقابة والكذب والعنف والقمع، مثلما هي أداة للمتعة والتحدي والثورة"[324].

ذلك الأمر لا يخص اللغة اليومية فقط بل ينسحب على اللغة العلمية كذلك، فهي مطبوعة بطابع المذكر تكرس سمو وتعالي العقل على المادة، "فالعلم والبحث والتقنية كلمات موسومة ذكريا، والحميمي والوجداني والعاطفي والإنساني والاجتماعي موسومة أنثويا، الأمر الذي جعل حتى كبار علماء الاجتماع بصيغة المذكر يسقطون في تلك الثنائية ويتعرضون لنقد عنيف من طرف باحثات منتميات إلى الحركات النسائية، كما حصل مع إرفين غوفمان الذي تعرض لنقد عنيف، واتهم بتكريسه للصور النمطية السائدة حول النساء؛ حيث تصور المرأة في علاقة خضوع وتبعية للرجل، إن وضعها حسبه لا يخرج عن إطار الزوجة أو الفاعل الهامشي الذي يعمل ملحقا بالرجل، إنها في سوق الشغل تلك السكرتيرة الشابة والجميلة التي تقدم خدماتها للرجال المحيطين بها ولعالمهم المهني الساخن"[325].

هذه النظرة التجزيئية الاختزالية؛ التي تميز في الأدوار بين ما هو ذكوري وما هو أنثوي، وتختزل أدوار المرأة في أدوار هامشية جزئية إضافة إلى الأدوار التقليدية المتعلقة

---

[323]. إيفان كريب، **النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس**، ترجمة محمد حسين غلوم، سلسلة عالم المعرفة، عدد 244، 1999، ص. 37.
[324]. فوزي بوخريص، **المرأة في خطاب العلوم الاجتماعية**، مرجع سابق، ص. 115.
[325]. نفسه، ص. 117-118.

بالإنجاب والاعتناء بالبيت، لقيت انتقادا ورفضا من طرف بعض الباحثين في الآونة الأخيرة من بينهم نجد آلان تورين، حيث كتب يقول:

"لكي يتفادى علماء الاجتماع السقوط في تلك التجزيئية والنظرة الأحادية الذكرية إن صح التعبير لوضع المرأة ومشكلاتها، يتعين عليهم الذهاب لمعاينة النساء في الواقع والإنصات إليهن بدلا من الحديث باسمهن، فما تفكر فيه النساء وما يقمن به مختلف تماما، بل متعارض في الكثير من الأحيان مع ما يقال لنا أنهن يفكرن فيه ويقمن به"[326].

إن علم اجتماع النوع لا يكتفي بإضافة المعرفة حول النوع إلى التراث السوسيولوجي، بل يهدف إلى إعادة التفكير في المفاهيم والأفكار السوسيولوجية المسلم بها بهدف إعادة تشكيل ذلك التراث. لذلك "سيحتل علم اجتماع النوع محل الصدارة داخل الفكر السوسيولوجي بعد أن كان مهمشا، وأن دراسة النوع لديها الكثير لتقدم علم الاجتماع بشكل عام"[327]، وأصبح النوع محل اهتمام الباحثين في جميع أنحاء العالم

[326]. Alain Touraine, **Le monde des femmes**, Editions Fayard, Paris, 2006, p. 10.
[327]. إيمي إس وارتون، **علم اجتماع النوع مقدمة في النظرية والبحث**، مرجع سابق، ص. 21.

خلاصة الفصل الرابع

ما يمكن أن نخلص إليه في نهاية هذا الفصل هو أن التحليل النظري لمفهوم العنف، انطلاقا من مقاربات تفسيرية متعددة، فلسفية ونفسية وأنثربولوجية وسوسيولوجية يجعل من العنف ظاهرة مركبة؛ اجتماعية وثقافية ونفسية، يصعب حصرها وفهم أسباب حدوثها في متغير أو عامل واحد فقط. وتبقى مقاربة النوع الاجتماعي أهم تلك المقاربات، اعتبارا لكونها مقاربة تركز على مفهوم النوع، كمفهوم أساسي لفهم التباينات واللامساواة القائمة بين الجنسين في المجتمع، وتسعى من خلال ذلك الفهم، إلى تفكيك وهدم تلك التباينات واللامساواة، بناء على كونهما تمت هندستهما اجتماعيا وليست أمرا طبيعيا. إنها مقاربة النوع تتبنى عكس ذلك قيم المساواة والعدالة واحترام حقوق الإنسان والقضاء على التمييز بين الرجال والنساء وتدافع عنها. تلك القيم لا يمكن تجزئتها، ولا ينبغي قياس الأمور فيها بمكيالين مختلفين بالنسبة للرجال والنساء.

إن المجتمع المثالي الذي تسعى إليه الإنسانية، لا يمكن بلوغه دون إزالة كل أشكال التمييز وعدم المساواة ومظاهر الإجحاف ضد النساء؛ مجتمع لا يمكن السعي إلى تحقيقه إلا بائتلاف الإرادة المشتركة للنساء والرجال، مع تمكين النساء من تحقيق ذواتهن وإرادتهن وقدراتهن، وتمكين الرجال من مقومات التخلي عن السلطوية والعنف والتمييز والاضطهاد اتجاههن.

خلاصة القسم الأول

كشفنا في هذا القسم الأول، بعد عرض إشكالية البحث، وإطاره المفهومي والمنهجي، أن العنف ضد المرأة، ظاهرة تتعدد وتتداخل العوامل والأسباب المسؤولة عن وجودها، واستمرار ارتفاعها وتفشي انتشارها. وتشكل العوامل الثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية، وعلاقات النوع الاجتماعي، العوامل المسؤولة عن تفسير ذلك.

ومن ثم، لا يمكن في اعتقادنا لدراسة ظاهرة العنف ضد المرأة القفز على تلك الأبعاد، تجنبا لسوء الفهم والتفسير، بل يجب استثمار تلك الأبعاد واستحضارها في القسم الثاني من البحث، المتعلق بالجانب الميداني التطبيقي.

القسم الثاني:

دراسة ميدانية لظاهرة العنف ضد المرأة

بعمالة وجدة أنجاد

مقدمة القسم الثاني

تجربة الميدان: أداة التحقيق

الفصل الأول: الإنسان والمجال

الفصل الثاني: دراسة ميدانية للعنف ضد المرأة بعمالة وجدة- أنجاد

الفصل الثالث: العنف ضد المرأة في إطار بيت الزوجية

الفصل الرابع: المقابلة (حالات العنف الزوجي)

خلاصة القسم الثاني

مقدمة القسم الثاني

بعدما قمنا في القسم الأول بمعالجة ظاهرة العنف ضد المرأة من خلال إنجاز تحليل نظري، سنعمل في هذا القسم الثاني من البحث، على دراسة الظاهرة بعمالة وجدة أنجاد، بالوقوف عند الخصائص الديموغرافية والسوسيوثقافية والاقتصادية لعمالة وجدة أنجاد (مجال الدراسة) في الفصل الأول.

ثم الاطلاع بعد ذلك في الفصل الثاني، على سجلات[328] شكايات ومحاضر العنف ضد النساء بخلية التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف بالمحكمة الابتدائية بمدينة وجدة لسنة 2018[329]. والاطلاع كذلك على الاستمارات[330] الخاصة بتصريحات النساء ضحايا العنف بالخلية نفسها.

إضافة إلى ذلك سنقوم بتطعيم تلك المعطيات التي تم جمعها بإجراء مقابلات نصف موجهة مع النساء ضحايا العنف الزوجي، للتدقيق أكثر في هذا النوع من العنف اعتبارا لكونه أكثر أنواع العنف ممارسة على النساء، وأن الأزواج أكثر الأشخاص ممارسة للعنف ضد زوجاتهم في الفصل الثالث من القسم الميداني.

المعطيات التي سيتم تجميعها من كل ما سبق ذكره، ستستثمر في الجواب عن الإشكالات التي تم طرحها في مقدمة البحث، وفي التحقق من صحة أو خطإ الفرضيات التي اقترحناها لتفسير ظاهرة العنف المسلط على المرأة، مما ستكون نتيجته، تكوين رؤية دقيقة وتشخيص موضوعي لظاهرة العنف ضد المرأة بالمدينة المذكورة.

---

328. عدد السجلات التي تم الإطلاع عليها بالخلية والمتعلقة بسنة 2018 ثلاثة سجلات، فيها تم تسجيل كل الحالات الوافدة على الخلية من طرف المساعدة الإجتماعية والتي تكون المرأة فيها هي الطرف الذي يقدم الشكاية ضد الرجل (الطرف المرتكب للعنف اتجاه المرأة). **ملحق رقم (2).**

329. خلية التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف بالمحكمة الابتدائية: تأتي في سياق ملاءمة المملكة المغربية لقوانينها من أجل مسايرة التوجه الدولي الذي أصبح يولي اهتماما بالغا لقضايا المرأة. وهذا الاهتمام الذي تجسد في العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان. لتحقيق ذلك أحدثت وزارة العدل والحريات بكافة محاكم المملكة خلايا للتكفل بقضايا المرأة والطفل، وخلية التكفل بقضايا النساء والأطفال ضحايا العنف بالمحكمة الابتدائية بوجدة التي من خلالها سنتعرف على ظاهرة العنف ضد المرأة تأتي في هذا السياق. تم إحداثها في يونيو 2011، يرأسها نائب وكيل جلالة الملك بالمحكمة الابتدائية، توجد بالخلية ثلاث موظفات: مساعدة اجتماعية، وموظفة تلقت التكوين من طرف وزارة العدل والحريات للقيام بمهام مساعدة اجتماعية، وموظفة أخرى تلقت نفس التكوين وهي مكلفة بملف الأحداث والأطفال الجانحين.

330. **ملحق رقم (3)**، يبين الاستمارة الخاصة بتصريحات النساء ضحايا العنف بالخلية.

تجربة الميدان: أداة التحقيق وأخلاقيات البحث

أشرنا في الفصل الأول من القسم الأول من البحث، إلى المنهج الذي تم اختياره لمعالجة ظاهرة العنف ضد النساء بمدينة وجدة، منهجا يزاوج بين المنهج الكمي والمنهج الكيفي. يجمع بين المقاربة الكمية الإحصائية التي تسعى إلى تكميم أنواع العنف وأشكاله والأفعال المرتبطة به وأوقات وشدة تردده، والتعبير عن ذلك في أرقام، وبين المقاربة الكيفية التي تسعى إلى فهم الظاهرة انطلاقا من تمثلات وقيم وسلوكات الفاعلين.

في إطار المقاربة الكمية سيتم جمع المعطيات الإحصائية المتعلقة بظاهرة العنف ضد المرأة والخاصة بمجال الدراسة، من حيث أنواعه وأشكاله والأفعال المرتبطة بكل شكل على حدة، وأوقات ممارسته ودرجة تكراره، انطلاقا من تتبع مجموع الحالات التي كانت ضحية العنف في سنة 2018، والتي قدمت شكاياتها ضد معنفيها لدى خلية التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف بالمحكمة الإبتدائية بوجدة.

أما فيما يتعلق بالمقاربة الكيفية سيتم التركيز على النساء ضحايا العنف الزوجي، من منطلق النتائج الإحصائية التي خلصت إليها الدراسة، والتي تفيد أن العنف الزوجي يأتي على قائمة أنواع العنف التي تعرضت لها المرأة، وأن الأزواج هم الأشخاص الأكثر ممارسة للعنف ضد المرأة، وأن بيت الزوجية هو الفضاء الذي ترتفع به نسبة العنف ضد الزوجة أكثر من غيره.

وفيما يخص أخلاقيات البحث، فقد ارتأينا إثارة هذا الموضوع نظرا لأهميته، باعتباره يستوقفنا عند بعض المبادئ التي يجب أن تحضر في العلاقة بين الباحث والمشاركات والمشاركين في البحث، مبادئ إذا تمت مراعاتها فإنها من دون شك ستمنح الباحث صفة المهنية (professionnalisation) في إنجاز بحثه. المهنية باعتبارها "موضوعة أصبحت في الآونة الأخيرة من الأسئلة الكبرى والهامة التي تخترق مختلف مكونات الجسم

السوسيو- مهني، ولدى أصحاب القرار السياسي، إضافة إلى الباحثين والمكونين الجامعيين"[331].

1- أداة التحقيق

أ- جمع المعطيات الإحصائية (المقاربة الكمية للعنف)

إن دراسة الظواهر الإجتماعية دراسة تجريبية تتطلب اللجوء إلى المعطيات الرقمية، التي تمثل المسار الإحصائي لتفسير أسباب تلك الظواهر، وإظهار العلاقات التي تربط بين متغيراتها، بغية الوصول إلى تأصيل البحث العلمي في ميدان العلوم الإجتماعية. كما أن للمعطيات الإحصائية في الدراسات الإجتماعية، أهميتها البالغة وآثرها في توجيه الرأي العام وأصحاب القرار نحو سن القوانين اللازمة واتخاذ القرارات الملائمة التي تعكسها الأبحاث العلمية.

كما أن الأرقام المتحصل عليها في أي بحث ميداني، تعد تعبيرا عن الواقع الذي تكون عليه الظاهرة في حدودها الزمنية (تطور البحث)، والجغرافية (بادية (قرية) أو مدينة)، وفي حجم انتشارها (واسعة، ضيقة)، وفي استمراريتها (متكررة، ثابتة)[332].

باعتبار مصادر جمع المعطيات الإحصائية تعود إلى مصدرين اثنين: الأول مباشر، يتم من خلال النزول للميدان وجمع تلك المعطيات عن طريق التقنيات المنهجية الملائمة لموضوع البحث ومجتمع الدراسة (ملاحظة، أو استمارة، أو غيرهما)، والثاني غير مباشر، ويندرج تحته السجلات والوثائق وغيرهما. فإننا وفي إطار المقاربة الكمية، اعتمدنا في دراستنا المصدر الثاني لجمع المعطيات الإحصائية حول ظاهرة العنف ضد المرأة بمدينة وجدة، من خلال الإطلاع على سجلات الشكايات التي تقدمت بها النساء ضحايا العنف إلى خلية التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف بالمحكمة الإبتدائية بوجدة. وهذا الاختيار المنهجي أملته علينا من جهة أولى، خصوصية الظاهرة، التي لازالت تتكتم عنها فئات

---

[331] Richard Wittorski, À propos de la professionnalisation. In J.M. Barbier, E. Bourgeois, G. Chapelle et J-C Ruano-Borbalan (dir), *Encyclopédie de la formation*, Paris, PUF, 2009, p. 781.

[332]. أحمد عبد السميع طبية، **مبادئ الإحصاء**، دار البداية، عمان، الطبعة الأولى، 2008، ص. 13.

واسعة من المجتمع بما فيها الضحايا أنفسهن وأسرهن وترفضن التصريح به، مما يصعب مهمتنا كباحث في الاتصال المباشر بضحايا العنف، وتجميع المعطيات الإحصائية الكافية حول الظاهرة. ومن جهة أخرى، ذلك الاختيار المنهجي فرضته كذلك شساعة الظاهرة وامتدادها، فهي تمس المرأة في كل الفضاءات والأمكنة، وضحاياها هن من مختلف الأعمار ومختلف الانتماءات الطبقية والمستويات التعليمية والاقتصادية.

لتحقيق ذلك، توجهنا إلى الخلية المذكورة مصحوبين بترخيص لإنجاز البحث الميداني مسلم من مركز دراسات الدكتوراه بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بظهر المهراز بفاس. وأثناء لقائنا بالمسؤول عن الخلية حاولنا شرح وضعيتنا بأننا نود إجراء بحث حول الظاهرة بكل مسؤولية، لا تهمنا في ذلك المعلومات الشخصية للمشتكيات ومعنفيهم. تمكنا بعد ذلك من الاطلاع على سجل الشكايات والمحاضر الخاصة بسنة 2018 (ثلاث سجلات بالضبط)، ملتزمين في ذلك بالمبادئ والقواعد التي يفرضها التعامل مع المعطيات الإحصائية، من أجل التفسير السليم لمسببات ظاهرة العنف ضد النساء، ومن ضمن تلك المبادئ التي كانت هاجسا لنا من أجل تحقيقها في البحث نجد:

الآمانة؛ انطلاقا من وعينا بأن المعطيات المجمعة قد تنتج عنها قرارات مهمة لدى أصحاب القرار، كما أنها تساهم في تكوين الوعي الثقافي وتطويره نحو الظواهر الحاصلة في المجتمع. إضافة إلى كون تلك المعطيات ستصبح تراكما علميا حول الظاهرة، يمكن أن تنبني عليه مواقف واتجاهات لدى الباحثين في مجالات مختلفة.

الموضوعية؛ التي يعكسها التلاؤم بين المعطيات الإحصائية والأهداف التي وجد من أجلها البحث. والواقعية؛ فالأرقام يجب أن تعكس الواقع الذي تحصل فيه. والدقة؛ فكلما كانت المعطيات الإحصائية دقيقة كانت الدراسة أكثر قربا من تفسير الواقع، وأقوى حجة للوصول إلى النتائج الصحيحة، كما أنها تساهم في تطوير البحث العلمي في الدراسات الاجتماعية.

وفي علاقة بمفاهيم وفرضيات البحث، قمنا بمجهود كبير استغرق منا وقتا مهما[333] من أجل تبويب وتصنيف المعطيات المجمعة من سجلات شكايات النساء المعنفات، وتفريغها في جداول وبيانات، باعتماد جداول تكرارية تعكس صورة الواقع الذي أخذت منه من جهة، ومن جهة ثانية تكون قابلة للتحليل. وقد تم في ذلك اعتماد الجدول التكراري البسيط والجدول التكراري حسب الفئات والجدول التكراري الصاعد والجدول التكراري المركب. والتزمنا في تلك الجداول بوضع عنوان للجدول يعكس خصائصه ومتغيراته والعلاقة بينها، وقمنا بترتيب تلك الجداول ترتيبا تسلسليا، حتى يسهل وضعها في فهرس عام لها. ثم بعد ذلك تمت معالجة تلك المعطيات الإحصائية تقنيا (SPSS).

ألحقنا تلك الجداول بتمثيلات مبيانية في شكل أعمدة أو دوائر أو مدرجات أوغيرها، وذلك بهدف إعطاء صورة واضحة عن معطيات الجداول. وقمنا بعد ذلك بتحليل المعطيات التي تعكسها الجداول وتمثلها التمثيلات المبيانية، تحليلا إحصائيا وصفيا يعتمد على النسب المئوية، تحليلا يمكن من فهم وتفسير ظاهرة العنف ضد المرأة.

ب-المقابلة نصف الموجهة (المقاربة الكيفية)

وتحقيقا لاختيارنا المنهجي الذي يزاوج بين المقاربة الكمية والمقاربة الكيفية، كان من اللازم علينا تدعيم المعطيات الإحصائية السابقة (المقاربة الكمية لظاهرة العنف) بمعطيات أخرى كيفية، من خلال النزول للميدان وجمع المعلومات مباشرة عن طريق الاتصال بشكل مباشر بضحايا العنف، لذلك اخترنا التحقيق الميداني (l'enquête de terrain) كوسيلة أخرى لتحقيق المعرفة الاجتماعية بالظاهرة. مما يعني تبني المنهج الإمبريقي الاستقرائي، الذي يتوخى الوصول إلى تعميمات انطلاقا من ملاحظة ودراسة وتجميع المعلومات من الحالات الفردية. لذلك فإن "مهمة الباحث السوسيولوجي كما يقول كلود جافو تكمن أساسا في مساءلة الوقائع الاجتماعية العينية بغاية الوصول إلى تفسير

. للإشارة، كثيرة هي المعطيات غير التامة التي كانت تميز سجل الشكايات، سواء تعلق الأمر بالمعلومات الخاصة بالمعنف، أو المرأة المعنفة، والذي كان يتطلب منا الإطلاع على المحضر المتعلق بالشكاية التي توجد معلوماتها ناقصة في سجل الشكايات، في سجلات أخرى خاصة بالمحاضر إذا كانت القضية لازالت رائجة، أما إذا كانت قضايا صدر فيها حكم أو تم حفظها، فالأمر يتطلب منا البحث في أرشيف المحكمة (إما أرشيف الأحكام، أو أرشيف القضايا التي فيها حفظ).

[333]مجهود جبار ومضني في نفس الوقت، ذلك الذي قمنا به لجمع هذه المعطيات التي تم تضمينها في هذا البحث.

الأسباب أو الشروط التي أدت إلى ظهور مشكلة ما في سياق سير الأشياء الاجتماعية. لذلك فبمجرد ما نختار القيام بتحقيق سوسيولوجي فإننا نكون قد اخترنا تصورا معينا عن السوسيولوجيا ينحاز إما إلى براديغم الواقعة الاجتماعية أو إلى براديغم الفعل الاجتماعي"[334].

إن اختيار المقابلة كأداة يندرج في سياق براديغم الفعل الاجتماعي، في إطار المقاربة القائمة على الفهم، أي تلك المقاربة التي ترى "أن الوقائع الاجتماعية تنبثق من الأفعال والتمثلات الفردية"[335]. وعليه يجب على الباحث الاجتماعي أن يسعى لفهم وتأويل العالم الخاص بكل فرد بقصد الوصول إلى تعميمات تساعد على فهم اتجاهات الأفعال والتمثلات.

انطلاقا من هذا الاختيار المنهجي، قمنا بتبني "المقابلة نصف الموجهة"

(l'entretien semi-directif) وذلك نظرا للمرونة التي يتميز بها هذا النوع من المقابلة مقارنة بالمقابلة الموجهة أو المفتوحة، فهي تسمح لنا بالتعامل مع السؤال وتغييره وأيضا الانتقال من سؤال إلى آخر. ولإنجاز المقابلات مع النساء ضحايا العنف الزوجي، اعتمدنا أسلوبين حسب ظروف وحيثيات إنجاز كل مقابلة، وهما: أسلوب الكتابة وذلك بتدوين الإجابات في الحال، أو تسجيلها لدى بعض المستجوبات اللواتي وافقن على ذلك، بعد توضيح أن الأمر يتعلق بالتعاون معنا على إجراء بحث علمي حول ظاهرة العنف ضد المرأة.

توزعت المقابلة إلى عدة محاور وأسئلة مرتبة، وإن كانت تطبق بنفس الصيغة (استعمال نفس الألفاظ)، لكننا في الكثير من المقابلات تركنا المشاركة في البحث[336] تتكلم

---

[334]. عبد الرحمن المالكي، **سوسيولوجيا التحضر في المغرب، دراسة في العلاقة بين الأطر الإيكولوجية والأنساق الثقافية (حالة المهاجرين القرويين إلى مدينة فاس) (الجزء الثاني)**، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في علم الاجتماع، جامعة سيدي محمد بن عبد الله كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز فاس قسم علم الاجتماع، تحت إشراف عبد الجليل حليم، السنة الجامعية 2004-2005، ص.294.

[335]. عبد الرحمن المالكي، المرجع نفسه، ص. 295.

[336]. تحقيقا لأخلاقيات البحث السوسيولوجي في إطار ما يجب أن تكون عليه العلاقة بين الباحث والمساهمين في البحث، ارتأينا اعتمادا صيغة **المشارِكة في البحث** بصيغة المفرد عوض المبحوثة، **والمشاركات في البحث** بصيغة الجمع بدلا من المبحوثات. على اعتبار أنه في اعتقادنا التوصيف الأدق، فالمشاركة في البحث هي الفاعل الأساسي الذي يوجه نتائج البحث بناء على الإجابات التي تقدمها، كما أن انخراطها وتفاعلها الإيجابيين هما أساسا نجاح البحث السوسيولوجي. أما توصيفها بالمبحوثة فهو توصيف سلبي لا يستجيب للمنظور السابق على الأقل من الناحية اللغوية، وكأن المبحوثة تخضع لتحقيق من طرف الباحث من خلال الأسئلة التي يطرحها عليها، وهي عنصر سلبي (passif) في النتائج المحصل عليها في البحث. على ذلك الأساس اخترنا صيغة المشاركة في البحث.

بكل حرية ما دام ما تقوله يندرج في إطار الموضوع، وتنتقل من محور إلى آخر بدون مراعاة ترتيب الأسئلة. وكل محور من تلك المحاور يعتبر موضوعا فرعيا، تطلب منا التطرق له مع المشاركات في البحث وتوجيههن ومساعدتهن إذا استدعى الأمر ذلك، على إدراك مدلوله. مما تطلب منا استعمال قدراتنا التواصلية والإبداعية، لأن المقابلة كما هي معروفة به، ليست تقنية جامدة أو مجرد بروتوكول للبحث، وإنما أيضا وقبل كل شيء علاقة اجتماعية بين الباحث والمبحوث.

وانطلاقا من الإشكالية الرئيسية للبحث وفرضياته وأهدافه، ومن النتائج التي تم جمعها إحصائيا، تم اعتماد مقابلة تتمحور حول موضوع العنف الزوجي[337]. كل المقابلات أجريت بالمركز الاجتماعي للمرأة الذي تشرف عليه جمعية عين الغزال، باعتبارها جمعية تعنى بموضوع العنف ضد المرأة. أجريت المقابلات في القاعة المخصصة للتكوينات والاجتماعات بالمركز ما بين تاريخ 2019/09/10 و2020/01/20 بتهييء وتحضير من المساعدة الاجتماعية، التي تستقبل النساء ضحايا العنف بالمركز، فلها منا جزيل الشكر والامتنان.

أما العينة التي تمت مقابلتها، فهي تتكون من الزوجات المعنفات من قبل أزواجهن، تم اختيارهن بشكل عشوائي، من هن من يقمن بصفة مؤقتة بالمركز (قبل فترة الولادة أو بعدها، نظرا لكون الجمعية تستقبل النساء في تلك الوضعية اللواتي تخلى عليهن أزواجهن ولا سكن لهن ولا معيل ولا دخل) والحالات الأخرى هن من الضحايا اللواتي يفدن على المركز لطلب المساعدة والدعم النفسي والاجتماعي والإرشاد القانوني بعد توالي وتكرار تعنيف أزواجهن لهن.

337. بعدما أكدت نتائج المقاربة الكمية لظاهرة العنف ضد المرأة إلى كون العنف الزوجي، يأتي على قائمة أنواع العنف الذي تتعرض له المرأة، وأن الأزواج هم الأشخاص الأكثر تعنيفا للمرأة، وأن بيت الزوجية هو الفضاء الذي تكثر به ممارسة العنف ضد المرأة، فإن تلك النتائج وجهتنا إلى ضرورة تعميق فهمنا للعنف الزوجي، ولتحقيق ذلك وقع اختيارنا على إجراء مقابلات مع حالات العنف الزوجي. وفي هذا المستوى من البحث رفض المسؤول عن الخلية رفضا قاطعا السماح لنا بإنجاز تلك المقابلات بالخلية. وبعدها توجهنا إلى المركز الاجتماعي للمرأة الذي تنشط به جمعية عين الغزال كجمعية تعني بظاهرة العنف ضد المرأة تم إنجاز تلك المقابلات (ودائما السماح لنا بإجراء ذلك كان في إطار علاقات شخصية حزبية ونقابية، لعبت نائبة رئيسة الجمعية دورها الكبير في تمكيننا من ذلك.

2- أخلاقيات البحث السوسيولوجي

تعني الأخلاق بالنسبة للسوسيولوجي، "مجموعة من المعايير الاجتماعية الخاصة التي تختلف وتتغير حسب الزمان والمكان والمجال الاجتماعي. وهي ترتبط بشكل عام بالسلوك اليومي، والمال والجنس والأسرة والعدالة، إلخ. في هذا الإطار حاول إميل دوركهايم، أن يؤسس السوسيولوجيا كعلم للأخلاق من خلال التركيز على الدور الذي تلعبه التربية في بناء أخلاق الأفراد وتشكيلها. أما ماكس فيبر، فقد منح للأخلاق دورا بنيويا في تشكل الرأسمالية باعتبارها تنظيما اجتماعيا جديدا، بل وكل الخبرات اليومية للأفراد"[338].

اعتبارا لأهمية ومكانة الأخلاق في السوسيولوجيا، ارتأينا في إطار التجربة الميدانية أن نثير موضوع الأخلاقيات في البحث السوسيولوجي، فإذا كان جمع المعطيات الإحصائية بالنسبة للباحث ومحاولة فهمها وتفسيرها، يتوقف على مجموعة من المبادئ لابد من احترامها ومراعاتها. هي مبادئ أشرنا إليها سابقا في إطار الحديث عن التقنية المعتمدة في البحث، من قبيل: الآمانة، والواقعية، والدقة، إلخ، فإن إنجاز البحث الميداني وبمهنية عالية يفرض علينا مراعاة الأخلاقيات التي تقوم على نوع آخر من المبادئ، ذات الصلة بالعلاقة التفاعلية بين الباحث والمشاركات في البحث (عينة البحث)، وهي مبادئ استقيناها من تجربتنا الميدانية البحثية، وتتمثل في مايلي:

- **مبدأ السرية**

يتصل البحث في معظم الأحيان بحياة الناس وبالكثير من دقائق حياتهم الخاصة، لذلك يجب على الباحث المحافظة على أسرارهم؛

- **مبدأ احترام حرية المشاركة في البحث**

للمشاركة في البحث كامل الحرية في المساهمة بإيجاباتها في البحث، وقبول إجراء المقابلة من عدمه، وعلى الباحث أن يتقبل هذا الاختيار ويحترمه.

---

[338]. **قاموس السوسيولوجيا، 250 كلمة من أجل فهم وممارسة علم الاجتماع**، تأليف فريديريك لوبرون، ترجمة زكريا الإبراهيمي، مراجعة وتقديم خذيجة الزاهي، فضاء آدم للنشر والتوزيع مراكش، الطبعة الأولى 2017، ص. 143.

- **كسب الثقة**

يتوقف كسب ثقة المشاركة في البحث من خلال احترام الباحث لحريتها وتركها تتكلم بكل حرية عن تجربتها الزواجية، وعن العنف الذي مورس عليها في إطار هذه التجربة، بالرغم من عدم التزامها بالإجابة عن كل الأسئلة وبالترتيب المطروح في دليل المقابلة. ولا يمكن أن يتحقق كسب ثقة المشاركة في البحث من المقابلة الأولى، بل غالبا ما يكون بعد مقابلات عدة.

- **تقدير الموقف**

يتم تقدير الموقف الذي تعيش فيه المشاركة في البحث؛ أي المرأة المعنفة، بالوقوف عند كل جوانب المشكلة اجتماعيا ونفسيا واقتصاديا، إلخ، وكل العوامل المؤثرة فيها سواء كانت ذاتية أو بيئية (مرتبطة بالمحيط الاجتماعي والثقافي).

- **امتصاص غضب المشاركة في البحث**

غالبا ما تكون المرأة المعنفة محملة بمشاعر السخط والغضب اتجاه الرجل، نتيجة للظروف التي مرت بها في تجربتها الزواجية، لذلك يتطلب الأمر من الباحث استخدام مهارات التعامل الإنساني الموجهة، وذلك بتمكين المعنفة من الحديث عن تجربتها، بناء على القول الذي يرى في المشكلات والصعوبات التي يعيشها الفرد جزء لا يتجزأ من الحياة الإنسانية.

أشرنا في إطار تقنية المقابلة، على أن العلاقة بين الباحث والمشارك في البحث سواء كان رجلا أو امرأة، ليست علاقة تقنية جامدة أومجرد بروتوكول للبحث، وإنما علاقة اجتماعية علاقة تفاعل، في اعتقادنا يجب أن يحضر فيها الأخذ والعطاء في الاتجاهين معا (إن صح التعبيرهي علاقة رابح رابح كما هو الأمر في الجانب الاقتصادي بين ما يسمى بالدول الغنية (دول الشمال) والدول الفقيرة (دول الجنوب)).

طبعا لا نريد في هذا المستوى أن نكلف الباحث أكثر ما يطيق، خاصة عندما يتعلق الأمر بالطالب الباحث وليس بالموظف أو الأجير الباحثين، ولكننا نطمح من هذا المنظور

إلى خلق علاقة تفاعل بين الباحث والمشاركة في البحث، تستفيد في إطار هذه العلاقة المشاركة في البحث. وتزداد أهمية هذا الطموح، عندما يتعلق الأمر بنساء معنفات قبلن التعاون مع الباحث، وكشفن عن الكثير من أسرارهن الزوجية الخاصة، والكثيرات منهن وانطلاقا من تجربة العنف الذي مورس عليهن تعشن وضعية هشاشة متعددة الأبعاد، هن في أمس الحاجة إلى المساعدة نتيجة تخلي الأزواج عنهن.

وفي إطار تجربتنا الميدانية، التي أجرينا خلالها مقابلات مع النساء ضحايا العنف الزوجي بالمركز الاجتماعي للمرأة، فإننا نسجل بارتياح ذلك التفاعل الايجابي الذي حصل مع الضحايا، تفاعل لعبت فيه نائبة رئيسة جمعية عين غزال، إلى جانب المساعدة الاجتماعية الدور البارز في ذلك من خلال تهييئ الظروف الملائمة لإجراء المقابلة، لهما منا كل الشكر والتقدير والامتنان(الجمعية التي تشرف على تسيير المركز).

الفصل الأول:

الإنسان والمجال

تمهيد

المبحث الأول: الإطار التاريخي لمجال الدراسة

المبحث الثاني: المميزات الديموغرافية لسكان عمالة وجدة أنجاد

المبحث الثالث: مميزات التربية والتعليم لسكان عمالة وجدة- أنجاد

المبحث الرابع: النشاط والبطالة بعمالة وجدة – أنجاد

المبحث الخامس: الفقر والهشاشة

خلاصة الفصل الأول

تمهيد

تعتبر عمالة وجدة أنجاد عاصمة جهة الشرق ومقر ولايتها، تغطي مساحتها ما يعادل 2% من المساحة الإجمالية للجهة، بنسبة 1714 كلم مربع. تحدها شرقا الحدود الجزائرية المغربية، وغربا إقليم تاوريرت، وجنوبا إقليم جرادة وشمالا إقليم بركان. وتتكون من 11 جماعة ترابية منها 3 جماعات حضرية.

على المستوى المورفولوجي تقع عمالة وجدة أنجاد في منبسط سهل أنجاد، حيث إن الجزء الأكبر من تراب العمالة يتكون من سهول أنجاد، والنعيمة، ولبصارة. أما السلاسل الجبلية، فهي تقع في الحدود الشمالية وفي جنوب وغرب العمالة، وأهم الارتفاعات هي جبال بني ازناسن في الشمال التي توجد بها أعلى قمة جبلية، وهي جبل فوغال وسلسلة جبال الزكارة في غرب العمالة.

يهدف هذا الفصل إلى التعريف بعمالة وجدة- أنجاد، باعتبارها المجال الذي سنقارب فيه ظاهرة العنف ضد المرأة ميدانيا، ويتركب من **خمسة مباحث**. خصصنا **المبحث الأول** منه للتأطير التاريخي لمدينة وجدة، **والثاني** للمميزات الديموغرافية التي تميز ساكنة العمالة، **والثالث** لمميزات التربية والتعليم، **والرابع** للنشاط الاقتصادي وللبطالة، **والخامس** للفقر وللهشاشة بالمجال الترابي للعمالة.

المبحث الأول: الإطار التاريخي لمجال الدراسة

تشكل مدينة وجدة مقطعا تجاريا كان يربط فاس بتلمسان، والبحر الأبيض المتوسط بالصحراء، مما جعل منها مركزا تجاريا نشيطا، هذا الامتياز كان سببا في جعلها محط أطماع القوى المجاورة، مما جعلها "تعرف صراعات متوالية بين السلاطين المرينيين الموجودين بمدينة فاس وبين الموالين للسلطان عبد الودود بتلمسان، وكانت نتيجة تلك الصراعات تدمير المدينة لأربع مرات متتالية، كما تم تدمير حصونها مرة أخرى في عهد حكم السلطان المرابطي يوسف بن تاشفين"[339].

[339]. Bouchra Benbella, **Oujda au miroir des voyageurs français, (Fin XIX, début XX)**, Publications de la faculté des lettres N. 64, série : Thèses et mémoires N.1, 2003, p. 9.

وقد أعطت المعاجم العربية لهذا الاسم معنى مقبولا، يقرب بما فيه الكفاية من خصائص المكان؛ "وجدة تعني الغنى والثروة ووجيدة تعني الأرض المستوية والمجموعة. وحاليا يكتفي بعض مثقفي المدينة بجعل اسم وجدة مشتق من جديدة أو المدينة الجديدة، وحجتهم في ذلك ما عرفته المدينة من كثرة الترميم وإعادة التجديد في البناء، وينسب آخرون الاسم إلى كلمة واجدة، ويقولون إن ميزتها كمدينة حدودية تفرض عليها أن تكون على استعداد دائم لرد العدوان"[340].

وقد شكل احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830م، بداية الفترة التي ازداد فيها اهتمام الاستعمار الفرنسي بالمغرب في أفق احتلاله وربطه بمشروع فرنسا الكبرى ومستعمرات ما وراء البحار. في هذا السياق "يحيلنا كتاب خوان فليبي ديلارا المعنون بِ "من الصخرة إلى الصحراء"، على حقيقة تاريخية تفيد أن زيارته لمدينة وجدة كانت بعد أن احتلتها القوات الفرنسية بثلاث سنوات أي سنة 1910م"[341].

وعلى الرغم من الأساطير والروايات التي لا أساس لها من الصحة، والتي تخلو من الحجج التاريخية، تشير إلى أن مدينة وجدة، قامت أو بنيت على أنقاض مدينة ما قبل إسلامية. إلا أن "المؤرخين أمثال ابن خلدون والبكري وافقوا على إرجاع تأسيس مدينة وجدة لزيري بن عطية الفهري عام 384ه /غشت 994م"[342].

هو "زيري بن عطية بن عبد الله بن خزرون بن فلفل بن محمد بن خزر بن صولات من مغراوة، أسس مدينة وجدة واتخذها عاصمة له، ليكون قريبا من موطنه الأصلي ويتوسط مملكته الواسعة، في موقع محصن وثكنة عسكرية لمراقبة حركات القبائل المجاورة. إن لمدينة وجدة موقعا استراتيجيا وأهمية عسكرية واقتصادية باعتبارها محطة

---

[340]. مصطفى الغديري، **وجدة بعيون أجنبية**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية وجدة، رقم 33، سلسلة بحوث ودراسات-10-، الطبعة الأولى 2000، ص. 28-29.

[341]. مصطفى الغديري، نفس المرجع، ص. 78.

[342]. Bouchra Benbella, Ibid, p. 9.

للقوافل التجارية وممرا طبيعيا بين الشرق والغرب، تكون رمزا لنفوذه السياسي في شمال المغرب الأقصى والمغرب الأوسط"[343].

لذلك بنيت مدينة وجدة في مكان محصن في منبسط سهل أنجاد يتوسط إمارته وأنصاره، وقريبة من ينابيع واحة سيدي يحيى وغير بعيدة عن البحر. تقع على طريق المارة من بلاد المشرق إلى سجلماسة وغيرها من بلاد المغرب كطريق تازة فاس والطريق المتجهة نحو الشمال الشرقي والساحل الشمالي. فأسس قصبتها ودار سورها وبنى قصرها ومسجدها الجامع وحماماتها. وركب أبوابها وسكنها بأهله وحشمه ونقل إليها أمواله وذخائره، وجعلها قاعدته ودار ملكه لكونها واسطة بلاده.

[343]. محمد حباني، **غزوات زيري بن عطية وتأسيس حاضرة المغرب الشرقي**، مجلة كلية الآداب وجدة، العدد 3، أبريل 1988، أعمال ندوة كلية الآداب حول حاضرة المغرب الشرقي، من 11- 13 أبريل، 1988، ص. 24.

المبحث الثاني: المميزات الديموغرافية لسكان عمالة وجدة أنجاد

1-توزيع السكان حسب وسط الإقامة

- جدول رقم 1: يبين توزيع السكان حسب وسط الإقامة

	الوسط الحضري	الوسط القروي	المجموع
عمالة وجدة-أنجاد	506274	45493	551767
الجهة الشرقية	1513911	800435	2314346

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014

- مبيان رقم 1 : يبين توزيع السكان حسب وسط الإقامة

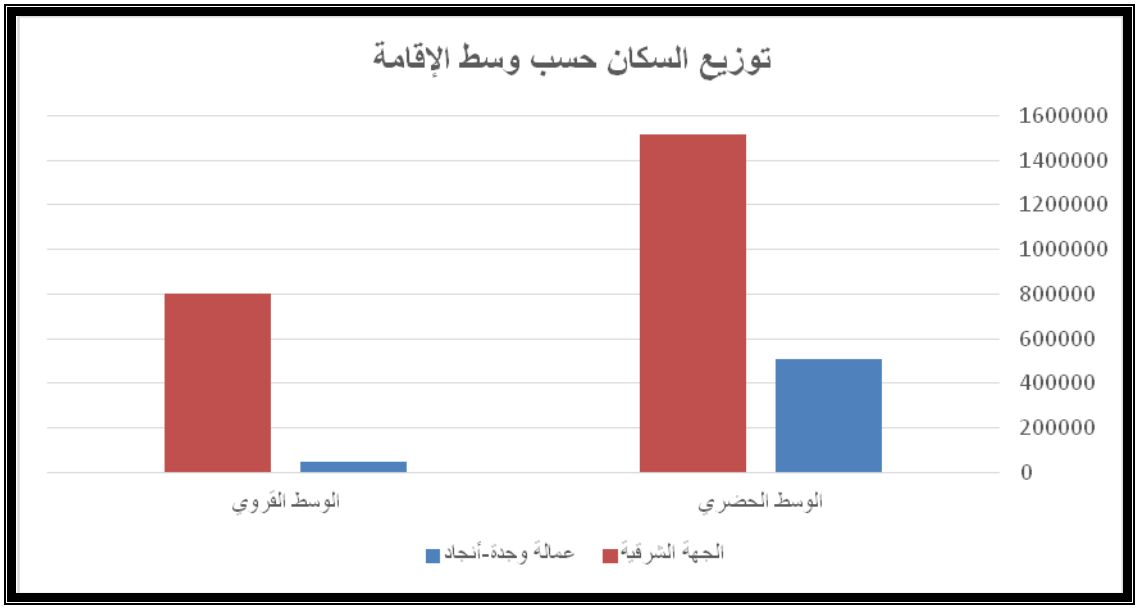

يتبين لنا انطلاقا من الجدول أعلاه وتمثيله المبياني أن عدد سكان عمالة وجدة- أنجاد بلغ **551767 نسمة** حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، ممثلين بذلك نسبة 23,8% من مجموع سكان الجهة الشرقية. وتتمركز غالبية سكان العمالة في وسطها الحضري الذي يستقطب حوالي92% من مجموع السكان.

يضاف إلى ذلك أن هذا الرقم يشكل **ثلث** السكان الحضريين للجهة. وهي أرقام تدل بشكل واضح على أن مدينة وجدة هي القبلة الأولى المفضلة، وهي المدينة التي تجذب أغلب سكان الجهة الشرقية الحضريين والقرويين؛ وذلك راجع إلى توفرها على أغلب بنيات ومؤسسات الدولة الخاصة بالجهة الشرقية في المجال التعليمي والصحي والمالي، إلخ.

هذا الإقبال المتزايد لساكنة الجهة على مدينة وجدة بصفتها مجالاً للاستقرار من المؤكد سوسيولوجيا أنه يحدث العديد من التغيرات والتحولات، اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا، إلخ، ويفرز العديد من الظواهر الاجتماعية؛ ظواهر تتطلب اهتمام الباحثين السوسيولوجيين وغيرهم، بهدف فهمها وتفسيرها. ومن ضمن تلك الظواهر التي عرفتها المدينة، نجد تزايد البطالة وحدة الفقر والهشاشة، وتنامي الجريمة والعنف، وخاصة منه العنف ضد المرأة. ظواهر وأخرى تزايدت حدتها في السنين الأخيرة بسبب الإجراءات التي اتخذتها الدولة للقضاء على ظاهرة التهريب، عبر الحدود المغربية الجزائرية، أو عبر مدخل باب مليلية. هذا القطاع غير المهيكل هو الذي كان يشكل أساس مدخول معظم الأسر، وأساس الرواج التجاري بالمدينة، تراجع بشكل كبير وملحوظ، تراجعا مس مختلف القطاعات ومختلف مجالات الحياة.

2- تطور بنية سكان عمالة وجدة- أنجاد حسب الفئة العمرية

- جدول رقم 2: يبين نسبة السكان حسب الفئة العمرية

الفئات العمرية	النسبة المئوية%
0- 4 سنوات	8,8
5- 9 سنوات	7,7
10- 14 سنة	8,0
15- 19 سنة	8,7
20- 24 سنة	9,0
25- 29 سنة	7,9
30- 34 سنة	7,5
35- 39 سنة	6,7
40- 44 سنة	6,6
45- 49 سنة	6,3
50- 54 سنة	6,4
55- 59 سنة	5,1
60- 64 سنة	3,9
65- 69 سنة	2,1
70- 74 سنة	2,0
75 فما فوق	3,3
المجموع	100

المصدر: البحث الميداني

- مبيان رقم 2: يبين بنية السكان حسب الفئة العمرية

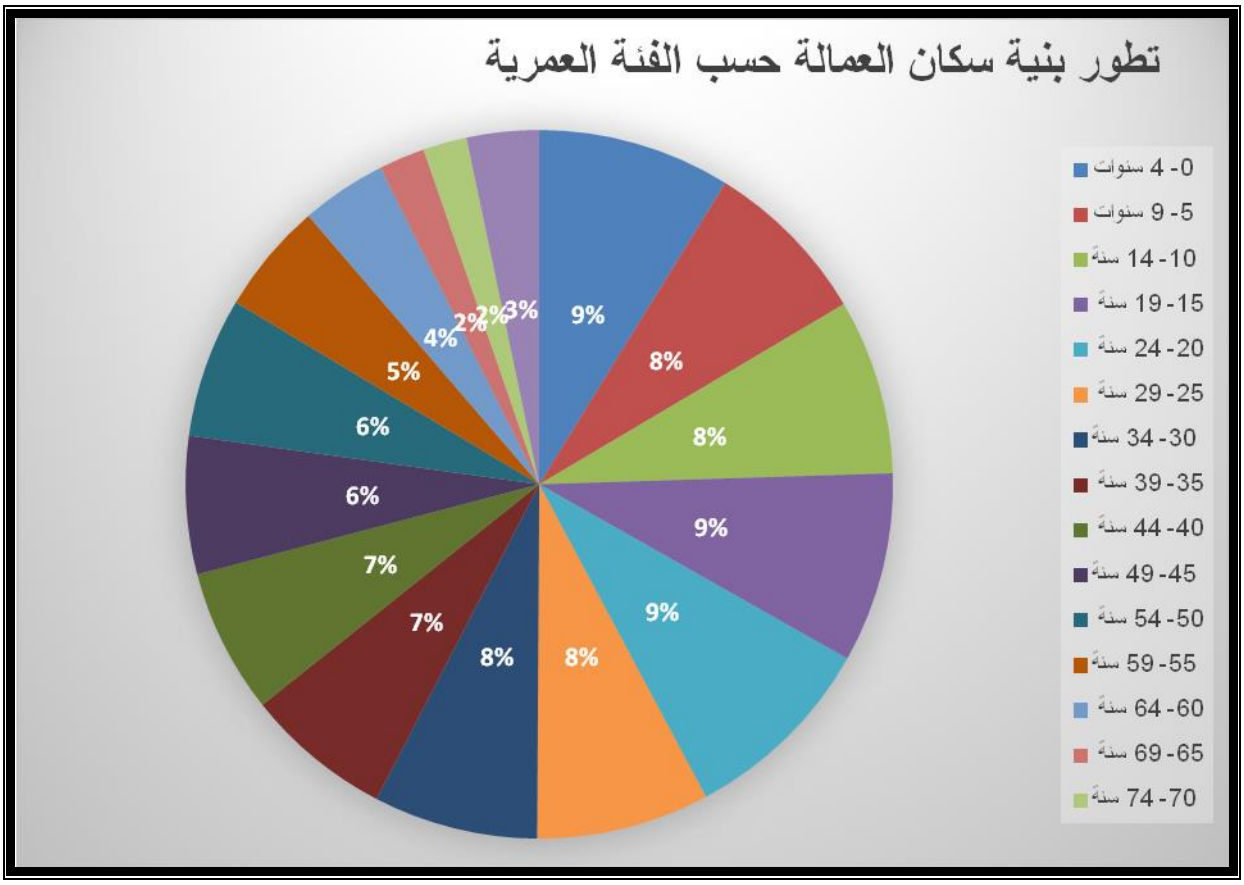

يتبين من الجدول أعلاه وتمثيله المبياني أن ساكنة عمالة وجدة- أنجاد ساكنة فتية، حيث إن حوالي 50% منها تقل أعمارها عن 30 سنة. وهي نسبة مهمة كان سيكون لها بالغ الآثر على المستوى الاقتصادي بالمدينة، لو تم العمل على خلق بنيات اقتصادية من مصانع ومقاولات تستقطب هذه الفئة المهمة من الشباب، وتخلق رواجا اقتصاديا حقيقا، لكن الحاصل غير ذلك، فالكل أصبح يلاحظ بالملموس على أن البطالة ظاهرة تعاني منها الأغلبية الساحقة من شباب المدينة. في العنصر الموالي سنحاول أن نتتبع توزيع هذه الفئة، من حيث الجنس والحالة الزواجية.

إن بطالة الشباب سواء كانوا في حالة زواج أو في حالة عزوبة، سيكون لها بالغ الآثر على تنامي ظاهرة العنف بشكل عام ومنه العنف ضد النساء، عنف يوجهه الذكور اتجاه الإناث، عنف من طرف الكائن الأقوى اتجاه الكائن الأضعف، كما كرسته الثقافة الأبوية الذكورية؛ التي تمنح الأفضلية للرجل على حساب المرأة.

3- تطور سكان عمالة وجدة أنجاد حسب الجنس

- جدول رقم 3: يبين نسبة السكان حسب الجنس

	2004		2014	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
الذكور	230588	48,7	272157	49,5
الإناث	243334	51,3	277458	50,5
المجموع	473922	100	549615	100

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنتي 2004 و2014[344]

- مبيان رقم 3: يبين نسبة السكان حسب الجنس لسنتي 2004 و 2014

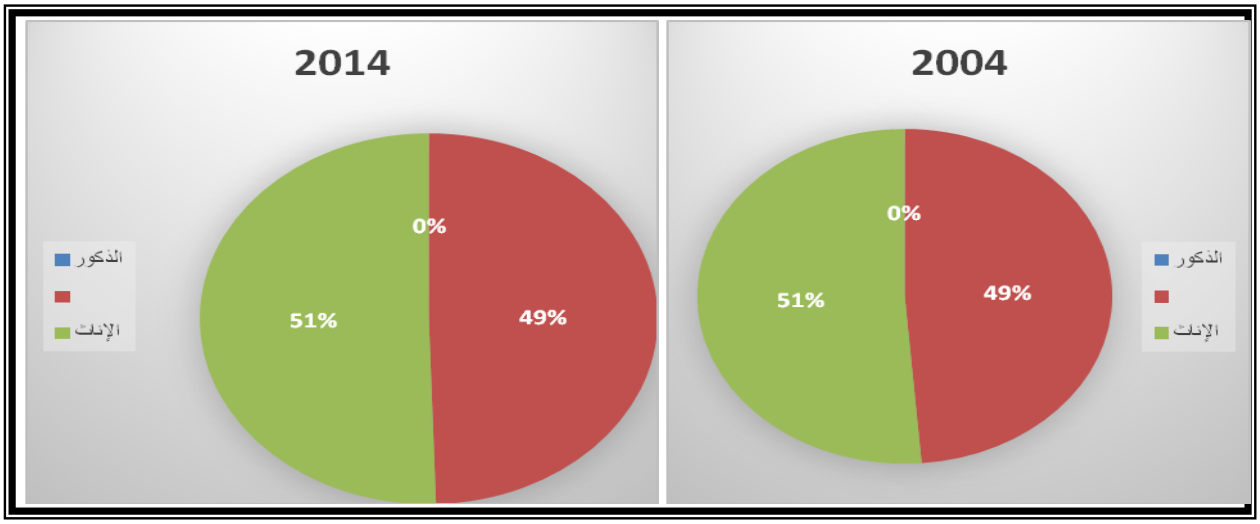

يتبين من خلال قراءة نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 أن الفارق بين نسبة الإناث ونسبة الذكور بعمالة وجدة- أنجاد لم يتعدّ نقطة واحدة، بعدما كان يصل

[344]. Publications de la direction régionale du Haut Comissariat au Plan d'oujda, **La Femme dans la région de l'orientale- Profil démographique et socio- économique**, 2014.

إلى 2,6 قبل عشر سنوات. ونتيجة لذلك ارتفع معدل الذكورة بين الإحصاءين الأخيرين بثلاث نقط، حيث استقر في معدل 98 ذكرا مقابل 100 امرأة في سنة 2014 بعدما كان يبلغ 95 ذكرا مقابل 100 امرأة في سنة 2014.

هذه النتائج تم تأكيدها في "البحث الذي أجري حول المرأة في الجهة الشرقية، والذي توصل إلى حقيقة أن عدد الرجال أقل من عدد النساء، فهناك تقريبا 105 (امرأة) بالنسبة ل 100 (رجل)"[345].

هذا التفاوت في معدل النساء يؤول لصالح الوسط الحضري مقارنة بالوسط القروي؛ "فقد عرفت الساكنة النسائية الحضرية بالجهة الشرقية ارتفاعا سنويا بمعدل 2,05% مقابل انخفاض معدل الساكنة النسائية القروية بمعدل 0,73%. خلافا لما كان عليه الأمر في نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 1982، حيث بلغ عدد النساء آنذاك 434700 امرأة بالوسط القروي مقابل 316960 بالوسط الحضري"[346]. هذا الارتفاع في معدل النساء بالوسط الحضري (عمالة وجدة- أنجاد)، يمكن أن يكون عاملا يفسر ارتفاع نسبة العنف الواقع على المرأة، كما أن هذا الارتفاع يجعل من المرأة منافسا للرجل في العمل في مختلف قطاعات المجتمع، هذا الخروج للعمل يعرضها لأشكال عديدة من العنف، سواء من طرف أشخاص مجهولين أو من طرف المشغل أو من طرف زميل العمل، أو غيرهم.

345. Publications de la Direction Régionale du Haut Commisariat au Plan d'oujda, Ibid, p. 14.
346. Publications de la Direction Régionale du Haut Commisariat au Plan d'oujda, Ibid, p. 15.

4-الحالة الزواجية لسكان عمالة وجدة- أنجاد

- جدول رقم 4: يبين الحالة الزواجية للسكان

الحالة الزواجية	الذكور	الإناث	المجموع
عزاب	42,7	30,3	36,4
متزوجون	55,6	55,7	55,6
مطلقون	1,0	3,6	2,3
أرامل	0,8	10,4	5,7
المجموع	100	100	100

المصدر: البحث الميداني

- مبيان رقم 4: يبين الحالة الزواجية للسكان

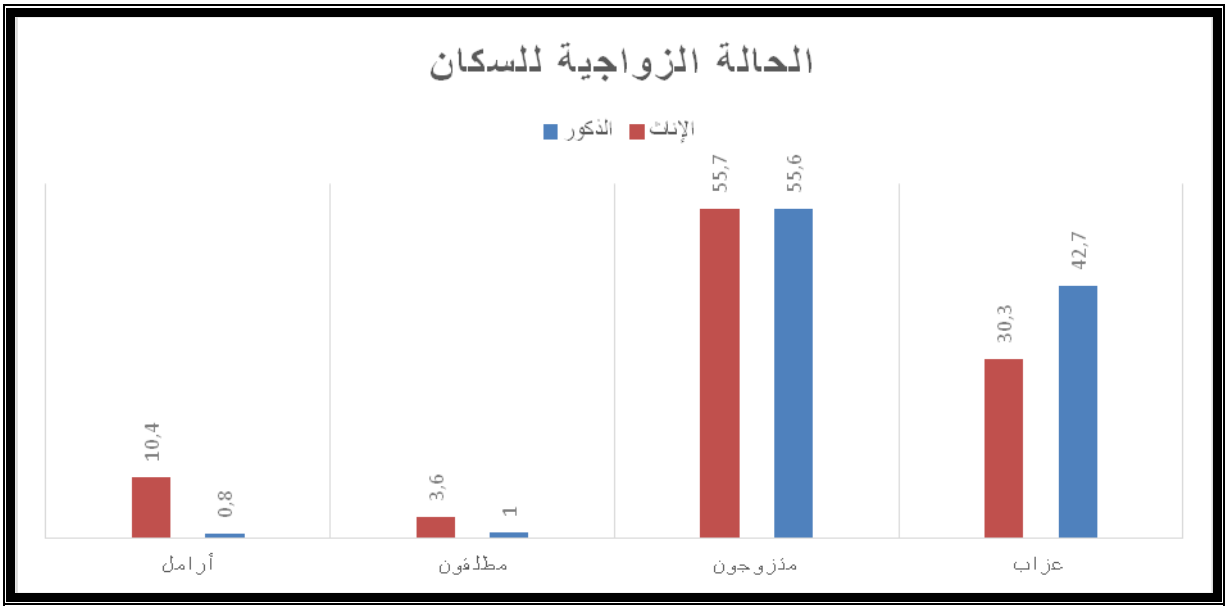

يمثل السكان المتزوجون أزيد من نصف السكان البالغين 15 سنة فأكثر بعمالة وجدة أنجاد، إذ تصل نسبتهم إلى 55,6% مع تساوي الجنسين معا. ويأتي السكان العزاب في المرتبة الثانية بنسبة 36,4%، ثم الأرامل ب 5,7%، وأخيرا المطلقون ب 2,3%.

وما يمكن ملاحظته من خلال الجدول وتمثيله المبياني أن نسبة العزوبة لدى الذكور تفوق نظيرتها لدى الإناث بحوالي 12 نقطة، في الوقت الذي تفوق فيه نسبة النساء الأرامل بحوالي 10 نقط نسبة الرجال الأرامل.

إذا كان السكان المتزوجون هم الفئة المهمة من ساكنة العمالة تزيد عن نصف الساكنة، وهي نسبة سجلنا سابقا على أن تعاني من البطالة، مما يعقد الحياة الزوجية اقتصاديا لدى هذه الفئة ويفرز العديد من الظواهر الاجتماعية السلبية، مثل العنف اتجاه الزوجة والأولاد، طرد الزوجة والأبناء من بيت الزوجة أو التخلي عنهم من قبل الأزواج، إلخ. بناء على ذلك يمكن القول على أن الأزواج هم الفئة الأكثر ممارسة للعنف ضد المرأة، مادام أن معظم ساكنة مدينة وجدة- أنجاد يمثلون فئة المتزوجون من الذكور والإناث. هذا الافتراض أكدته نتائج البحث، التي تم تجميعها من المعطيات الإحصائية الخاصة بظاهرة العنف ضد المرأة، نتائج وضعت الأزواج على قائمة المعتدين على المرأة.

المبحث الثالث: مميزات التربية والتعليم لسكان عمالة وجدة- أنجاد

1-نسبة الأمية حسب الجنس ووسط الإقامة

- جدول رقم 5: يبين نسبة الأمية (ب %) حسب الجنس ووسط الإقامة (السكان البالغين 10 سنوات فأكثر)

	حضري	قروي	المجموع
الذكور	13,4	35,7	15,2
الإناث	28,9	59,2	31,1
المجموع	21,3	47,0	23,3

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014

- مبيان رقم 5: يبين نسبة الأمية حسب الجنس ووسط الإقامة

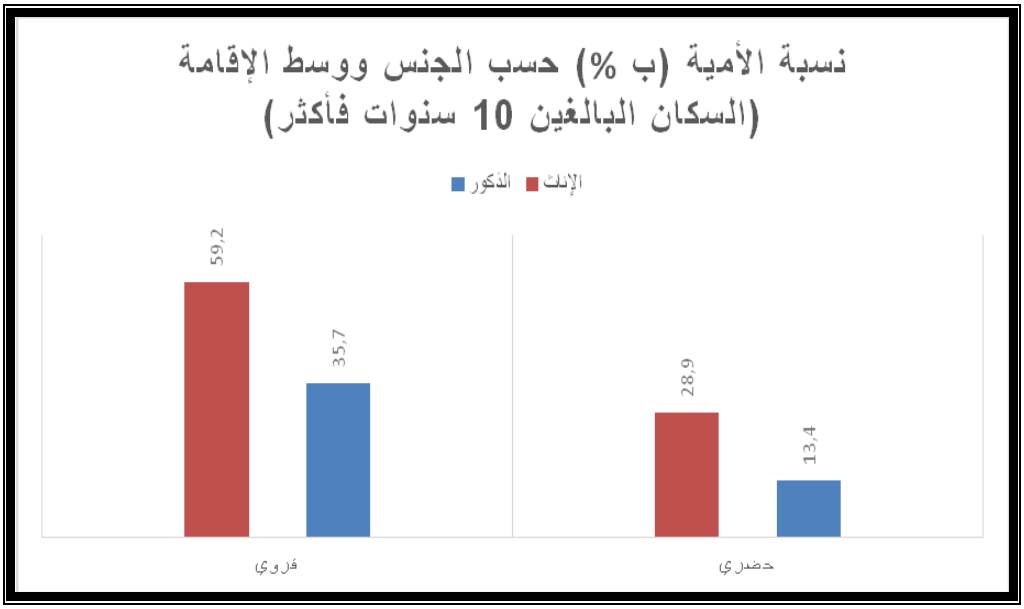

لقد بلغت نسبة الأمية بعمالة وجدة- أنجاد، حسب ما هو وارد في الجدول، ما يناهز 23,3% مقابل نسبة 30% قبل عشر سنوات، وبذلك فقد عرفت ظاهرة الأمية نوعا من التراجع خلال تلك المدة. غير أن حدة الأمية تزداد في صفوف الإناث، حيث بلغت نسبة 31,1% مقابل 15,2% بالنسبة للذكور. كما تنتشر نسبة الأمية أكثر في الأوساط القروية لتصل إلى 47% من السكان البالغين 10 سنوات فأكثر. في حين لا تتعدى هذه النسبة 21,3% في الحواضر.

من المؤكد على أن الأمية لازالت ظاهرة تعاني منها الفئات الواسعة في المجال القروي والفئات الهشة في المجال الحضري، من الذكور والإناث، وهي ظاهرة تترتب عنها آثارا سلبية متعددة على الجنسين معا، على المستوى الصحي والتربوي والاقتصادي والعلائقي التواصلي والحقوقي إلخ. ويزداد تأثيرها على النساء خاصة، فتضيع حقوقهن سواء في العلاقة بالأزواج أو في العلاقة بالعمل من حيث الأجر أوساعات العمل وظروفه، إلخ.

وإذا كانت الفئة المتزوجة تمثل الفئة المهمة من ساكنة مدينة وجدة، وأغلبها تعاني من الأمية، ولا تتوفر على دبلومات ومستوى تعليمي يؤهلها لممارسة وظائف تدر عليها

مدخولا محترما يغطي حاجياتها. فإن هذا الأمر سيفسر هشاشة الأنشطة الإقتصادية التي تزاولها هذه الفئة، في معظمها هي عبارة عن أنشطة حرفية موسمية، يترتب عنها ضعف وهزالة مدخول هذه الأسر، وتكون لغة العنف هي اللغة الحاضرة في هذه العلاقات الأسرية.

2- المستوى الدراسي للسكان

- جدول رقم 6: يبين توزيع السكان البالغين 10 سنوات فأكثر حسب المستوى الدراسي لسنة 2014

المستوى الدراسي	حضري	قروي	المجموع
لاشيء	21,7	45,3	23,6
تعليم أولي	1,1	1,1	1,1
ابتدائي	26,1	33,3	26,7
ثانوي - إعدادي	22,1	14,2	21,5
ثانوي تأهيلي	17,5	4,7	16,5
عالي	11,5	1,4	10,7
المجموع	100	100	100

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014

- مبيان رقم 6: يبين توزيع السكان البالغين 10 سنوات فأكثر حسب المستوى الدراسي لسنة 2014

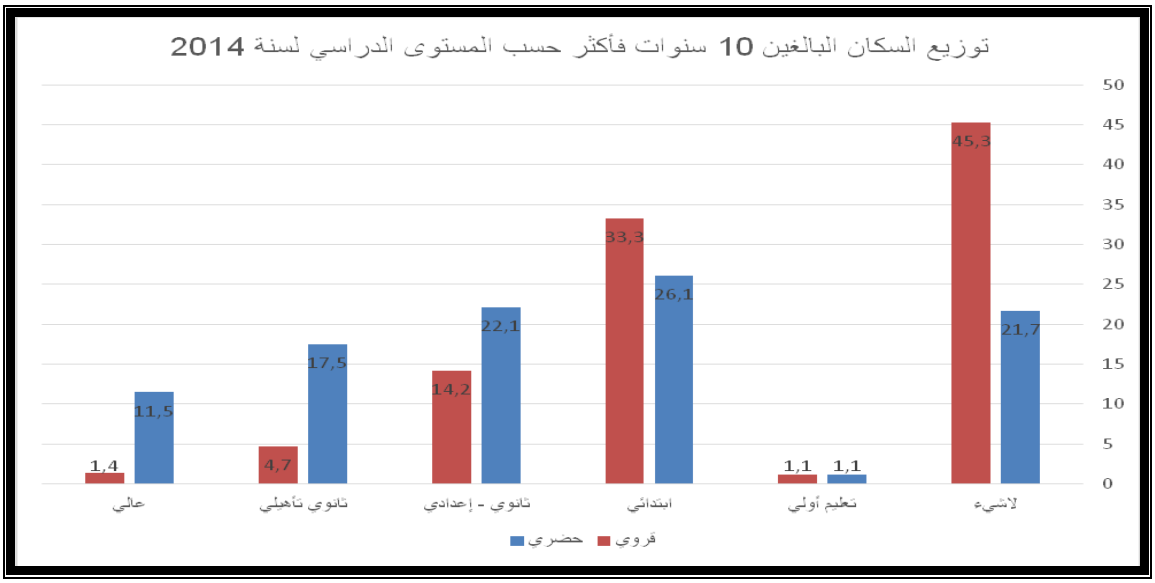

تكتسي المؤشرات المتعلقة بالمستوى الدراسي أهمية بالغة للإحاطة بالمستوى الثقافي للسكان، وتتباين هذه المؤشرات من وسط لآخر وبحسب المستويات الدراسية وعدم تكافؤ الفرص في التعليم. لذلك تبين نتائج الجدول أعلاه وتمثيله المبياني أن النسبة المهمة من السكان البالغين 10 سنوات فأكثر، لها مستوى دراسي ابتدائي بنسبة تزيد عن 26% (لا يتعدى مستواها التعليمي الابتدائي). يليها مستوى الثانوي- الإعدادي بنسبة تزيد عن 22%. أما الساكنة التي تمتلك مستوى تعليميّا عاليا فإنها لا تتجاوز نسبة 10,7%.

هذه النسب تتغير بحسب وسط الإقامة، وتبقى أهمها كما هو وارد في الجدول أعلاه تحضر بالوسط الحضري، وتفوق نظيرتها بالوسط القروي بالنسبة لجميع المستويات، باستثناء المستوى الابتدائي بالوسط القروي الذي تفوق نسبة المتمدرسين به نسبة المتمدرسين بالوسط الحضري. وربما يعزى ذلك في نظرنا إلى المدارس التي تزايد عددها بالعالم القروي رغم هشاشتها، إضافة إلى برامج الدعم المادي، على هزالتها، التي يتم تقديمها لأبناء العالم القروي (برنامج تيسير وبرنامج مليون محفظة).

إن ضعف المستوى التعليمي لدى ساكنة مدينة وجدة من الجنسين، يعكس هشاشة أخرى، تعمق الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية أكثر، من منطلق كون ضعف المستوى

التعليمي للفرد يضعف من قدراته الفكرية والعملية ولا يمكننانه من تولي وظائف ومهن، ترتقي به اجتماعيا واقتصاديا. الشيء الذي يفرز ظواهر سلبية في المجتمع من قبيل العنف.

المبحث الرابع: النشاط والبطالة بعمالة وجدة أنجاد

1-النشاط الاقتصادي

- جدول رقم 7: يبين معدل النشاط للسكان البالغين 15 سنة فأكثر

	الحضري	القروي	المجموع
عمالة وجدة-أنجاد	40,5	53,6	42,8
جهة الشرق	42,2	52,0	45,6
مجموع البلاد	40,5	55,7	46,4

المصدر: البحث الوطني حول التشغيل 2016 (المندوبية السامية للتخطيط)

- مبيان رقم7 : يبين معدل النشاط للسكان البالغين 15 سنة فأكثر

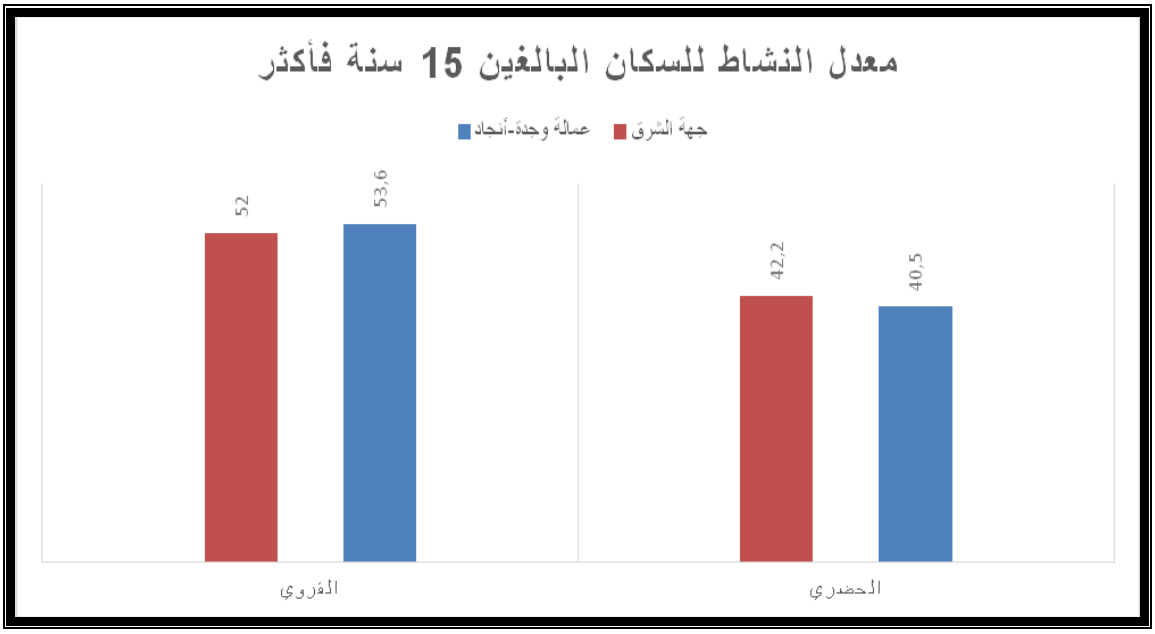

يتبين من نتائج الجدول أعلاه وتمثيله المبياني أن معدل النشاط بعمالة وجدة- أنجاد بلغ 42,8% مقابل 45,6% بجهة الشرق بأكملها. مما يدل على أن النسبة المهمة من النشاط الاقتصادي بالجهة الشرقية تتمركز بعمالة وجدة- أنجاد، وخاصة بالوسط القروي الذي يفوق نظيره الحضري ويصل الفرق بينهما إلى 13 نقطة. هذه الملاحظة المتعلقة

بتركيز النشاط الاقتصادي بعمالة وجدة- أنجاد، سيجعل من العمالة وخاصة منها مدينة وجدة مجال جذب يستقطب فئات واسعة من ساكنة المناطق الأخرى التابعة للجهة ذكورا وإناثا، بهدف البحث عن شغل والاقتراب من مختلف المؤسسات التي تقدم الخدمات العمومية الصحية مثلا والتعليمية وغيرهما. وهذه الهجرات المتواصلة ستترتب عنها تفاعلات وتحولات ستمس المجتمع الوجدي، كما أنها ستفرز ظواهر جانبية سلبية مثل الجريمة والتحرش وغيرهما، وفي الظرفية الحالية ازدادت حدة تلك الظواهر، نظرا لكون المدينة لم تعد قادرة على استيعاب ذلك التدفق الديموغرافي من الناحية الاقتصادية، الشيء الذي ساهم في ارتفاع نسبة البطالة.

2- البطالة

- جدول رقم 8: يبين معدل البطالة للسكان البالغين 15 سنة فأكثر

	الحضري	القروي	المجموع
عمالة وجدة- أنجاد	23,1	10,8	20,5
الجهة الشرقية	19,1	10,8	15,7
مجموع البلاد	13,9	4,2	9,4

المصدر: البحث الوطني حول التشغيل 2016 (المندوبية السامية للتخطيط)

ـ مبيان رقم 8: يبين معدل البطالة للسكان البالغين 15 سنة

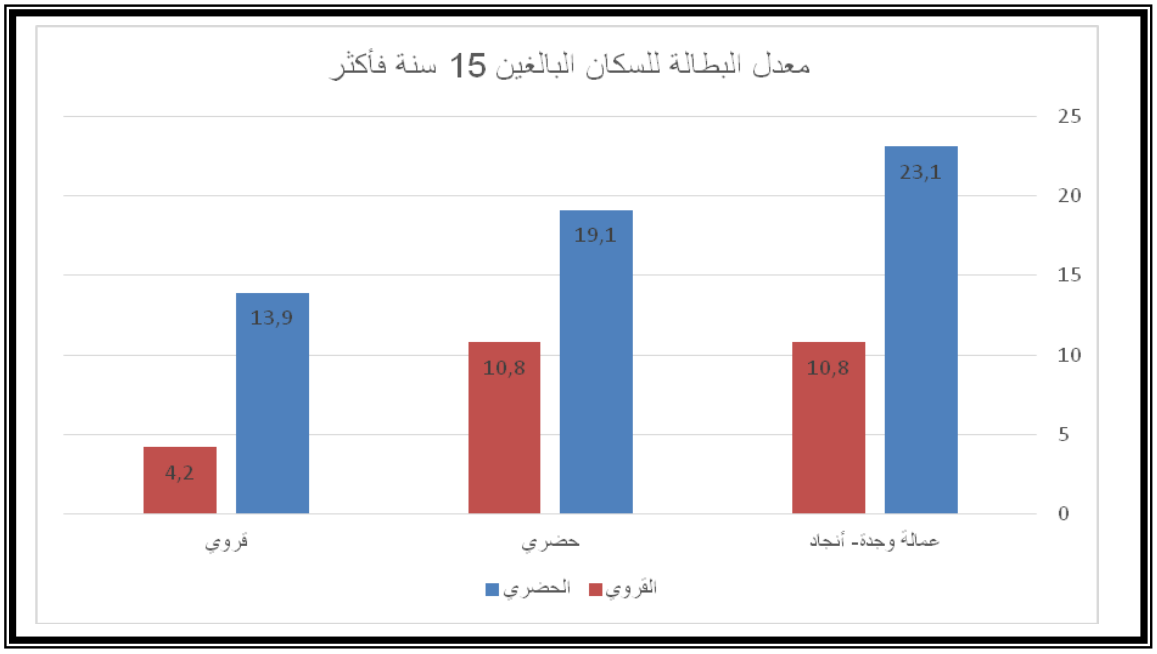

بالنسبة لمعدل البطالة بعمالة وجدة- أنجاد الذي يصل إلى 20,5%، فهو مرتفع نسبيا مقارنة مع المستوى الجهوي 15,7%، لكنه يبقى جد مرتفع إذا ما قورن بما هو حاصل على المستوى الوطني 9,4%، حيث يصل الفرق إلى 11 نقطة. وتمس البطالة على الخصوص سكان الحواضر، حيث يصل معدل البطالة إلى 23,1% في الوسط الحضري للعمالة مقابل 10,8% في وسطها القروي. هذا المعدل من المؤكد على أنه في الخمس السنوات الأخيرة ارتفع بشكل كبير، خاصة مع تمكن الدولة من محاصرة ظاهرة التهريب والقضاء عليها عبر الحدود الجزائرية المغربية أو عبر مدخل باب سبتة، هذا القطاع الذي كان يشغل النسبة المهمة من ساكنة المنطقة.

هنا تتوضح أكثر طبيعة الفئة المهمة من ساكنة عمالة وجدة- أنجاد، هي فئة متزوجة، تعاني من ارتفاع نسبة الأمية، أو لا يتعدى في غالب الأحيان مستواها التعليمي، المستوى الإبتدائي، تعاني من ارتفاع نسبة البطالة. تلك الهشاشة الاقتصادية والتعليمية، هي ما يمكن أن يفسر تفشي ظاهرة العنف ضد المرأة.

المبحث الخامس: الفقر والهشاشة

- جدول رقم 9: يبين نسبة الفقر والهشاشة بعمالة وجدة- أنجاد

	نسبة الفقر ب%	نسبة الهشاشة ب %
عمالة وجدة- أنجاد	2,07	8,38
حضري	1,50	7,27
قروي	8,53	20,89

المصدر: خريطة الفقر النقدي 2014، المندوبية السامية للتخطيط

- مبيان رقم 9: يبين نسبة الفقر والهشاشة بعمالة وجدة- أنجاد

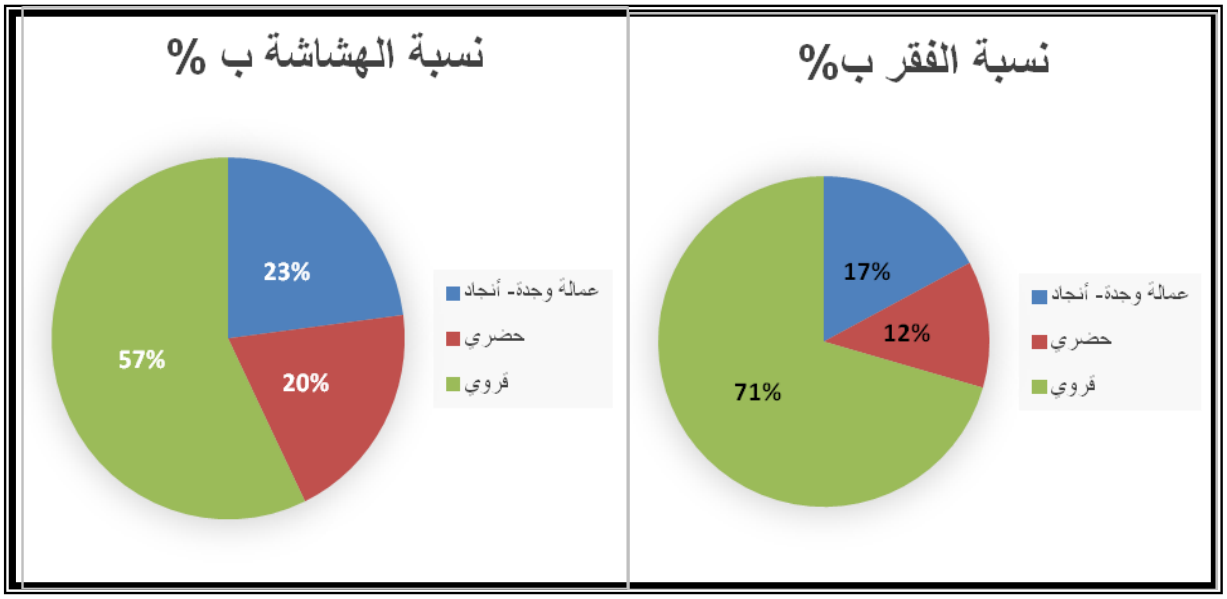

حسب خريطة الفقر، فقد بلغت نسبته بعمالة وجدة- أنجاد ما مجموعه 2,07%، في الوسطين الحضري والقروي. وأعلى نسبة هي تلك التي سجلت بالوسط القروي 8,53%؛ الشيء الذي يجعل الفقر ظاهرة قروية بامتياز.

أما بالنسبة للهشاشة فقد بلغت نسبة 8,38%، وترتفع هي الأخرى بالوسط القروي؛ حيث بلغت نسبة 20,89% مقابل نسبة 7,27% فقط بالوسط الحضري. ونعتقد بأن هذه الأرقام الآن لحظة إنجاز موضوع بحثنا، سواء تعلق الأمر بالفقر أم بالهشاشة، قد أصبحت مرتفعة بشكل كبير، مقارنة بما هو وارد في الجدول أعلاه، وتبريرنا لهذه الملاحظة يقوم

على كون الاقتصاد غير المهيكل "التهريب"، الذي كان يشغل الفئة الكبيرة من ساكنة العمالة، وينعكس إيجابا على الرواج التجاري وعلى دخل المواطن الذي يقطن بالمجال الترابي لعمالة وجدة- أنجاد. تأثر في السنوات الأخيرة بالقرار المشترك للسلطات المغربية والسلطات الجزائرية. الشيء الذي أثر سلبا وبشكل مباشر على دخل الأسر، التي أصبحت أغلبها غير قادرة على توفير الحاجيات الضرورة للعيش. هذا الواقع الجديد (وهو واقع مزري) ساهم في تزايد معدل الجريمة والعنف، ومن المؤكد على أن نسب العنف اتجاه المرأة تزايدت، سواء تعلق الأمر بالفضاء الخاص أو بالفضاء العام.

خلاصة الفصل الأول

تبين لنا في نهاية هذا الفصل، الذي تناولنا فيه مونوغرافية عمالة وجدة- أنجاد (مجال الدراسة)، أن مدينة وجدة هي المركز الحضري للعمالة، تأسست على يد زيري بن عطية الفهري، في القرن العاشر قبل الميلاد. كما تبين بأن ساكنة العمالة تشكل النسبة المهمة من الساكنة المتواجدة بالجهة الشرقية، وخاصة في وسطها الحضري (مدينة وجدة). ومعظم ساكنتها هي ساكنة فتية، بحيث تشكل حوالي النصف، بالنسبة للفئات التي تقل أعمارها عن 30 سنة. ويمثل السكان المتزوجون، الحالة الزواجية الأغلب لسكان العمالة، بنسبة تزيد عن النصف.

أما فيما يتعلق بنسبة الأمية فهي مرتفعة، خاصة في صفوف الإناث، وفي الوسط القروي بالأساس. وأن معظم الساكنة لا يتجاوز مستواها التعليمي المستوى الابتدائي بنسبة تزيد عن 26% من مجموع الساكنة.

وبالرغم من أن النشاط الاقتصادي بعمالة وجدة- أنجاد يشكل النسبة المهمة من النشاط الاقتصادي الذي تعرفه الجهة الشرقية، فإن ذلك كله لم يعمل على التقليص من نسبة الفقر والهشاشة، خاصة بالوسط القروي وبالأحياء الهامشية، هذه النسبة هي في تزايد مستمر، واتسعت دائرتها في السنوات الخمس الأخيرة، نتيجة التراجع الكبير الذي عرفته ظاهرة التهريب، على مستوى الحدود الشرقية مع الجزائر، وعلى مستوى مدخل باب مليلية، التهريب الذي كان يشغل الفئة المهمة من ساكنة العمالة والجهة ككل.

الفصل الثاني:

دراسة ميدانية للعنف ضد المرأة

بعمالة وجدة أنجاد

تمهيد

المبحث الأول: المميزات الديموغرافية للضحايا والمعتدين

المبحث الثاني: الفئات المهنية- الاجتماعية

المبحث الثالث: المستوى التعليمي

المبحث الرابع: الحالة العائلية

المبحث الخامس: إحصائيات حول أنواع العنف وأشكاله

المبحث السادس: توزيع العنف بحسب الأمكنة والأشخاص الممارسين له

خلاصة الفصل الثاني

تمهيد

تكشف لنا القراءة الأولية لسجلات شكايات ومحاضر العنف ضد المرأة بخلية التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف، بالمحكمة الابتدائية بوجدة لسنة 2018، وللاستمارات الخاصة بتصريحاتهن بذلك العنف، وإحصاء مجموع الحالات المسجلة، بأن هناك 2032 شكاية قد تم تسجيلها بالسنة القضائية المذكورة. تقدمت بها النساء ضد أشخاص من مختلف الفئات الاجتماعية: أزواج، أقارب، جيران، زملاء في العمل، أشخاص مجهولين، صاحب العمل. وهو رقم يشير إلى ارتفاع حالات العنف ضد المرأة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن ذلك الرقم لا يعكس كل الحالات التي تعرضت للعنف بعمالة وجدة- أنجاد؛ ما دام أن هناك أعداداً كبيرة من الضحايا **يفضلن الصمت على التبليغ)**.

وتتعزز أكثر فكرة ارتفاع ظاهرة العنف انطلاقا من الرقم السابق عندما نستحضر مجموع عدد الشكايات المسجلة بالخلية والتي بلغت 10268 شكاية، ما بين 2007 – 2012. تلك الأرقام تم الحصول عليها من طرف جمعية عين غزال[347]، مع الأخذ هنا بعين الاعتبار مجموع حالات النساء المعنفات اللواتي وفدن على المركز الذي تشتغل به الجمعية المذكورة، والتي يتم تسجيلها وفق استمارة خاصة[348].

تلك الأرقام **تسائل جميع مكونات المجتمع المغربي، حول مسببات ارتفاعها، وفي الوقت نفسه تسائل الدولة ومؤسساتها حول جدوى وفعالية الاستراتيجيات والإجراءات والمجهودات التي بذلت ولازالت، بهدف الحد من استفحال الظاهرة؟**

منذ البداية تكشف لنا الأرقام المتعلقة بعدد الشكايات التي توصلت بها الخلية من طرف النساء ضحايا العنف عن ارتفاع ظاهرة العنف ضد المرأة بالمجال الترابي لعمالة

[347]. المصدر جمعية عين غزال: المركز الاجتماعي للمرأة بوجدة، هي جمعية تهتم بالاشتغال على موضوع العنف ضد المرأة، وتشغل الجمعية مهمة سكرتارية اللجنة المحلية للتكفل القضائي بالنساء والأطفال ضحايا العنف بوجدة (تضم اللجنة المحلية للتكفل القضائي بالنساء والأطفال ضحايا العنف ممثلين عن المؤسسات القطاعية وجمعيات المجتمع المدني ومراكز الاستقبال والإيواء).

[348]. **ملحق رقم (5)**، الاستمارة الخاصة بتصريحات النساء ضحايا العنف بالمركز الاجتماعي للمرأة، جمعية عين غزال.

وجدة أنجاد، على غرار باقي المدن والبوادي المغربية[349]. وللتدقيق أكثر في تلك الأرقام والتعرف عن تفاصيلها، سنحاول في هذا العنصر الأول من الفصل الثاني معالجة ظاهرة العنف ضد المرأة ميدانياً، انطلاقا من المعطيات الإحصائية التي تم جمعها، من خلال تفحص سجلات شكايات ومحاضر العنف ضد المرأة، ومن خلال الاطلاع على الاستمارات الخاصة بتسجيل تلك الحالات.

سنقوم في هذا الفصل من القسم الثاني، وانطلاقاً من المعطيات الإحصائية التي تم تجميعها من السجلات الموجودة بخلية التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف بالمحكمة الابتدائية بوجدة، بالتعريف بظاهرة العنف ضد المرأة بعمالة وجدة أنجاد، من خلال قياس مدى انتشارها، والتعريف بأنواعها والأشكال الأكثر حضورا في المدينة. كما سيتم التعريف بالأمكنة وبالفضاءات التي تنتشر بها ممارسة العنف ضد النساء، وبالأشخاص الذين يمارسون العنف على النساء.

على أساس ذلك تم توزيع الفصل إلى **ستة مباحث**: خصصنا **المبحث الأول** منه للوقوف عند المميزات الديموغرافية التي تميز الضحايا والمعتدين في العينة التي تم الاشتغال عليها، وقمنا في **المبحث الثاني** بتصنيف الضحايا والمتعدين حسب الفئات المهنية-الاجتماعية، وفي **المبحث الثالث** تم تصنيفهم حسب المستوى التعليمي، وفي **المبحث الرابع** صُنِّفُوا حسب الحالة العائلية، وفي **المبحث الخامس** تم التعريف بأنواع العنف الذي تعرضت له المبحوثات وأشكاله، وأخيرا في **المبحث السادس** قمنا بتوزيع العنف بحسب أمكنة وفضاءات ممارسته، وبحسب العلاقة التي تربط المعتدين بالضحايا.

المبحث الأول: الفئات العمرية للضحايا والمعتدين

انطلاقا من تفحص سجلات شكايات ومحاضر العنف ضد النساء بخلية التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف بالمحكمة الابتدائية بوجدة، وفق النموذج الذي وضعته

[349]. حسب ما جاء في نتائج البحث الوطني حول انتشار ظاهرة العنف بالمغرب، الذي قامت به المندوبية السامية للتخطيط، نجد أن العنف ضد المرأة ينتشر في الوسط الحضري كما في الوسط القروي، بحيث تعرضت 3.8% مليون امرأة للعنف بالوسط الحضري و2.2% مليون امرأة بالوسط القروي.

وزارة العدل والحريات لذلك.[350] وتسجيل المعلومات المتعلقة بكل ضحية على حدة في ذلك النموذج[351]، من طرف المساعدة (بكسر العين) الاجتماعية التي تستمع للضحايا، وتحرر على هامش ذلك محضرا[352] خاصا بالعنف الذي تعرضت له الضحية.

بعد الوقوف عند كل حالة من تلك الحالات المسجلة بالخلية لسنة 2018، تم جمع المعطيات الإحصائية، وبمجهود شخصي أخذ منا وقتا مهما، عملنا على **تصنيف** تلك المعطيات لكي تصبح أكثر وضوحا بالنسبة للقارئ، من حيث نوع العنف وشكله والأفعال المرتبطة به ومرتكبيه وتكراره وأوقات تكراره، إلخ، إضافة إلى كون تلك المعطيات ستصبح جاهزة للجواب عن الإشكالات المطروحة في موضوع البحث.

1-سن النساء الضحايا

- جدول رقم 10: يكشف تفييء الضحايا حسب السن

الفئات العمرية	العدد	النسبة المئوية %
أقل من 24 سنة	560	27,5%
25 سنة إلى 34	602	29,6%
35 سنة إلى 44	680	33,6%
45 سنة إلى 60	190	9,3%
المجموع	2032	100

المصدر: البحث الميداني

[350]. **ملحق رقم (6)** يبين نموذجا من السجل الخاص بتعبئة بيانات الشكاية بخلية التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف بالمحكمة الابتدائية بوجدة.

[351]. كما أشرنا في مقدمة الموضوع، إلى أن النموذج الذي يتم تعبئته توجد به معطيات كثيرة غير معبأة، خصوصا عندما يتعلق الأمر بالمشتكي به الذي لا تربطه أية علاقة بالضحية، مما كان يطرح لنا صعوبة بالغة في ضرورة التدقيق في كل المعلومات المتواجدة بالنموذج، الشيء الذي كان يفرض علينا تتبع سير الملف أو الشكاية، وما إذا كانت لازالت رائجة أو تم حفظها أو صدر فيها حكم، للتعرف على المعلومات الناقصة لملإ تلك الفراغات التي كنا نصادفها في سجل الشكايات

[352]. **ملحق رقم (7)**، يبين محضر الاستماع إلى الضحية.

- مبيان رقم 10: يصنف الضحايا حسب السن

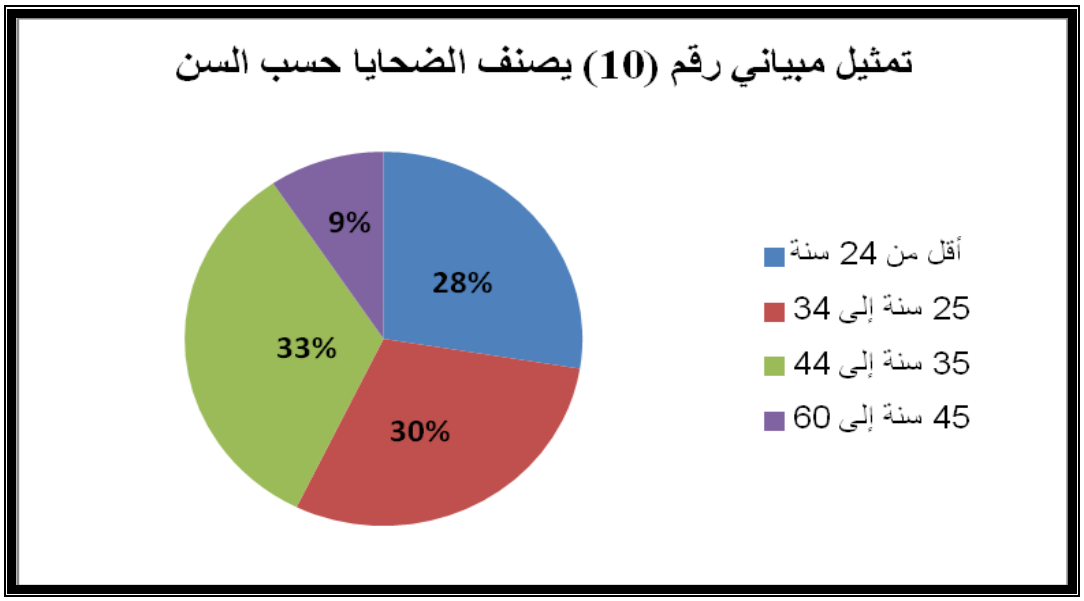

تكشف نتائج الجدول والمبيان أعلاه أن حالات العنف ضد النساء التي تمت دراستها، تفصح عن كون العنف ظاهرة تمس كافة الأعمار. تتقارب نسب النساء المعنفات عند أغلب الفئات العمرية، سواء منها التي يتراوح عمرها بين أقل من 24 سنة إلى حدود 44 سنة. وأهم نسبة هي التي تمثلها الفئة العمرية التي تتراوح بين 35 سنة و44 سنة بنسبة 33%، وتبقى الفئة العمرية التي تتراوح بين 45 سنة و60 هي أقل الفئات العمرية التي تعرضت للعنف بنسبة 9,3%.

وحسب الاطلاع على محاضر العنف واستمارات تصريحات النساء بخلية التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف بالمحكمة الابتدائية والتصريحات التي استقيناها من بعض الوافدات على الخلية، يمكن تفسير ارتفاع حالات العنف في الفترة العمرية المشار إليها سابقا لدى الفئة العمرية التي تتراوح بين 35 سنة و44 سنة، بعامل خارجي يتمثل في المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تعرفها الأسرة المغربية، فمعظم الضحايا هن زوجات، هذا ما سيت تأكيده في المعطيات اللاحقة المتعلقة بالحالة العائلية للضحايا.

في بداية الزواج، نجد أغلب الزيجات تستقر في بيت أسرة الزوج مع الأبوين وباقي أفراد أسرة الزوج الإخوة والأخوات، لذلك تحضر تدخلات كل هؤلاء في توجيه العلاقة بين الزوجين والتأثير عليها. أما بعد انصرام 20 سنة أو أكثر تكون الاستقلالية في الغالب سيدة

الموقف إما بوفاة الوالدين وإما بزواج الإخوة والأخوات واستقلالهم، إضافة إلى تدخل الأبناء عندما يكبرون وعدم تقبلهم للإهانات التي تتعرض لها الأم.

أما المتغير الاقتصادي فهو كذلك حاضر وله دخل في تفسير ذلك الارتفاع لدى الفئة العمرية التي سجلت أكبر عدد من الضحايا؛ بحيث تكون بداية الحياة الزوجية (فترة الشباب) تعرف مشاكل مادية اقتصادية (الأجر الهزيل، توفير الحاجات والمتطلبات الأسرية للزوجة والأبناء، الإعانة المادية للوالدين والإخوة والأخوات، والحصول على سكن مستقل وتجهيزه، إلخ) تلك الإكراهات والمشاكل الاقتصادية تحضر بثقلها في العلاقة الزوجية، فيصبح في الغالب العنف هو سيد الموقف في تأطير العلاقة بين الزوجين.

2-سن المعتدين

- جدول رقم 11: تفييء المعتدين حسب السن

السن	العدد	النسبة المئوية %
أقل من 24 سنة	112	5,51%
25 سنة إلى 34	774	38,09%
35 سنة إلى 44	676	33,26%
45 سنة إلى 54	394	19,38%
55 سنة فما فوق	76	3,74%
المجموع	2032	100

المصدر: البحث الميداني

- مبيان رقم 11: يصنف المعتدين حسب السن

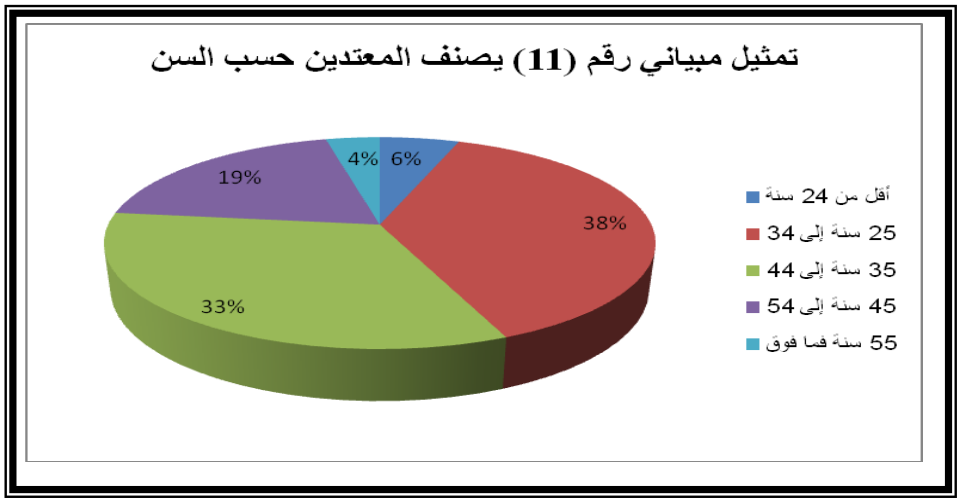

تكشف نتائج الجدول والمبيان المتعلقين بسن المعتدين الذين ارتكبوا أفعال العنف ضد النساء، أن حوالي 72% منهم تتراوح أعمارهم بين 25 و44 سنة، كما يتضح أن نسبة الشباب المعتدين ضعيفة (5,5%) وهي أضعف لدى المعتدين من المرحلة العمرية الثالثة (3,7%). وفي ارتباط بالمعطيات السابقة المتعلقة بالفئات العمرية للنساء ضحايا العنف، تبقى تقريبا هي نفسها لدى فئة المعتدين، مما يرشح أن يكون هؤلاء المعتدين هم أزواج للضحايا، هذا ما سيتم تأكيده فيما بعد عند الوقوف عند الحالة العائلية للمعتدين.

3- العلاقة بين سن المعتدين وسن الضحايا

- جدول رقم 12: يبين العلاقة بين سن الضحايا وسن المعتدين

سن الضحية		سن المعتدي					المجموع
	التكرار/ التكرار النظري	أقل من 24 سنة	من 25 إلى 34 سنة	من 35 إلى 44 سنة	من 45 سنة إلى 54 سنة	سنة فما 55 فوق	
أقل من 24 سنة	التكرار	112	448	0	0	0	560
	التكرار النظري	30,9	213,3	186,3	108,6	20,9	560,0
من 25 سنة إلى 34 سنة	التكرار	0	326	176	0	0	502
	التكرار النظري	27,7	191,2	167,0	97,3	18,8	502,0
من 35 سنة إلى 44 سنة	التكرار	0	0	500	280	0	780
	التكرار النظري	43,0	297,1	259,5	151,2	29,2	780,0
من 45 سنة إلى 60 سنة	التكرار	0	0	0	114	76	190
	التكرار النظري	10,5	72,4	63,2	36,8	7,1	190,0
المجموع	التكرار	112	774	676	394	76	2032
	التكرار النظري	112,0	774,0	676,0	394,0	76,0	2032,0
قيمة كاي تربيع	2703,970[a]						
مستوى دلالة كاي تربيع	0,0001						

المصدر: البحث الميداني

انطلاقا من الجدول أعلاه، يتضح أن هناك علاقة بين سن الضحايا من النساء وسن المعتدين فيما يتعلق بممارسة العنف على النساء. هذه العلاقة دالة إحصائيا بالنظر إلى **مستوى دلالة كاي تربيع**، حيث بلغ 0,0001.

يظهر أن الضحايا اللواتي سنهن أقل من 24 سنة، يتعرضن للاعتداء من طرف فئتين عمريتين من المعتدين؛ الفئة العمرية الأقل من 24 سنة، والفئة العمرية التي يتراوح سنها بين 24 سنة و35 سنة. وأما بالنسبة للضحايا اللواتي يتراوح سنهن ما بين 25 و34 سنة، فيتعرضن بدورهن للاعتداء من طرف فئتين عمريتين من المعتدين؛ الفئة العمرية التي يتراوح سنها ما بين 25 و34 سنة، والفئة العمرية ما بين 35 و44 سنة. وأما بخصوص الفئة العمرية من الضحايا التي يتراوح سنها ما بين 35 سنة و44 سنة، فتقع كذلك ضحية لفئتين من المعتدين الذين يتراوح سنهم ما بين 35 سنة و44 سنة، وما بين 45 و54 سنة. وأخيرا تأتي فئة الضحايا التي تبلغ من العمر 45 سنة فما فوق، تقع هي الأخرى ضحية لفئتين عمريتين من المعتدين؛ الفئة العمرية ما بين 45 و54 سنة، والفئة العمرية التي تبلغ من العمر 55 سنة فما فوق.

تدل النتائج المسجلة أعلاه، أن العنف وممارسته يخترق جميع الفئات العمرية، سواء تعلق الأمر بالضحايا أو بالمعتدين. ويبقى الاختلاف بينهم مرتبطا بالسن، حيث أظهرت النتائج، احتمال وقوع النساء ضحايا للعنف من طرف المعتدين من نفس الفئة العمرية أو أكبر من ذلك، قوي جدا.

المبحث الثاني: الفئات المهنية- الاجتماعية للضحايا والمعتدين

1- الفئة المهنية- الاجتماعية للنساء الضحايا

- جدول رقم13: يبين الفئات المهنية- الاجتماعية للنساء الضحايا

المهنة	العدد	النسبة المئوية %
ربة بيت	1005	49,5%
عاطلة	637	31,34%
مستخدمة	300	14,76%
طالبة	15	0,73%
تاجرة (بائعة أشياء بسيطة)	40	2,01%
إطار متوسط	10	0,49%
إطار عال	04	0,19%
المجموع	2032	100%

المصدر: البحث الميداني

- مبيان رقم 12: يبين الفئات المهنية- الاجتماعية للضحايا

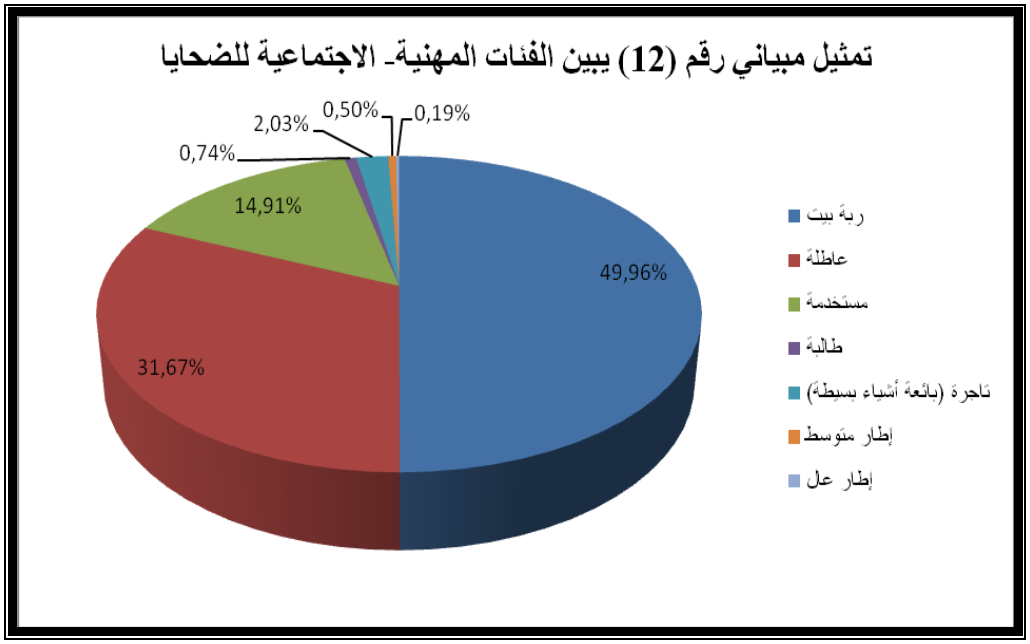

تكشف نتائج الجدول أعلاه أن النساء اللائي لا يتوفرن على مهنة، يشكلن أكبر نسبة، وهن إما ربات بيوت يزاولن العمل المنزلي غير المأجور، تابعات اقتصاديا لأزواجهن، أو عاطلات عن العمل أو لايمتلكن في الأصل أية مهنة، تابعات اقتصاديا لآبائهن أو أحد من أفراد عائلتهن، وقد بلغت النسبتان معا في المجموع ما قيمته 80%. هذه النتيجة الملاحظة، تؤكد اتساع الفجوة بين العمل من جهة والأسرة من جهة أخرى جغرافيا ورمزيا؛ أي خلق الحدود الفاصلة بين المناطق الصناعية من جهة والمناطق السكنية من جهة أخرى، وتساهم في تعزيز **تقسيم العمل بين الجنسين على أساس النوع؛** فمكان العمل هو مجال خاص بالرجال، بينما تعتبر الأسرة والبيت بكل أعبائه المجانية (غير مدفوعة الأجر) من عمليات الطهي والتنظيف وتنشئة الأطفال وغيرها، مجالا خاصا بالنساء. هذه النتيجة تؤكد صحة **الفرضية الثانية** التي طرحناها لتفسير الظاهرة، والتي ترى في انعدام المساواة بين الجنسين في الوصول إلى الموارد والمنافع أساسا في استمرار العنف الواقع على النساء. وفي نفس الوقت تزكي أيضا هذه النتيجة، صحة **الفرضية الأولى** التي تربط العنف ضد المرأة بالتجدر الثقافي لها في المجتمع، إن مبدأ الفصل بين مجال العمل ومجال الأسرة، يقدم في الأصل تبريرا ثقافيا للرجل الذي يعمل للحصول على الأجر، أو كما عبرت عن ذلك جيسي برنارد Jessie Bernard "إنه الارتباط بين الرجولة والعمل المأجور أو ما يطلق عليه العائل الجيد goode provider role" [353]، أما المرأة فإنها تبقى في المنزل لرعاية أسرتها.

إن كان وضع المرأة في المغرب قد عرف تحولات مهمة في السنوات الأخيرة من حيث مزاولة العمل المأجور خارج المنزل إلى جانب الرجل، على غرار ما حصل "في النصف الثاني من القرن الماضي وبدايات القرن الحالي، في أوروبا وأمريكا وأستراليا ونيوزلاندا وجزر المحيط الهادي وآسيا وإفريقيا"[354] إلا أن هذا الأمر على ما يبدو لم يبرز في المجتمع الوجدي مجال الدراسة، فمازال البيت والأسرة مجالا خاصا بالمرأة، هذا ما أظهرته النتائج الخاصة بالضحايا، وما تزال فكرة المساواة بين الجنسين في العمل فكرة بعيدة التحقق، والمرأة لا تخرج للعمل خارج المنزل إلا وهي مجبرة على ذلك في حالات

[353]. إيمي إيس وارتون، **علم اجتماع النوع، مقمة في النظرية والبحث**، مرجع سابق، ص. 169.
[354]. المرجع نفسه، ص. 171-172.

الفقر أو الطلاق أو عندما تكون بدون معيل، كما صرحت بذلك إحدى المبحوثات التي أجرينا معها المقابلة[355].

في المقابل، يقل العنف عند النساء ذوات الدخل الاقتصادي (وهن النسبة الأضعف من مجموع الضحايا)، اللواتي يحققن استقلالية مادية، عند المستخدمات، وتضعف نسبته أكثر عند فئة النساء المنتميات إلى الشرائح الاجتماعية العليا. هذه النتائج تجعلنا نسجل ملاحظة مهمة تهم العلاقة بين الشرط الاقتصادي للنساء والعنف الذي يمارس عليهن (ذلك الشرط المتمثل في الاستقلالية المالية للمرأة)، وهي ملاحظة تؤكد صحة الفرضية الثالثة من الفرضيات التي طرحناها لتفسير الظاهرة، والتي ترى في إمكانية أن تكون الهشاشة الاقتصادية عاملا يفسر العنف الواقع على المرأة؛ فمعظم النساء اللواتي تعرضن للعنف هن تعشن وضعية هشاشة اقتصادية، النساء اللواتي يتوفرن على دخل اقتصادي ومتمكنات اقتصاديا داخل أسرهن وفي المجتمع هن أقل تعرضا للعنف من غيرهن، مما يجعل من التمكين الاقتصادي للمرأة عاملا يقلل من إمكانية العنف الواقع عليها من قبل الزوج أو الأب أوالأخ، مادامت تساهم في دخل العائلة. طبعا هذه الملاحظة لا تنسينا التأكيد على وجود حالات عنف رغم كون المرأة لها دخل واستقلالية مالية عن الزوج، لكن على الأقل تبرز أهمية العامل الاقتصادي في التقليل من العنف الواقع على المرأة، في قدرتها على اتخاذ قرار الانفصال عن الزوج وتحمل مسؤوليات الأبناء وحاجياتهم إلى أن تبت المحكمة في القضية. وبالمقابل تخوف المرأة من كون انفصالها عن الزوج سيجعلها وأبناؤها ضحية للحاجة الاقتصادية ولعدم قدرتها على توفير الحاجيات الأساسية لها ولأبنائها، مما يكون باعثا لهذه الأخيرة على الصبر على عنف الزوج وتحمله وعدم التبليغ عنه كما صرحت بذلك أحد المستجوبات.

[355]. المقابلة رقم 2 (المبحوثة تبلغ من العمر 40 سنة، ربة بيت، مستواها الدراسي الإعدادي).

2-الفئة المهنية- الاجتماعية للمعتدين

- جدول رقم 14: يبين الفئات المهنية- الاجتماعية للمعتدين

المهنة	العدد	النسبة المئوية %
حرفي	687	33,8%
مستخدم	520	25,6%
عاطل	320	15,7%
تاجر	268	13,2%
إطار متوسط	162	8,0%
إطار عال	60	3,0%
طالب	15	0,7%
المجموع	2032	100%

المصدر: البحث الميداني

- مبيان رقم 13: يبين الفئات المهنية- الاجتماعية للمعتدين

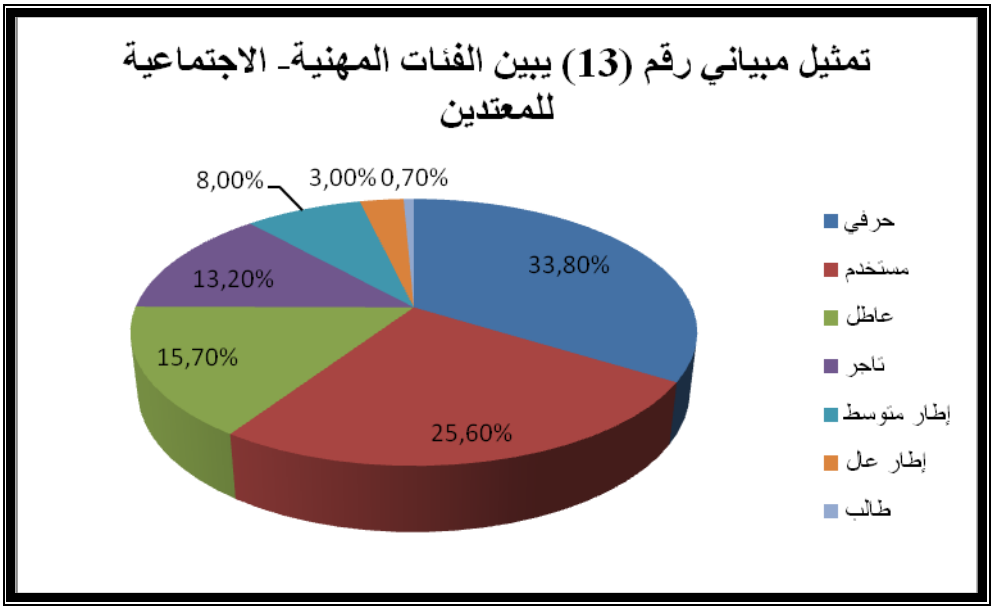

تكشف لنا نتائج الجدول أعلاه وتمثيله المبياني، أن معظم الأشخاص المعتدين الذين مارسوا العنف على النساء يزاولون مهنة حرفي بنسبة تجاوزت 33% من مجموع المعتدين. تليهم بعد ذلك فئة المستخدمين بنسبة تزيد عن 25%، وفئة العاطلين من لا عمل لهم ولا يزاولون أي مهنة على الأقل في فترة اعتدائهم على الضحايا بنسبة تفوق 15%، أما النسبة المتبقية من المعتدين فقد توزعت المهن التي تمارسها ما بين مهنة تاجر أو موظف أو طالب.

وباعتبار أن ما يزيد عن نسبة 58% من المعتدين يزاولون مهن حرفية بسيطة، أو هم مستخدمون لدى القطاع الخاص؛ مهن حرفية في غالبيتها موسمية تنشط اقتصاديا في موسم معين وتضعف في مواسم أخرى مما يضعف مدخول أصحابها في تلك المواسم. أو مزاولة خدمات في القطاع الخاص المهيكل أو غير المهيكل، مستخدموها يعانون هم الآخرون من محدودية الدخل ومن مشاكل أخرى عديدة تتربط بهذا القطاع. وسواء تعلق الأمر بمهنة الحرفي أو المستخدم من هذه الفئة من المعتدين، فهم من ذوي الدخل المحدود أو الضعيف، مما تترتب عنه صعوبات اقتصادية تعيشها أسرهم، وبسبب هذا الوضع تسوء العلاقة بين الزوجين داخل هذه الأسر، وغالبا ما يكون العنف هو الحاضر في العلاقة الزوجية. مما يزكي صحة **الفرضية الثالثة** التي طرحناها سابقا والقائلة بأن الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها الأسر هي من تساهم في العنف الواقع على النساء، وخاصة منه العنف الزوجي؛ هشاشة اقتصادية تتمثل في الدخل الضعيف والهزيل أحيانا، حوالي ما يقرب 60%، وهشاشة اجتماعية تتمثل في كون العدد الكبير من المعتدين حوالي 74%، هم في حالة هشاشة اجتماعية أغلبهم منقطعين عن الدراسة ولا يتوفرون على كفاءات تؤهلم للبحث عن شغل يضمن لهم دخلا متوسطا يمكنهم من تدبير حياتهم وحياة أسرهم بالشكل المطلوب.

4- العلاقة بين مهن الضحايا ومهن المعتدين

- جدول رقم 15: يبين العلاقة بين مهن الضحايا ومهن المعتدين

مهنة المعتدي	التكرار/ التكرار النظري	ربة بيت	عاطلة	مستخدمة	طالبة	تاجرة (بائعة أشياء بسيطة)	إطار متوسط	إطار عال	المجموع
حرفي	التكرار	687	0	0	0	0	0	0	687
	التكرار النظري	339,8	215,4	101,4	5,1	13,5	3,4	8,5	687,0
مستخدم	التكرار	318	202	0	0	0	0	0	520
	التكرار النظري	257,2	163,0	76,8	3,8	10,2	2,6	6,4	520,0
عاطل	التكرار	0	320	0	0	0	0	0	320
	التكرار النظري	158,3	100,3	47,2	2,4	6,3	1,6	3,9	320,0
تاجر	التكرار	0	115	153	0	0	0	0	268
	التكرار النظري	132,5	84,0	39,6	2,0	5,3	1,3	3,3	268,0
إطار متوسط	التكرار	0	0	147	15	0	0	0	162
	التكرار النظري	80,1	50,8	23,9	1,2	3,2	0,8	2,0	162,0
إطار عال	التكرار	0	0	0	0	40	10	10	60
	التكرار النظري	29,7	18,8	8,9	0,4	1,2	0,3	0,7	60,0
طالب	التكرار	0	0	0	0	0	0	15	15
	التكرار النظري	7,4	4,7	2,2	0,1	0,3	0,1	0,2	15,0
المجموع	التكرار	1005	637	300	15	40	10	25	2032
	التكرار النظري	1005,0	637,0	300,0	15,0	40,0	10,0	25,0	2032,0
قيمة كاي تربيع	5910,013[a]								
مستوى دلالة كاي تربيع	0,0001								

المصدر: البحث الميداني

انطلاقا من الجدول أعلاه، يتضح أن هناك علاقة بين مهن الضحايا ومهن المعتدين عليهن، وهذه العلاقة دالة إحصائيا بالنظر إلى **مستوى دلالة كاي تربيع** حيث بلغ 0,0001.

يظهر جليا أن الضحايا اللواتي تعرضن للعنف، هن إما ربات بيوت أو عاطلات عن العمل أو مستخدمات، وهي الفئة التي تعرضت للعنف أكثر من الفئات الأخرى. مورس عليهن العنف من قبل المعتدين الذين يزاولون مهنة تاجر أو حرفي أو مستخدم أو عاطل عن العمل. كما تم الاعتداء على الضحايا من فئة المزاولات لأنشطة تجارية بسيطة والطالبات واللواتي تشغلن وظائف متوسطة أو عليا، من طرف المعتدين الذين يشغلون مهنا متوسطة أو عليا.

وتدل هذه النتائج، أن العنف يمس كل الفئات المهنية من الضحايا ويمارسه عليهن معتدون ينتمون إلى كل الفئات المهنية. ويبقى الاختلاف بينهما في الدرجة؛ تزداد نسبة العنف الواقع على النساء ذوات الدخل المحدود أو اللواتي لا مدخول لهن، والنسبة الأكبر منهن يزاولن العمل المنزلي غير المأجور. هذا العنف يمارسه عليهن المعتدون الذين يزاولون مهنا حرفية أو هم مستخدمون أو مزاولون لأنشطة تجارية. في الغالب يبقى المستوى التعليمي الضعيف للفئتين معا، هو المفسر للعطالة أو لمزاولة مهن حرفية وأنشطة مهنية بسيطة- وهو ما أكدته نتائج الجدول الموالي- وعليه فإن ضعف المستوى التعليمي لا يؤهل الفرد من الجنسين على تملك كفايات مهنية تمكنه من تقلد وظائف تساعده على تحقيق استقلالية مادية خاصة في صفوف النساء.

المبحث الثالث: المستوى التعليمي للضحايا والمعتدين

1- المستوى التعليمي للنساء ضحايا العنف

- جدول رقم 16: يبين المستوى التعليمي للنساء ضحايا العنف

المستويات	العدد	النسبة المئوية %
بدون مستوى (لا شيء)	783	38,5%
مستوى ابتدائي	795	39,1%
مستوى ثانوي إعدادي	211	10,40%
مستوى ثانوي تأهيلي	142	7,00%
مستوى عالي (جامعي)	101	5,00%
المجموع	2032	100%

المصدر: البحث الميداني

- مبيان رقم 14: يبين المستوى التعليمي للضحايا

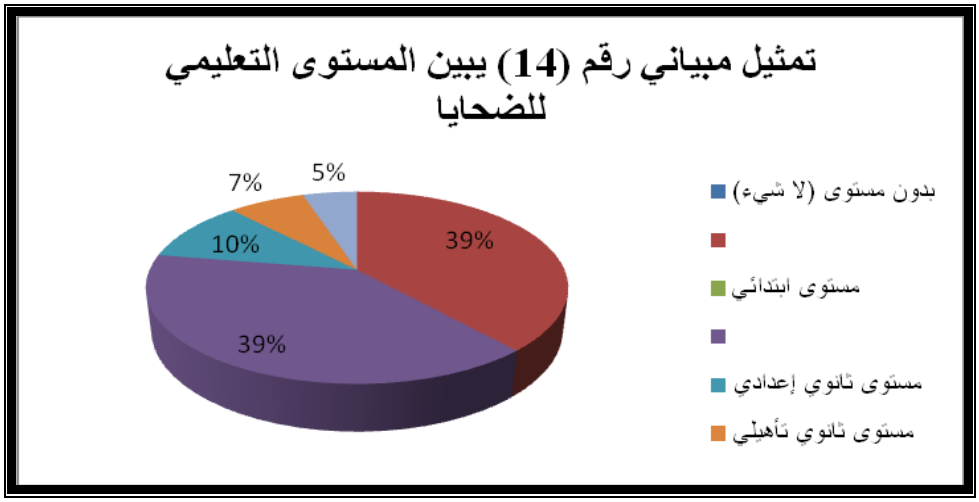

تكشف المعطيات الخاصة بالمستوى التعليمي للنساء الضحايا (ضحايا العنف) أن الشكايات التي تصل خلية التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف بالمحكمة الابتدائية بعمالة

وجدة أنجاد، تصدر في غالبيتها عن النساء الأميات بنسبة 38,5%[356]، أو عن نساء يمتلكن مستوى تعليميا يتعلق بالمرحلة الابتدائية بنسبة 39,1%. في حين تقل تدريجيا تلك النسبة كلما تدرجنا تصاعديا في المستوى التعليمي للضحايا، تمتلك منهن نسبة 17,40% مستوى تعليميا ثانويا بسلكيه الإعدادي والتأهيلي، وتنخفض تلك النسبة لتصل إلى 5% بخصوص التعليم العالي.

هذه النتائج تطرح علاقة العنف بالمستوى التعليمي للضحايا؛ حيث يظهر المستوى التعليمي باعتباره متغيرا يفسر العنف المسلط على النساء من خلال الفجوة التي تسجل بين الجنسن في كل أسلاك التعليم تقريبا؛ فنسبة الرجال المتمدرسين أو الذين لهم مستوى تعليمي يتجاوز بنسب كبيرة في بعض المستويات التعليمية مستوى النساء. وبطبيعة الحال يكون لهذا الانخفاض في المستوى التعليمي للمرأة، تأثيرعلى انخفاض وعيها ومعرفتها بحقوقها، وازدياد جهلها بالمساطر التي يجب اتباعها لحماية حقوقها من عنف الرجال، أزواجا كانوا أو أقارب أو غرباء، والنتيجة هنا تكون إما تقبل العنف أو السكوت عليه. تم بناء هذه الملاحظة من طرفنا على المسلمة (postulat) التي ترى أن التعليم ضرورة وحاجة أساسية لبناء قدرات الشخص على الاستجابة للفرص والتحديات التي يواجهها في حياته اليومية، من خلال تزويد الشباب بمجموعة من المهارات والقدرات والكفايات التي تمكنهم من المشاركة في المجتمع. كما يؤدي التعليم إلى تنمية روح المسؤولية عند المواطنين، فضلا عن كونه يسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية، ويخفض الفقر وعدم المساواة.

إن الأهمية المركزية للتعليم تتركز بشكل أساسي في تعزيز التنمية البشرية، التي أصبحت أحد الإلتزامات الواقعة على الدول، من أجل ضمان توفيرها للأطفال. منذ الإعلان

---

[356]. حسب البحث الوطني الذي قامت به وزارة التربية الوطنية حول الأمية لسنة 2012، إذ توصل البحث إلى أن الأمية تشكل نسبة 28%، منها 19% في المجال الحضري و42% في المجال القروي، وحظ النساء من تلك النسبة هو 37% منها نسبة 55% بالنسبة للنساء القرويات، مقابل25% للرجال. وأن نسبة تعليم الفتيات في التعليم الأولي لا تتعدى 25% مقابل 45% للذكور، كما أن تعميم التعليم لا يزال بعيد المنال بالنسبة للتعليم الثانوي الإعدادي 54% والتعليم الثانوي التأهيلي 29%. وتنخفض نسبة الطالبات في السلك الثالث من الدراسات العليا 35.9%، وفي سلك الدكتوراه 22.37% وهناك وجود مكثف للطالبات في بعض المسالك (طب الأسنان، والتجارة والتسيير)، فيما ينخفض حضورهن في تخصصات أخرى مثل: الرياضيات، والتكنولوجيا، والهندسة والعلوم، ويمكن القول على أن اختيار تخصص الدراسة يساهم بشكل قوي في تقسيم سوق الشغل وإعادة إنتاج الصور النمطية حول المرأة.
يمكن مراجعة مقالنا: واقع المساواة بين الجنسين في المغرب، دراسات نسائية النساء ومقاومة العنف واللامساواة مختبر الدراسات النفسية والاجتماعية، مرجع سابق، ص. 133-148.

العالمي لحقوق الإنسان عام 1948، وما لحقه من اتفاقيات بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام 1952، واتفاقية حقوق الطفل عام 1989، أطلق نداء إلى حكومات العالم بضرورة أن يحصل جميع الأطفال، الفتيان والفتيات على حد سواء، على التعليم مجانا في المرحلتين الابتدائية والثانوية التي تكرس بما لا يقبل الشك جهودها للتنمية الكاملة لشخصية الإنسان[357].

إن المعطيات الرقمية الواردة في الجدولين المتعلقين بالمستوى التعليمي للضحايا ومعنيفيهم، تظهرأن فجوة التعليم قائمة بين الإناث والذكور في كل المستويات تقريبا، وتتسع دائرتها في التعليم العالي. وهي نتائج تؤكد وتزكي صحة **الفرضية الثانية** التي ترى في انعدام المساواة بين الجنسين في الحصول على المزايا والمصالح والخدمات الاجتماعية أساسا لتفسير العنف الواقع على المرأة. لذلك لن يكون من باب المبالغة القول بأن تحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية بين الجنسين في التعليم، من شأنه أن يساهم في منح المرأة كل القدرات والكفاءات للاستفادة بشكل متساوي مع الرجل في الفرص التي يتيحها المجتمع أمامهما.

2- المستوى التعليمي للمعتدين

- جدول رقم 17: يبين المستوى التعليمي للمعتدين

المستوى التعليمي للمعتدين	العدد	النسبة المئوية %
بدون مستوى تعليمي (لاشيء)	616	30,3%
مستوى ابتدائي	817	40,2%
مستوى ثانوي إعدادي	204	10%
مستوى ثانوي تأهيلي	150	7,4%
مستوى عالي (جامعي)	245	12,1%
المجموع	2032	100%

المصدر: البحث الميداني

[357]. الأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948.

- مبيان رقم 15: يبين المستوى التعليمي للمعتدين

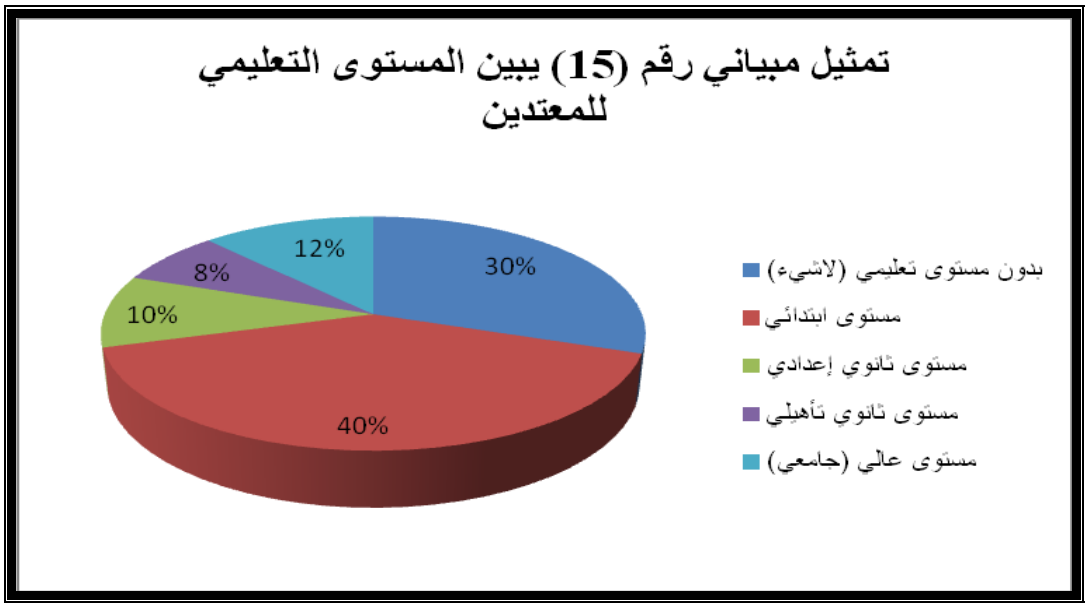

تكشف النتائج المتعلقة بالمستوى التعليمي للمعتدين أن نسبة 40,2% لا تمتلك سوى مستوى تعليميٍّ ابتدائي، ونسبة 30,3% بدون مستوى، ونسبة 17% هي التي تمتلك مستوى تعليميا ثانويا بسلكيه الإعدادي والتأهيلي، ونسبة 12% هي التي تمتلك مستوى تعليميا جامعيا.

رغم كون تلك الأرقام المتعلقة بالمستوى التعليمي للمعتدين على النساء ضحايا العنف، تبقى أرقاما ضعيفة وتعكس تراجع وتدني المستوى التعليمي لهولاء، إلا أنها عندما تقارن بالأرقام الخاصة بالضحايا، فأنها تظهر ذلك التفوق الحاصل لصالح الذكور في أغلب المستويات التعليمية مع بعض التكافؤ على مستوى التعليم الثانوي. إن ذلك التفاوت في المستوى التعليمي، يجسد الفجوة القائمة بين الجنسين في المجتمع وفي كل المجالات، مادام التعليم يعتبر أمرا حاسما لتعزيز فرص النجاح والتقدم في جميع أركان الحياة الإنسانية، ويسهم إلى حد كبير في تقليص مساحة الهشاشة عند جميع الناس.

إن ارتفاع نسبة المعتدين الذين لا يملكون سوى مستوى تعليمي ابتدائي أو بدون مستوى تعليمي، يدل على أن تدني المستوى التعليمي للرجل يكون أحد العوامل الرئيسية في ممارسة العنف على المرأة. وتفسير ذلك في اعتقادنا، يعود إلى كون الارتقاء في المستوى

التعليمي يساهم في نضج الشخص، وفي إمكانية تخلصه من الثقافة التقليدية البطريركية السائدة في المجتمع، والتي ترسخ أفضلية الرجل على المرأة، ثقافة تحط من كرامتها كشخص وككائن وكإنسان بممارسة العنف عليها.

كما أن ارتفاع المستوى التعليمي للرجل يمكنه من الحصول على عمل أو وظيفة وبالتالي على دخل، الأمر الذي يقلل من احتمالية ارتكابه للعنف اتجاه المرأة، سواء بصفته الجاني أو المجرم الذي يعترض سبيل المرأة في الشارع العام، أو بصفته الزوج الذي يتمكن من توفير الحاجيات الضرورية لأفراد أسرته، ويخرجه من ضغوطات الحياة، ويجنبه التصادم مع الزوجة وتصريف تلك الضغوطات عنفا عليها، ذلك ما يحصل عندما يتعذر عليه تأمين حاجيات أسرته. ذلك ما يجعل **فرضية** الهشاشة السوسيوثقافية والاقتصادية فرضية لها قيمتها وأهميتها في تفسير العنف الواقع على المرأة.

المبحث الرابع: الحالة العائلية

1-الحالة العائلية للضحايا

- جدول رقم 18: يبين الحالة العائلية للضحايا

الحالة العائلية	العدد	النسبة المئوية %
متزوجة	1483	72,98%
عازبة	227	11,17%
مطلقة	198	9,74%
أرملة	60	2,95%
مخطوبة	64	3,14
المجموع	2032	100%

المصدر: البحث الميداني

- مبيان رقم 16: يبين الحالة العائلية للضحايا

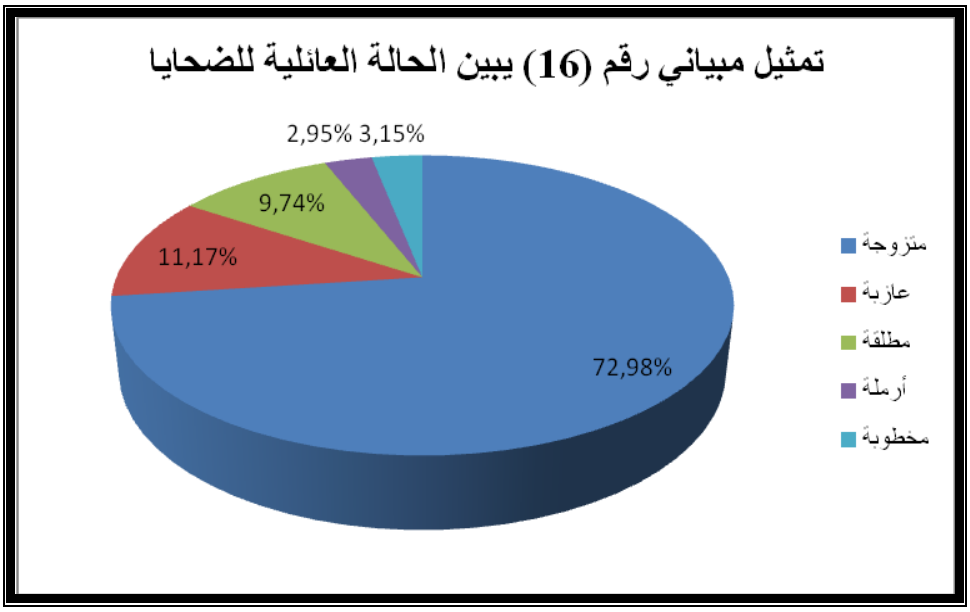

يقدم الجدول بنية الحالة العائلية للضحايا، ويبيّن أنه تقريبا حوالي 73% من النساء متزوجات، والنسبة المتبقية تتوزع تدريجيا بين النساء العازبات (11,17%)، والمطلقات (9,74%)، والأرامل (2,95%)، والمخطوبات (3,14%). كما تؤكد تلك النتائج أن غالبية أنواع العنف التي تمارس على المرأة، تحدث في المجال الخاص بالأسرة، ويقع في معظم الأحيان على أيدي الشركاء الحميمين، وينظر إليه في العديد من الثقافات باعتباره جانبا طبيعيا للحياة الزوجية والأسرية[358]. وهذا العنف المسلط على المرأة من قبل الزوج، قد تكون نتيجته القتل في بعض الأحيان، فقد قدرت "منظمة الصحة العالمية في عام 2013 أن ما يصل إلى 38% من جرائم القتل بين الإناث على مستوى العالم ترتكب من قبل الشركاء الذكور"[359].

هذه النتائج تجعلنا نقف عند بعض الملاحظات التي تخص علاقة العنف بالزواج؛ ونسائل ما طرحته **الفرضية الخامسة** بخصوص هذه العلاقة، التي يمكن قياسها من خلال طبيعة التناسب والتقارب الكائن بين الزوجين، من حيث السن والمستوى التعليمي والمستوى الاجتماعي (يقصد بالمستوى الاجتماعي للزوجين الفئات المهنية- الاجتماعية)،

[358]. إيمي إيس وارتون، **علم اجتماع النوع، مقدمة في النظرية والبحث**، مرجع سابق، ص. 117.
[359]. نفسه، ص. 118.

ومعرفة ما إذا كان ذلك التناسب قويا أو متوسطا أو ضعيفا، وهذا الأمر سنحاول أن نتحقق منه في محور خاص يقارن بين موارد الزوجين.

2-الحالة العائلية للمعتدين

- جدول رقم 19: يبين الحالة العائلية للمعتدين

الحالة العائلية	العدد	النسبة المئوية %
متزوج	1798	88,5%
عازب	130	6,4%
مطلق	86	4,2%
أرمل	6	0,3%
خطيب	12	0,6%
المجموع	2032	100%

المصدر: البحث الميداني

- مبيان رقم 17: يبين الحالة العائلية للمعتدين

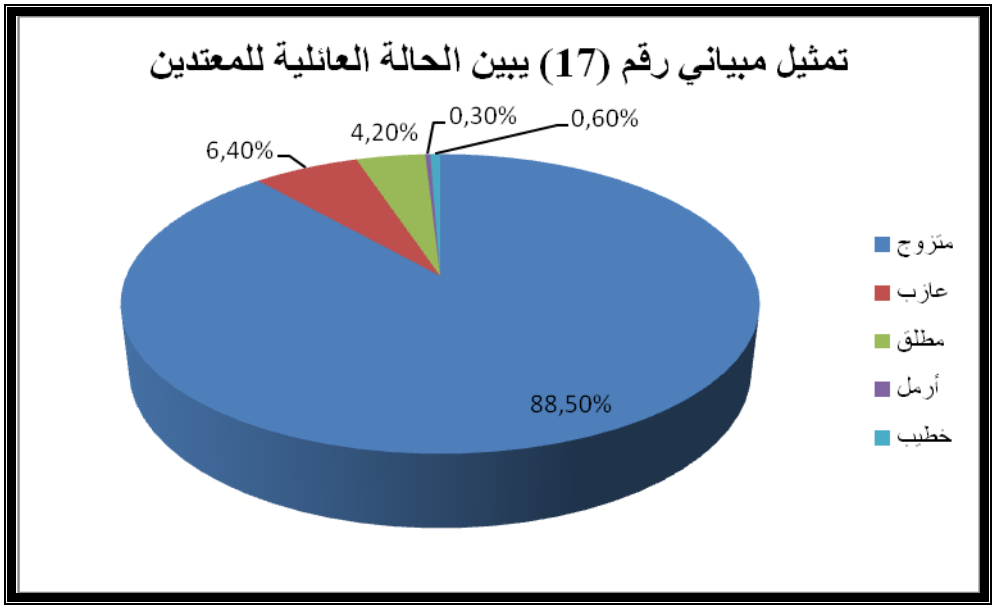

تبين النتائج المتعلقة بالحالة العائلية للمعتدين أنهم متزوجون في غالبيتهم العظمى (88,5%)، ولا يمثل المعتدون العزاب سوى نسبة 6,4%، والمطلقون نسبة 4,2%. وتظل نسبة المعتدين الأرامل (0,3%)، والمخطوبين (0,6%) ضئيلة للغاية. وهي نتائج تضع

الشركاء أو الأزواج على قائمة المعتدين المعنفين للمرأة، مما يرجح فكرة التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الأطفال الذكور داخل أسرهم؛ تنشئة تكرس الهيمنة الذكورية على النساء، يعيد الأبناء إنتاجها في علاقاتهم مع زوجاتهم عندما يكبرون ويتزوجون، وهي فكرة تزكي وتؤكد دائما **الفرضية الأولى** التي اقترحناها في البحث، وتفسر العنف بالتجدر الثقافي للظاهرة في المجتمع.

المبحث الخامس: إحصائيات حول أنواع العنف وأشكاله

1- توزيع العنف حسب أنواعه

تكشف المعطيات الإحصائية، التي تم جمعها من سجلات شكايات ومحاضر العنف ضد النساء بخلية التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف بالمحكمة الابتدائية بوجدة، أن العنف يمارس ضد المرأة بنوعيه، سواء منه العنف الأسري أي ذلك الذي يحدث من طرف أحد أعضاء الأسرة، أم منه العنف المجتمعي ذلك الذي يحدث خارج الأسرة في المجتمع. وعلى أساس تلك المعطيات تم توزيع أنواع العنف الممارس على المرأة وترتيبها على الشكل المبين في الجدول رقم (18).

- جدول رقم 20: يبين توزيع العنف حسب أنواعه

أنواع العنف	العدد	النسبة المئوية %
عنف أسري	1,642	80.81%
عنف خارج إطار الأسرة	390	19.19%
المجموع	2,032	100%

المصدر: البحث الميداني

- مبيان رقم 18: يبين توزيع العنف حسب أنواعه

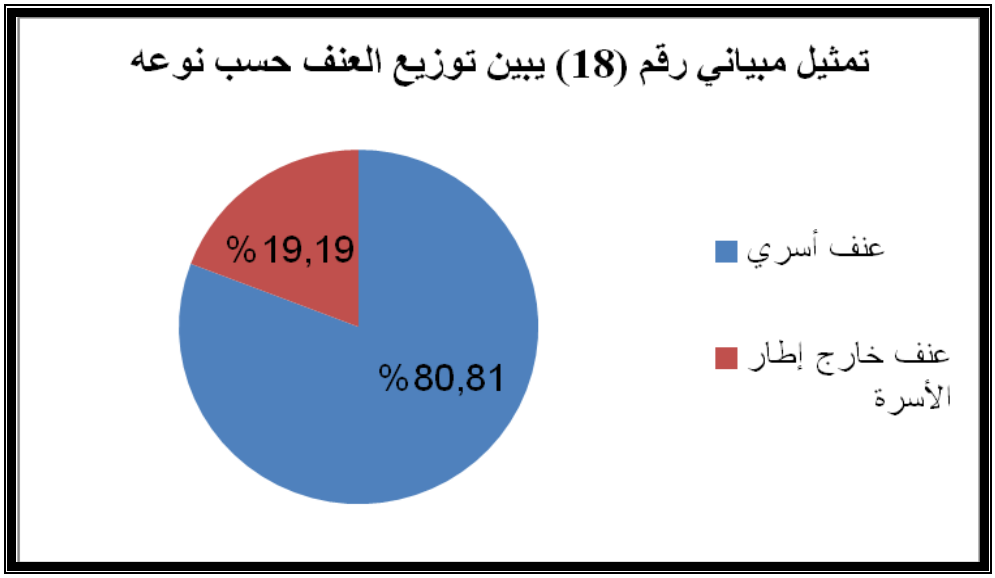

يتضح من الجدول رقم (20) وتمثيله البياني، أن مجموع حالات العنف ضد النساء اللواتي تقدمن بشكاياتهن إلى خلية التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف بالمحكمة الابتدائية بوجدة ضد مرتكبي العنف، يؤكد أن النساء قد تعرضن للعنف بنوعيه: عنف تمت ممارسته عليهن داخل الأسرة (عنف أسري) بنسبة تجاوزت 80% من الضحايا (العينة المدروسة)، وهو عنف مورس عليهن إما من طرف الزوج أو عائلته (أب الزوج، أخ الزوج، أخت الزوج، أم الزوج، إلخ) بالنسبة للنساء المتزوجات، أو من طرف الأب، الأم، الأخ، الأخت، الإبن (أقارب المرأة أو الفتاة). كما تمت كذلك ممارسة العنف عليهن خارج الأسرة في المجتمع، سواء تعلق الأمر بالشارع العام، أم بالفضاءات العمومية، أم بمكان العمل، أم بالجامعة، أم بالثانوية، إلخ.

"مما يجعل العنف مظهرا يوميا تعاني منه النساء داخل البيت من خلال القيم الفاسدة، والممارسات الجزرية والتربوية، والمعتقدات الدينية غير السويّة، أو خارجه في الشارع الذي يتحول إلى مساحة تحركها الطابوهات والنزعات الذكورية بكل مواصفاتها المتخلفة، ليتحول العنف إلى مؤسسة قائمة بذاتها، بأنماطها ودرجاتها ولغتها وممارساتها"[360].

[360]. زينب الأعوج: **المرأة المغاربية والعنف، النساء والعنف**، مرجع سابق، ص. 14.

كما أن تلك المعطيات تبين أن العنف الأسري يشكل أكبر نسبة، وصلت إلى حدود 80%، من مجموع الحالات التي تمت دراستها؛ حيث نجد أن 1642 حالة قد تعرضت للعنف داخل أسرتها، في الفضاء الذي من المفترض فيه أن يحمي المرأة ويوفر لها الأمن والاستقرار، حتى تتمكن من أداء دورها داخل الأسرة وفي المجتمع دون أدنى مضايقات من طرف كل أفراد أسرتها. في حين أن العنف الذي يتم خارج الأسرة لا يمثل تقريبا سوى نسبة 20%، من مجموع الحالات المدروسة. هذه الملاحظة تجعلنا نتساءل عن الأسباب التي تكمن وراء ارتفاع حالات العنف الأسري، وهي أسباب ترتبط غالبا بالتكتم الذي يلف هذا النوع من العنف من قبل الضحايا، بسبب تقاليد عتيقة ترتبط بما يسمى **"العيب والعار"**[361] تمنع المرأة من إفشاء الأسرار الأسرية خارج البيت، كما أن تلك الأسباب ترتبط بالإفلات من العقاب[362] التي يستفيد منها متركب العنف على المرأة داخل بيت الأسرة، مما يجعله يتمادى في ارتكابه ويصبح هو لغة التواصل بين الجنسين في الفضاء الأسري. بناء على المعطيات الأخيرة التي فسرت أسباب ارتفاع حالات العنف الأسري، يمكننا مرة أخرى أن نزكي صحة الفرضية الأولى التي تفسر العنف انطلاقا من مجموع التمثلات والعادات والتقاليد العتيقة التي تمنع المرأة من التصريح بالعنف الذي يمارسه الأقرباء عليها حفظا على **سمعة** العائلة.

[361]. حسب ما صرحت به إحدى المبحوثات، التي أجرينا معها المقابلة، وهي مبحوثة تنحدر من نواحي الراشيدية، التي صرحت بأن والدتها (أما الأب فهو متوفى) وإخوانها لا يعلمونا شيئا عن كل أشكال العنف التي يمارسها عليها الزوج، وأكثر من ذلك لا تعلم أنها مطرودة من بيت الزوجية وهي تقيم بالمركز الاجتماعي الذي تشرف على تدبيره جمعية عين الغزال، إلا أن تضع حملها. وعندما سألناها عن سبب ذلك، أجابت عن ذلك بعبارة **"العيب والعار"** الذي يمكن أن يلحق بالأسرة ما نستشفه من هذا التصريح أن هناك ضحايا للعنف الزوجي لا يصرحن بالعنف الواقع عليهن حتى لأسرهم وبالأحرى إفشاء هذه المعضلة الاجتماعية خارج نطاق الأسرة والعائلة، كما نسجل بناء على ذلك أن الحالات التي تصل إلى الخلية لتقديم شكايتها ضد مرتكب العنف اتجاهها، هي حالات ضئيلة لا تمثل مجموع حالات العنف الموجودة، إن الأمر أشبه بجبل الجليد العائم في المياه القطبية، حيث يختفي منه تحت سطح الماء تسعة أعشاره، ولا يظهر منه للعيان سوى عشر واحد.

[362]. أغلب شكاوى العنف التي تم تتبعها من قبلنا والمتعلقة بسنة 2018، هي قضايا تم حفظها لسبب من الأسباب، مثل نقص المعلومات الخاصة بالمعنف، أو هي قضايا تم حفظها بناء على صلح بين طرفي الشكاية، أما القضايا التي لازالت رائجة في قليلة.

2- العلاقة بين المعتدي ونوع العنف

- جدول رقم 21: يبين العلاقة بين المعتدي ونوع العنف

		أنواع العنف		المجموع
المعتدي	التكرار/ التكرار النظري	عنف أسري	عنف خارج الأسرة	
الزوج	التكرار	1005	0	1005
	التكرار النظري	812,1	192,9	1005,0
عضو من عائلة المرأة ضحية العنف	التكرار	277	0	277
	التكرار النظري	223,8	53,2	277,0
عضو من العائلة المصاهرة	التكرار	360	0	360
	التكرار النظري	290,9	69,1	360,0
الجار	التكرار	0	180	180
	التكرار النظري	145,5	34,5	180,0
الخطيب أو الصديق	التكرار	0	64	64
	التكرار النظري	51,7	12,3	64,0
الطليق	التكرار	0	67	67
	التكرار النظري	54,1	12,9	67,0
مسؤول أو زميل في العمل	التكرار	0	8	8
	التكرار النظري	6,5	1,5	8,0
مجهول	التكرار	0	71	71
	التكرار النظري	57,4	13,6	71,0
المجموع	التكرار	1642	390	2032
	التكرار النظري	1642,0	390,0	2032,0
قيمة كاي تربيع	2032,000[a]			
مستوى دلالة كاي تربيع	0, 0001			

المصدر: البحث الميداني

انطلاقا من الجدول أعلاه، يتضح أن هناك علاقة بين المعتدين ونوع العنف الممارس على الضحايا، وهذه العلاقة دالة إحصائيا بالنظر إلى **مستوى دلالة كاي تربيع،** حيث بلغ 0,0001.

يظهر أن الضحايا تعرضن لنوعين من العنف، بحسب العلاقة مع المعتدين؛ النوع الأول هو العنف الأسري، الذي مارسه المعتدون الذين تربطهم بالضحايا علاقة زواج أو علاقة قرابة أو مصاهرة. والنوع الثاني هو العنف الذي يتم خارج بيت الأسرة، ومارسه المعتدون الذين تربطهم بالضحايا علاقة عمل أو صداقة أو خطوبة، أو هم معتدون مجهولون من قبل الضحية. وترتفع نسبة العنف الأسري الممارس على الضحايا مقارنة بالعنف الذي يمارس عليهن خارج بيت الأسرة.

وتدل هذه النتائج، أن المجال الأسري هو الأكثر ممارسة للعنف ضد المرأة، وأقرباؤها وأصهارها هم المعتدون عليها. هذا المجال، كان من المفترض فيه أن يحقق الحماية للمرأة، ويوفر لها الأمن والإطمئنان، بدلا من أن يكون مجالا خصبا لممارسة العنف ضدها. إلا أنه عنف يواجه بالنكران الاجتماعي والقانوني؛ مادام يتم في الفضاء الخاص، الشيء الذي يجعل مراقبته وإثباته وحماية المرأة منه مسألة صعبة.

3- توزيع العنف حسب أشكاله

في هذا العنصر سنعمل على تعداد حالات العنف المدروسة حسب أشكال العنف، لمعرفة تكرارها في كل شكل من الأشكال الأربعة التي سبق التعرف إليها في العنصر الأول من الفصل الثاني. ثم العمل بعد ذلك على ترتيبها من الشكل الأكثر ممارسة على المرأة إلى أقلها حضورا.

- جدول رقم 22: توزيع العنف حسب أشكاله[363]

أشكال العنف	العدد	النسبة المئوية%
العنف النفسي	1197	58.91%
العنف الجسدي	741	36.47%
العنف الجنسي	64	3.15%
العنف الاقتصادي	30	1.48%
المجموع	2032	100%

المصدر: البحث الميداني

- مبيان رقم 19: توزيع العنف حسب أشكاله

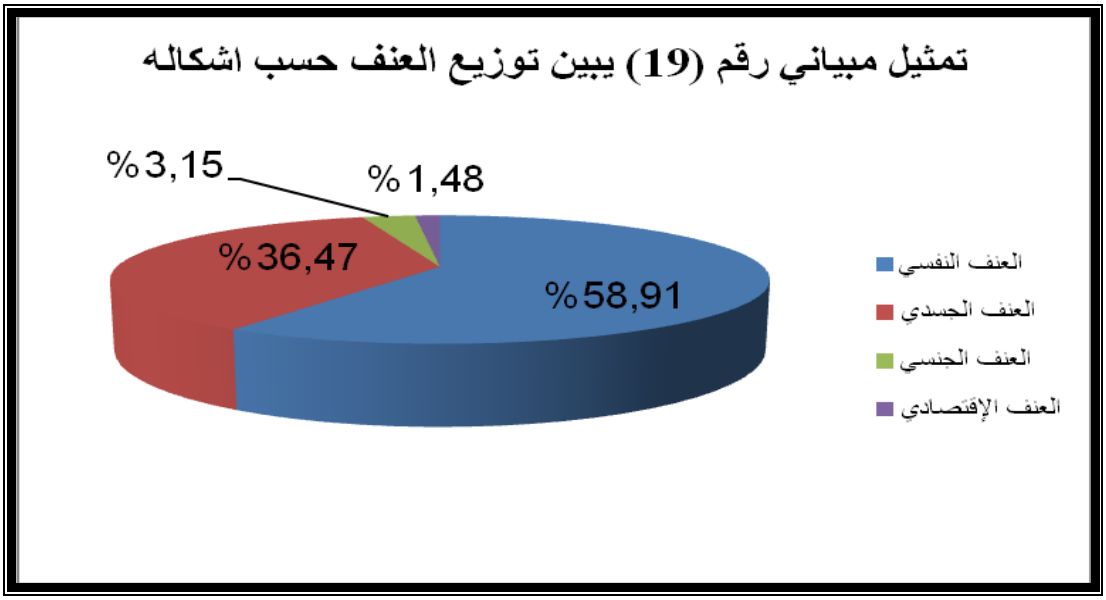

[363]. ما يمكن الإشارة إليه انطلاقا من النسبتين الواردتين في الجدول والمتعلقتين بالعنف الجنسي والعنف الاقتصادي (3.15% عنف نفسي، 1.48% عنف جنسي)، أن المرأة تتعرض لهذين الشكلين من العنف في أحيان قليلة مقارنة بالعنف النفسي والعنف الجسدي. إلا أن حقيقة الأمر ليست كذلك، فهناك نسب كبيرة من النساء يتعرضن للعنف الجنسي وبشكل يومي، إلا أنهن يفضلن السكوت على التصريح به إلا في حالات قليلة، عندما تكون آثاره كبيرة عليهن (اغتصاب، حمل)، لأنه عنف يحط من قيمة المرأة داخل الأسرة، وقد يصل الأمر إلى طردها من البيت أو قتلها (لأنها جلبت الذل والعار والمهانة للعائلة)، ويقلل من شأنها داخل المجتمع كذلك إذا حصل ذلك الأمر (الإقصاء والتهميش). كما أن العنف الاقتصادي يمارس بشكل كبير على المرأة، وجزء مهم منه يوجد في الشكايات المتعلقة بالنفقة في قضاء الأسرة.

يتبين من الجدول رقم (22) وتمثيله المبياني، أن النساء تعرضن لمختلف أشكال العنف: عنف نفسي، وعنف جسدي، وعنف جنسي، وعنف اقتصادي. كما تكشف لنا المعطيات الواردة في الجدول كذلك عن كون العنف النفسي (السيكولوجي) يتكرر أكثر من غيره بنسبة 58,91%، من مجموع الحالات المدروسة في هذا البحث. يليه في المرتبة الثانية العنف الجسدي بنسبة 36,47%، ثم بعد ذلك العنف الجنسي بنسبة 3,15%، وأخيراً العنف الاقتصادي بنسبة 1,48%[364]. يأتي العنف النفسي على قائمة أشكال العنف التي تعرضت لها النساء المشتكيات، هو عنف له آثار وتبعات نفسية وخيمة على المرأة ضحية العنف وعلى أبنائها وذويها، كما أن له آثارا اجتماعية واقتصادية، تتعرض بمقتضاه المرأة للإهانة والحط من الكرامة، ويصعب إثباته عند التقاضي لكونه لا يترك آثارا مادية على الضحية وبادية للعيان كما هو الشأن بالنسبة للعنف المادي، ومرتكبوه يفلتون من العقاب لذلك السبب (صعوبة إثبات العنف النفسي).

[364]. الترتيب الوارد في الجدول (19) والرسم البياني له، يبين أشكال العنف الذي تعرضت له النساء في مدينة وجدة، انطلاقا من المعطيات التي تم الاشتغال عليها في هذا البحث، وهي نتائج تلتقي مع النتائج التي تم التوصل إليها في البحث الوطني لانتشار ظاهرة العنف ضد المرأة بالمغرب، الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط، بحيث يأتي العنف النفسي أولا بنسبة 48%، متبوعا بالعنف الجسدي بنسبة 15.2%، يليهما العنف الجنسي بنسبة 8.7%، ثم يأتي أخيرا العنف الاقتصادي بنسبة 8.2%.

- **جدول رقم 23: يبين العلاقة بين المعتدي وأشكال العنف**

		أشكال العنف				المجموع
المعتدي	التكرار/ التكرار النظري	العنف النفسي	العنف الجسدي	العنف الجنسي	العنف الاقتصادي	
الزوج	التكرار	1005	0	0	0	1005
	التكرار النظري	592,0	366,5	31,7	14,8	1005,0
عضو من عائلة المرأة ضحية العنف	التكرار	192	85	0	0	277
	التكرار النظري	163,2	101,0	8,7	4,1	277,0
عضو من العائلة المصاهرة	التكرار	0	360	0	0	360
	التكرار النظري	212,1	131,3	11,3	5,3	360,0
الجار	التكرار	0	180	0	0	180
	التكرار النظري	106,0	65,6	5,7	2,7	180,0
الخطيب أو الصديق	التكرار	0	64	0	0	64
	التكرار النظري	37,7	23,3	2,0	0,9	64,0
الطليق	التكرار	0	52	15	0	67
	التكرار النظري	39,5	24,4	2,1	1,0	67,0
مسؤول أو زميل في العمل	التكرار	0	0	8	0	8
	التكرار النظري	4,7	2,9	0,3	0,1	8,0
مجهول	التكرار	0	0	41	30	71
	التكرار النظري	41,8	25,9	2,2	1,0	71,0
المجموع	التكرار	1197	741	64	30	2032
	التكرار النظري	1197,0	741,0	64,0	30,0	2032,0
قيمة كاي تربيع	3709,424[a]					
مستوى دلالة كاي تربيع	0,0001					

انطلاقا من الجدول أعلاه، يتضح أن هناك علاقة بين المعتدي وأشكال العنف التي تعرضت لها النساء. وهذه العلاقة دالة إحصائيا بالنظر إلى **مستوى دلالة كاي تربيع،** حيث بلغ 0,0001.

يظهر أن الضحايا تعرضن لمختلف أشكال العنف، بما في ذلك العنف النفسي والعنف الجسدي والعنف الجنسي والعنف الاقتصادي. وهذا التعدد في أشكال العنف يتماشى والعلاقة مع المعتدين على المرأة. لقد تعرضت الضحايا للعنف النفسي بنسبة أكبر من طرف معتدين تربطها بهم علاقة قرابة، ويتمثلون في الزوج أو أحد أفراد عائلة المرأة. أما العنف الجسدي فقد كانت المرأة ضحية للاعتداء، سواء من طرف أحد أفراد عائلتها أو من طرف أشخاص تربطها بهم علاقة جوار أو صداقة أو خطوبة. أما العنف الجنسي فقد مارسه على الضحايا المسؤول أو الزميل في العمل. أما العنف الاقتصادي فلم تؤكد النتائج علاقته بالمعتدي.

إن العلاقة بين المعتدي وأشكال ممارسة العنف على المرأة يعكس علاقات السلطة غير المتكافئة بين الرجل والمرأة، ويزكي مقولة المجتمع الأبوي الذكوري، الذي يحتضن تلك العلاقة.

المبحث السادس: توزيع العنف بحسب الأمكنة والأشخاص الممارسين له

يشكل العنف ضد المرأة ظاهرة اجتماعية تحضر تقريباً في كل الأمكنة والفضاءات التي توجد بها المرأة، سواء منها الفضاءات الخاصة (بيت العائلة، وبيت الزوجية)، أو الفضاءات العامة (الشارع العمومي، الحي، مقر العمل، إلخ)[365].

ومنه يمكن القول إن مرتكبي العنف هم إمّا من عائلة الضحية وأقربائها (الأب، الأخ، الزوج، أو عائلته، إلخ)، وإما من طرف أشخاص لا تربطها بهم أية علاقة (أشخاص مجهولين)، أو من طرف رئيس المؤسسة التي تعمل بها المرأة أو زميلها في العمل، في الدراسة، أو من طرف أشخاص آخرين.

في هذا العنصر الثالث من الفصل الثاني سنتعرف إلى نسبة تكرار العنف في كل فضاء من الفضاءات التي تعرضت فيها النساء للاعتداء، وعلى نسبة تكراره عند الأشخاص الذين مارسوا ذلك العنف.

[365]. وهذا ما أكده البحث الوطني حول انتشار ظاهرة العنف ضد المرأة بالمغرب، الذي خلص إلى فكرة أن العنف ضد المرأة يحضر في الأماكن العامة بنسبة 32.9% وفي الأماكن الخاصة بنسبة 67.1%.

1- فضاءات ممارسة العنف على المرأة

شكل العنف ضد النساء ظاهرة اجتماعية جسدت القهر الذي مورس ويمارس عليهن، في كل المجالات الحيوية بدون استثناء، "بما في ذلك الفضاءات الخاصة مثل البيت، وفي مجالات العمل، وفي المدرسة والجامعة والحي الجامعي، وفي الشارع العمومي، وفي المستشفى، إلخ"[366]

في هذا العنصر سنحاول توزيع العنف حسب الأمكنة والفضاءات التي يمارس فيها، وتعداد تكراره في كل فضاء على حدة.

- جدول 24 : توزيع العنف حسب أمكنة ممارسته

الأمكنة والفضاءات التي يمارس فيها العنف	العدد	النسبة المئوية %
البيت	1642	80.81%
الشارع	353	17.37%
مقر العمل	29	1.43%
مكان أخر	8	0.39%
المجموع	2032	100%

المصدر: البحث الميداني

[366]. زينب الأعوج: **من الكلمة إلى الجريمة**، خطاب العنف في الإعلام الجزائري، **النساء والعنف**، يناير 1993، ص.ص.79، 80.

- مبيان رقم 20 : توزيع العنف حسب أمكنة ممارسته

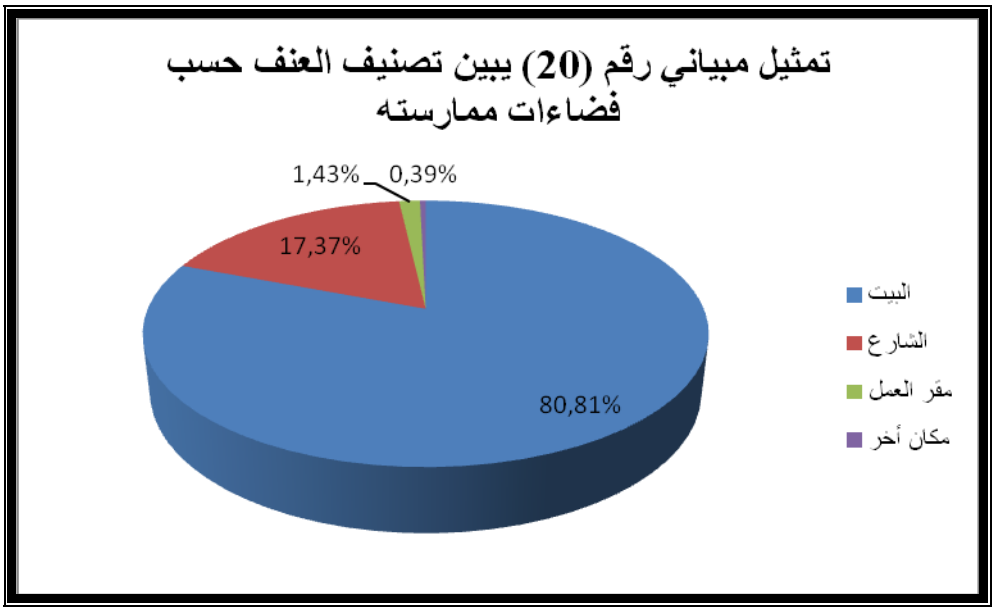

يتضح من الجدول رقم (24) وتمثيله المبياني، أن العنف يمارس على النساء في كل الأمكنة والفضاءات سواء كانت فضاءات خاصة (البيت)، أو فضاءات عامة (الشارع العمومي، مقر العمل، وأمكنة أخرى، الجامعة، الثانوية، باب المحكمة، حدائق عمومية، إلخ)، والنسبة المهمة من النساء ضحايا العنف هن اللواتي يتعرضن للعنف في البيت (الفضاء الخاص) حوالي 80%.

هذا الأمر يطرح من الناحية القانونية إشكالا يتعلق بصعوبة إثبات النساء لحالات العنف التي تقع في ذلك الفضاء، من أجل متابعة مقترفيه، ويجعلنا نقر بخطورته اعتبارا لكونه يحضر في الفضاء الخاص (بيت الأسرة، وبيت الزوجية)؛ وهو فضاء مغلق يصعب النفاذ إليه، من المفترض فيه أن يحمي المرأة ويساعدها على القيام بدورها إلى جانب الرجل في البيت وخارجه في المجتمع.

2- المعتدون الممارسون للعنف ضد المرأة

لقد تأكد في العنصر السابق أن البيت يشكل الفضاء الذي يتصدر الأمكنة والفضاءات التي يمارس فيها العنف ضد المرأة بكثرة، مما يتأكد معه أن غالبية الأشخاص الذين

يمارسونه هم من عائلة وأسرة المرأة. من طرف أفراد تربطهم بالمرأة ضحية العنف صلة قرابة.

- جدول رقم 25: توزيع ضحايا العنف حسب العلاقة مع المعتدي

المعتدون	العدد	النسبة
الزوج (زوج الضحية)	1005	49.46%
عضو من العائلة المصاهرة	360	17.72%
عضو من عائلة المرأة	277	13.63%
الجار	180	8.86%
مجهول لا تربطه بالضحية أية علاقة	89	4.38%
الطليق	67	3.30%
الخطيب / الصديق	46	2.26%
مسؤول/ زميل في العمل	8	0.39%
المجموع	2032	100%

المصدر: البحث الميداني

- مبيان رقم 21 : توزيع ضحايا العنف حسب العلاقة مع المعتدي

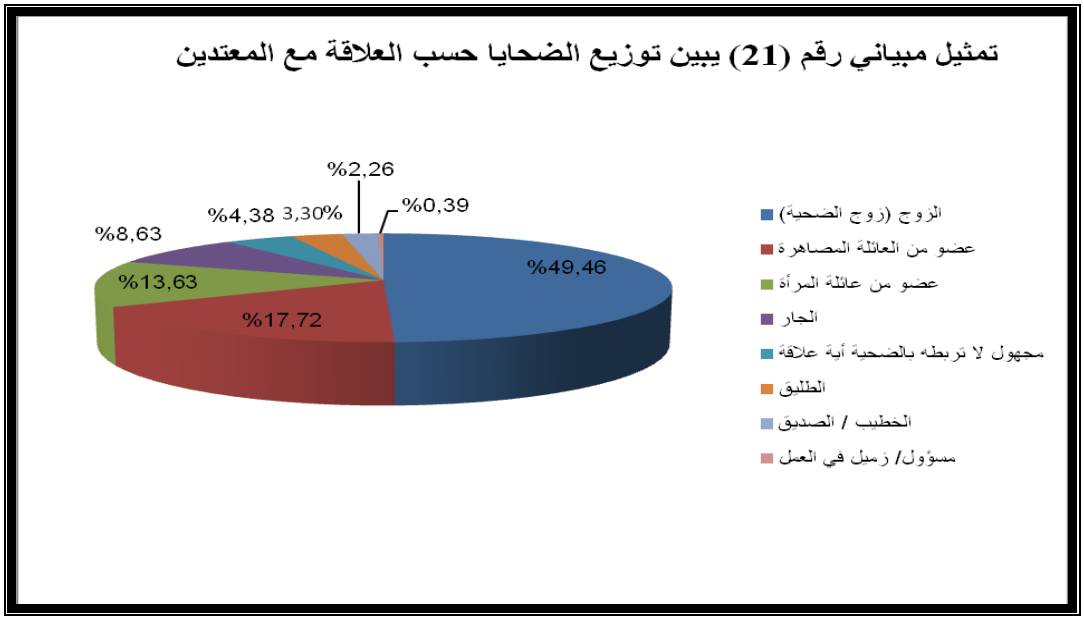

انطلاقا من قراءة المعطيات الإحصائية الواردة في الجدول (25) وتمثيله المبياني، يتضح أن أفراد أسرة أو عائلة المرأة هم أكثر الأشخاص الذين مارسوا العنف على النساء

اللواتي تقدمن للخلية بشكاياتهن؛ يتقدمهم الأزواج بنسبة 49,46%، أي ما يقارب نصف الحالات الوافدة على الخلية في سنة 2018[367].

أما النصف الآخر من الحالات المدروسة فقد تعرضت فيها النساء للعنف من قبل أشخاص آخرين: من طرف عضو من العائلة المصاهرة بنسبة 17,72%، ومن قبل أحد أعضاء عائلتها بنسبة 13,63%. كما تمثل نسبة 08,86% النساء اللواتي تم الاعتداء عليهن من طرف الجيران (من تربطهن بهم علاقة الجوار)، ويأتي بعد ذلك الأشخاص الذين لا تربطهم بالمرأة ضحية العنف أي علاقة (أشخاص مجهولين) بنسبة 04,38%، يليهم الطليق بنسبة 03,30%، ثم الخطيب بنسبة 02,26%، وأخيراً المسؤول أو الزميل في العمل بنسبة 0,39%.

[367]. معظم الأزواج الذين قاموا بممارسة العنف ضد النساء يعيشون وضعية اقتصادية هشة وصعبة، نسبة 50% منهم بدون مهنة وليس لديهم أي مدخول. وهنا يكون عمل الزوجة في البيوت أو المقاهي أو أي مكان آخر هو مصدر عيش أفراد الأسرة، إضافة إلى صدقات المحسنين ومساعدات عائلة الزوجة، و50% المتبقية تزاول مهنا ذات دخل محدود وغير دائم ولا مستقر من بينها: صباغ، حداد، نادل مقهى، حلاق، سائق،...(المصدر: خلية التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف بالمحكمة الابتدائية بوجدة 2012).

جدول رقم 26: يبين العلاقة بين المعتدي وفضاء ممارسة العنف

		فضاء ممارسة العنف					المجموع
المعتدي	التكرار/ التكرار النظري	البيت	الشارع	مقر العمل	مكان آخر		
الزوج	التكرار	1005	0	0	0		1005
	التكرار النظري	812,1	174,6	4,0	14,3		1005,0
عضو من عائلة المرأة ضحية العنف	التكرار	277	0	0	0		277
	التكرار النظري	223,8	48,1	1,1	4,0		277,0
عضو من العائلة المصاهرة	التكرار	360	0	0	0		360
	التكرار النظري	290,9	62,5	1,4	5,1		360,0
الجار	التكرار	0	180	0	0		180
	التكرار النظري	145,5	31,3	0,7	2,6		180,0
الخطيب أو الصديق	التكرار	0	64	0	0		64
	التكرار النظري	51,7	11,1	0,3	0,9		64,0
الطليق	التكرار	0	67	0	0		67
	التكرار النظري	54,1	11,6	0,3	1,0		67,0
مسؤول أو زميل في العمل	التكرار	0	8	0	0		8
	التكرار النظري	6,5	1,4	0,0	0,1		8,0
مجهول	التكرار	0	34	8	29		71
	التكرار النظري	57,4	12,3	0,3	1,0		71,0
المجموع	التكرار	1642	353	8	29		2032
	التكرار النظري	1642,0	353,0	8,0	29,0		1005
قيمة كاي تربيع		2988,936[a]					
مستوى دلالة كاي تربيع		0,0001					

المصدر: البحث الميداني

انطلاقا من الجدول أعلاه، يتضح أن هناك علاقة بين المعتدين على الضحايا وفضاء ممارسة العنف عليهن، وهذه العلاقة دالة إحصائيا بالنظر إلى **مستوى دلالة كاي تربيع حيث بلغ 0,0001.**

تظهر العلاقة وثيقة بين فضاء ممارسة العنف على الضحايا، والمعتدين الممارسين للعنف، وهذا ما أظهرته النتائج أعلاه، التي بينت أن المنزل فضاء لممارسة العنف على المرأة من قبل من تربطهم بها علاقة قرابة. ويأتي الزوج في مقدمتهم ، يليه أحد أفراد عائلة المرأة، أو أحد أعضاء عائلة المصاهرة. أما الفضاء العمومي، فهو يؤشر على معتدين آخرين تربطهم بالمرأة، إما علاقة جوار أو صداقة أو خطوبة أو طلاق أو من طرف مسؤول في العمل أو شخص مجهول لدى الضحية.

تدل تلك النتائج، أن الفضاء الخاص و الفضاء العام يشكلان مجالين لممارسة العنف على المرأة، مع ضرورة استحضار سياقات ممارسته؛ المرتبطة باختلاف المعتدين، حسب فضاء ممارسة العنف. فكلما عرفنا فضاء ممارسة العنف على المرأة استطعنا التنبؤ بالمعتدين المحتملين لممارسة العنف ضد المرأة، والعكس صحيح.

خلاصة الفصل الثاني

بعد الاطلاع على سجلات محاضر شكايات العنف ضد المرأة، التي تفد على خلية التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف، بالمحكمة الابتدائية بوجدة، وتحويلها إلى معطيات إحصائية بعد تصنيفها وتبويبها، تبين لنا انطلاقا من تلك المعطيات التي تم تجميعها، بأن العنف ضد المرأة، ظاهرة تمس كافة الفئات العمرية من النساء، سواء كن فتيات، أم ربات بيوت، أم راشدات، أم متقدمات في السن (طاعنات في السن). أغلبهن ربات بيوت، وبدون مستوى تعليمي، أو على الأكثر لهن مستوى تعليمي ابتدائي، وتعرضن للعنف الأسري بأشكاله المختلفة، يتصدرها العنف النفسي.

كما تبين كذلك بأن "البيت يشكل الفضاء الذي تكثر به ممارسة العنف ضد المرأة، وأن الأزواج يشكلون الأشخاص الأكثر ممارسة للعنف على زوجاتهم"[368]. في هذا المستوى من التحليل يمكن القول إن مقاربة العنف ضد المرأة ميدانيا، أظهرت أنه معضلة اجتماعية معقدة؛ بناء على كون العنف الأسري يأتي على قائمة أنواع العنف التي تعرضت لها المرأة، وبناء على كون العنف النفسي يتصدرأشكال العنف، وهو عنف يصعب إثباته من طرف الضحية، وعواقبه عليها وخيمة، ويأتي الشركاء أو الأزواج على قائمة المعتدين على المرأة. هذا الأمر كان باعثاً لنا لكي ندقق في هذا النوع من العنف، أي العنف الذي يمارسه الأزواج على زوجاتهم أو ما يسمى **"بالعنف الزوجي"**، في الفصل الموالي.

[368]. هذه المعلومة تم تأكيدها في تقرير للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالدوحة في 28 نونبر 2011، أثناء عرضه للتجربة المغربية في مجال مناهضة العنف ضد النساء، والذي جاء فيه أن بيت الزوجية يشكل المكان الأكثر انتشارا للعنف ضد المرأة وذلك بنسبة 55%.

الفصل الثالث:

أفعال العنف في إطار بيت الزوجية

تمهيد

المبحث الأول: تواتر أشكال العنف وأوقاته في إطار الزواج

المبحث الثاني: العنف النفسي والجسدي في إطار العلاقات الزوجية

المبحث الثالث: العنف الاقتصادي والعنف الجنسي في إطار العلاقات الزوجية

المبحث الرابع: العنف الزوجي والموارد المقارنة للزوجين

خلاصة الفصل الثالث

تمهيد

إضافة إلى النتائج التي تم التوصل إليها في الفصل السابق، والتي تضع العنف الزوجي على قائمة أنواع العنف الذي تعاني منه المرأة، مما كان باعثا لنا في هذا الفصل، للتدقيق في هذا النوع من العنف الذي تتعرض له المرأة، فإن أهمية دراسة العنف الزوجي في اعتقادنا تأتي كذلك من الكلفة الاجتماعية التي تترتب عنه، باعتباره يؤثر سلبا على استقرار الأسرة بشكل خاص، وعلى مكوناتها، الأبناء والأم والأب، وعلى المجتمع بشكل عام؛ اعتبارا لكون الأسرة الخلية الأولى للمجتمع، وما يلحقها من تأثير ينعكس مباشرة على المجتمع.

إضافة إلى ذلك، للعنف كلفته الاقتصادية، المتمثلة في الخسائر المالية التي يسببها للضحايا وأسرهم. ورغم أن المعطيات الإحصائية حول ظاهرة العنف ضد النساء بالمغرب متوفرة، سواء منها تلك التي تقدمها الجهات الرسمية، أم الجمعيات التي تُعنى بالبحث في الموضوع، إلا أنها غالبا ما تتغافل أو ما تتجاهل الحديث عن الكلفة الاقتصادية للعنف.

وفي هذا الشأن تؤكد بعض التقديرات والإسقاطات أن الكلفة الاقتصادية المرتبطة بالخسائر المباشرة، وغير المباشرة التي تتحملها النساء ضحايا العنف تتأرجح حسب المعدلات الافتراضية من 5% إلى 30%. أي ما بين 0.15% من الناتج الداخلي الخام. "وهكذا، فإن اعتماد معدل افتراضي متوسط لحجم الظاهرة (15%)، يعني أن الكلفة الخاصة للعنف الزوجي قد تصل وحدها إلى 0.45%، من الناتج الداخلي الخام. وهذا يعني أن الكلفة الإجمالية لهذه الظاهرة تتراوح مابين 594 مليون درهم، و3.5 مليار درهم، وأن المتوسط يصل إلى 1.78 مليار درهم"[369].

لذلك سنعالج الفصل الثالث من خلال أربعة مباحث: في **المبحث الأول** سيتم تناول تواتر أشكال العنف وأوقاته داخل بيت الزوجية، وفي **المبحث الثاني** سنفصل في أفعال العنف وأشكاله في ذلك الفضاء، بدءا من العنف النفسي، ثم بعد ذلك العنف الجسدي، وفي

[369]. Saad Belghazi, **Le cout économique de la violence conjugale**, centre d'écoutes et d'orientations juridique et de soutien psychologique pour les femmes victimes de violences, imprimerie de Fedala Mohammedia-Maroc, 2005, p. 9.

المبحث الثالث سنقف عند العنف الاقتصادي والعنف الجنسي اللذين يمارسان في إطار العلاقات الزوجية، لنختم الفصل **بالمبحث الرابع** الذي سنقارن فيه بين موارد الزوجين لنكشف مدى الانسجام أو التمايز والاختلاف بين الزيجات.

المبحث الأول: تواتر أشكال العنف وأوقاته في إطار الزواج

1- توزيع العنف بحسب شكله

المعطيات الإحصائية التي حصلنا عليها من سجلات شكايات ومحاضر العنف ضد المرأة بالخلية، توضح أن الزوجات اللواتي تقدمن بالشكاية إلى الخلية قد مورس عليهن العنف بكل أشكاله من طرف أزواجهن. والجدول أسفله يوضح نسبة تكرار كل شكل من أشكال العنف على حدة.

- جدول رقم 27: يبين تكرار أشكال العنف[370] في سياق الزوجية

أشكال العنف الممارس على الزوجة	العدد	النسبة المئوية %
العنف النفسي	514	51.14%
العنف الجسدي	290	28.86%
العنف الاقتصادي	191	19.00%
العنف الجنسي	10	1.00%
المجموع	1005	100%

المصدر: البحث الميداني

[370]. للاستئناس: توصل البحث الوطني حول انتشار ظاهرة العنف ضد النساء بالمغرب إلى أن النساء قد تعرضن مابين يونيو 2009 ويناير 2010 لشكل من أشكال العنف يتصدرها العنف النفسي بنسبة 48%، متبوعا بالعنف الجسدي بنسبة 15.2%، يليهما العنف الجنسي بنسبة 8.7%، وأخيرا العنف الاقتصادي بنسبة 8.2%.

- مبيان رقم 12 : يبين تكرار أشكال العنف في سياق بيت الزوجية

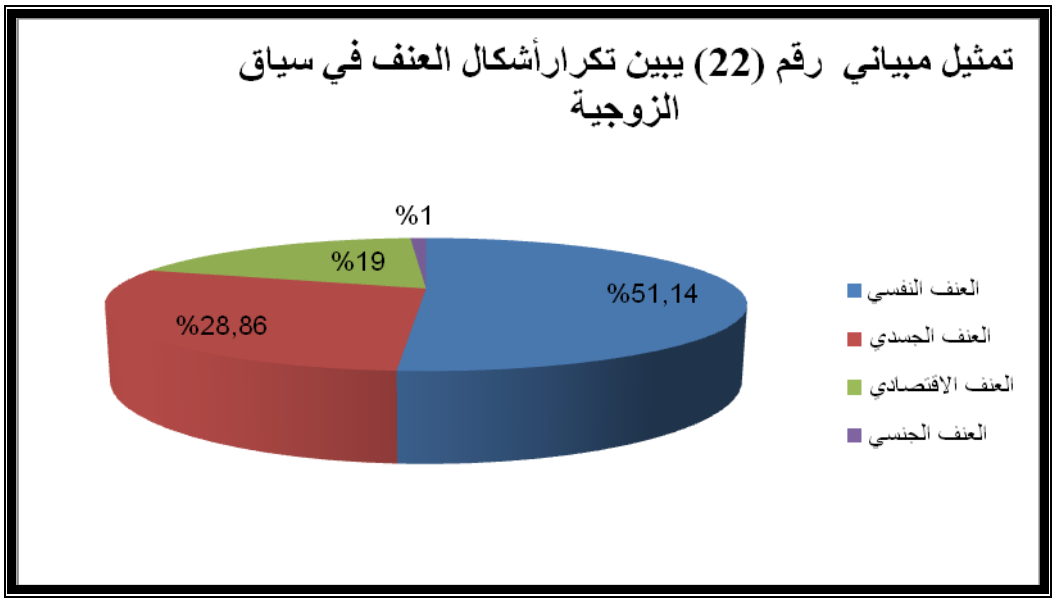

يتبين من المعطيات الواردة في الجدول أعلاه ومن التمثيل المبياني له، أن الزوجة مورست عليها كل أشكال العنف، يتقدم تلك الأشكال العنف النفسي بنسبة تجاوزت 50%، من مجموع الحالات التي مورس عليها العنف في بيت الزوجية، متبوعاً بالعنف الجسدي بنسبة 28,86%، يليهما العنف الاقتصادي بنسبة 19%، وأخيرا العنف الجنسي بنسبة 1%. مما يكون التأكيد معه واضحا أن أغلب الزوجات تعيش وضعا اجتماعيا ونفسيا صعبا، ينعكس سلبا عليها وعلى أبنائها وأسرتها والمجتمع بشكل عام، من جراء الاعتداءات المتكررة للأزواج عليهن.

بعد تناول أشكال العنف التي مورست على المرأة الزوجة، والتي اتضح منها أن العنف يحدث تقريبا بكل أشكاله (عنف نفسي، عنف جسدي، عنف اقتصادي، عنف جنسي). سأحاول في هذا العنصر التعرف إلى مختلف أفعال العنف المرتبطة بتلك الأشكال، من خلال الوقوف عند الأفعال المتعلقة بالعنف النفسي والعنف الجسدي في المطلب الأول، وعند الأفعال المرتبطة بالعنف الاقتصادي والعنف الجنسي في المطلب الثاني.

2- توزيع تواتر العنف بحسب شكله

- جدول رقم 28: يبين توزيع تواتر العنف بحسب شكله

شكل العنف داخل إطار الزوجية	التواتر		
	غالبا	بشكل متوسط	نادرا
العنف السيكولوجي	85,2%	10,4%	4%
العنف الاقتصادي	10,9%	10,9%	78,2%
العنف الجسدي	73,9%	22,3%	3,8%
العنف الجنسي	71,6%	24,1%	4,3%

المصدر: البحث الميداني

- مبيان رقم 13 : يبيت توزيع العنف حسب حدة تواتره

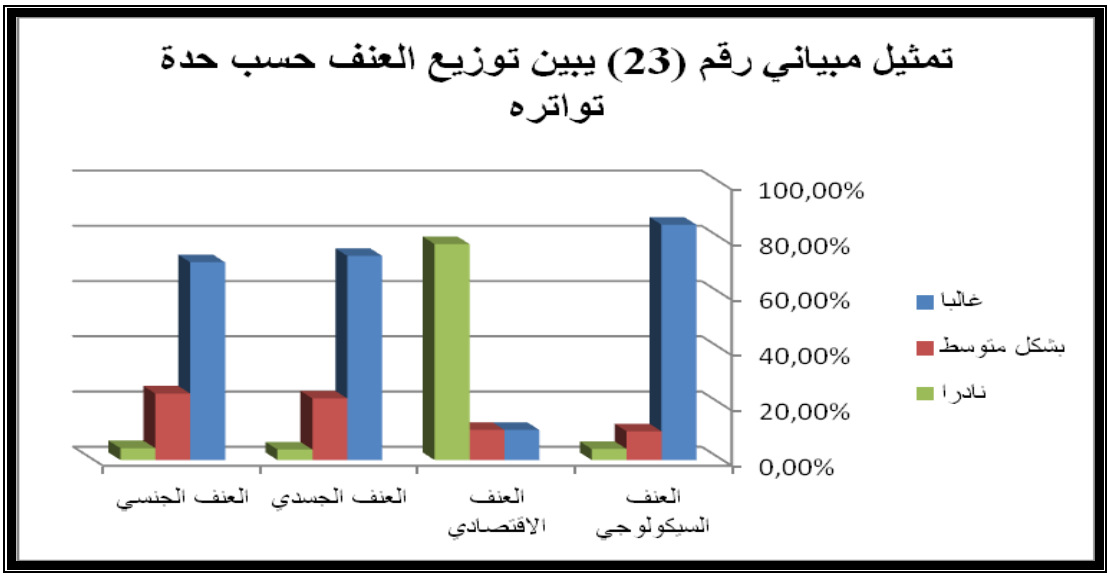

يتبين من الجدول رقم (28) وتمثيله المبياني أن النساء المتزوجات ضحايا العنف يتعرضن في غالب الأحيان لأصناف العنف المصرح بها، وتكشف أيضا تلك المعطيات أن العنف السيكولوجي هو الذي يتكرر أكثر من غيره (غالب الأحيان 85%).

أما بخصوص العنف الجسدي فقد صرحت نسبة 73,9% من النساء بأن الاعتداءات تمارس في غالب الأحيان، و22,3% تمارس عليها الاعتداءات بوتيرة متوسطة، وصرحت نسبة 3,8% بأنهن نادرا ما تتعرضن لتلك الاعتداءات.

3-توزيع أشكال العنف الزوجي بحسب الأوقات

- جدول رقم 29: يبين توزيع العنف الزوجي بحسب الأشكال والأوقات

وقت العنف / أشكال العنف	الصباح	بعد الزوال	المساء	النسبة المئوية%	المجموع
العنف الجسدي	28,1	25,1	46,3	46,3	53,6
العنف الجنسي	22	24	54	54	11,5
العنف السيكولوجي	30,4	29	40,6	40,6	31,7
العنف الاقتصادي	32,1	32,1	35,7	35,7	3,2
المجموع					100

المصدر: البحث الميداني

- **مبيان رقم 14: يبين توزيع العنف الزوجي حسب الأشكال والأوقات**

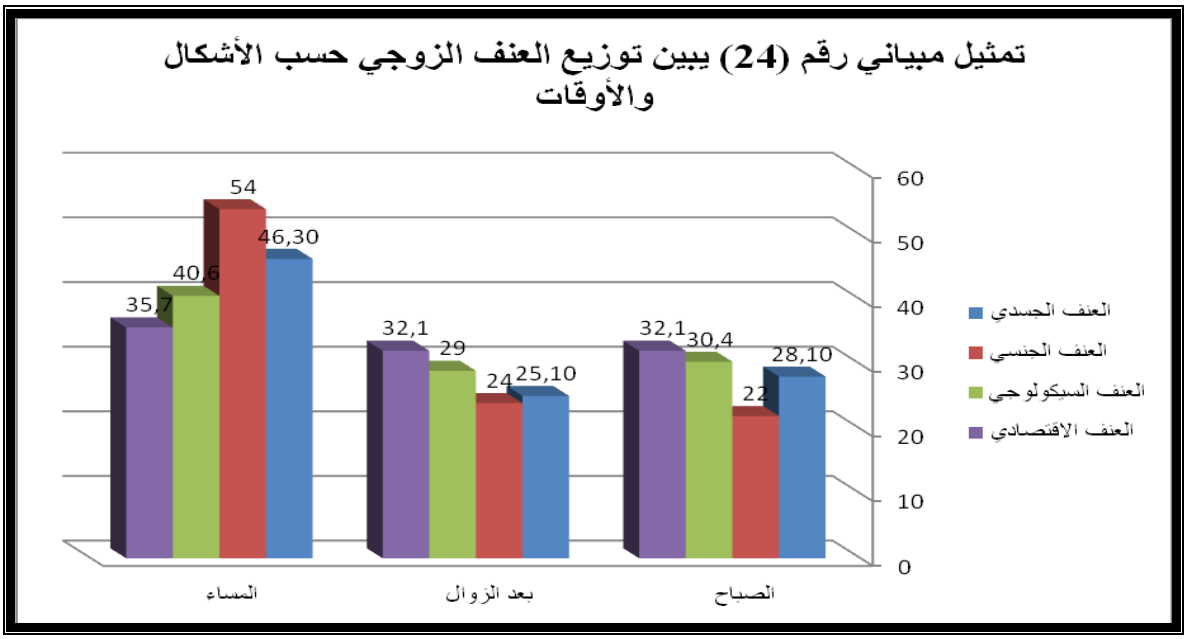

تكشف المعطيات الواردة في الجدول رقم (29) أن تعرض النساء للاعتداءات يتم في أي وقت من أوقات اليوم، لكن المساء يبقى هو الوقت الذي يمارس فيه العنف، بكل أشكاله، أكثر من العنف الذي يمارس في فترة الزوال والصباح. وأعلى نسبة يمثلها العنف الجسدي بنسبة 46,3%، وهو ما يشكل نسبة 53,6% من مجموع حالات العنف الزوجي التي تعرضت للعنف الجسدي. وهذه النتيجة تحتاج إلى تدقيق عن السبب أو الأسباب التي تجعل كل أشكال العنف ترتفع في الفترة المسائية مقارنة بالفترة الصباحية وفترة الزوال، وهو أمر لن نقوم به، فهو يحتاج إلى بحث خاص الإشتغال عليه قد يبعدنا عن الأهداف الأساسية المسطرة لهذا البحث.

المبحث الثاني: العنف النفسي والجسدي في إطار العلاقات الزوجية

لقد سبقت الإشارة في العناصر السابقة، وفي تقديم المبحث الثاني من الفصل الثاني من هذا البحث، إلى أن العنف النفسي والعنف الجسدي يعتبران الشّكلين الأكثر حضوراً من أشكال العنف التي تُمارس على المرأة. سواء تعلق الأمر بذلك العنف الذي يمارس بالفضاءات العامة، أم تعلق بالفضاءات الخاصة.

في هذا العنصر سنتناول أهم الأفعال المرتبطة بالعنف النفسي الذي تعاني منه الزوجة من جهة، ثم ننتقل بعد ذلك إلى معالجة أهم الأفعال المتعلقة بالعنف الجسدي من جهة أخرى. من خلال ما تم الحصول عليه من معطيات إحصائية من سجلات شكايات ومحاضر العنف ضد المرأة، بخلية التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف بالمحكمة الابتدائية بوجدة. وذلك بهدف التعرف أكثر إلى نوعية الأفعال التي مارسها الأزواج على زوجاتهم، والتي يتم إدراجها تحت هذا الشكل أو ذاك من أشكال العنف.

1- الأفعال المرتبطة بالعنف النفسي

يعتبر العنف النفسي أحد أبرز أشكال العنف ممارسة على النساء حسب المعطيات الإحصائية التي تم تجميعها في هذا البحث، وهو شكل يتميز بخصوصيته مقارنة بباقي أشكال العنف الأخرى. وذلك من منطلق كونه عنفا يحضر جنبا إلى جنب مع كل شكل من تلك الأشكال، فالعنف الجسدي الذي تكون آثاره بادية على جسد المرأة يُخلّف آثرا نفسيا بالغا على الضحية. كما أن العنف الاقتصادي الذي تتعرض له يساهم في تدهور الحالة النفسية للمرأة، وأخيرا تكون للعنف الجنسي الذي يمارس على المرأة كذلك آثار نفسية وخيمة عليها كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

في هذا العنصر سنقف عند الأفعال المرتبطة بالعنف النفسي التي تعرضت لها الزوجة في إطار بيت الزوجية، ومعرفة نسبة تكرار كل فعل منها على حدة. والتي تبقى في مجموعها تمس كيان الزوجة، وتساهم في تدهور نفسيتها.

- جدول رقم 30: يبين الأفعال المرتبطة بالعنف النفسي في إطار بيت الزوجية

الأفعال	العدد	النسبة المئوية %
السب والشتم	340	66.15%
الطرد من بيت الزوجية	102	19.84%
المنع من زيارة الأهل	35	6.81%
المنع من الخروج (الحرمان من الحرية)	15	2.92%
الاستيلاء على الوثائق الشخصية	12	2.33%
رفض تسجيل الأطفال في سجل الحالة المدنية	10	1.95%
المجموع	514	100%

المصدر: البحث الميداني

- مبيان رقم 15: يبين الأفعال المرتبطة بالعنف النفسي في إطار بيت الزوجية

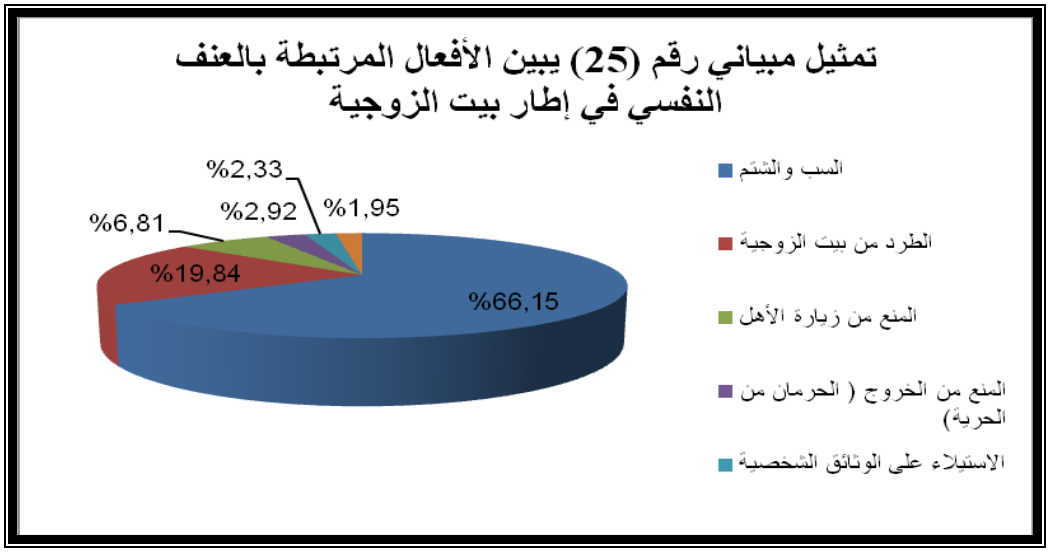

تكشف المعطيات الإحصائية الواردة في الجدول رقم (30) وتمثيله المبياني، أن السب والشتم تصرّف يشكل أكثر الأفعال النفسية التي تعرضت لها الزوجة من طرف زوجها، إذ بلغت نسبته 66.14%. وهو ما يعني أنه من بين عشر زوجات تعرضن للعنف

النفسي، نجد أن اثنتين تقريبا منهن تعرّضتا لفعل السب والشتم، وبشكل متكرر كما كانت الضحايا يصرحن بذلك.

ويأتي بعد السب والشتم، الطرد من بيت الزوجية بنسبة 19.84%. كما أن أكثر من 6% من الزوجات تم منعهن من زيارة الأهل والأقارب من قبل أزواجهن. وتعرضت أكثر من 2% منهن للعنف النفسي من خلال الاستيلاء على الوثائق الشخصية ومنعهن من الخروج من البيت. وأقل من 2% رفض الأزواج تسجيل أبنائهن بسجل الحالة المدنية.

تتعدد أفعال العنف النفسي وتختلف، لكن تأثيرها يبقى واحدا على نفسية المرأة، تأثير يمكن أن يشل عملها ويجعلها لا تؤدي دورها بارتياح سواء في المنزل أم خارجه. كما أن تأثيره يمكن أن يطال الأبناء في أغلب الحالات وبخاصة في حالة طرد أمهم من البيت.

2 – الأفعال المرتبطة بالعنف الجسدي

تتعدد أفعال العنف الجسدي الذي يمارسه الأزواج على زوجاتهم، من خلال استخدام القوة الجسدية التي تترك آثارا واضحة على أجسادهن، وتتسبب لهن في أضرار جسدية. وقد يصل الأمر إلى مستوى إصابتهن بعاهات مستديمة، في الوقت الذي تكون فيه النساء قد تعرضن لحروق أو لاعتداء بأداة حادة.

في هذا العنصر، سأتناول الأفعال التي تعرضت لها الزوجة من طرف زوجها، من خلال الحالات المدروسة في هذا البحث والمرتبطة بالعنف الجسدي.

- جدول رقم 31: يبين الأفعال المرتبطة بالعنف الجسدي [371] في إطار الزوجية

الأفعال	العدد	النسبة المئوية %
الضرب (الصفع، الركل)	225	77.59%
الجرح	56	19.31%
التهديد بالقتل أو محاولته	6	2.07%
الحرق	2	0.69%
التقييد بالسلاسل	1	0.34%
المجموع	290	100%

المصدر: البحث الميداني

- مبيان رقم 16: يبين الأفعال المرتبطة بالعنف الجسدي في إطار بيت الزوجية

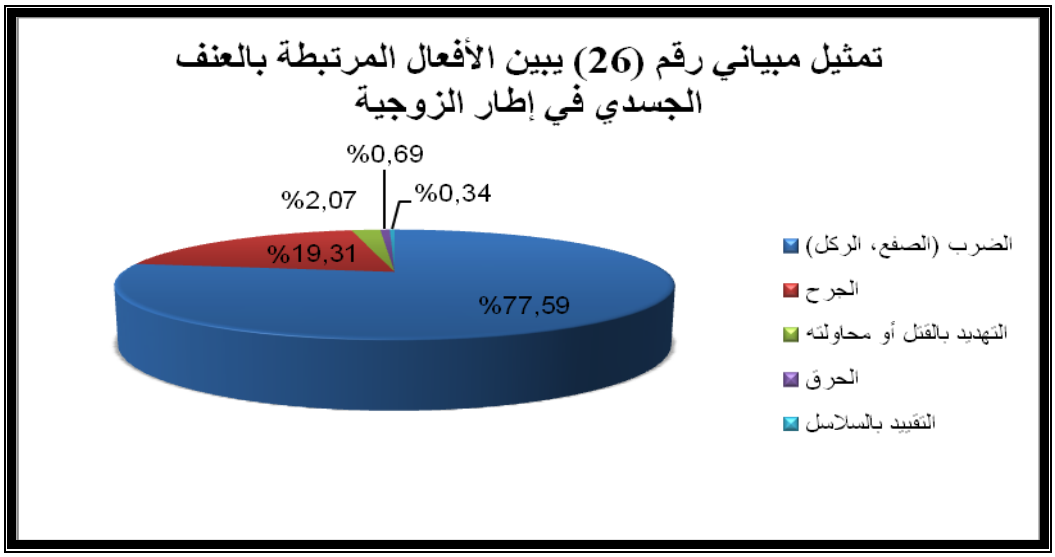

يتبين من خلال المعطيات الإحصائية الواردة في الجدول رقم (31) وتمثيله المبياني، أن الضرب (في شكل الصفع والركل)، يمثل أزيد من نسبة 77% من مجموع أفعال العنف الجسدي الذي تعرضت له الزوجات اللواتي تقدمن للخلية لرفع الشكاية ضد أزواجهن. وهو ما يعني أنه من بين 10 نساء متزوجات تعرضت تقريباً 08 زوجات للضرب من قبل أزواجهن.

[371]. حسب نتائج البحث الوطني، يشكل العنف الجسدي ظاهرة حضرية بالأساس، بنسبة تمثل ضِعف ما هو عليه الحال بالوسط القروي (19.4% مقابل 9%).

كما أن الجرح (إصابة الزوجة بجروح بسبب استخدام الزوج أداة حادة، سلاح أبيض، عصا، إلخ)، يأتي في المرتبة الثانية في سلم الأفعال ذات العلاقة بالعنف الجسدي الذي تعرضت له الزوجة في بيت الزوجية. وهو ما يعني أنه من بين 10 زوجات تعرضت تقريباً زوجتان لجروح تتفاوت درجة خطورتها من واحدة إلى أخرى، وحالة واحدة من الحالات المدروسة تم تقييدها بالسلاسل.

المبحث الثالث: العنف الاقتصادي والعنف الجنسي في إطار العلاقات الزوجية

يأتي العنف الاقتصادي والعنف الجنسي بصفتهما شكلين آخرين من أشكال العنف اللذين تتعرض لهما الزوجة من قبل زوجها، بعد العنف النفسي والعنف الجسدي اللذين يُعدّان أكثر حضوراً في إطار العلاقات الزوجية.

إذا كان لكلٍّ من العنف النفسي والعنف الجسدي تأثير بالغٌ على نفسية الزوجة وعلى جسدها، مما ينعكس سلباً على دورها سواء في تربية الأبناء داخل الأسرة، أم في مزاولة عملها خارج البيت في المجتمع. فإن العنف الاقتصادي والعنف الجنسي، وبناء على مجموعة من الأفعال التي يرتكبها الأزواج اتجاه زوجاتهم، وهي إما أفعال ذات الصلة بما هو اقتصادي، أو في ارتباط بما هو جنسي.

في هذا العنصر سأتطرق لأبرز الأفعال المرتبطة بالعنف الاقتصادي الذي يمارسه الأزواج على زوجاتهم، ثم بعد ذلك سأنتقل إلى معالجة أبرز الأفعال المرتبطة بالعنف الجنسي.

1- الأفعال المرتبطة بالعنف الاقتصادي

يُقصد بالعنف الاقتصادي[372]، كل فعل يحرم المرأة من حقها في الحصول على حاجياتها الأساسية، من غذاء ولباس وتطبيب، إلخ، ومن التصرف بحرية في ممتلكاتها ودخلها.

[372]. حسب نتائج البحث الوطني لظاهرة العنف ضد النساء، ينتشر العنف الاقتصادي نسبيا أكثر بالوسط القروي (13%) مقارنة بالوسط الحضري (6%).

في هذا العنصر سيتم تعرف أهم الأفعال المرتبطة بالعنف الاقتصادي الذي تعرضت له النساء، انطلاقا من الحالات المبحوثة.

- جدول رقم 32: يبين الأفعال المرتبطة بالعنف الاقتصادي في إطار الزوجية

الأفعال	العدد	النسبة المئوية %
عدم الإنفاق (الحرمان من الضروريات)	103	53.93%
الاستيلاء على المد خول / الراتب	83	43.46%
التوريط في ديون	5	2.62%
المجموع	191	100%

المصدر: البحث الميداني

- مبيان رقم 17: يبين الأفعال المرتبطة بالعنف الاقتصادي في إطار بيت الزوجية

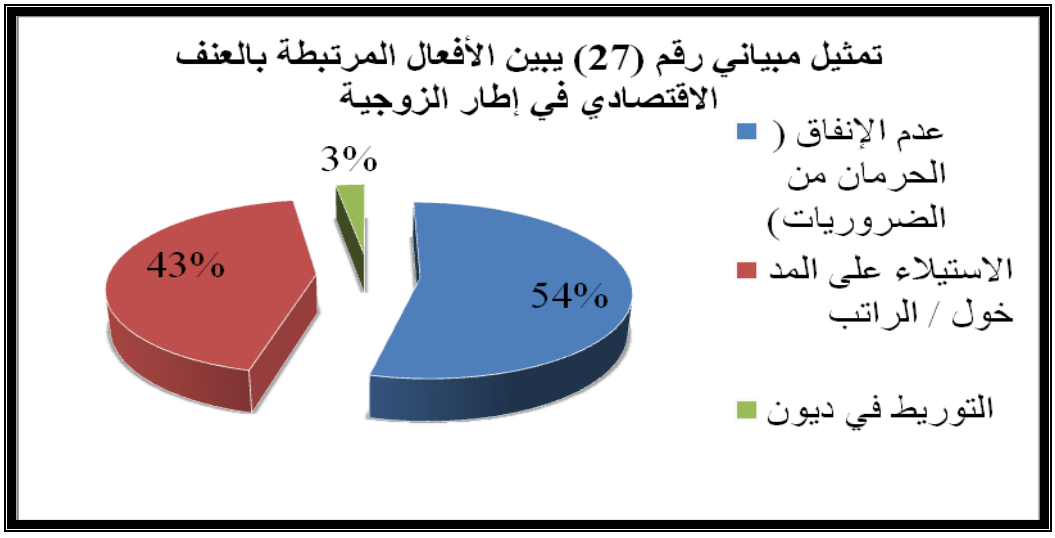

تكشف المعطيات الإحصائية الخاصة بالأفعال المرتبطة بالعنف الاقتصادي، ومن التمثيل المبياني، أن أكثر من نصف الزوجات اللواتي تقدمن إلى الخلية بشكاياتهن، قد تم حرمانهن من الضروريات الحيوية من تغذية ولباس وتطبيب، لهن ولأبنائهن من قبل أزواجهن؛ وهو ما يؤكد عدم إنفاق الزوج على زوجته وأبنائه، وتبذير مدخوله أو ما يملكه

من مال في المخدرات، والقمار، بالنسبة لبعض الأزواج. أو نتيجة لبطالة الأزواج أو ممارسة مهن موسمية لا تدر إلا مدخولا ضعيفا، كما عرفنا ذلك في تصنيف الفئات المهنية- الاجتماعية للمعتدين على المرأة.

إثر ذلك تصبح الزوجة عالة على أبويها وإخوانها، وتعيش بما تجود به أيادي هؤلاء، وأيادي المحسنين من الجيران، أو تُضطر إلى أن تخرج للاشتغال في البيوت بأجر زهيد، إذا سمح لها الزوج بذلك حسب ما صرحت به الضحايا، وفي حالات كثيرة يستولي الزوج على ما تحصل عليه من ذلك العمل. ذلك ما قد يعرضها لفصول أخرى من العنف في أماكن العمل أو أثناء التنقل لمكان العمل.

نسبة الضحايا تبقى مرتفعة حيث وصلت إلى 53.93%، وهو ما يعني أنه من بين 10 نساء (زوجات)، تقدمن إلى الخلية تشتكين من العنف الاقتصادي نجد 6 منهن تقريباً يعانين من عدم إنفاق أزواجهن عليهن، وحرمانهن من ضروريات الحياة. كما أن أكثر من 40%، منهن يتم الاستيلاء على مدخولهن من طرف الأزواج. وتشكل 2,62%، نسبة النساء اللواتي تم التحايل عليهن من قبل الأزواج لدفعهن إلى اقتراض ديون (من مؤسسات القروض الصغرى، أو من أقربائها). وأغلبهن يعشن ضغوطات اقتصادية ونفسية من أجل توفير أقساط تلك الديون.

2- الأفعال المرتبطة بالعنف الجنسي

يعتبر العنف الجنسي[373] شكلا آخر من أشكال العنف الذي تتعرض له المرأة، فهو يتضمن المعاشرة الجنسية بالإكراه والتحريض على ممارسة الدعارة، إضافة إلى الممارسات الجنسية التي تتم بدون موافقة المرأة.

في هذا العنصر سأفحص من بين الحالات المدروسة التي تعرضت للعنف الجنسي أبرز الأفعال المتعلقة بهذا الشكل من العنف.

[373]. حسب نتائج البحث الوطني حول ظاهرة العنف ضد المرأة، بلغ عدد ضحاياه بالوسط الحضري 2.2 مليون، أي ما يعادل ثلاثة أضعاف ما يمثله بالوسط القروي 712 ألف.

- جدول رقم 33: يبين الأفعال المرتبطة بالعنف الجنسي في إطار الزوجية

الأفعال	العدد	النسبة المئوية %
العلاقات الجنسية الشاذة	4	40.00%
الخيانة الزوجية	4	40.00%
الإخلال بواجب الزوجية	2	20.00%
المجموع	10	100%

المصدر: البحث الميداني

- مبيان رقم 18: يبين الأفعال المرتبطة بالعنف الجنسي في إطار الزوجية

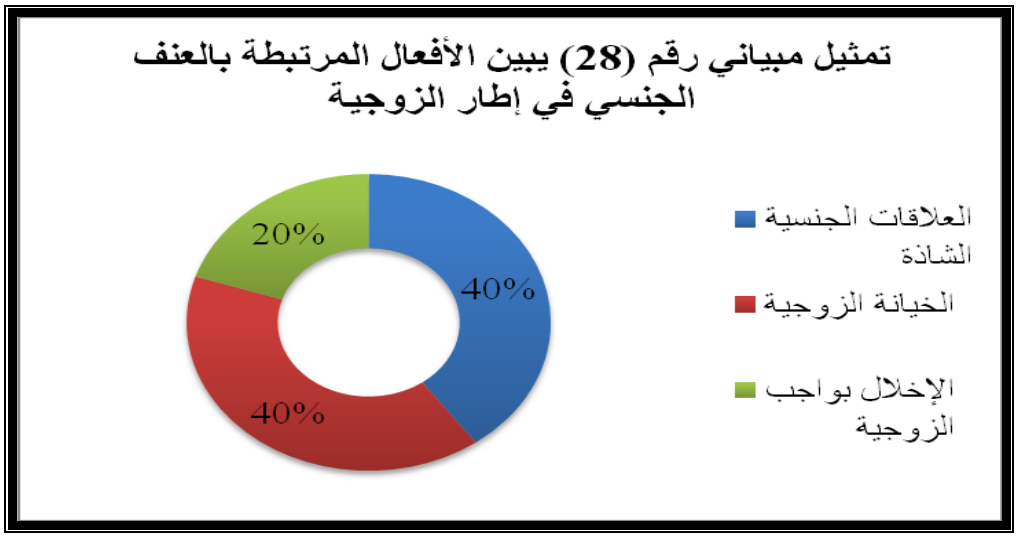

من خلال ملاحظة مجموع حالات الزوجات اللواتي صرحن، لدى خلية التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف بالمحكمة الابتدائية بوجدة، بتعرضهن لفعل من أفعال العنف الجنسي، يتضح أنها حالات ضئيلة، ولم تتجاوز في سنة 2018 عشر زوجات صرحن بذلك. وهذا دليل على أن هذا الشكل من العنف لا زال يشكل العنف المسكوت عنه داخل المجتمع، ولا يتم التصريح به مهما كانت النتائج التي يمكن أن تترتب عنه، فالزوجة تفضل الصمت على فضح وكشف الأفعال ذات الصلة بما هو جنسي، التي يمكن أن يرتكبها الزوج ضدها.

ويكشف لنا الجدول أعلاه أن الحالات العشر من النساء المتزوجات اللواتي تعرضن للعنف الجنسي من قبل أزواجهن، تعرضن لأفعال متعددة مرتبطة بالعنف الجنسي، توزعت بين الممارسات الجنسية الشاذة، والخيانة الزوجية، والإخلال بواجب الزوجية، وهي أفعال غالباما تكون لها آثارا جانبية خطيرة على صحة وسلامة المرأة – الزوجة- بدنيا ونفسيا.

المبحث الثالث: العنف الزوجي والموارد المقارنة للزوجين

هدفنا من الوقوف عند هذا العنصر هو التفكير في موارد كل من الزوجين وآثارها في حدوث العنف الزوجي أو عدم حدوثه؛ بمعنى التأكد مما إذا كانت موارد الزوجين المتكافئة مصدرا لعلاقة زوجية غير عنيفة، أم إن التكافؤ في الموارد التعليمية والاجتماعية والعمرية للزوجين ستشكل على العكس من ذلك عاملا يُسهِم في تفاقم أفعال العنف في مؤسسة الزواج.

والمعطيات التي حصلنا عليها أثناء الاطلاع على الاستمارات الخاصة بتصريحات النساء ضحايا العنف، ستسمح لنا باستنتاج بعض الخلاصات انطلاقا من التحليل المقارن للمعطيات بخصوص موارد الزوجين.

1- المنهجية المتبعة لقياس التناسب بين الزوجين

تتمثل المنهجية المتبعة في تصنيف النساء ضحايا العنف الزوجي داخل إطار الزوجية مع أزواجهن وفق الموارد الثلاثة المذكورة سابقا، وتوزيعهم على ثلاث فئات:

- فئة الأزواج والزوجات المتقاربين في موارد كل منهم؛
- أزواج متساوون (les couples égalitaires): تجانس قوي؛
- فئة الأزواج والزوجات المتجانسون تجانسا متوسطا؛
- فئة الأزواج والزوجات المتباعدين في موارد كل منهم؛
- أزواج غير متساويين (les couples inégalitaires): تجانس ضعيف.

- جدول رقم 34: يبين منهجية قياس التناسب بين الزوجين

التناسب في إطار الزوجية	في السن	في المستوى التعليمي	في المستوى الاجتماعي
تناسب قوي: أزواج متجانسة	تفاوت أقل من أو يساوي 4 سنوات	مستوى متماثل	فئات مهنية- اجتماعية متماثلة
تجانس متوسط	تفاوت بين 5 و9 سنوات	مستوى متقارب لكنه ليس متماثلاً	فئات متقاربة لكنها غير متماثلة
تجانس ضعيف: أزواج غير متناسبة	يساوي أو يفوق 10 سنوات	تفاوت مهم في المستوى التعليمي	تفاوت مهم من حيث الانتماء الاجتماعي للزوجين

المصدر: البحث الميداني

2-توزيع الأزواج (les couples) حسب صنف التناسب ودرجته

- جدول رقم 35: يبين توزيع الأزواج حسب صنف التناسب ودرجته

المعايير	قوي		متوسط		ضعيف	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
المعيار التعليمي	636	63,3	328	32,7	41	4,07
المعيار الاجتماعي	525	52,3	370	36,9	110	10,94
المعيار العمري (السن)	483	48,1	226	22,5	296	29,45

المصدر: البحث الميداني

- مبيان رقم 19: يبين توزيع الأزواج حسب صنف التناسب ودرجته

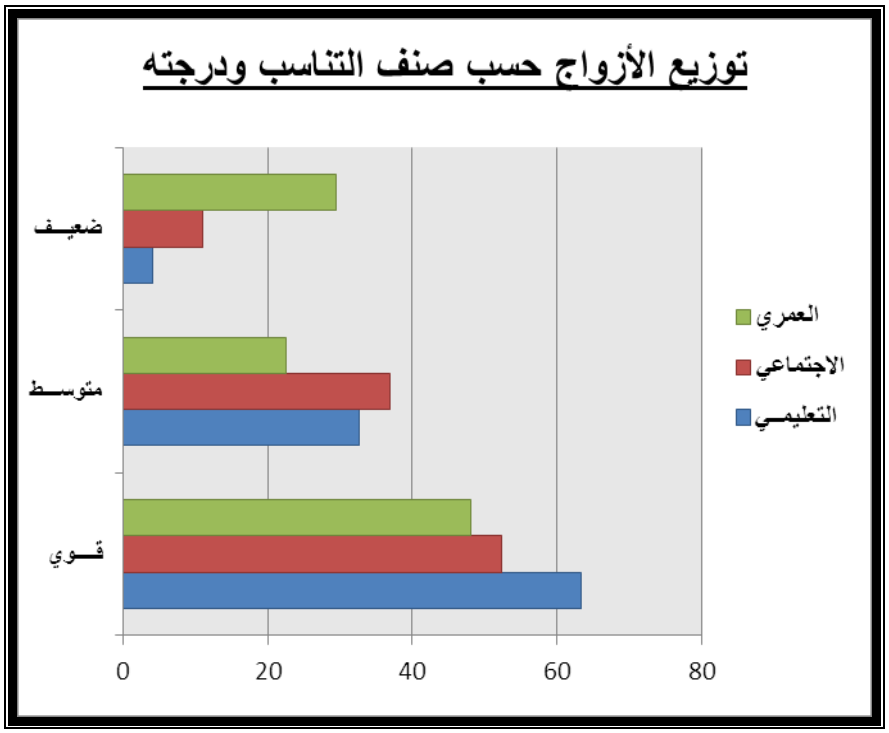

تظهر النتائج أن موارد كلا الزوجين عموما متقاربة، وبأن التناسب على المستوى العمري والتعليمي والاجتماعي قوي لدى غالبية الأزواج. وزيادة في الدقة نقول مع ذلك بأننا نلاحظ أن 63% من الأزواج متوافقون من حيث المستوى التعليمي، في حين أن نسبة التناسب في السن بكيفية ملموسة لا تتجاوز 48%، على هذا النحو فإن الزوجات الأكثر تضررا من بين النساء ضحايا العنف اللائي توجهن إلى خلية التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف بالمحكمة الابتدائية بوجدة، هن اللائي يشكلن مع أزواجهن أزواجا متناسبة. هذه الملاحظة تميل إلى نفي وإبطال **الفرضية الخامسة** التي تقول بأن التوافق في إطار بيت الزوجية، عامل يقلل من حالات العنف.

الفصل الرابع:

تقنية المقابلة (حالات العنف الزوجي)

تمهيد

المبحث الأول: المرأة والزواج

المبحث الثاني: المرأة والعنف

المبحث الثالث: المرأة وتدبير إشكالية العنف

خلاصة الفصل الرابع

تمهيد

نأتي في هذا الفصل، إلى اعتماد تقنية المقابلة نصف الموجهة (/semi-directive structuré)، مع حالات العنف التي تعرضت ضحاياها للتعنيف من طرف الأزواج، رغبة منا في تسليط الضوء على العنف الزوجي، والتعمق في فهم الأسباب الحقيقية، التي تضع هذا النوع من العنف على قائمة أنواع العنف، التي تعاني منها المرأة في مجتمع الدراسة - مادامت الأرقام الإحصائية التي تم تجميعها قد أكدت ذلك- وهذه الملاحظة تنطبق على المجتمع المغربي ككل؛ كما أكدت على ذلك الدراسة، التي أنجزتها المندوبية السامية للتخطيط حول ظاهرة العنف ضد المرأة بالمغرب، وأبانت تلك الدراسة، أن العنف الزوجي يتصدر أنواع العنف التي تعاني منها المرأة في المجتمع.

تجدر الإشارة، إلى أننا قمنا بإجراء **30 مقابلة**[374]، مع النساء ضحايا العنف الزوجي، بالمركز الاجتماعي للمرأة الذي تشرف على تسييره **جمعية عين غزال**[375]. تم إجراء المقابلة مع كل ضحية على حدة، وفق **"دليل"**[376]، تم إعداده مسبقا لهذا الغرض، ويتضمن هذا الدليل أربعة محاور: **المحور الأول**، حاولنا فيه جمع معلومات عامة حول

---

[374]. ملحق رقم 9، نموذج مقابلة.

[375]. جمعية عين غزال 2000: أحدثت جمعية عين غزال 2000، بتاريخ 2000/04/14، وفي سنة 2002 أسست الجمعية مركز الاستماع والدعم النفسي والإرشاد القانوني بالمركز الاجتماعي للمرأة، الكائن بشارع علال الفاسي ظهر المحلة لازاري وجدة، في إطار الشراكة مع المؤسسة الهولندية CORDAID، من أجل كسر جدار الصمت عن ظاهرة العنف المبني على النوع الاجتماعي، التي ذهبت ولازالت تذهب ضحيتها العديد من النساء نتيجة تعرضهن لأشكال وأنواع مختلفة من العنف. ويعتبر مركز عين الغزال من الأعضاء المؤسسين للشبكة الوطنية لمراكز الاستماع للنساء والفتيات ضحايا العنف **"أناروز"**، التي تأسست بتاريخ 24 أبريل 2004، وتبنت كمرجعية لها الاتفاقات الدولية وخاصة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة CEDAW والإعلان العالمي لمناهضة العنف ضد النساء، واستهدفت الترافع من أجل تفعيل الآليات القانونية لحماية الحقوق الإنسانية للنساء وتغيير القوانين التمييزية في اتجاه القضاء على العنف المبني على النوع الاجتماعي عن طريق تقوية قدرات المراكز؛ وصياغة تقاريرحول العنف انطلاقا من الحالات الواردة على المراكز؛ وتتبع مدى تطبيق القوانين المعدلة المرتبطة بالنساء؛ وتحليل ظاهرة العنف وضبط أسبابها وتجلياتها. ويعد صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA من بين الشركاء الأساسيين إلى جانب شركاء آخرين يتمثلون في: وزارة التضامن والأسرة والتنمية الاجتماعية، والتعاون الوطني، ومؤسسة محمد الخامس للتضامن، وخلية التكفل القضائي بالنساء والأطفال ضحايا العنف بجميع مكوناتها، ومراكز الحماية الاجتماعية وجمعيات المجتمع المدني.

[376]. **ملحق رقم (7)**، دليل المقابلة نصف الموجهة.

المشاركات في البحث، وحول أزواجهن، من حيث السن والمستوى التعليمي والاقتصادي، ومقر السكن ونوعيته، ومهنة الضحية والمعتدي[377].

والمحور الثاني، ارتأينا فيه التعرف على التجربة الزواجية لكل مشاركة في البحث على حدة، **والمحور الثالث**، حاولنا من خلاله معرفة طبيعة العنف، الذي تعرضت له كل ضحية، موجهين من خلال أسئلته الضحايا، للحديث عن العنف الذي مورس عليهن من قبل الأزواج، وأخيرا تناول **المحور الرابع** من المقابلة، المرأة وتدبير إشكالية العنف.

وفي إطار تفريغ ما تم تجميعه من معطيات بعد إجراء المقابلات، وتحليل ذلك تحليلا **تيماتيا أو موضوعاتيا** (حيث شكل كل محور من محاور المقابلة تيمة أو موضوعة)، ارتأينا توزيع تلك المعطيات إلى ثلاثة مباحث، وفقا للمحاور الثلاث للمقابلة، أما المحور الأول من المقابلة، والمتعلق بجمع معلومات عامة حول المشاركة في البحث وزوجها المعتدي، فهو محور لم نفرده بعنوان خاص أثناء التحليل، بل جعلنا منه محورا يخترق المباحث الثلاثة، لكونه يتضمن متغيرات كنا نستحضرها أثناء التحليل كلما استدعى الأمر ذلك.

المبحث الأول: المرأة والزواج

يحيل هذا المبحث، على المحور الثاني في دليل المقابلة التي تم إجراؤها مع النساء ضحايا العنف الزوجي، سألنا فيه النساء للحديث عن تجربتهن الزواجية، فيما يتعلق بحرية اختيار شريك الحياة، وطبيعة العلاقة التي تربطهن بأزواجهن بعد الزواج؛ من حيث التواصل والتفاهم والاحترام والتقدير والأخذ بالرأي، إضافة إلى التساؤل معهن عن طبيعة العلاقة التي تربطهن بعائلات وأسر أزواجهن.

ختمنا هذا المحور من المقابلة، بالتساؤل مع النساء عن السبب أو الأسباب، التي أثرت في نظرهن على تلك العلاقة سلبا، فأصبح العنف هو لغة التخاطب اليومي التي يوجهها الأزواج اتجاه زوجاتهن.

---

377. **ملحق رقم (8)**، يوضح الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للنساء ضحايا العنف الزوجي، اللواتي تم إجراء المقابلات معهن.

على أساس ذلك وجهنا للنساء مجموعة من الأسئلة نجد من أهمها: كيف تعرفت على زوجك؟ ومن حسم أمر اختيار زوجك؟ وما طبيعة العلاقة التي تربطك بزوجك، من حيث التعامل والتواصل والأخذ بالرأي؟ وما السبب أو الأسباب التي أثرت في تلك العلاقة سلبا؟

1- اختيار الزوج

تذهب أغلب المقابلات، إلى التأكيد على أن أمر اختيار النساء لأزواجهن، لم يكن بأيديهن، فقد عبرت عن انعدام حريتهن في اختيار شريك الحياة بشكل شخصي، بل إن العائلة في شخص الأب والأم والإخوة هم من حسموا ذلك الأمر[378].

لذلك تعتبر النساء المتزوجات بهذه الكيفية أن عدم تمكينهن من هذا الحق، يعتبر أولا قمعا لحريتهن وتعنيفا لهن من طرف أسرهن، وثانيا تزويجا لهن برجال لا يعرفن عنهم شيئا. وبعد إتمام الزواج، غالبا ما تجد المتزوجات أنفسهن أما أزواج بدون عمل أو دخل، يتعاطون للمخدرات، غير مسؤولين ماديا ومعنويا في علاقتهم بأسرتهم الصغيرة. تلك في نظرهن هي العوامل الرئيسية التي ساهمت في تردي وضعف التواصل والتفاهم مع الأزواج من جهة أولى، ومن جهة أخرى حضور العنف من قبل الأزواج اتجاه زوجاتهم، باعتباره القيمة التي تفرض نفسها في تأطير علاقتهم بهن.

في مقابل النسبة الكبيرة من النساء، اللواتي تم تزويجهن من طرف أسرهن، دون منحهن الحرية في اختيار أزواجهن، نجد حالات أخرى قليلة هي التي لم تتدخل الأسرة في زواجها، لكن حتى في هذه الحالة، معظم تلك الحالات لم تكن مبنية على تقارب بين موارد كلا الزوجين، ومنظورهما للحياة الزوجية ومسؤولياتهما. بل هي زيجات قامت على زواج اضطراري، نتيجة حمل غير شرعي. هذا الحمل هو الذي سبب الكثير من المشاكل كما صرحت إحدى المشاركات في البحث[379]، طبعا لكونها رفضت طلب صديقها بإسقاط الجنين.

---

[378]. للإشارة استقينا من إجابات النساء، أن العائلات لازالت تنظر إلى الزواج كخلاص وكحل لبناتها، لذلك تلزمهن بالزواج، الأخير يعتبر جحيما حسب تعبير أحد المبحوثات (المقابلة رقم 2، عمرها 40 سنة، مستوى تعليمي ابتدائي، ربة بيت).

[379]. المقابلة رقم (11) (عمرها 21 سنة، مستوى تعليمي ثانوي، ربة بيت).

يتبين من التحليل السابق أن مسألة اختيار الزوجة لشريك حياتها، تبقى في نظر الضحايا، قضية مفصلية في نجاح العلاقة الزوجية، طبعا نتحدث هنا عن الاختيار، الذي يقوم على قناعة أساسها الوعي والنضج وتحمل المسؤولية والتضحية المشتركة لبناء أسرة.

وتحقيق هذا الأمر في اعتقادنا يتطلب عملا جادا على كل المستويات، عملا يجب أن ينخرط فيه الجميع، بدءا بالدولة مرورا بمختلف الفاعليين الاجتماعيين والأسر، إلخ. بغاية إحداث تحول وتطور في بنية الأسرة التقليدية الأبوية الذكورية؛ التي يحضر فيها الأب بدوره السلطوي، إلى أسرة معاصرة تتجاوز تلك السلطوية القائمة بين أفرادها، والتمييز الذي يطال النساء داخلها، إلى مستوى تحقيق علاقات أفقية، تقوم على قيم المساواة والحق والاحترام، وذلك يمر في اعتقادنا عبر التوعية والتحسيس.

رغم كون قانون مدونة الأسرة (القانون الصادر سنة 2004 والمعدل لقانون الأحوال الشخصية السابق الصادر سنة 1958) يمنح الحق للفتاة البالغة السن القانوني (18 سنة فما فوق) تزويج نفسها بنفسها ودون حاجة إلى موافقة أو إذن الولي. إلا أن هذا الأمر يبقى حبرا على ورق بالنسبة للشريحة الكبيرة من النساء على مستوى الواقع؛ هناك ثقافة مجتمعية تقاوم تمتع المرأة بهذا الحق، خاصة عندما يتعلق الأمر بالأنثى مقارنة بالذكر، إنه تكريس لانعدام المساواة بين الجنسين في ممارسة هذا الحق والتمتع به، وهي ملاحظة أخرى تزكي صحة **الفرضية الثانية** للبحث، والتي تجعل من انعدام المساواة بين الجنسين مرتكزا لفهم وتفسير العنف الواقع على المرأة.

2- العلاقة مع الزوج وأسرته

فيما يخص العلاقة مع الزوج، وما إذا كانت تقوم على أساس التواصل والتفاهم والتعامل الإيجابي، المبني على التقدير والاحترام والمسؤولية والأخذ بالرأي والحوار؟ أم على النبذ وعدم الاعتراف بالآخر وبكرامته، إلخ؟

تقريبا كل إجابات المشاركات في البحث (28 مشاركة) أكدت على أن العلاقة مع الزوج يغيب فيها التواصل والتعامل الإيجابي والتقدير والاحترام والأخذ بالرأي، منذ

الشهور الأولى للعلاقة الزوجية. وقد عبرت الكثير منهن عن استغرابهن من هذا التعامل، الذي يتم دون أية أسباب تبرر سلبية الأزواج اتجاههن.

وهذه النتيجة تجعلنا نسائل التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الأزواج في حضن عائلاتهم، وهي تنشئة تجعل الذكور متسلطين على الإناث، لا يعترفون بالمرأة إلا في إطار من الدونية، وغياب لقيم الحوار والإنصات إلى الآخر وإشراكه.

أزواج لا يقدرون حجم المسؤولية الملقاة على عاتقهم اتجاه أسرهم، على مستويات عدة: من توفير للحاجيات الضرورية للأسرة، إلى تحقيق متطلبات أخرى يفرضها المجتمع الحالي من الخروج معا للتنزه، والسفر، إلخ، والقائمة طويلة في هذا المستوى. وأمام الدخل المحدود لغالبية الأزواج، إن لم نقل كل الأزواج؛ الذين يزاولون مهن موسمية، أو بدون مهنة، فإنهم يواجهون صعوبات في تحقيق ذلك، فيصب الأزواج جام غضبهم على زوجاتهم وتعنيفهن.

هذا التفسير يضعف نسبيا لدى الزيجات التي تقطن في بيت عائلة الزوج (أي مع والديه)، مادام أن تلبية المتطلبات الضرورية غالبا ما تتم في إطار الأسرة الكبيرة، مما يخفف العبء المادي على الزوج. لكن حتى وإن قل الضغط الاقتصادي على الأزواج في هذه الزيجات، إلا أن هناك ضغوطا أخرى خاصة تحضر في ذلك الفضاء، يمكن تسميتها ضغوطا ثقافية، تفرض على الزوجة الذوبان والانصهار في ثقافة عائلة الزوج، والخضوع لسلطة أبويه وإخوانه وأخواته إن وجدوا وتؤثر في الزوج ليرغم زوجته على ذلك.

وعندما يضاف إلى العوز الاقتصادي للأزواج، مستواهم التعليمي الذي لم يساهم في نضج شخصياتهم وتكوينهم القيمي، وإكسابهم قيم تراعي الآخر وتقدره في ذاته، وتنمي فيهم قيم الحوار والتواصل والتفاهم والاحترام، على الرغم من كون أغلب الأزواج يمتلكون مستوى تعليمي ثانوي إعدادي أو ثانوي تأهيلي، مادام العنف اللغة التي تؤطر علاقتهم بزوجاتهم. الشيء الذي يجعلنا في هذا المستوى من التحليل نسائل المدرسة، وضعف تأثيرها في شخصية المتعلم وتقويمها وإكسابها قيم اجتماعية وأخلاقية إيجابية.

3- أسباب التأثير في العلاقة بين الزوجين

انطلاقا من استحضار إجابات المشاركات في البحث، يتبين أن الأسباب التي أثرت سلبا في العلاقة بين الزوجين، فأصبح التواصل والتفاهم والاحترام غائبا، وحضر مقابل كل ذلك العنف بأشكاله المختلفة، هي أسباب متعددة، تتوزع بين: الخيانة الزوجية، والرغبة في التعدد، والتعاطي للمخدرات، وعدم الإنفاق، وعدم توفير سكن مستقل عن العائلة، والتملص من الاعتراف بالحمل لدى بعض الزيجات.

وما يمكننا أن نسجله في هذا المستوى، هو أن تردي العلاقة الزوجية بناء على تلك الأسباب، يجعل العنف بأشكاله المختلفة هو الأساس الذي يؤطر العلاقة الزوجية، التي تصبح جحيما على حد تعبير إحدى المستجوبات[380].

4-نتائج الزواج على المرأة

بالرغم من كون البحث الكلاسيكي حول الزواج، الذي قامت به جيسي برنار بعنوان "مستقبل الزواج" عام 1973، قد أصبح عند الباحثين المعاصرين في بداية القرن العشرين متجاوزا في المجتمعات الغربية، نظرا لكون برنار أغفلت في نظر هؤلاء الباحثين التأثيرات الإيجابية للزواج بالنسبة للسيدات. إلا أن نظريتها في اعتقادنا والمسماة "نظرية الصدمة عند الزواج"، نظرية لازال لها حضورا قويا في فهم بعض جوانب التجربة الزواجية عند المرأة في مجتمعنا عموما ومنه مجال الدراسة. لقد توصلت برنار في نظريتها السابقة، إلى كون الزواج يمثل صدمة للنساء أكثر مما يمثل صدمة للرجال؛ فقد كانت النساء المتزوجات أكثر إحباطا على المستوى السيكولوجي بالمقارنة مع الفتيات غير المتزوجات والرجال المتزوجين.

في علاقة بالمشاركات في البحث اللواتي قمنا بمقابلتهن باعتبارهن من ضحايا العنف الزوجي، فقد عبرت كلهن عن الصدمة السيكولوجية التي عاشتها كل واحدة منهن بمجرد الدخول في التجربة الزواجية. صدمة متعددة الأوجه تلك التي عبرت عنها الضحايا في إيجاباتهن، فقد فرضت عليهن تجربة الزواج ضرورة التكيف على مستويات عدة من قبيل:

[380]. المقابلة رقم (4) (عمرها 33 سنة، مستوى تعليمي ثانوي تأهيلي (باكالوريا) + دبلوم، ربة بيت).

أسلوب حياة يتكيف مع طبيعة عمل ودخل الزوج، التكيف مع العمل غير المستقر للزوج من حيث الدخل (غالبية الأزواج يزاولون حرف تنشط في موسم)، العيش مع أسرة الزوج والذوبان في ثقافة العائلة، العمل في المنزل طوال الوقت ولساعات مهمة يوميا، العيش في غرفة مكترية بالنسبة لبعض الزيجات التي تعيش بشكل مستقل، وبالنسبة لإحدى المبحوثات فرض عليها الزوج ترك العمل والتفرغ لتربية الإبن وخدمة الزوج[381]، إلخ.

إضافة إلى ما سبق تبقى للزواج تداعيات عدة على النساء والرجال معا، لكن تداعياته على النساء أكثر، تحتاج منهن التكيف مع الرجال أكثر مما يحتاج الرجال التكيف مع النساء، تزداد المهمة تعقيدا لدى الزيجات التي تقطن في بيت عائلة الزوج، وعندما لا تستطيع المرأة تحمل ذلك، أو تكون التداعيات أكبر من أن تطاق، فإن العنف يصبح اللغة التي تؤطر العلاقة الزوجية.

[381]. المقابلة رقم (4)، نفسه.

المبحث الثاني: المرأة والعنف

في هذا المبحث سنقارب العنف الذي تعرضت له الزوجة من قبل الزوج، انطلاقا من إجابات المشاركات في البحث، وذلك بالتعريف بطبيعة أو شكل العنف (هل هو عنف مادي، أو عنف نفسي، أو عنف اقتصادي، أو عنف جنسي) والتعريف كذلك بدرجة تكراره، وبمكان ووضعية ممارسته، في البيت أم خارجه؟ وما إذا كان الزوج قد نال العقاب جراء ذلك؟

بعد ذلك طرحنا في هذا المحور من المقابلة، سؤالا مفتوحا أتاح الفرصة للمستجوبات للتعبير عن آرائهن بخصوص أسباب ممارسة الأزواج للعنف عليهن، وفي هذا السياق اقترحنا عليهن، ما إذا كان ذلك العنف يرتبط بالبعد الديني وبالفهم الخاص له من قبل الزوجين؟ أو بالبعد الثقافي العرفي الذي يكرس أفضلية الرجل على المرأة؟ أو بالبعد التعاقدي الذي يحدد حقوق وواجبات كلا الزوجين في علاقة بالطرف الآخر؟

1- العنف أشكاله وتكراره ووضعية ممارسته

تذهب نتائج أغلب المقابلات التي تم إجراؤها مع النساء المعنفات من طرف أزواجهن، إلى التأكيد على أن الأزواج ارتكبوا ضد زوجاتهم العنف بكل أشكاله؛ بما في ذلك العنف المادي الجسدي، والعنف النفسي والعنف الاقتصادي والعنف الجنسي، ما عدا مستجوبة واحدة[382]، هي التي صرحت بأنها لم تتعرض يوما من الأيام إلى العنف الجسدي من طرف زوجها، إنها تعاني من عنف نفسي واقتصادي، جراء تخلي الزوج عنها. هذا الزوج الذي كان موظفا بوزارة الفلاحة، وتم توقيفه عن العمل جراء العقوبة الحبسية، التي تم الحكم بها عليه بسبب تعامله بشيكات بدون رصيد، عندما تراكمت عليه الديون.

وفي تساؤلنا مع هذه الزوجة التي كانت ضحية لعنف الزوج، فقد عانت من العنف الاقتصادي والطرد من بيت الزوجية المستأجر الذي توقف الزوج عن آداء مبلغ الكراء، عن سبب عدم تعنيفها عنفا جسديا من طرف زوجها، أجابت بأن المسألة ترتبط بقناعة لدى

[382]. المقابلة رقم (2) (العمر 40 سنة، المستوى التعليمي ثانوي إعدادي، ربة بيت).

الزوج، الذي كان دائما يردد عبارة **"اللي يضرب المرا شماتة، أنا ما عمرني شفت با يضرب ما"**[383].

هذا المعطى على ضعفه، ورغم أنه لا يمثل مجموع الحالات المشاركة في البحث، إلا أنه رغم ذلك له مدلول مهم في تفسير العنف الواقع على المرأة في المجتمع؛ وإن كانت الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية الهشة، هي أسباب تفسيره، فإن للتنشئة الاجتماعية والثقافية التي يتلقاها الفرد من الأبوين، أثرا كبيرا في نمط السلوك، وفي حضور العنف من غيابه في العلاقة بالمرأة.

تتأكد تلك الملاحظة أكثر، عندما نستحضر المستوى التعليمي للأزواج، الذي صرحت به المستجوبات. إن أغلب الأزواج يمتلكون مستوى تعليمي ثانوي إعدادي أو ثانوي تأهيلي، ورغم ذلك العنف حاضر وبقوة في العلاقة الزوجية. ملاحظة تضع المدرسة العمومية المغربية أمام إشكال، تراجع دورها في ترسيخ قيم إيجابية لدى الناشئة؛ قيم تنبذ العنف بكل أنواعه وأشكاله، وترسخ التسامح والاحترام والسلم وغيرها. إن المستوى التعليمي الذي يمتلكه الفرد، لم يعد يعكس نضجه القيمي والاجتماعي والأخلاقي.

أما فيما يتعلق بتكرار العنف، فقد أكدت أغلب المستجوبات على أن عنف الأزواج حاضر في كل الأوقات، ويتكرر في كل أوقات اليوم، يمكن أن يحدث في الصباح، في المساء وأثناء الليل، وعموما هو لغة التواصل التي تؤطر العلاقة بين الأزواج، بدلا من التفاهم والاحترام.

يحصل هذا العنف بشكل كبير داخل بيت الزوجية، هذا الفضاء الخاص الحميمي، يحتضن العنف ضد المرأة بكل أشكاله؛ فضاء يصعب اختراقه، ولم يعد مكانا تتم داخله حماية المرأة، وتمكينها من الإحساس بالأمن والإطمئنان ومساعدتها على تطوير إمكانياتها.

2- عنف الزوج

أ- التبليغ عن العنف

[383]. المرا: تعني في لغة الدارجة، المرأة، شماتة: يقصد به في لغة الدارجة، رجل فاقد لصفات الرجولة والمروءة، ما عمرني شفت، يقصد بها في لغة الدارجة، لم أرى قط، با: تدل على الأب، ما: تدل على الأم.

صرحت كل الحالات المشاركة في البحث (ثلاثون حالة) التي تعرضت للعنف الزوجي، بأنها لم تبلغ عن هذا العنف، وأنها تتحمله لأسباب ومبررات عديدة، ولم يسبق أن نال الأزواج أية عقوبات نظير ذلك. هذا الأمر يعتبر عاملا أساسيا في زيادة حدة العنف واستفحاله داخل بيت الزوجية، من خلال تمادي الأزواج في ممارساتهم العنفية اتجاه زوجاتهم.

هذه الملاحظة تم تسجيلها سابقا في الفصل الثاني من القسم الميداني، فمعظم الحالات الوافدة على خلية التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف بالمحكمة الابتدائية بوجدة، تفيد بأن الزوجة المعنفة قد كانت تتعرض للعنف لمرات عديدة، ومنهن من صرحت بأن ارتكاب الزوج للعنف اتجاهها بدأ منذ الأيام والشهور الأولى للزواج.

ب- وساطة أسرة الزوجين

إذا كانت أغلب حالات الزواج التي أجريت معها المقابلة، أكدت أن عائلاتها (عائلة أو أسرة الزوجة)، هي التي لعبت دورا أساسيا في اختيار الأزواج لبناتها وتزويجهن بهم. فإن هذا الدور العائلي سرعان ما يغيب بعد أن تصبح العلاقة الزوجية قائمة على العنف، من طرف الزوج ضد زوجته، وخاصة لدى الحالات التي أنجبت طفلا أو أطفالا؛ مما جعل أسرة الزوجة تخير ابنتها المتزوجة بين ترك أبنائها أو المكوث معهم، مما يجعل الزوجة تواجه عنفا آخرا عنفا عائليا متمثلا في ذلك الموقف السلبي لعائلتها، يضاف إلى العنف الذي يمارسه الزوج عليها.

والنتيجة في ذلك الوضع هي اضطرار المرأة للبحث عن شغل لإعالة نفسها وأبنائها، وتوفير الحاجيات الضرورية للحياة، ومعظمهن ربات بيوت، لم يسبق لهن أن اشتغلن، الشيء الذي يعقد وضعيتهن. هذا الوضع يجعلهن أمام عنف ثالث، هو عنف المجتمع؛ تصبح المرأة بمقتضاه معرضة للعنف من طرف معنفين آخرين (المشغل، زميل في العمل، إلخ).

يقال نفس الشيء تقريبا عن عائلة الزوج، التي حسب تصريح المشاركات في البحث، تتدخل في أغلب الأحوال لدفع ابنها لإنهاء العلاقة الزوجية، دون أي اعتبار لتبعات

ذلك على الزوجة والأبناء، بل حتى على ابنها. كما أن هذه العائلة قد تتخذ موقفا سلبيا يتمثل في عدم الاهتمام بذلك، خاصة لدى الأسر التي لم تحسم أمر اختيار زوجة ابنها. وقد يصبح لعائلة الزوج تأثيرا يدفع في اتجاه استمرار العنف الذي تعرفه العلاقة الزوجية، عندما يتعلق الأمر بالزيجات التي تقطن مع عائلة الزوج في منزل واحد.

النتيجة هنا، هي أن عائلتي الزوجين تحضران كطرف أساسي لا بد من الأخذ برأيه لبناء علاقة زوجية وتحققها ضرورة (العائلة هي التي تختار الزوج والزوجة)، إلا أن هذا الدور يتخافت ويضعف إلى درجة الانعدام، عندما يصبح العنف يؤطر علاقة الزوج بزوجته.

3- أسباب العنف

في هذا العنصر، تمت مساءلة المشاركات في البحث عن أسباب ممارسة العنف عليهن من قبل الأزواج؟ وعما إذا كانت تلك الأسباب ترتبط بالبعد الديني والفهم الخاص له من قبل الزوجين؟ أم بالبعد التعاقدي الذي يحدد حقوق وواجبات كلا الزوجين في علاقته بالآخر؟ أم بالبعد العرفي الذي يرسخ أفضلية الرجل على المرأة؟

توزعت إجابات النساء ضحايا العنف الزوجي إلى ثلاث، وفقا لتلك الاقتراحات التي تم تقديمها، وأغلبها ذهبت في سياق التأكيد على أن البعد الفردي التعاقدي؛ الذي يحدد حقوق وواجبات الزوج اتجاه زوجته، هو الذي يفسر ذلك العنف عندهن، فالزوج لا يفي بالواجبات التي تقع على عاتقه اتجاه أسرته، من توفير للحاجيات الأساسية للحياة، من عيش وسكن وتطبيب، إلخ، وفوق ذلك يطلب من زوجته الاهتمام به وتوفير مأكله ومشربه، الشيء الذي يجعل الزوجة ضحية للعنف من طرف زوجها، عندما تطلب منه توفير ذلك حسب ما صرحت به المستجوبات. (ما يجب أن نأخذه في اعتبارنا في هذه الوضعية هو أن معظم الأزواج يعانون من هشاشة اقتصادية واجتماعية، إلخ).

ما من شك في أن هذا التوجه الذي يقبل عليه الأزواج لحل الخلافات والمشاكل العائلية، من خلال القيام بتعنيف زوجاتهم يؤكد على أهمية التفسيرات الفردية والمعنية بالعلاقات الشخصية للعنف ضد المرأة؛ فقد يكون لخبرات ومشاهدات الأطفال في السنوات

الأولى من حياتهم عوامل مهمة لبلورة سلوكهم عند البلوغ، ويصبح العنف سلوكا مقبولا ويفرض نفسه في العلاقات بين الشركاء الحميمين. طبعا لا يمكن التسليم بأن العنف بين الأجيال أمر حتمي، مادامت هناك عوامل أخرى يمكن أن تلعب دورها في ذلك، لا سيما المستوى التعليمي، والحصول على الفرص والموارد، وجودة الحياة الزوجية، التي يمكن أن تسهم في التخفيف من الصدمات المتوقعة والتقليل من احتمالات العنف في الحياة اللاحقة.

في الدرجة الثانية، جاءت إجابات المشاركات في البحث لتأكد على أن البعد الديني وفهم الأزواج له، حاضر في تفسير العنف الواقع عليهن. الأزواج يرغبون في إقامة التعدد، ويطلبون من الزوجة أن تطيعهم في ذلك، كحق منحه الشرع لهن، وفي هذا الأمر تأكيد على أهمية العوامل **الثقافية** التي ترسخ المعايير والقيم والممارسات التي تحدد العلاقات والأدوار بين الجنسين في المجتمع. الشيء الذي يجعل من العنف في هذا المستوى من التحليل ظاهرة ثقافية، تجعل العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي أكثر توطنا في المجتمعات الأبوية، التي تولي اهتماما كبيرا لقيم الرجولة، وسيطرة الرجال على ثروة العائلة، وبناء أسري ذو سلطة ذكورية تحكم عمليات صنع القرار داخل الأسرة (كما صرحت إحدى المبحوثات بإلزام زوجها لها بتقديم استقالتها من العمل).

وفي الدرجة الثالثة، جاءت إجابات المشاركات في البحث لتؤكد على أن أسباب ممارسة العنف عليهن، تعود إلى تعاطي الزوج للمخدرات، إضافة إلى الخيانة الزوجية.

يتبين لنا إذن، بأن العنف ظاهرة ديناميكية ومركبة، تتدخل في خلقها عدد من العوامل والأسباب، التي تطرح صعوبة على مستوى تفسيرها بمتغير واحد أو عامل واحد فقط. يبرز هذا الفعل إلى الوجود الاجتماعي بفعل عوامل فردية وأخرى اجتماعية؛ أسباب فردية ترتبط بعدم توفير الرجل لحاجيات أسرته، وتقبل المرأة للتعنيف الممارس عليها وتسامحها مع مرتكبه ضدها، إضافة إلى الخبرات الشخصية والتجارب التي عاشها الشخص في مرحلة الطفولة، والمرتبطة بتعرضه للعنف أو ملاحظة تعنيف والده لأمه. أما الأسباب الاجتماعية فتحدد انطلاقا من طبيعة المكانة التي تتموقع فيها المرأة في أسرتها ومجتمعها، والتي تفسر لنا الكثير من الممارسات التي توجه نحوها، في إطار نظام أبوي عمق جذوره عبر زمن طويل بشأن الوضعية الدونية للمرأة.

تلك النظرة خلقت في الوجود الاجتماعي تنظيمات اجتماعية تهمش وتعنف المرأة، مما جعل ممارسته تعود لأسباب اجتماعية تاريخية، أساسها أساليب التنشئة الاجتماعية التي تجعل الذكور أكثر سيطرة وتحكما، كما قد يرتبط بتفكير الرجل وإيديولوجيته التي ترى أنه لابد أن يكون مسيطرا على الأشياء والمؤسسات والمرأة، جسميا واقتصاديا وسياسيا ونفسيا. إنه عنف لا يعود إلى الفروق البيولوجية بل إلى ما تسمح به الثقافة وما يسمح به المجتمع بالنسبة للذكور والإناث وما يتوقعه من الجنسين.

وهناك عوامل أخرى لا تقل أهمية عن الدور الذي تلعبه التنشئة الاجتماعية للفرد داخل المجتمع، وتتمثل في: اللامساواة المبنية على أساس النوع الاجتماعي في أبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وعدم مسايرة التشريعات والقوانين المجتمعية للتغير الاجتماعي والثقافي، والتساهل في تطبيق العقوبات على الرجل المعنف للمرأة (إشكالية الممارسة والتطبيق الفعلي للقوانين، وليس التشريع فقط). كما أن هشاشة الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة، من ضعف القدرة الشرائية للفاعل الاجتماعي، والبطالة، والانحراف، والإدمان، والتفكك الأسري، وانتشار ثقافة الإعلام العنيف، وقلة وسائل الترفيه وغيرها، إلخ، كلها عوامل تفسر بشكل مباشر أو غير مباشر العنف الموجه ضد المرأة.

المبحث الثالث: المرأة وتدبير إشكالية العنف

في هذا المبحث سنقف عند المحور الأخير من محاور المقابلة، وفيه سنرى كيف تتعاطى الزوجة المعنفة مع إشكالية العنف، الذي تتعرض له من قبل الزوج، وذلك بالإجابة عن الأسئلة التالية: كيف تواجه الزوجة العنف المسلط عليها؟ وهل تلجأ إلى الصمت والتكتم؟ أم أنها تفصح عنه؟ ومع من يتم ذلك الإفصاح؟ هل مع أحد أفراد العائلة (الأقارب) أو مع صديقة؟ أو عن طريق الاتصال بمؤسسة أو جمعية؟ وأخيرا ما هي الحلول التي تم اقتراحها عليها لتدبير هذه المعضلة؟

على أساس ذلك سيتم تناول هذا المبحث من خلال ثلاثة عناصر: أولها، حمل عنوان **كيفية التعاطي مع العنف**، وثانيها، **الاتصال بمؤسسة أو جمعية أو جهة مختصة بقضية العنف الممارس على المرأة**، وثالثها، **الحلول التي تم اقتراحها لحل لتجاوز هذه المعضلة.**

1- كيفية تعاطي المعنفة مع العنف

كل حالات العنف الزوجي التي تم إجراء المقابلة، صرحت بأن الصمت والتكتم عن العنف الذي يمارسه الأزواج لشهور ولسنوات هو سيد الموقف، وأن هذا الصمت حسبهن راجع إلى عدم إفشاء فشل العلاقة الزوجية وتجنب نظرة الآخرين وكلامهم، إضافة إلى عدم إثقال كاهل الأسرة، أي الأبوين والإخوة بمشاكلها هي؛ هذه الأسرة التي تبقى في نظر الزوجة لها مشاكلها الخاصة بها، لذلك تختار الصمت والتحمل.

بالنسبة للنساء اللواتي اخترن الأزواج بكامل حريتهن وإرادتهن دون أن تتدخل أسرهن في ذلك، يفضلن الصمت، كقرار اضطراري لا اختياري في نظرهن، ينظرن إلى أنفسهن كمتحديات لأسرهن، وعليهن تحمل تبعات ذلك الاختيار، مما تكون نتيجته تحمل عنف الزوج. وأكثر من ذلك صرحت إحداهن بأنها أخبرت عائلتها بالعنف الذي يمارسه الزوج عليها، عندما لم تعد قادرة على تحمله، وما كان من أسرتها إلا أن رفضت التدخل ومساعدتها، قائلة لها **"أنت بغيتي تزوجي بيه، دبري كي ديري معاه"**[384].

[384]. المقابلة رقم (4) (عمرها 33 سنة، مستواها تعليمي باك +2، ربة بيت).

في اعتقادنا هذا وضع ينبغي انتقاده، من المفروض أن تكون عائلة المرأة المتزوجة، على وعي بأن قرار اختيار شريك الحياة، هو حق لابنتهم، يجب أن تتم مساعدتها ودعمها في ذلك، ولا يجب معاقبتها، في أي طارئ سلبي قد يصيب علاقتها مع الزوج. مما يدل على أن بنية الأسرة التقليدية البطريركية لازالت حاضرة؛ البنية التي تجعل العلاقات داخل الأسرة، خاضعة لهيمنة وسلطة وتسلط رب الأسرة، الذي يصبح المقرر الوحيد داخل العائلة، وفي كل القضايا[385].

2- الاتصال بمؤسسات أو جمعيات تعنى بالعنف ضد المرأة

كل الحالات التي تم إجراء المقابلة معها، أكدت على أن اتصالها بجمعية "عين غزال 2000" والتحاقها بالمركز التي تنشط به تلك الجمعية، لم يحصل إلا عندما لم تعد قادرات على تلبية حاجياتهن وحاجيات أبنائهن من مأكل ومشرب، وأغلقت أمامهن كل المحاولات لتجاوز هذا العنف، من دعم بعض أفراد العائلة لهن، أو بعض صديقاتهن، وعلى اعتبار أنهن كلهن ربات بيوت لا دخل لهن. استمرت تلك الوضعية بالنسبة لكل الحالات المستجوبة لشهور، اضطرتهن إلى البحث عن شغل مدر للدخل يحقق لهن الاستقلالية المالية. وهنا ستدخلن فصولا أخرى من العنف المجتمعي، عنوانه الآخر (عنف الشارع، وعنف المشغل) حسب ما صرحت به المستجوبات، رغم أنهن غير مكتسبات لأية حرفة أو مهنة، فمعظمهن تشتغلن كمنظفات أو عاملات بالبيوت.

هذا الخروج للبحث عن شغل يمكنهن من توفير حاجياتهن وحاجيات أبنائهن، لم يكن هذا المطمح ليتحقق في أغلب الأحيان، كما صرحت بذلك المستجوبات. وأثناء البحث عن شغل تم توجيههن من طرف بعض الناس لكي تقصدن الجمعيات التي تعنى وتهتم بموضوع العنف ضد النساء. واستقر بهن الحال بهذا المركز مع جمعية عين غزال، هذا المركز الذي

[385]. هذه الملاحظة، تجعلنا نقف عند المفارقة الموجودة بين النص القانوني وواقع المرأة المغربية؛ فبالرغم من كون مدونة الأسرة، تمنح للفتاة التي بلغت سن الرشد القانوني 18 سنة، كامل الحق في تزويج نفسها، أي في إبرام عقد الزواج، دون مطالبتها بموافقة وحضور ولي أمرها. لكن المفارقة تكمن على مستوى تمتعها بذلك الحق وممارسته فعليا، المرأة التي تقوم بذلك مهما تقدمت في السن تجد نفسها لا محالة قد خسرت دعم ومساندة عائلها لها. على أساس ذلك فإن الأسرة المغربية مطالبة اليوم بمواكبة ذلك التغيير التشريعي وترجمته على مستوى قيم وسلوكيات جديدة، تذهب في اتجاه دعم المرأة ومساعدتها في اختياراتها مهما كانت. ويتوقف ذلك على وعي ونضج أسري ومجتمعي. ذلك الأمر لن يحصل بدون خلخلة الأسس التي كانت تشكل بنية الأسرة البطريركية التقليدية وبنية المجتمع البطريركي ككل، من منطلق أن المرأة التي تمارس ذلك الحق هي منحطة ليس في عيون أسرتها فقط، بل في منظور المجتمع ككل.

وفر للحالات الوافدة التي لا تتوفر على سكن، الإيواء والرعاية لهن ولأبنائهن والدعم النفسي والإرشاد القانوني، ومنهن من وضعت حملها بالمركز (المساعدة الطبية). وفي المركز يتم تعليمهن مهن الخياطة والحلاقة والتجميل والطبخ والحلويات، في إطار الشراكات التي تعقدها الجمعية، مع جمعيات أخرى ذات الصلة بتلك المهن، أو بمؤسسات التكوين المهني الموجودة بمدينة وجدة.

كما تم توجيههن لخلية التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف بالمحكمة الابتدائية بوجدة، ومواكبتهن إما في رفع شكاياتهن بخصوص النفقة، أو في تسجيل أبنائهن في سجلات الحالة المدنية، أو بخصوص طلاق الشقاق للراغبات في ذلك. عمل مهم تقوم به الجمعية اتجاه الضحايا، لكنه محدود من حيث عدد الضحايا اللواتي استفدن من تلك الخدمات، المسألة تتطلب دعم الجمعيات العاملة في المجال، كما يجب على الدولة أن تتحمل مسؤوليتها في ذلك الدعم، وفي الاهتمام من جانبها بضحايا العنف الزوجي.

3- الحلول المقترحة على الزوجة المعنفة

أكدت المشاركات في البحث أن الحلول التي تم اقتراحها عليهن بالمركز الاجتماعي للمرأة (طبعا بعد الالتحاق بالمركز وملأ الاستمارة الخاصة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي المخصصة للحالات الوافدة على المركز)، هي حلولا لا تخرج عن عنوان الدعم النفسي والمواكبة والإرشاد القانوني، لقضاياهن أمام المحاكم، فيما يتعلق بدعوى النفقة أو التطليق أو تسجيل المولود بالحالة المدنية، والإيواء بالنسبة للحالات الصعبة التي لا تتوفر على سكن أو لا طاقة لها لأداء واجب الإيجار، أو هن حوامل حتى تضعن حملهن.

إضافة إلى ذلك يتم توجيههن لتعلم بعض المهن المتاحة، في إطار علاقات الشراكة بين جمعية عين غزال التي تنشط بالمركز، وجمعيات المجتمع المدني ذات الصلة بتلك المهن، وبمؤسسات التكوين المهني. وذلك بهدف تمكينهن من تحقيق الاستقلال الذاتي المالي، الذي يمكنهن من تلبية حاجياتهن وحاجيات أبنائهن بعد مغادرة المركز وفسح المجال أمام ضحايا آخرين (الطاقة الاستيعابية للمركز محدودة). كما أن الجمعية تلعب دور الوسيط

في البحث عن شغل أو عمل، بالنسبة للنساء اللواتي يتوفرن على قدرات وخبرات حرفية، كالخياطة والحلاقة والتجميل وصناعة الحلويات وغيرها.

خلاصة الفصل الرابع

نأتي في نهاية هذا الفصل، إلى صياغة خلاصة تترجم نتائج المحاور التي أطرت دليل المقابلة، التي يتم إجراؤها مع النساء ضحايا العنف الزوجي فيما يلي: لقد اتسمت التجربة الزواجية لأغلب الحالات التي تمت مقابلتها بسمات عديدة من قبيل: أنها تجربة غابت فيها حرية المرأة في اختيار زوجها، وأن كلمة الفصل في ذلك عادت إلى عائلتها في شخص الأب والأم والإخوة. انعدام حرية الاختيار، غالبا ما تكون نتيجته، انعدام التفاهم مع الزوج، الذي يلجأ إلى العنف كلغة تحل محل التواصل والتفاهم. رغم أن ذلك ليس هو السبب الوحيد لتردي العلاقة بين الزوجين، فهناك أسباب أخرى عديدة من أهمها نجد: الرغبة في التعدد، والخيانة الزوجية، والتعاطي للمخدرات وغيرها.

وعموما تتعدد دوافع وأسباب العنف ضد النساء ويمكن إجمالها في: دافع الجهل والأمية، أي بذلك العجز الحاصل في مجال التربية والتعليم، فالنساء لازلن يعانين من تهميش ملحوظ في مجال التمدرس، فهن الفئة الأقل حظا في الاستفادة من التربية خاصة بالوسط القروي. ودافع هيمنة نمط المجتمع الأبوي البطريركي، الشيء الذي جعل العديد من الرجال يعتقدون بأن قدر المرأة هو التبعية للرجل، ويعتبرون ذلك حتمية ثابتة. ودافع طبقي اجتماعي قائم على التقسيم الجنسي للعمل وعلى الاحتكار الذكوري للإنتاج الاجتماعي، ضف إلى ذلك الفقر والحاجة، مما يجعل المرأة عرضة لكل أشكال العنف وتمظهراته. وأخيرا هناك دوافع ثقافية؛ مرتبطة بالتوظيف السيئ لسلطة الذكر وفوقيته المشرعنة بالتأويل الخاطئ للنصوص القرآنية، وبهيمنة التقاليد والعادات اللاعقلانية[386].

لقد تعرضت النساء المتزوجات للعنف بأشكاله المتعددة: عنف جسدي، وعنف نفسي، وعنف اقتصادي، وعنف جنسي، تحول معه البيت إلى فضاء لممارسة العنف على المرأة بدل حمايتها والاهتمام بها. عنفا التزمت المعنفات السكوت عنه تحت مبررات كثيرة:

[386]. الهادي الهروي، الأسرة، المرأة والقيم، **تساؤلات سوسيولوجية في قضايا المرأة**، أفريقيا الشرق، 2013، ص. 130-131.

اجتماعية، أو عائلية، أو اقتصادية، ولم تتصل بأية جهة أو مؤسسة مهتمة بموضوع العنف ضد المرأة، إلا بعد أن ضاقت ذرعا من العنف الذي يمارس بشكل يومي ومتكرر.

خلاصة القسم الثاني

لقد تبين، على طول هذا القسم، أن العنف ضد المرأة ميدانيا، كشف لنا عن حقائق، تفيد أنه ظاهرة تمس كافة الفئات العمرية من النساء، عنفا تعددت أشكاله ومظاهره، يتصدره العنف الزوجي، وتتحكم في تفسيره عدة عوامل وأسباب: ترتبط بالهشاشة الاجتماعية والاقتصادية، وبمعوقات أخرى ثقافية، وبعلاقات السلطة بين الجنسين واللامساواة بين الجنسين المبنية على النوع الاجتماعي.

لقد تبين، في الفصل الأول، أن معظم ساكنة عمالة وجدة- أنجاد، ساكنة فتية، نصفها متزوج، ترتفع بها نسبة الأمية في صفوف النساء، وفي العالم القروي بالأساس. لا يتعدى مستواها التعليمي الابتدائي، تتزايد بها نسبة الفقر والهشاشة، بشكل مستمر، وخاصة في السنوات الأخيرة، بعد القضاء شبه الكلي على ظاهرة التهريب، على مستوى الحدود الشرقية مع الجزائر، وعلى مستوى مدخل باب مليلية.

أما في الفصل الثاني، فقد تبين انطلاقا من تلك المعطيات الإحصائية، التي تم تجميعها من خلية التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف، بالمحكمة الإبتدائية بوجدة، أن العنف ظاهرة تمس كافة الفئات العمرية من الضحايا ومن المتعدين، بمستوى تعليمي لا يتعدى الإبتدائي، في أغلب الأحيان. يعانون من هشاشة مهنية ترتبط بمزاولة مهن حرفية موسمية، أو بدون عمل. وقد تعرضت الضحايا للعنف بمختلف أشكاله ومظاهره، ويتصدر العنف الزوجي، قائمة أنواع العنف التي تعرضت لها النساء، بعمالة وجدة- أنجاد. وتلك النتائج أكدت على صحة أغلب الفرضيات التي إقترحناها لفهم الظاهرة وتفسيرها، باستثناء فرضية واحدة تتعلق بتأثير عدم تناسب الموارد المقارنة لكلا الجنسين في فهم وتفسير العنف الواقع على المرأة.

وتبين، في الفصل الثالث، أن التدقيق والتحقيق في العنف الزوجي، أبان عن كون النساء المتزوجات، تعرضن لمختلف أشكال العنف، في إطار بيت الزوجية، ويأتي العنف النفسي، على قائمتها. رغم التناسب الكبير بين الموارد المقارنة لكلا الزوجين (أزواج متناسبة).

وشكل الفصل الرابع، فصلا لإجراء المقابلة مع حالات العنف الزوجي، بهدف التعمق في فهم الأسباب والعوامل الحقيقية، وراء تفشي هذا النوع من العنف. عوامل ترتبط بالأساس بالعوامل الفردية المتصلة بخبرات الفرد وتجاربه في مرحلة الطفولة، وبالعوامل الثقافية المرتبطة بمجموع القيم والمعايير والمحددات التي تعطي قيمة وأهمية كبيرة للرجل مقارنة بالمرأة. إضافة إلى ذلك اتضح أن العنف الزوجي مرتبط كذلك باللامساواة بين الجنسين في الوصول إلى الموارد والمنافع. كما تبين أيضا أن العنف ارتبط بالهشاشة الاجتماعية والاقتصادية، التي تعيشها تلك الزيجات، وبعوامل أخرى؛ مثل الخيانة الزوجية، وتعاطي الزوج للمخدرات، وبالرغبة في التعدد، وعدم الإنفاق. وتتأزم وضعية المرأة أكثر، بالنظر إلى معوقات أخرى، ثقافية واجتماعية سلطوية، تخضع لها العلاقات بين الجنسين داخل المجتمع.

من المؤكد أن بعض أشكال العنف الموجه ضد المرأة قد تترتب عنه آثارا مادية جسدية، إلا أن الآثار الاجتماعية والنفسية لجميع أشكال العنف تبقى أعمق وأشد من الآثار المادية. فإحداث تشويه مثلا في جسد المرأة نتيجة عنف مادي يؤدي إلى آثار نفسية تفوق في ألمها الألم المادي الذي عانته المرأة، فضلا عن ذلك فإن الآثار المادية للعنف هي في الغالب ذات طبيعة مؤقتة، أما الآثار النفسية والاجتماعية فإنها ممتدة وبعيدة المدى. وتزداد أهمية طرح هذه الآثار في أنها قد لا تقتصر على المرأة المعنفة كفرد بل تمتد لتلحق المرأة عموما كجنس وكفئة اجتماعية، كما تؤثر كذلك على أبنائها (بالنسبة للمرأة المتزوجة) ويكون لها بالغ الآثر على المجتمع كذلك؛ انطلاقا من كون كل أشكال العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي تعيق مسارات التنمية واستدامتها، نتيجة لما تؤديه من فقدان للحقوق بالنسبة للمرأة، وتقلص من فرص حصولها على مستوى تعليمي عالي، مما يضر بمكانة وأدوار المرأة، ويحد من خياراتها في المشاركة في الحياة العامة للمجتمع.

وعموما ترجع بعض آثار العنف الممارس على المرأة إلى ما يلي[387]:

[387]. تلك الآثار الناجمة عن العنف ضد المرأة، تم استخلاصها في إطار المقابلات التي قمنا بإجراؤها مع حالات العنف الوافدة على جمعية عين غزال، آثار تتعمد الضحية الحديث تقريبا عبر كل فصول ولحظات المقابلة. وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على الوقع السلبي لتلك الأثار على نفسية الضحايا.

- ❖ فقدان الثقة بالنفس والقدرات الذاتية للمرأة كإنسانة؛
- ❖ اختلال في دور المرأة ووظيفتها داخل المجتمع؛
- ❖ عدم الشعور بالأمان اللازم للحياة والإبداع؛
- ❖ كره الزواج وفشل المؤسسة الزوجية في وظيفتها التربوية والاجتماعية؛
- ❖ تبني العنف ضد الآخر، وتقبل الإساءة في الفضاء الخاص والعام على حد سواء، من خلال تبني المرأة للعنف في تنشئتها وتربيتها لأطفالها الإناث وأخواتها الأصغر سنا، بل وتربي أطفالها الذكور على نفس الأسلوب، وتربي فيهم قيم التفوق والسيطرة على أخواتهم الإناث.

نفس الملاحظة التي قمنا بتسجيلها فيما يتعلق بالأسباب والعوامل المتحكمة في الظاهرة، يمكن تسجيلها بصدد الآثار المترتبة عنه، فمعرفة تلك الآثار عن كثب يتطلب احتكاكا مباشرا بالواقع، وانفتاحا على الحالات التي تعرضت للعنف وتتبعها منذ بداية تعرضها للعنف، للتعرف على النتائج المباشرة الناجمة عنه، سواء على المستوى الفردي (المرأة ضحية العنف) أو على المستوى الأسري أوعلى صعيد المجتمع ككل. الاشتغال على الآثار المترتبة عن العنف ضد المرأة، هو مشروع سنشرع الاشتغال عليه في قادم الأيام بعد إنهاء هذه الدراسة هذا من جهة، ومن جهة أخرى سنوجه اهتمامنا نحو مرتكبي العنف ضد المرأة، للتعرف عن قرب عن مختلف الأسباب والعوامل والمعايير والقيم، التي تدفع الرجال إلى ارتكاب العنف ضد النساء. فبعد سماعنا للنساء ضحايا العنف ومحاولة فهمنا وتحليلنا للظاهرة انطلاقا من تجربتهن مع العنف، رسمنا انطلاقا من هذه الدراسة معالم استمرارية بحثنا في مستقبل الأيام، من خلال انفتاحنا على الرجال مرتكبي للعنف، وذلك بتكييف محاور المقابلة التي أنجزناها مع النساء، لتصبح جاهزة لإجراء المقابلة مع الرجال.

خاتمة عامة

بعدما عرضنا في القسم الأول، عبر فصوله الأربعة، البناء المنهجي والتأصيل النظري للبحث، وقمنا في القسم الثاني، عبر فصوله الأربعة كذلك، بدراسة ظاهرة العنف ضد المرأة ميدانيا، عن طريق جمع المعطيات الميدانية المتعلقة بالظاهرة. حان الأوان في خاتمة البحث، لاختبار فرضياته، والحكم على مدى صدقها أو خطئها في تفسير أسباب تفشي ظاهرة العنف ضد المرأة.

بخصوص الفرضية الأساسية أو العامة، التي تم اقتراحها في البحث، والتي ترى بأن ممارسة العنف ضد المرأة، يرتبط بالتجدر الثقافي لهذه الظاهرة، من خلال مجموع التمثلات والقيم والأفكار، التي ينشأ عليها الفرد في المجتمع، فقد أظهرت نتائج البحث صحة تلك الفرضية وجدواها في تفسير العنف الذي يطال المرأة. إن العنف ظاهرة تعاني منها كل الفئات العمرية من النساء، ومن مختلف الشرائح والفئات الاجتماعية، وإن كانت حدته تزداد وتستفحل عند الفئات الاجتماعية الدنيا (الفئات الفقيرة والهشة).

تكرس التنشئة الاجتماعية سلطة الأب أو الرجل، من خلال "استدماج النساء لقيم الطاعة والتبعية والذوبان فيما هو جماعي، هذا ما يمكن أن نعبر عنه باستبطان النساء لدونيتهن. هذا الأمر يعتبر من مرتكزات النظام البطريركي على أولوية الذكر هنا تصبح مسألة وجودية أنطولوجية، والتمييز اتجاه المرأة يعد في هذا المستوى من التحليل من طبيعة الأشياء .وعلى أساس ذلك لا تمنح البشرية التفوق للجنس الذي يلد، وإنما للجنس الذي يقتل "[388] على حد تعبير Françoise Héritier.

تلك التنشئة الاجتماعية تحدث خللا في العلاقة بين المرأة والرجل، مما يجعل ميزان القوة شديد التفاوت بينهما، وجلي وواضح، "فالمساواة ليست مجرد قضية يتم الدفاع عنها في المجلس النيابي، أو في خلية الحزب أو النقابة فقط، لتتحول بعد ذلك العلاقة مع المرأة

[388]. Simone De Beauvoir, **Le deuxième sexe**, Gallimard, Paris, 1949, p. 115.

في الحياة الزوجية، التي يجب على الزوجة فيها أن تعمل على تدليل الزوج عند عودته، والإصغاء إلى تأففه دون مقاطعة، من جراء المتاعب التي صادفها الزوج خلال النهار (مثل جواري هارون الرشيد)"[389].

في حقيقة الأمر تلك الخصائص لا تميز المجتمع المغربي لوحده، بل إن كثيرا من الأبحاث الأنثربولوجية تشير إلى أن المجتمعات الغربية نفسها تنتظم وفق نفس التوصيف، وأن الاختلافات تكون في الدرجة فقط، وفي مستويات التجلي. إنه التأكيد على الطابع الكوني للهيمنة الذكورية[390].

إن "الهيمنة إرث كوني مشترك، تشترك فيه جميع المجتمعات التقليدية، حيث ترى أن الرجال متفوقون على النساء، ويتم تقسيم المهام فيها على أساس الجنس، فيخصص للرجال المجال الإنتاجي والاجتماعي والسياسي، ويخصص للنساء مجال الإنجاب والبيت والعائلة"[391].

وهي كذلك الطريقة التي يتم بها إخضاع المرأة، "عن طريق ممارسة العنف الرمزي، الذي هو عنف جديد غير مرئي وغير محسوس، حتى بالنسبة لضحاياه. هيمنة ذكورية تجد كل الظروف ملائمة لفرض نفسها، من خلال الحضور المعترف به كونيا للرجال، ويتأكد هذا الأمر في نشاطات الإنتاج وإعادة الإنتاج، القائمة على تقسيم جنسي للعمل والإنتاج، تقسيم يمنح للرجل النصيب الأوفر. وعلاقات الهيمنة تلك تبدو وكأنها علاقات طبيعية، وذلك عندما لا يحظى المهيمن عليه بالتفكير بذلك، أو بالتفكير مع المهيمن في ذلك بأدوات المعرفة المشتركة بينهما، والتي ليست في الأخير سوى الشكل المستدمج لعلاقات الهيمنة التي تظهر هذه العلاقة على أنها طبيعية"[392].

---

389. Fatima Mernissi, **Etes vous vaccinés contre le harem**, Editions le Fennec, Casablanca, 1998, p. 42.

390. Pierre Bourdieu, **La domination masculine**, Editions du Seuil, Paris, 1998, p. 8.

391. إليزابيث كريميو، **وضعية المرأة في العالم**، ترجمة حنان قصبي ومحمد الهلالي، دار توبقال للنشر، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى، 2015، ص. 14.

392. Pierre Bourdieu, **La domination masculine**, Op. Cité, p. 12.

"إن الإحصائيات والأحداث لا تبرهن كثيرا على الوضعية السوداء التي تعيشها المرأة، في الواقع هي لا تعكس كل أشكال العنف والتمييز التي تواجه المرأة في بقاع العالم. عنف يسجل في تركيب أنثربولوجي واجتماعي: أنثربولوجيا كل التجمعات البشرية تقريبا تصنف الأفراد منذ ولادتهم حسب جنسهم البيولوجي. واجتماعيا تختلف المكانة التي يحظى بها كل واحد من المكونين البيولوجيين (المكون الذكري والمكون الأنثوي)، وعموما الجنس الأنثوي ليست له نفس القيمة ولا يمكن تقديره مقارنة بالجنس الذكري الشيء الذي يقوي الهيمنة الذكورية. من المسلم به أن الرجال يخضعون كذلك للعديد من أشكال التمييز، في ارتباط بأصلهم، ووضعيتهم الاجتماعية ودينهم، إلخ، لكن عندما يولد الإنسان امرأة (أنثى)، فإن أشكال التمييز تأخذ بعدا آخرا، وبشكل آخر تتضاعف وتزداد في المكان والزمان، ويعاد إنتاجها جيلا بعد جيل"[393].

خلاصة القول في هذا المستوى، لا شك في أن مجتمعا ذكوريا لا يمكن أن يضمن إعادة إنتاج ذاته إلا من خلال إخضاع النساء، لذلك فهو لا يتوانى في ابتكار منظومات قيمية ومؤسسات وممارسات تدعم أولوية الذكر من خلال عدة ميكانيزمات.

تعد اللامساواة المبنية على أساس النوع الاجتماعي من العوامل الرئيسية التي تمكننا من فهم وتفسير العنف الممارس على المرأة، وتتداخل في هذا الإطار العديد من الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ذلك ما يترجمه التفاوت والفجوة الكبيرة أحيانا بين الجنسين في انعدام الاستفادة بشكل متساو من الخدمات الأساسية (التعليم، التمكين الاقتصادي، الشغل، الصحة، المساهمة والمشاركة في القرارات التي تهم المرأة من جهة (الاستقلالية) والأسرة من جهة أخرى، الوصول إلى مناصب القرار، إلخ). إضافة إلى ذلك يبرز التفاوت بين الجنسين في عدم الوصول إلى الموارد والمنافع والفرص التي يتيحها المجتمع أمام الجميع بشكل متساو. لقد أظهرت نتائج البحث أن التركيز على فكرة

[393] . Christine Ockrent, **Le livre Noir De La Condition Des Femmes**, coordonné par Sandrine Treiner, Posteface de Françoise Gaspard, Editions CPI Bussière, Quinzième Edition, 2006, p. 873.

اللامساواة في فهم وتفسير العنف الممارس على المرأة، له مصداقيته ويزكي بشكل أساسي صحة الفرضية الثانية، التي تم اقتراحها في البحث.

إن الهشاشة السوسيواقتصادية والثقافية، التي تعيشها النسبة الكبيرة من الأسر المغربية، تجعل الفرضية الثالثة من البحث، تتأكد في تفسير العنف الزوجي، فالصعوبات التي يواجهها أغلب الأزواج في تحقيق وتوفير الحاجيات الأساسية والضرورية لأسرهم، نتيجة لبطالتهم أو دخلهم المحدود وغير المستقر، بسبب مزاولة أغلبهم لمهن موسمية. أما بالنسبة للهشاشة الثقافية، والتي يقصد بها هنا المستوى التعليمي للأزواج، الذي لا يتعدى المستوى الإبتدائي عند الشريحة الكبيرة منهم، فإن ذلك لا يرقى بالفرد إلى مستوى النضج والوعي، وإلى مستوى اكتساب قيم إيجابية أساسها التواصل والحوار والتسامح والاحترام وعدم التمييز والمساواة بين الجنسين، فتبقى القيم التقليدية المرتبطة بالتنشئة الاجتماعية، هي التي تفرض نفسها، وتؤطر العلاقة بين الزوجين، مجسدة علاقات الخضوع والسيطرة، والتبعية والنظرة الدونية اتجاه المرأة.

إن صمت المرأة عن العنف الممارس عليها، خاصة من قبل الزوج أو الأب أو الأخ، إلخ، وتحمله تحت مبررات وتأثيرات عديدة، ذات الصلة بالحفاظ على أسرار الأسرة والحفاظ على الأبناء، من شأنه أن يجعل المعتدين يتمادون في ممارسة ذلك العنف، وبأشكال ومظاهر مختلفة، ويؤكد صحة الفرضية الرابعة من البحث.

أما فيما يتعلق بالفرضية الخامسة، فقد أظهرت نتائج البحث ضعفها، مادام أن تكافؤ وتقارب الموارد المقارنة للزوجين، اجتماعيا واقتصاديا وتعليميا، لم يقلل من حالات العنف الزوجي. الأخير نجده حاضرا لدى الزيجات، التي تتميز بنوع من التناسب والتقارب على مستوى تلك الموارد.

أما بخصوص الفرضية السادسة، فقد تبين أن كل المجهودات التي بذلتها الدولة على المستوى التشريعي والمؤسساتي، للقضاء على العنف ضد المرأة، وتحسين وضعيتها في المجتمع، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتكريس مقاربة النوع الاجتماعي، فإن كل ذلك لم يرقى إلى مستوى التطلعات، وأن العنف يستفحل يوما بعد يوم، والأرقام في ارتفاع. أما فيما

يتعلق بمجهودات الفاعلين الاجتماعيين، أي جمعيات المجتمع المدني العاملة في مجال العنف ضد المرأة؛ فهي مجهودات محترمة ومهمة، لكنها تبقى محدودة الأثر، وعلى الدولة أن تقدم لها الدعم المادي الكافي للقيام بأدوارها، وبالإضافة إلى ذلك، يجب على الدولة أن تعمل على توسيع بنيات الاستقبال، وتزيد من عددها، حتى يمكنها استيعاب العدد الكبير من الضحايا الوافدين على تلك المراكز.

بناء على ما تقدم، يمكن تسجيل أهم النقاط التي أثارت انتباهنا، وتقديم المقترحات التالية:

بقدر ما تتعدد الإكراهات وتتشعب التي تعرقل تمتع المرأة بحقوقها في المجتمع، وتمنع تحقيق المساواة بينها وبين الرجل، بقدر ما تتعدد المقترحات التي تمكن من تجاوز ذلك. الأمر يتطلب التغلب على كل المؤشرات والأرقام التي تعمق الفوارق بين النساء والرجال، في التعليم أولا الذي يعتبر مفتاحا للوعي وللتنمية المجتمعية، في الصحة، في الوظيفة العمومية، في تقلد المناصب (خاصة مناصب القرار)، إلخ.

ويبقى في اعتقادنا الإصلاح الثقافي هو المدخل الأساسي لكل إصلاح سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي، وفي هذا السياق تكتسي التنشئة الاجتماعية بكل مؤسساتها، الأسرة والمدرسة، الحزب والنقابة، وسائل الإعلام، إلخ، أهمية خاصة حتى يتمكن المواطن المغربي من استبطان ثقافة ديمقراطية تصبح هابيتوسا (habitus)، بالمعنى الذي كان يشير إليه بيير بورديو، أي ذلك النسق من الاستعدادات المكتسبة التي تحدد سلوك الفرد ونظرته إلى نفسه وإلى العالم الذي يكتنفه.

في هذا الإصلاح تتحول حقوق النساء إلى ثقافة وقناعة مجتمعية، تعمل على تحديث البنى الفكرية للمغاربة للانخراط في عالم الغد الذي لا مكان فيه للأصوليات وللتطرف الفكري والجنسي واللغوي. "إصلاح من القاعدة وليس من الأعلى، يشكل على حد تعبير آلان تورين انقلابا ثقافيا تحمل رايته النساء بنوع خاص وذلك بانهيار الهيمنة الذكورية،

وظهور ثقافة جديدة تتحرر فيها النساء من التبعية الذكورية، وفي الوقت نفسه يتحرر الرجال، ويدخلان إلى ثقافة الوعي والتواصل سوية"[394].

التركيز في هذا الإصلاح على المقاربة الحقوقية كما رأى عبد الله العروي، من خلال إحداث نقلة نوعية في الوعي الحقوقي والسياسي المغربي. وهذا المدخل الثقافي يمكنه أن يساهم في تغيير ثقافة القاعدة في المجتمع المغربي، وترسيخ قيم المساواة والعدالة والاحترام وتلاشي النظرة الدونية للمرأة. كما سيعمل على تغيير ثقافة كل الفاعلين والمتدخلين، من منظمات نسائية (لا تبقى نخبوية)، وهيئات سياسية (أحزاب)، وجمعيات المجتمع المدني، الدولة، إلخ.

في الوقت الذي تأكد فيه للجميع على أن تحقيق المساواة بين الجنسين، يعتبر أحد المبادئ الأساسية لإرساء دعائم الديمقراطية ودولة الحق والقانون، والتي لا يمكن تحقيقها دون الاعتراف التام بحقوق النساء على قدم المساواة مع الرجال. مازال وضع المرأة في المغرب يثير العديد من القلق، ولازالت الفوارق بين النساء والرجال حاضرة ومستمرة بالرغم من كل ما تحقق لها.

لذلك يعتبر النهوض بوضعية المرأة وتحسينها رهانا مجتمعيا، يجب على الجميع الانخراط فيه، والعمل على دعم بعض المكتسبات التي تحققت للمرأة وتوسيع دائرتها[395]. في هذا السياق، تقع المسؤولية أولا على الدولة، وثانيا على الأحزاب السياسية، والهيئات والمؤسسات المعنية بشؤون الأسرة والمرأة، والإعلام، والمدرسة، وجمعيات المجتمع المدني المهتمة بالمرأة، والحركات النسائية المدافعة عن حقوق المرأة. وتقع على عاتق الحركات النسائية وجمعيات المجتمع المدني، مهمة الغوص في النسيج الاجتماعي، والتقرب

---

394. آلان تورين، **براديغما جديدة لفهم عالم اليوم**، ترجمة جورج سليمان، المنظمة العربية للترجمة، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، أبريل 2011، ص. 313، 314.

395. على سبيل المثال حضور المرأة كوزيرة في مكونات الجسم الحكومي المغربي، عرف تراجعا مع حكومة العدالة والتنمية الحالية، التي حضرت فيها امرأة واحدة كوزيرة في التشكيلة الأولى للحكومة، رغم أن العدد كان 7 وزيرات في حكومة عباس الفاسي (بطبيعة الحال دون أخذ عدد الوزيرات بعد التعديلات في الحكومتين معا بعين الاعتبار، من منطلق أنه إجراء في جوهره يروم تجاوز الانتقادات، ويسعى لتلميع صورته داخليا وخارجيا، أما عدد الوزيرات الحاضرات في التشكيل الأول للحكومة، في اعتقادي هو الذي يعكس حجم الإرادة السياسية لإشراك المرأة في تدبير الشأن العام).

أكثر عن المرأة، وألا تبقى منعزلة عن الشريحة الكبرى من النساء، خاصة القرويات منهن. الأمر الذي يزيد من عمق الإقصاء والتهميش لديهن، وتصبح معاناتهن مركبة.

وفي هذا السياق تفرض مقاربة النوع الاجتماعية نفسها، باعتبارها مقاربة تركز على المقاربة الحقوقية لتحقيق المساواة بين الجنسين، وتجاوز وضعية اللامساواة "حيث يصبح تمتع النساء بحقوقهن كاملة إلى جانب الرجال، والقضاء على كل أشكال التمييز التي تمارس عليهن، اعتبارا لجنسهن، أساسا لتحقق المساواة، وخلق توازن حقيقي بينهن وبين الرجال في الحقوق كما هو الأمر قائم في الواجبات"[396].

إضافة إلى ذلك، تقع على الدولة مسؤولية التقليل من حدة الهشاشة المتعددة الأبعاد التي تعيشها الأسرة المغربية، من منطلق أن المرأة ليست كائنا منعزلا عن المجتمع، بل هي طرف ومكون أساسي من مكونات الأسرة والمجتمع ككل، وتحسين وضعها يتطلب بنية مجتمعية مؤهلة وكفيلة بذلك. كما يجب تحسيس المرأة بأهمية البوح بكل ما يمكن أن تتعرض إليه من تعنيف كيفما كان نوعه وأشكاله وأيا كان مرتكبوه، حتى ينال المعنف جزاءه.

إن تبني قانون يجرم العنف ضد المرأة أمر في غاية الأهمية، إلى جانب خلق آليات مراقبة لحماية المرأة من العنف الأسري، الذي يمارس في الفضاء الخاص، ويواجه بالنكران الاجتماعي والقانوني. لكنه ليس بالأمر ولا بالقوة الكافيين إلا في الحالة التي يتم فيها تنفيذ ذلك القانون. عمل يجب أن تنخرط فيه كل الجهات الفاعلة المعنية بتنفيذ القانون، حتى تعود للمرأة الثقة الكاملة في المحاكم والشرطة للتصرف نيابة عنها، باعتبار أنها مؤسسات غالبا ما تلقي اللوم على الضحية وهو أمر يميز المجتمعات التقليدية عموما. ذلك ما أكدته "منظمة الصحة العالمية سنة 2005 في الدراسة التي أنجزتها وتوصلت فيها إلى أن ما بين 55% إلى 95% من النساء اللاتي تعرضن للعنف الجسدي في إطار العلاقات الحميمية لم يحصلن أبدا على مساعدة من أي من المؤسسات والسلطات الرسمية"[397].

---

[396]. أسماء بنعدادة، **المرأة والسياسة**، مرجع سابق، ص. 19.
[397]. عدنان ياسين مصطفى، **النوع الاجتماعي والتنمية**، مرجع سابق، ص. 159.

ولا يراودنا أدنى شك، أن الأحكام القانونية في بعض الأحيان لا يمكن أن توفر قدرا كافيا من الحماية للمعرضين للعنف ومعاقبة مرتكبيه، فهي أقل فعالية من تأمين الوقاية من العنف والقضاء عليه، لذلك يجب أن تكون المبادرات التشريعية مصحوبة بمجموعة من السياسات والتدابير على كل المستويات. بداية بتطوير نظم العدالة للاستجابة للعنف ضد المرأة، وذلك ببناء قدرات الموظفين وتدريب المكلفين بتنفيذ القانون في القضايا المتعلقة بالعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي. وثانيا مرورا بتحسين وتوسيع خدمات الدعم الاجتماعي المقدم لضحايا العنف، سواء على المستوى الصحي أو التعليمي أو الاقتصادي (تمكين المرأة اقتصاديا)، واقتلاع جذور عدم المساواة بين الجنسين وتعزيز أنماط من العلاقات الإنسانية أكثر إنصافا.

في الحقيقة لن يمكن تحقيق كل ذلك، من دون الدعم الفاعل من قبل الرجال، وأن التغيير لن يصبح راسخا في المجتمع من دون الانخراط الفعلي للرجال والنساء في عمليات تنموية من شأنها تجاوز العلاقات غي المتكافئة بين الجنسين. إن للرجال والشباب والنساء والشابات، الكثير من المعطيات للتعبير عن المعاني الجديدة للرجولة والأنوثة. علما أن النهج والمسار اللذين اعتمدتهما دراستنا لم تستنفذ فيه كل الاحتمالات المتاحة لإحداث هذا التغيير، إلا أنها توفر بعض الخطوط الأساسية التي ترسم المسار العام الذي يجب اتباعه للقضاء على العنف ضد المرأة، وتجاوز وضعية اللامساواة القائمة على أساس النوع الاجتماعي مع مرور الوقت.

لائحة المصادر والمراجع

- **المراجع باللغة العربية**

❖ **المعاجم**

- أبو الفضل جمال الدين بن محمد بن مكرم ابن منظور الأنصاري الإفريقي المصري، **لسان العرب**، المجلد التاسع، دار صادر، بيروت 1968.

- ابن منظور، **لسان العرب المحيط**، قدم له العلامة الشيخ عبد الله العلايلي، أعاد بناءه على الحرف الأول من الكلمة يوسف خياط، الجزء الخامس، دار الجيل بيروت، 1988.

- **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، ريمون بودون وفرانسوا بوريكو، ترجمة سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

- **المعجم العربي الأساسي**، تأليف أحمد العايد، أحمد مختار عمر، الجيلاني بن الحاج يحيى، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، لاروس، أبريل 2003.

- **معجم المحيط في اللغة**، تأليف كافي الكفاة، الصاحب، اسماعيل بن عباد، الجزء الثاني، عالم الكتب، الطبعة الأولى، 1994.

- **قاموس العنف**، نحو بناء مرجعية مشتركة لتعريف العنف ضد النساء، أنجزته الجمعية المغربية للدفاع عن حقوق النساء بدعم من مؤسسة أنتر مون أكسفام - المغرب، في إطار مشروع "فاما"، الدار البيضاء المعاريف، 2004.

قاموس السوسيولوجيا، 250 كلمة من أجل فهم وممارسة علم الاجتماع، تأليف فريديريك لوبرون، ترجمة زكريا الإبراهيمي، مراجعة وتقديم خذيجة الزاهي، فضاء آدم للنشر والتوزيع مراكش، الطبعة الأولى 2017.

- **موسوعة لالاند**، المجلد الثالث، منشورات عويدات، بيروت- باريس، الطبعة الثانية، 2001.

❖ **الكتب**

- إبراهيم الحيدري، **النظام الأبوي وإشكالية الجنس عند العرب**، دار الساقي 2003.

- ابراهيم الحيدري، **سوسيولوجيا العنف والإرهاب**، دار الساقي، الطبعة الأولى، 2015.

- أبو بكر أميمة شكري شرين، **المرأة والجندر** -إلغاء التمييز الثقافي والاجتماعي بين الجنسين-. دار الفكر المعاصر، الطبعة الأولى، 2002.

- أحمد الطويلي، **الصداق القيرواني**، الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، تونس، 2007.

- أحمد عبد السميع طيبة، **مبادئ الإحصاء**، دار البداية، عمان، الطبعة الأولى، 2008.

- آلان تورين، **براديغما جديدة لفهم عالم اليوم**، ترجمة جورج سليمان، المنظمة العربية للترجمة، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، أبريل 2011.

- القاطرجي نهى، **المرأة في منظومة الأمم المتحدة**، رؤية إسلامية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006.

- السيد عبد العاطي، **علم اجتماع الأسرة**، مصر، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى، 2000.

- أمل سالم العواودة، **العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني**، دراسة اجتماعية لعينة من الأسر في محافظة عمان، جامعة البلقاء، الطبعة الأولى 2002.

- أنتوني غدنز، **علم الاجتماع**، ترجمة وتقديم فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، بيروت، أكتوبر 2005.

- إليزابيث كريميو، **وضعية المرأة في العالم**، ترجمة حنان قصبي ومحمد الهلالي، دار توبقال للنشر، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى، 2015.

- إيفان كريب، **النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس**، ترجمة محمد حسين غلوم، سلسلة عالم المعرفة، عدد 244، 1999.

- إيمي إس وارتون، **علم اجتماع النوع مقدمة في النظرية والبحث**، المركز القومي للترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى،2014.

- الطاهر الحداد، **امرأتنا في الشريعة والمجتمع**، دار الكتاب المصري القاهرة، ودار الكتاب اللبناني بيروت، مكتبة الإسكندرية، الطبعة االأولى، 2011

- المختار الهراس، **الرئيسي والثانوي في الأسرة المغربية، في الأسرة والطفل في المجتمع المغربي المعاصر**، منشورات جمعية موظفي كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، عكاظ.

- الهادي الهروي، **الأسرة المرأة والقيم تساؤلات سوسيولوجية في قضايا المرأة**، أفريقيا الشرق، 2013.

- بيير بورديو، **العنف الرمزي (بحث في أصول علم الاجتماع التربوي)**، ترجمة نظير جاهل، بيروت، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى.

- بيير فيو، فريق من الإختصاصيين، **المجتمع والعنف**، ترجمة إلياس زحلاوي، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1985.

- جمال معتوق، **وجوه من العنف ضد النساء خارج بيوتهن**، دراسة ميدانية لممارسة العنف ضد النساء في الشارع بمدينة البليدة، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1992- 1993

- حسنين توفيق إبراهيم، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، يناير 1992.

- حسن إبراهيم أحمد، **العنف من الطبيعة إلى الثقافة، دراسة أفقية**، الناية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009.

- حنة أرندت، **في العنف**، ترجمة إبراهيم العريس، دار الساقي، ط. الأولى، بيروت، 1996.

- خلود السباعي، **المرأة والعنف**، شركة النشر والتوزيع المدارس، الطبعة الأولى، 2016.

- خليل وديع شكور، **العنف والجريمة**، بيروت، الدار العربية للعلوم، 1997.

- دوني كوش، **مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية** – دراسة- ترجمة قاسم المقداد، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق 2002.

- رجاء بن سلامة، **بنيان الفحولة، أبحاث في المذكر والمؤنث**، دار بترا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2005.

- روكا بيير- جون، جينيكن أونج فان، شاكر عزيز، **مقاربة النوع الاجتماعي في المشاريع التنموية بالمغرب**، نشر وكالة التنمية الاجتماعية بدعم من التعاون التقني الألماني.

- زيدان عبد الباقي، **قواعد البحث الاجتماعي**، مكتبة الأنجلو مصرية، الطبعة الثانية، 1976.

- سيغموند فرويد، **الموجز في التحليل النفسي**، ترجمة سامي محمود علي وآخرون، دار المعارف، القاهرة.

- سيغموند فرويد، **أفكار لأزمنة الحرب والموت**، ترجمة سمير كرم، دار الطليعة، بيروت، 1977.

- شحاتة صيام، **النظريات الاجتماعية من المرحلة الكلاسيكية إلى ما بعد الحداثة**، مصر العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009.

- عبد الله حمودي، **الشيخ والمريد، النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة**، ترجمة عبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشر، الطبعة الرابعة 2010.

- عبد الباسط عبد المعطي، عادل مختار الهواري، **في النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1986.

- عبد علي الخفاف، **علم الجندر النوع الاجتماعي**، دار الفارابي -بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 2018.

- عدنان ياسين مصطفى، **النوع الاجتماعي والتنمية إشكاليات بنيوية ومقاربات منهجية**، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، 2016.

- فاطمة المرنيسي، **نساء على أجنحة الحلم**، ترجمة فاطمة الزهراء ازرويل، المركز الثقافي العربي، نشر الفنك، الطبعة الثانية، 2007، الدار البيضاء.

- فاطمة المرنيسي، **هل أنتم محصنون ضد الحريم؟**، ترجمة نهلة بيضون، المركز الثقافي العربي، نشر الفنك، الطبعة الثالثة، الدار البيضاء، 2008.

- فاطمة المرنيسي، **الجنس كهندسة اجتماعية بين النص والواقع**، ترجمة فاطمة الزهراء ازرويل، نشر الفنك، مطبعة فضالة، المحمدية، الطبعة الأولى، 1977.

- فاطمة الزهراء ازرويل، **البغاء أو الجسد المستباح**، افريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2001.

- فريدريك انجلز، **دور العنف في التاريخ**، ترجمة الدكتور فؤاد أيوب، دار دمشق للطباعة والنشر، 1896.

- فريدريك انجلز، **ضد دهرينغ**، ترجمة بوتجللي، المنشورات الاجتماعية، 1977.

- فوزي بوخريص، **المرأة في خطاب العلوم الاجتماعية من متغير الجنس إلى سؤال النوع**، أفريقيا الشرق 2016.

- ليلى الصباغ، **المرأة في التاريخ العربي**، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1970.

- محمد عبد السلام العرود، **العنف الأسري دوافعه وآثاره وعلاجه من منظور تربوي إسلامي**، عمان، دار الفاروق للنشر، الطبعة الأولى، 2008.

- مركز الاستماع والإرشاد القانوني والنفسي للنساء ضحايا الاعتداء-المغرب، الجمعية الوطنية لنجدة نساء في شدة- الجزائر، الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات- تونس، مؤلف جماعي: **الدار البيضاء، الجزائر، تونس، نساء ضد العنف**، نشر الفنك، أنفا الدار البيضاء المغرب، 2004.

- مصطفى حجازي، **التخلف الاجتماعي، مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة التاسعة 2005.

- معتز عبد الله عبد اللطيف خليفة، **علم النفس الاجتماعي**، القاهرة، دار غريب للنشر، 2001.

- منير محمد كرادشة، **العنف الأسري، سوسيولوجية الرجل العنيف والمرأة المعنفة**، عالم الكتب الحديث إربد-الأردن 2009.

- نيكولا تيماشيف، **نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها**، ترجمة محمود عودة وآخرون، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999.

- هبة محمد علي حسن، **الإساءة إلى المرأة**، مكتبة الأنجلومصرية، بدون طبعة، القاهرة

- هشام شرابي، **البنية البطريركية، بحث في المجتمع العربي المعاصر**، دار الطليعة، بيروت 1987.

- هشام شرابي، **النقد الحضاري للمجتمعات العربية في نهاية القرن العشرين**، مركز دراسات الوحدة العربية.

- هيجل فريريديك، **أصول فلسفة الحق**، ترجمة إما عبد الفتاح إمام، مكتبة مدلولي، القاهرة.

❖ **المجلات والندوات**

- أسماء بنعدادة، الحركة النسائية الغربية، دراسات نسائية، النساء ومقاومة العنف واللامساواة، **مختبر الأبحاث والدراسات النفسية والاجتماعية**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس، تحت إشراف أسماء بنعدادة ومراجعة رشيد بن بيه، 2020.

- أسماء بنعدادة، أعمال فاطمة المرنيسي بين المقاربة التاريخية والبحث الميداني، **منتدى المجلس العربي للعلوم الاجتماعية**، 2019.

- أسماء بنعدادة، نظرات سوسيولوجية حول المرأة والحركات النسائية، **مؤسسة مؤمنون بلا حدود**، حوار مع الباحثة السوسيولوجية بتاريخ 7يناير 2016.

- أسماء بنعدادة، المرأة والسياسة، دراسة سوسيولوجية للقطاعات النسائية الحزبية، **منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي**، سلسلة أطروحات (2)، دجنبر 2007.

- العربي وافي، مقاربة النوع والتنمية، **السلسلة الشهرية المعرفة للجميع**، منشورات رمسيس، العدد 35، دجنبر 2008.

- السعدية بوتفاس، وضعية المرأة وعملية التغيير الاجتماعي: قراءة أولية في أعمال الباحثة السوسيولوجية مليكة البلغيتي، **الأزمنة الحديثة**، عدد 10- خريف 2015، العدد 10، خريف 2015، مطبعة الرباط نت.

- **المجلة المغربية للسياسات العمومية**، سلسلة تقارير، الحالة الاجتماعية 2010-2011، (تقرير حول السياسات العمومية الاجتماعية بالمغرب)، تحت إشراف حسن طارق، العدد الرابع، الرباط، 2011.

- إيفان كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة محمد حسين غلوم، **سلسلة عالم المعرفة**، عدد 244، 1999، ص. 37.

- باربارا ويتمر، الأنماط الثقافية للعنف، ترجمة ممدوح يوسف عمران، **سلسلة عالم المعرفة**، العدد 337، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مارس 2007.

- تأليف مجموعة من الباحثين الفرنسيين، المجتمع والعنف، سلسلة اقتصاد وإنسانية، ترجمة الأب إلياس زحلاوي، **منشورات المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر**، الطبعة الثالثة، 1993.

- زينب الأعوج، من الكلمة إلى الجريمة، خطاب العنف في الإعلام الجزائري، **النساء والعنف**، يناير 1993.

- زينب الأعوج، المرأة المغاربية والعنف، **النساء والعنف**، يناير، 1993.

- سعاد الناصر، بوح الأنوثة، **سلسلة شراع**، العدد الثامن والعشرون، دار النشر المغربية، بدون طبعة، طنجة، 1998.

- عائشة بلعربي، النساء والعنف في المغرب العربي، **النساء والعنف**، يناير، 1993.

- عبد السلام حيمر، مسارات التحول السوسيولوجي في المغرب، **منشورات الزمن**، سلسلة شرفات 34، الطبعة 2، 2013.

- عبد الله حمودي، العنف إضاءة أنثربولوجية (حوار)، **مجلة فكر ونقد**، العدد 55، دار النشر المغربية، يناير 2004.

- عصام عيدوني، المرأة العربية، من العنف والتمييز إلى المشاركة السياسية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (70).

- فريدة بناني، مدى شرعية العنف داخل البيت الزوجي، قراءة نقدية للمبررات الفقهية لحق الزوج في الإصلاح والتأديب، **النساء والعنف**، يناير 1993.

- محمد سبيلا وعبد السلام بن عبد العالي، الإيديولوجيا، **دفاتر فلسفية**، العدد 8، دار توبقال، 1999.

- محمد شكري سلام، سوسيولوجيا التحديث والتغير في المجتمع القروي، **عالم الفكر**، العدد الثالث، المجلد 30، يناير- مارس، 2002.

- محمد نور الدين أفاية، المرأة والكتابة، **مجلة الوحدة**، العدد الثالث، السنة الأولى، يونيو 1989.

- محمد حباني، غزوات زيري بن عطية وتأسيس حاضرة المغرب الشرقي، **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية وجدة**، العدد 3، أبريل 1988، أعمال ندوة كلية الآداب حول حاضرة المغرب الشرقي، من 11 -13 أبريل، 1988.

- محمد شكري سلام، سوسيولوجيا التحديث والتغير في العالم القروي، **عالم الفكر**، العدد الثالث، المجلد 30، يناير- مارس 2002.

- مصطفى الغديري، وجدة بعيون أجنبية، **منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية وجدة**، رقم 33، سلسلة بحوث ودراسات-10-، الطبعة الأولى 2000.

- مصطفى محسن، في التنمية السياسية، مقدمات في سوسيولوجيا الإصلاح والتحديث والتحول الديمقراطي في المغرب المعاصر، **دفاتر وجهة نظر (11)**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2007.

- مصطفى محسن، المغاربة يعيشون فصاما بين الخطاب والواقع اتجاه المرأة، عنوان مداخلة شارك بها الباحث السوسيولوجي مصطفى محسن، **في الندوة التي نظمتها الجمعية المغربية لمساندة الأسرة**، الرباط، الجمعة 17 أبريل 2015.

- نسائيات، المرصد المغربي للعنف ضد النساء، **عيون نسائية**، العدد الثالث، نونبر، 2009.

- نورالدين الزاهي، المدخل لعلم الاجتماع المغربي، **دفاتر وجهة نظر (20)**، الطبعة الأولى، 2011.

- هشام شرابي، الوعي والتغيير، **مجلة مواقف**، العدد الثالث والسبعون والرابع والسبعون، خريف 1993، وشتاء 1994.

❖ الخطب الملكية

- خطاب ثورة الملك والشعب، بتاريخ 8 جمادى الأولى 1420 الموافق ل 20 غشت 1999، انبعاث أمة، الجزء الرابع والأربعون، القسم الثاني.

- خطاب العرش بتاريخ 28 ربيع الثاني 1421 الموافق ل 30 يوليوز 2000، انبعاث أمة، الجزء الخامس والأربعون، القسم الثاني، المطبعة الملكية، الرباط، 2000.

❖ الأطروحات والمحاضرات والبحوث والتقارير

- عبد الرحمان المالكي، **سوسيولوجيا التحضر في المغرب، دراسة في العلاقة بين الأطر الإيكولوجية والأنساق الثقافية (حالة المهاجرين القرويين إلى مدينة فاس) الجزء الثاني**، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في علم الاجتماع تحت إشراف الدكتور عبد الجليل حليم، السنة الجامعية 2004-2005، جامعة سيدي محمد بن عبد الله ظهر المهراز، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم علم الاجتماع.

- عبد الله إدريسي: محاضرات في مقاربة النوع في السياسات العمومية، ماستر منهجية وأدوات تدبير المساعدة الإجتماعية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة، موسم 2013/2012.

- رشيد بنبارك: العنف ضد المرأة: بحث ميداني بعمالة وجدة أنجاد، تقرير حول تدريب ميداني لاستكمال مجزوءات التكوين لنيل دبلوم ماستر منهجية وأدوات تدبير المساعدة الاجتماعية، تحت إشراف د. عبد الله إدريسي، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية وجدة، موسم 2014/2013.

- كتابة الدولة المكلفة بالأسرة والعمل الاجتماعي، أشغال اليوم الدراسي حول "أية شراكة مع الجمعيات للنهوض بأوضاع المرأة في المغرب"، الرباط 21 ماي 2003. مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، الطبعة الأولى، 2003.

- الاستراتيجية الوطنية من أجل الإنصاف والمساواة بين الجنسين بإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج التنموية، الرباط 18 ماي 2006، **نشر كتابة الدولة المكلفة بالأسرة والطفولة والأشخاص المعاقين**، 2006.

- البحث الوطني حول انتشار ظاهرة العنف ضد النساء، تقديم النتائج، إنجاز المندوبية السامية للتخطيط المغربية، بدون طبعة، الرباط، 10 يناير 2011.

- تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وضعية المساواة والمناصفة بالمغرب، صون وإعمال غايات وأهداف الدستور، ملخص تنفيذي، يوليوز 2015.

- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المساواة بين النساء والرجال في الجانب الاجتماعي، 26 ماي 2016.

- كمال درويش، المدير العام لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، لعام 2005.

- التقرير الوطني للمملكة المغربية بيكين+15، بدون طبعة، أبريل، 2009.

- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2012.

- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2016.

- تقرير المرصد الوطني للعنف لسنة 2015.

- البحث الوطني حول انتشار ظاهرة العنف ضد النساء، أنجزته المندوبية السامية للتخطيط في مجموع التراب الوطني، بين يونيو 2009 ويناير 2010، وقد شمل عينة تضم 8300 امرأة تتراوح أعمارهن بين 18 و64 سنة، تم استجوابهن حول أفعال العنف التي تعرضن لها خلال سنة 2010.

- المملكة المغربية، المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول انتشار ظاهرة العنف ضد النساء، تقديم النتائج، ب.ط.، الرباط 10 يناير 2011.

❖ **الظهائر والقوانين**

- ظهير شريف رقم 1.18.19 الصادر في 5 جمادى الآخرة 1439(22 فبراير 2018) المتعلق بتنفيذ القانون رقم 13.103 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء.

- مشروع القانون 79.14 المتعلق بإحداث هيأة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز ضد النساء، صادق عليه مجلس النواب في ماي 2016، في انتظار المصادقة عليه من طرف مجلس المستشارين.

- ظهير شريف رقم 1.14.124 الصادر في 3 شوال 1435 (31 يوليو 2014)، بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 128.12 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

- ظهير شريف رقم 71.13.1 الصادر في 18 من رمضان 1434 (27 يوليو 2013) بتنفيذ القانون 13.92، ج. ر، ع. 6177 الصادرة بتاريخ 4 شوال 1434 (12 أغسطس 2013).

- ظهير شريف رقم 140.11.1 الصادر في 16 من رمضان 1432 (17 أغسطس 2011) بتنفيذ القانون 24.09، ج. ر، ع. الصادرة بتاريخ 23 شوال 1432 (22 سبتمبر 2011).

- ظهير شريف رقم 169.11.1 الصادر بتاريخ 19 من ذي القعدة 1432 (17 أكتوبر 2011) بتنفيذ القانون 11.35، ج. ر، ع. 5990 الصادرة بتاريخ 29 ذو القعدة 1432 (27 أكتوبر 2011).

- ظهير شريف رقم 91.11.1 الصادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليو 2011) بتنفيذ نص الدستور، ج. ر، ع. 5964 مكرر الصادرة بتاريخ 28 شعبان 1432 (30 يوليو 2011).

- ظهير شريف 1.10.28 الصادر بتاريخ 18 من ربيع الأول 1431 (5 مارس 2010)، بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 60.09 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

- ظهير شريف رقم 1-04-22، الصادر بتاريخ 12 من ذي الحجة 1424 (3 فبراير 2004) بتنفيذ القانون 03.70، ج. ر، ع. 5184 الصادرة بتاريخ 14 ذو الحجة 1424 (5 فبراير 2004).

- ظهير شريف رقم 239.02.1 الصادر بتاريخ 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) بتنفيذ القانون 99.37، ج. ر، ع. 5054 الصادرة بتاريخ 2 رمضان 1423 (7 نوفمبر 2002).

- ظهير شريف رقم 1.93.361 الصادر بتاريخ 29 من رمضان 1421 (26 ديسمبر 2000) بنشر اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز، ج. ر، ع. 4866 الصادرة بتاريخ 23 شوال 1421 (18 يناير 2001).

- ظهير شريف رقم 1.07.80 الصادر بتاريخ 3 ربيع الأول 1428 (23 مارس 2007) بتنفيذ القانون 62.06، ج. ر، ع. 5513 بتاريخ 13 ربيع الأول 1428 (2 أبريل 2007).

- ظهير شريف رقم 83.96.1 الصادر بتاريخ 15 من ربيع الأول 1417 (فاتح أغسطس 1996) بتنفيذ القانون رقم 95.15، ج. ر، ع. 4418 الصادرة بتاريخ 19 جمادى الأولى 1417 (3 أكتوبر 1996).

- ظهير شريف رقم 239.02.1 الصادر بتاريخ 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) بتنفيذ القانون 99.37، ج. ر، ع. 5054 الصادرة بتاريخ 2 رمضان 1423 (7 نوفمبر 2002).

- **المراجع باللغات الأجنبية**

❖ **Dictionnaires :**

- F. Gresele, M. perrin, P. Tripier : **Dictionnaire des sciences humaines, sociologie, psychologie sociale, anthropologie**, Paris, Nathan, 1990.

- **Le Nouveau Petit Robert**, Dictionnaire alphabethétique et analogique de la langue française, Nouvelle Edition du Petit Robert, de Paul Robert, Paris 1994.

- **Le dictionnaire Des Sciences Humaines**, sous la direction de Sylvie Mesure et Patrick Savidan, le concours du centre national du livre, quadriage/ PUF, Paris, première édition, octobre 2006.

- **Le Petit Larousse**, Larousse 2004.

- **Oxford Advance Learner's Dictionnary**, Jonathan Crowthet, Oxford University Press, 2000.

❖ **Ouvrages**

- Abdallah Laroui, **Islam et modernité**, Centre Culturel Arabe, deuxième édition, Casablanca, 2001.

- Abdessamad Dialmy, **Féminisme, Islamisme et Soufisme**, Editions Publisud, paris, 1997.

- Alain Touraine, **Le monde des femmes,** Editions Fayard, 2006.

- Ann Oakley, **Sex, Gender and Sociaty**, New York, Harper Colophon Books, 1972.

- Carmelo Perez Beltran : **Femmes changement social et identité au Maghreb**, Universidad de Granada, sans édition, sans date d'impression.

- Claude Lévi-Strauss, **Anthropologie structurale**, II, Plon, 1974.

- Christine Guionnet/Eric Neveu, **Féminins/Masculins Sociologie du genre,** Armand Colin, Paris, 2004.

- Christine Ockrent, **Le livre Noir De La Condition Des Femmes**, coordonné par Sandrine Treiner, Posteface de Françoise Gaspard, Editions CPI Bussière, Quinzième Edition, 2006.

- Dilthey, **Le monde de l'esprit**, traduction de Maurice Rémy, tome 1, Aubier-Montaigne, 1947.

- Driss Gerraoui, **Femmes fonctionnaires au Maroc,** enquête et témoignages, Editions Toubkal L'harmattan, première édition, 2002.

- Emile Durkheim, **Les règles de la méthode sociologique,** Editions Flammarion, 1988.

- Emmanuel Levinas, **Difficile Liberté**, Biblio-Essais, Paris, 1984.

- Eric Weil, **Logique de la philosophie,** Editions Vrin, 1967.

- Edgar Pesch, **La pensée de Freud,** Editions bordas, Paris, 1946.

- Emile Durkheim, **Les règles de la méthode sociologique**, P.U.F, 1981.

- Emmanuel Kant, **Théorie et pratique**, introduction et traduction française par Flammarion, 1994.

- Fatima Mernissi, **Trois choses que vous devez savoir sur le viol**, femmes et violence, Edition F. Ebert, Pumag, janvier 1993.

- Fatima Mernissi, **Etes vous vaccinés contre le harem**, Editions le Fennec, Casablanca, 1998.

- Françoise Héritier, **De la violence,** Edition Odile Jacob, 1996.

- Françoise Héritier, **De la violence 2,** Edition Odile Jacob, Mars 2005.

- Françoise Héritier, **Hommes, Femmes, La construction de la différence**, Editions Le Pommier, Paris, 2005.

- Frederick Engels, **Anti-Dühring**, Editions Sociales, 1973.

- Frederick Engels, **L'origine de la famille**, traduction de J. Stern, Editions sociales, paris 1983.

- Gandi, **Lettres à Ashram**, Maisonneuve, 1938.

- Georges Genil- Perrin, **psychanalyse et criminologie,** Paris, Editions Bordas, 1946.

- Gilles Gaston Granger, **La raison,** PUF, 1993.

- Henri Lefebvre, **Sociologie de Marx,** Editions P.U.F, Paris, 1966.

- Houria Alami M'chichi, **Genre et politique au Maroc**, les enjeux de l'égalité hommes-femmes entre islamisme et modernisme, Editions L'harmattan, 2002.

- IMED, **Kit de formation**, sous la direction de Dora Mahfoudh Draoui, projet « actions positives pour les droits de citoyenneté des femmes et de l'égalité des chances au Maghreb », sans Edition, 2003.

- Jean Piaget, **Epistémologie des sciences de l'homme**, Gallimard, 1970.

- Joan Wallach Scott, « **Genre : une catégorie utile d'analyse historique** », Les cahiers du Grif,n ° 37/38, printemps 1998.

- Judith Butler, **Trouble dans le genre, Pour un féminisme de la subversion** (1990), préface d'Eric Fassin, traduit de l'américain par Cynthia Kraus, Paris, La Découverte, 2005.

- Jules Monnrot, **Les faits sociaux ne sont pas des choses,** Gallimard, 1946.

- Karl Marx, **Le manifeste communiste**, (1848), Editions sociales, Paris, 1974.

- Karl Von Clausewitz, **De la guerre,** traduction française, Flammarion, 2000.

- Konrad. Lorenz, **L'homme dans le fleuve du vivant**, Flammarion, 1981.

- Luis Althusser, **positions**, Editions sociales, Paris, 1976.

- Madeline Grawitz, **Méthodes des sciences sociales**, éditions Dalloz, Paris, 2001.

- Malika Balghiti, **La situation des femmes et des enfants dans la province de tétouane : femmes jbala**, Publications gouvernementales internationales, Unicef Rabat, 1989.

- Mama Hmimida, **Genre développement et politique publique**, de la théorie à la pratique, Genre et Politique Publique, Développement Egalité et Citoyenneté, Actes de la table ronde Organisé en 2005 par le Secrétariat d'Etat chargé de la Famille de l'Enfance et des Personnes Handicapées, Coopération Technique Allemande, Edition Dar Alqalam 2006.

- Max Weber, **Le savant et le politique,** traduction en français par julien Freund, Plon, Paris, 1959.

- Margaret Mead, **Mœurs et sexualité en Océanie**, trad. Georges Chevassus, Paris, Plon, 1969.

- Max Weber, **Essais sur la théorie de la science**, traduits et introduits par Julien Freund, Plon, 1965.

- Michel Foucault, **L'ordre du discours**, paris, Gallimard, 1971.

- Pierre Bourdieu, **Algérie 60, structures économiques et structures temporelles,** les éditions de Minuit, coll. « Grands documents », paris, 1977.

- Pierre Bourdieu, **La domination masculine,** Seuil, Paris, 1998.

- Pierre Bourdieu, **Réponses,** Seuil, 1992.

- Publication d'Amnesty international, **mettre fin à la violence contre les Femmes, un combat pour aujourd'hui**, Les éditions francophones d'Amnesty international, Paris, 2004.

- Pierre Bréchier, **Les grands courants de la sociologie**, PUF, 2000.

- Richard Wittorski, À propos de la professionnalisation. In J.M. Barbier, E. Bourgeois, G. Chapelle et J-C Ruano-Borbalan (dir), *Encyclopédie de la formation,* Paris, PUF, 2009.

- Roger Dadoun, **La violence,** Hatier, Paris, 1993.

- Saad Belghazi : **Le cout économique de la violence conjugale**, centre d'écoutes et d'orientations juridique et de soutien psychologique pour les femmes victimes de violences, imprimerie de Fedala Mohammedia-Maroc, 2005.

- Simone De Beauvoir, **le deuxième sexe**, paris, Gallimard, 1949.

- Thanh-Huyen, Ballmer-Cao, Véronique Motier et Lea Sgier : **genre et politique**, débats et perspectives, collection folio/ essais, Édition Gallimard, pour la présente édition en langue française, 2000.

- Tomas Hobbes, **Léviathan**, traduction française par Gérard Miri, Gallimard, 2000.

- Yves Michaud, **violence et politique**, Editions Gallimard, Paris, 1978.

❖ **Revues**

- Bouchra Benbella, Oujda au miroir des voyageurs français, (Fin XIX, début XX), **Publications de la faculté des lettres d'oujda**, N. 64, série : Thèses et mémoires N.1, 2003.

- Etude sociologique sur femmes victimes de violences, présentations socioculturelles de la violence infligées aux femmes, Association Horizon Femme Et Enfant, mai 2007.

- Laure Bereni et Éléonore Lépinard, Les femmes ne sont pas une catégorie, les stratégies de la légitimation de la parité en France, **revue française de science politique** 1/2004 (vol.54).

- Les violences fondées sur le genre au Maroc, analyse des plaintes enregistrées par les centres d'écoute et d'assistance juridique des femmes victimes de violence, **Réseau National des Centres d'Ecoutes des Femmes Victimes de Violences, Troisième Rapport**, 2008.

- Paul Pascon, La nature composite de la société marocaine, **Lamalif**, n.17, décembre 1967.

- Publications de la direction régionale du Haut Comissariat au Plan d'oujda, **La Femme dans la région de l'orientale- Profil démographique et socio- économique**, 2014.

❖ **Sites Internet**

- www.cese.ma

- http://w.w.w.awfarab.org/idex.htm

- www.mominoun.com

- www.hcp.ma

- www.social.gov.ma

- www.unifem.org

-http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N94/095/03/PDF/N9409503.pdf?OpenElement

- http://www.conventions.coe.int/Treaty/FR/Treaties/Html/210.htm

- http://www.cairn.info/revue-francaise-de-science-politique-2004-1-page-75.htm

http://daccessddsny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N94/095/03/PDF/N9409503.pdf?OpenElement

الملاحق

محاربة العنف ضد النساء

ظهير شريف رقم 1.18.19 صادر في 5 جمادى الآخرة 1439 (22 فبراير 2018) بتنفيذ القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء[398]

الحمد لله وحده،

الطابع الشريف - بداخله:

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعزه أمره أننا:

بناء على الدستور ولا سيما الفصلين 42 و50 منه،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي:

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا، القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين.

وحرر بالرباط في 5 جمادى 1439 (22 فبراير 2018).

وقعه بالعطف:

رئيس الحكومة،

الإمضاء: سعد الدين العثماني.

[398]- الجريدة الرسمية عدد 6655 بتاريخ 23 جمادى الآخرة 1439 (12 مارس 2018)، ص 1449.

قانون رقم 103.13 يتعلق بمحاربة العنف ضد النساء

الباب الأول: تعريف

المادة الأولى

من أجل تطبيق أحكام هذا القانون، يراد بما يلي:

العنف ضد المرأة: كل فعل مادي أو معنوي أو امتناع أساسه التمييز بسبب الجنس، يترتب عليه ضرر جسدي أو نفسي أو جنسي أو اقتصادي للمرأة؛

العنف الجسدي: كل فعل أو امتناع يمس، أو من شأنه المساس، بالسلامة الجسدية للمرأة، أيا كان مرتكبه أو وسيلته أو مكان ارتكابه؛

العنف الجنسي: كل قول أو فعل أو استغلال من شأنه المساس بحرمة جسد المرأة لأغراض جنسية أو تجارية، أيا كانت الوسيلة المستعملة في ذلك.

العنف النفسي: كل اعتداء لفظي أو إكراه أو تهديد أو إهمال أو حرمان، سواء كان بغض المس بكرامة المرأة وحريتها وطمأنينتها، أو بغرض تخويفها أو ترهيبها.

العنف الاقتصادي: كل فعل أو امتناع عن فعل ذي طبيعة اقتصادية أو مالية يضر، أو من شأنه أن يضر، بالحقوق الاجتماعية أو الاقتصادية للمرأة.

الباب الثاني: أحكام زجرية

المادة 2

تغير وتتمم على النحو التالي أحكام الفصول 404 و431 و446 و481 و1-503 من مجموعة القانون الجنائي المصادق عليه بالظهير الشريف رقم 1.59.413 بتاريخ 28 من جمادى الآخرة 1382 (26 نوفمبر 1962) كما وقع تغييره وتتميمه[399]:

الفصل 404 .- يعاقب كل..... العنف أو الإيذاء ضد امرأة بسبب جنسها أو ضد امرأة حامل، إذا كان حملها بينا أو معلوما لدى الفاعل، أو في وضعية إعاقة أو معروفة بضعف قواها العقلية، أو ضد أحد الأصول أو ضد كافل أو ضد زوج أو خاطب، أو ضد شخص له ولاية أو سلطة عليه أو مكلف برعايته أو ضد طليق أو بحضور أحد الأبناء أو أحد الوالدين كما يلي:

1. في الحالات (الباقي بدون تغيير)

"الفصل 431 - من أمسك عمدا..... لأي خطر، يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين وغرامة من 2.000 إلى 10.000 درهم.

[399]- ظهير شريف رقم 1.59.413 صادر في 28 جمادى الثانية 1382 (26 نونبر 1962) بالمصادقة على مجموعة القانون الجنائي، الجريدة الرسمية عدد 2640 مكرر بتاريخ 12 محرم 1383 (5 يونيو 1963)، ص 1253، كما تم تغييره وتتميمه.

تضاعف العقوبة، إذا كان مرتكب الجريمة زوجا أو خاطبا أو طليقا أو أحد الأصول أو أحد الفروع أو أحد الإخوة أو كافلا أو شخصا له ولاية أو سلطة على الضحية أو مكلفا برعايته، أو إذا كان ضحية الجريمة قاصر أو في وضعية إعاقة أو معروفة بضعف قواها العقلية، وكذا في حالة العود."

"الفصل 446 – الأطباء والجراحون ..... عشرين ألف درهم.

غير أن الأشخاص.....في الفقرة السابقة:

1. إذا بلغوا عن إجهاض.....بهذا التبليغ؛
2. إذا بلغوا السلطات القضائية.....أو وظيفتهم.

إذا استدعي..... في الفقرة أعلاه، فإنهم يكونون ملزمين بالإدلاء بشهاداتهم، ويجوز لهم، عند الاقتضاء، الإدلاء بها كتابة."

"الفصل 481 - إلى جانب المحاكم.....المستحق للنفقة أو المطرود من بيت الزوجية، تختص هي أيضا بالنظر في الدعاوى المرفوعة تنفيذا لمقتضيات الفصول 479 و480 و1-480،

لا يجوز رفع هذه الدعاوى، إلا بناء على شكاية من الشخص المطرود من بيت الزوجية أو الشخص المهمل أو المستحق ..... من طرف النيابة العامة عندما يكون النائب الشرعي..... للجريمة،

يجب أن يسبق المتابعة، إعذار المحكوم عليه بالنفقة بأن يقوم بما عليه في ظرف ثلاثين يوما،

ويتم هذا ..... وذلك بناء على تعليمات من النيابة العامة،

إذا كان المحكوم عليه هاربا أو..... الاستجواب".

"الفصل 1-503.- يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبالغرامة من .....جنسية."

المادة 3

يغير على النحو التالي عنوان الفرع السابع من الباب الثامن من الكتاب الثالث من مجموعة القانون الجنائي المشار إليها أعلاه:

الفرع 7:

في الاستغلال الجنسي وفي إفساد الشباب.

المادة 4

تتمم على النحو التالي أحكام الفصلين 61 و407 من مجموعة القانون الجنائي المشار إليها أعلاه:

"الفصل 61.- التدابير الوقائية الشخصية هي:

1- الاقصاء؛

.....

9- سقوط الحق في الولاية الشرعية على الأبناء؛

10- منع المحكوم عليه من الاتصال بالضحية؛

11- إخضاع المحكوم عليه لعلاج نفسي ملائم."

" الفصل 407 .- من ساعد.....إلى خمس.

تضاعف العقوبة إذا ارتكبت الجريمة ضد قاصر أو ضد امرأة بسبب جنسها، أو من طرف أحد الزوجين في حق الزوج الآخر، أو إذا ارتكبت من طرف أحد الفروع أو أحد الأصول أو الكافل أو الطليق أو الخاطب أو شخص له ولاية أو سلطة على الضحية أو مكلف برعايتها."

المادة 5

تتمم على النحو التالي أحكام مجموعة القانون الجنائي المشار إليها أعلاه بالفصول 1-88 و2-88 و3-88 و1-323 و2-323 و1-429 و1-436 و1-444 و2-444 و1-447 و2-447 و3-447 و1-480 و1-481 و1-1-503 و2-1-503 و1-2-503 و1-526:

"الفصل 1-88.- في حالة الإدانة من أجل جرائم التحرش أو الاعتداء أو الاستغلال الجنسي أو سوء المعاملة أو العنف ضد المرأة أو القاصرين، أيا كانت طبيعة الفعل أو مرتكبه، يمكن للمحكمة الحكم بما يلي:

1. منع المحكوم عليه من الاتصال بالضحية أو الاقتراب من مكان تواجدها، أو التواصل معها بأي وسيلة، لمدة لا تتجاوز خمس سنوات ابتداء من تاريخ انتهاء العقوبة المحكوم بها عليه أو من تاريخ صدور المقرر القضائي، إذا كانت العقوبة السالبة للحرية المحكوم بها موقوفة التنفيذ أو غرامة فقط أو عقوبة بديلة؛
2. يضع الصلح المبرم بين الزوجين حدا التنفيذ المنع من الاتصال بالضحية؛
3. خضوع المحكوم عليه، خلال المدة المشار إليها في البند (1) أعلاه أو أثناء تنفيذ العقوبة السالبة للحرية، لعلاج نفسي ملائم.

يمكن أن يتضمن المقرر القضائي بالمؤاخذة الأمر بتنفيذ هذا التدبير مؤقتا، بالرغم من استعمال أي طريق من طرق الطعن.

يجوز للمحكمة أن تحكم بمنع المحكوم عليه من الاتصال بالضحية أو الاقتراب من مكان تواجدها أو التواصل معها بصفة نهائية، على أن تعلل قرارها بهذا الشأن.

الفصل 2-88 .- يعد الطبيب المعالج تقريرا عن تطور حالة المحكوم عليه بالخضوع للعلاج، كل ثلاثة أشهر على الأقل ويوجهه إلى قاضي تطبيق العقوبات، للتأكد من تحسن سلوكه وتفادي عودته إلى نفس الأفعال التي أدين من أجلها.

إذا استقر رأي الطبيب المعالج على إنهاء هذا التدبير قبل الوقت المحدد له فإنه، يخطر قاضي تطبيق العقوبات بواسطة تقرير منفصل يبرر ذلك.

يجب إشعار الضحية بنتيجة تقرير الطبيب المعالج بقرار القاضي المكلف بتطبيق العقوبة.

"الفصل 3-88 .- يجوز للنيابة العامة أو لقاضي التحقيق، أو للمحكمة عند الاقتضاء أو بطلب من الضحية في حالة المتابعة من أجل الجرائم المشار إليها في الفصل 1-88 أعلاه، الأمر بمنع الشخص المتابع من الاتصال بالضحية أو الاقتراب من مكان تواجدها، أو التواصل معها بأي وسيلة، ويبقى هذا الأمر ساريا إلى حين بت المحكمة في القضية.

الفصل 1-323 - يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين وغرامة من 2.000 إلى 20.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين، من خرق تدبير المنع من الاتصال بالضحية أو الاقتراب منها أو التواصل معها بأي وسيلة، أو رفض الخضوع لعلاج نفسي ملائم تطبيقا للفصول 1-88 و3-88 أعلاه.

"الفصل 2-323.- يعاقب بالحبس من شهر إلى ثلاثة أشهر وغرامة من 5000 إلى 20.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط على مخالفة تدابير الحماية المشار إليها في المادة 2-5-82 من قانون المسطرة الجنائية."

"الفصل 1-429.- تضاعف العقوبة المنصوص عليها في الفصول 425 و426 و427 و429 من هذا القانون، إذا كان مرتكب الجريمة أحد الزوجين ضد الزوج الآخر أو الطليق أو الخاطب، أو أحد الأصول أو أحد الفروع أو أحد الإخوة أو كافلا أو شخصا له ولاية أو سلطة على الضحية أو مكلفا برعايته، وكذا في حالة العود، أو إذا كان ضحية الجريمة قاصرا أو في وضعية إعاقة أو معروفة بضعف قواها العقلية.

"الفصل 1-436.- إذا ارتكب الاختطاف أو الاحتجاز من طرف أحد الزوجين أو الطليق أو الخاطب أو أحد الأصول أو أحد الفروع أو أحد الإخوة أو الكافل أو شخص له ولاية أو سلطة على الضحية أو مكلف برعايته أو إذا تعرض الضحية لعنف آخر كيفما كان نوعه ترفع العقوبة السالبة للحرية إلى:

1. السجن من عشر إلى عشرين سنة، في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من الفصل 436 من هذا القانون؛

2. السجن من عشرين إلى ثلاثين سنة، في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من الفصل 436 من هذا القانون.

"الفصل 1-444.- يعاقب على السب المرتكب ضد المرأة بسبب جنسها بغرامة مالية من 12.000 إلى 60.000 درهم"

"الفصل 2-444.- يعاقب على القذف المرتكب ضد المرأة بسبب جنسها بغرامة من 12.000 إلى 120.000 درهم"

"الفصل 1-447.- يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وغرامة من 2.000 إلى 20.000 درهم، كل من قام عمدا، وبأي وسيلة بما في ذلك الأنظمة المعلوماتية، بالتقاط أو تسجيل أو بث أو توزيع أقوال أو معلومات صادرة بشكل خاص أو سري، دون موافقة أصحابها.

يعاقب بنفس العقوبة، من قام عمدا وبأي وسيلة، بتثبيت أو تسجيل أو بث أو توزيع صورة شخص أثناء تواجده في مكان خاص، دون موافقته.

"الفصل 2-447.- يعاقب بالحبس من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات وغرامة من 2.000 إلى 20.000 درهم، كل من قام بأي وسيلة بما في ذلك الأنظمة المعلوماتية، ببث أو توزيع تركيبة مكونة من أقوال شخص أو صورته، دون موافقته، أو قام ببث أو توزيع ادعاءات أو وقائع كاذبة، بقصد المس بالحياة الخاصة للأشخاص أو التشهير بهم."

"الفصل 3-447.- يعاقب بالحبس من سنة واحدة إلى خمس سنوات وغرامة من 5.000 إلى 50.000 درهم، إذا ارتكبت الأفعال المنصوص عليها في الفصلين 1-447 و2-447 في حالة العود وفي حالة ارتكاب الجريمة من طرف الزوج أو الطليق أو الخاطب أو أحد الأصول أو الكافل أو شخص له ولاية أو سلطة على الضحية أو مكلف برعايتها أو ضد امرأة بسبب جنسها أو ضد قاصر.

"الفصل 1-480.- يعاقب بالحبس من شهر واحد إلى ثلاثة أشهر وغرامة من 2.000 إلى 5.000 درهم، عن الطرد من بيت الزوجية أو الامتناع عن إرجاع الزوج المطرود من بيت الزوجية، وفقا لما هو منصوص عليه في المادة 53 من مدونة الأسرة، وتضاعف العقوبة في حالة العود.

"الفصل 1-481.- في الحالات المنصوص عليها في الفصول 479 و480 و1-480 من هذا القانون، فإن تنازل المشتكي عن الشكاية يضع حدا للمتابعة ولآثار المقرر القضائي المكتسب لقوة الشيء المقضي به في حالة صدوره."

"الفصل 1-1-503.- يعتبر مرتكبا لجريمة التحرش الجنسي ويعاقب بالحبس من شهر واحد إلى ستة أشهر وغرامة من 2.000 إلى 10.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أمعن في مضايقة الغير في الحالات التالية:

1. في الفضاءات العمومية أو غيرها، بأفعال أو أقوال أو إشارات ذات طبيعة جنسية أو لأغراض جنسية؛

2. بواسطة رسائل مكتوبة أو هاتفية أو إلكترونية أو تسجيلات أو صور ذات طبيعة جنسية أو لأغراض جنسية.

تضاعف العقوبة إذا كان مرتكب الفعل زميلا في العمل أو من الأشخاص المكلفين بحفظ النظام والأمن في الفضاءات العمومية أو غيرها.

"الفصل 2-1-503.- يعاقب بالحبس من ثلاث إلى خمس سنوات وغرامة من 5.000 إلى 50.000 درهم، إذا ارتكب التحرش الجنسي من طرف أحد الأصول أو المحارم أو من له ولاية أو سلطة على الضحية أو مكلفا برعايته أو كافلا له، أو إذا كان الضحية قاصرا.

"الفصل 1-2-503.- دون الإخلال بالمقتضيات الجنائية الأشد، يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنة وغرامة من 10.000 إلى 30.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، من أكره شخصا على الزواج باستعمال العنف أو التهديد.

تضاعف العقوبة، إذا ارتكب الإكراه على الزواج باستعمال العنف أو التهديد، ضد امرأة بسبب جنسها أو قاصر أو في وضعية إعاقة أو معروفة بضعف قواها العقلية.

لا تجوز المتابعة إلا بناء على شكاية الشخص المتضرر من الجريمة.

يضع التنازل عن الشكاية حدا للمتابعة ولآثار المقرر القضائي المكتسب لقوة الشيء المقضي به في حالة صدوره.

"الفصل 1-526.- يعاقب بالحبس من شهر واحد إلى ستة أشهر وغرامة من 2.000 إلى 10.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين، أحد الزوجين في حالة تبديد أو تفويت أمواله، بسوء نية وبقصد الإضرار أو بالزوج الآخر أو الأبناء أو التحايل على مقتضيات مدونة الأسرة المتعلقة بالنفقة أو السكن وبالمستحقات المترتبة عن إنهاء العلاقة الزوجية أو باقتسام الممتلكات.

لا تجوز المتابعة إلا بناء على شكاية الزوج المتضرر من الجريمة.

يضع التنازل عن الشكاية حدا للمتابعة ولأثار المقرر القضائي المكتسب لقوة الشيء المقضي به في حالة صدوره.

الباب الثالث: أحكام مسطرية

المادة 6

تغير وتتمم على النحو التالي أحكام المادة 302 من القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.255 بتاريخ 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) كما وقع تغييره وتتميمه[400]:

"المادة 302: إذا اعتبرت المحكمة أن ..... الجلسة سرية.

400- القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.255 بتاريخ 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) ، الجريدة الرسمية عدد 5078 بتاريخ 27 ذي القعدة 1423 (30 يناير2003)، ص 315، كما وقع تغييره وتتميمه.

إذا تعلق الأمر بقضية عنف أو اعتداء جنسي ضد المرأة أو القاصر يمكن للمحكمة، أن تعقد جلسة سرية بطلب من الضحية.

إذا تقررت سرية..... المذكورة في الفقرتين أعلاه، فإنها تشمل أيضا.... .....المناقشات.

المادة 7

تتمم على النحو التالي أحكام المادة 7 من القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية المشار إليه أعلاه:

"المادة 7: يرجع الحق في إقامة.....الجريمة مباشرة.

يمكن للجمعيات المعلن..... في قانونها الأساسي.

غير أنه، بالنسبة للجمعيات المذكورة والتي تعنى بقضايا مناهضة العنف ضد النساء، حسب قانونها الأساسي، فإنه لا يمكنها أن تنتصب طرفا إلا بعد حصولها على إذن كتابي من الضحية.

يمكن للدولة والجماعات الترابية..... الجاري به العمل.

المادة 8

تتمم على النحو التالي أحكام القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية المشار إليه أعلاه بالمادة 2-5-82:

"المادة 2-5-82.- علاوة على التدابير المنصوص عليها في المادتين 82-4 و82-5 أعلاه، تتخذ في قضايا العنف ضد النساء، فورا، تدابير الحماية التالية:

- إرجاع المحضون مع حاضنته إلى السكن المعين له من قبل المحكمة؛
- إنذار المعتدي بعدم الاعتداء، في حال التهديد بارتكاب العنف، مع تعهده بعدم الاعتداء؛
- إشعار المعتدي بأنه يمنع عليه التصرف في الأموال المشتركة للزوجين؛
- إحالة الضحية على مراكز الاستشفاء قصد العلاج؛
- الأمر بالإيداع بمؤسسات الإيواء أو مؤسسات الرعاية الاجتماعية للمرأة المعنفة التي تحتاج وترغب في ذلك.

الباب الرابع: آليات التكفل بالنساء ضحايا العنف

المادة 9

تحدث، للتكفل بالنساء ضحايا العنف، خلايا ولجان مشتركة بين القطاعات وفقا للمنصوص عليه في هذا الباب.

المادة 10

تحدث خلايا التكفل بالنساء ضحايا العنف بالمحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف وبالمصالح المركزية واللاممركزة للقطاعات المكلفة بالصحة وبالشباب وبالمرأة وكذا للمديرية العامة للأمن الوطني والقيادة العليا للدرك الملكي.

تتولى هذه الخلايا مهام الاستقبال والاستماع والدعم والتوجيه والمرافقة، لفائدة النساء ضحايا العنف.

تتكون الخلايا المحدثة على مستوى المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف، بالإضافة لممثلي الإدارة، من نائب وكيل الملك وقاضي الأحداث والمساعد أو المساعدة الاجتماعية.

يحدد بنص تنظيمي تأليف الخلايا المحدثة على مستوى المصالح المركزية واللاممركزة للقطاعات المكلفة بالعدل وبالصحة وبالشباب وبالمرأة وكذا للمديرية العامة للأمن الوطني والقيادة العليا للدرك الملكي، وكذا ممثلي الإدارة بالخلايا المحدثة على مستوى المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف.

يراعى في تكوين هذه الخلايا مبدأ التخصص ومبدأ المناصفة.

المادة 11

اللجنة الوطنية

تحدث لجنة وطنية للتكفل بالنساء ضحايا العنف تتولى ممارسة المهام والاختصاصات المنصوص عليها في المادة الثانية عشر بعده.

يعين رئيس الحكومة رئيس اللجنة الوطنية باقتراح من السلطة الحكومية المكلفة بالمرأة.

يمكن أن يحضر أشغال اللجنة الوطنية شخصيات وممثلون عن الهيئات الوطنية والمنظمات المعنية بقضايا المرأة إذا رأت اللجنة فائدة في ذلك.

تعقد اللجنة الوطنية اجتماعاتها مرة في السنة على الأقل، وكلما دعت الضرورة إلى ذلك، بدعوة من رئيسها أو أغلبية أعضائها.

يتولى القطاع المكلف بالمرأة كتابة هذه اللجنة.

يحدد نص تنظيمي تأليف وكيفيات سير عمل اللجنة الوطنية.

المادة 12

تناط باللجنة الوطنية المهام التالية:

- ضمان التواصل والتنسيق وطنيا بين تدخلات القطاعات الحكومية والإدارات المركزية المعنية بموضوع العنف ضد النساء؛

- إبداء الرأي في مخططات عمل اللجن الجهوية والمحلية، المشار إليها في المواد 13 و15 بعده، وتتبع تنفيذها؛
- تلقي تقارير اللجن الجهوية والمحلية وفحصها؛
- رصد واقتراح إمكانات تطوير عمل اللجن المحلية والجهوية؛
- المساهمة في وضع آليات لتحسين تدبير عمل الخلايا المشار إليها في المادة 10 أعلاه، واللجن الجهوية والمحلية ومواكبة عملها مركزيا؛
- تقوية وتفعيل آليات الشراكة والتعاون بين اللجن الجهوية واللجن المحلية وجمعيات المجتمع المدني وباقي المتدخلين.
- إصدار تقرير سنوي عن حصيلة العمل.

المادة 13

اللجان الجهوية

تحدث لجنة جهوية للتكفل بالنساء ضحايا العنف على مستوى الدائرة القضائية لكل محكمة استئناف وتتألف من:

- الوكيل العام للملك أو نائبه رئيسا؛
- قاض للتحقيق ومستشار للحكم ومستشار مكلف بالأحداث، يعينهم الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف؛
- رئيس كتابة النيابة العامة أو من يمثله؛
- رئيس كتابة الضبط أو من يمثله؛
- المساعد أو المساعدة الاجتماعية بالمحكمة المذكورة؛
- ممثلي الإدارة؛
- ممثل مجلس الجهة؛
- محام؛ يعينه نقيب هيئة المحامين بالدائرة القضائية الاستئنافية؛
- مفوض قضائي، يعينه رئيس المجلس الجهوي للمفوضين القضائيين.

كما يمكن أن يحضر أشغال اللجنة، كل شخصية معروفة باهتمامها وخبرتها بقضايا المرأة، وكذا ممثلو الهيئات والمؤسسات والجمعيات التي ترى اللجنة فائدة في دعوتها.

المادة 14

تناط باللجان الجهوية للتكفل بالنساء ضحايا العنف المهام التالية:

- إعداد خطط عمل جهوية في إطار الاختصاصات الموكولة لها؛
- ضمان التواصل والتنسيق بين السلطة القضائية وباقي القطاعات والإدارات المعنية بقضايا التكفل بالنساء ضحايا العنف على المستوى الجهوي؛

- التواصل والتنسيق مع جمعيات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال؛
- العمل على توحيد كيفيات اشتغال الخلايا واللجن المحلية، بما يكفل تجانس وتكامل الخدمات على مستوى الدوائر القضائية التابعة لنفوذ محكمة الاستئناف وباقي القطاعات والإدارات المعنية؛
- رصد الإكراهات والمعيقات المرتبطة بعمليات التكفل بالنساء ضحايا العنف واقتراح الحلول المناسبة لها بشكل تشاركي وفي حدود صلاحيات وإمكانيات كل قطاع؛
- رصد الإكراهات والمعيقات المرتبطة بعمليات التكفل بالنساء ضحايا العنف التي تقتضي تدخلا على الصعيد المركزي؛
- ترصيد مختلف الخبرات والتجارب الناجحة وتعميمها على مختلف الآليات المحلية؛
- إعداد تقارير دورية وتقرير سنوي حول سير وحصيلة عملها وعمل اللجان المحلية وكذا خلايا التكفل بالنساء ضحايا العنف.

ترفع تقارير اللجان الجهوية، بما في ذلك تقريرها السنوي، إلى اللجنة الوطنية للتكفل بالنساء ضحايا العنف.

تعقد اللجان الجهوية اجتماعاتها مرتين في السنة على الأقل، وكلما دعت الضرورة ذلك، بدعوة من رئيسها.

تعقد اللجان الجهوية للتكفل بالنساء ضحايا العنف اجتماعاتها بحضور نصف أعضائها، على الأقل، وتتخذ قراراتها بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

تتولى كتابة النيابة العامة بمحكمة الاستئناف مهام كتابة اللجنة الجهوية.

المادة 15
اللجان المحلية

تحدث لجنة محلية للتكفل بالنساء ضحايا العنف على مستوى الدائرة القضائية لكل محكمة ابتدائية وتتألف من:

- وكيل للملك أو نائبه رئيسا؛
- قاض للتحقيق وقاض للحكم وقاض الأحداث، يعينهم رئيس المحكمة؛
- رئيس كتابة النيابة العامة أو من يمثله؛
- المساعد أو المساعدة الاجتماعية بالمحكمة المذكورة؛
- ممثلي الإدارة؛
- ممثل المجلس الإقليمي؛
- محام، يعينه نقيب هيئة المحامين بالدائرة القضائية الاستئنافية؛
- مفوض قضائي، يعينه رئيس المجلس الجهوي للمفوضين القضائيين؛
- كما يمكن أن يحضر أشغال اللجنة، كل شخصية معروفة باهتمامها بقضايا المرأة، وكذا ممثلو الهيئات والمؤسسات والجمعيات التي ترى اللجنة فائدة في دعوتها.

المادة 16

اختصاصات اللجان المحلية

تناط باللجان المحلية للتكفل بالنساء ضحايا العنف المهام التالية:

- إعداد خطط عمل محلية في إطار الاختصاصات الموكولة لها؛
- ضمان التواصل والتنسيق بين السلطة القضائية وباقي القطاعات والإدارات المعنية بقضايا التكفل بالنساء ضحايا العنف وجمعيات المجتمع العاملة في المجال؛
- رصد الإكراهات والمعيقات المرتبطة بعمليات التكفل بالنساء ضحايا العنف واقتراح الحلول المناسبة لها بشكل تشاركي وفي حدود صلاحيات وإمكانيات كل قطاع؛
- رصد الإكراهات والمعيقات المرتبطة بعمليات التكفل بالنساء ضحايا العنف التي تقتضي تدخلا على الصعيد الجهوي أو المركزي؛
- إعداد تقارير دورية.

ترفع اللجان المحلية تقاريرها الدورية إلى اللجان الجهوية حول سير وحصيلة عملها.

تعقد اللجان المحلية للتكفل بالنساء ضحايا العنف اجتماعاتها أربع مرات في السنة على الأقل، وكلما دعت الضرورة ذلك، بدعوة من رئيسها.

تعقد اللجان المحلية للتكفل بالنساء ضحايا العنف اجتماعاتها بحضور نصف أعضائها، على الأقل، وتتخذ قراراتها بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

تتولى كتابة النيابة العامة بالمحكمة مهام كتابة اللجنة.

الباب الخامس: التدابير والمبادرات للوقاية من العنف

المادة 17

تتخذ السلطات العمومية كل التدابير والإجراءات اللازمة للوقاية من العنف ضد النساء، ومن أجل ذلك تسهر السلطات العمومية على إعداد وتنفيذ سياسات وبرامج تهدف إلى التحسيس بمخاطر العنف ضد المرأة وتصحيح صورتها في المجتمع، والعمل على إذكاء الوعي بحقوقها.

الباب السادس: دخول حيز التنفيذ

المادة 18

يدخل هذا القانون حيز التنفيذ بعد ستة أشهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

الملحق رقم (2) المتعلق بسجلات تسجيل شكايات النساء ضحايا العنف بالمحكمة الابتدائية بوجدة

الملحق رقم (3) يبين الاستمارة الخاصة بتصريحات النساء ضحايا العنف بخلية التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف بالمحكمة الإبتدائية بوجدة

الملحق رقم (4) يبين عملية التفريغ اليدوي للمعطيات الإحصائية التي تم تجميعها من سجلات شكايات النساء ضحايا العنف

الملحق رقم (5) يبين الاستمارة الخاصة بتصريحات النساء ضحايا العنف بالمركز الاجتماعي للمرأة

الملحق رقم (6) يبين محضر الاستماع إلى الضحية

الملحق رقم (7) يبين دليل المقابلة مع الزوجات ضحايا العنف الزوجي

الملحق رقم (8) يبين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للنساء ضحايا العنف الزوجي اللواتي تم إجراء المقابلة معهن

1- جدول رقم (1) يبين الفئات العمرية للنساء ضحايا العنف الزوجي

الفئات العمرية	العدد	النسبة المئوية %
ما بين 15- 24 سنة	7	23,33 %
ما بين 25- 34 سنة	14	46,66 %
ما بين 35- 44 سنة	6	% 20
44 سنة فما فوق	3	10 %
المجموع	30	% 100

2- جدول رقم (2) يبين المستوى التعليمي للنساء ضحايا العنف الزوجي

المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية %
بدون مستوى تعليمي	5	% 16,66
مستوى إبتدائي	8	% 26,66
مستوى ثانوي إعدادي	9	% 30
مستوى ثانوي تأهيلي	6	% 20
تعليم عالي	2	% 6,66
المجموع	30	% 100

3- جدول يبين الفئات المهنية للنساء ضحايا العنف الزوجي

المهنة	العدد	النسبة المئوية %
ربات بيت	26	% 86,66
عاملات	4	% 13,33
موظفات	00	% 00
المجموع	30	% 100

4- جدول يبين نوعية السكن بالنسبة للضحايا

السكن	العدد	النسبة المئوية %
بيت مع عائلة الزوج	14	% 46,66
منزل مستأجر	12	% 40
بيت مستأجر مع الجيران	4	% 13,33
المجموع	30	% 100

الملحق رقم (9) نموذج مقابلة

نموذج مقابلة

"النساء ضحايا العنف الزوجي"

رقم المقابلة: 2

تاريخ إجراء المقابلة: 2019/09/10

المحور الأول: معلومات عامة حول المبحوثة

السن: 40 سنة

المستوى التعليمي: الإعدادي المهنة: ربة بيت

مقر السكن: المركز الاجتماعي للمرأة (تشرف على تسييره جمعية عين غزال)

عدد الأبناء: اثنان، ولد/بنت

المستوى التعليمي للزوج: ثانوي

مهنة الزوج: مستخدم سابق (تقني) بإحدى الضيعات الفلاحية، وهو بدون شغل لحظة إجراء المقابلة مع الضحية

المحور الثاني: المرأة والزواج

هل يمكن أن تتكلمي عن تجربتك الزواجية؟ من حيث اختيار الزوج والعلاقة معه خلال فترة الزواج ومع أسرته وكل الظروف المحيطة بهذه التجربة؟

"...أنا ما اختاريتش راجلي، العائلة هي اللي زوجتني بيه حنا الناس ديال الراشيدية هاكذا دايرين. شي مرا من العائلة كتسكن في وجدة هي اللي جابتو، كالت لينا راه طلبني نقلبلو على مرا صحراوية، وانا جبتوا ليكم راه ولد جيرانا معقول وخدام في واحد الفيرما قريبة لوجدة وما خاصو حتى خير وباغي يتزوج. الوالدة ديالي وافقت على الزواج بلا ما تسولني وكالتلي

تمشي ديري دارك وتعمري على راسك وهاد الولد راه كالتلينا خالتك فلانة معقول وراها تعرفو جارهم وراه غي تزوجوا غادي يكريلك دار تسكن انت واياه. فرحت احتا انا وقبلت بيه كولت جابلي الله ولد الناس وطلبت سيدي ربي يسخري في هذا الزواج. طلبت الوالدة ديالي منو يجيب والديه ومن بعدها نديروا العرس، مشا جاب والديه لعندنا للدار واتفقوا مع الوالدة ديالي على كلشي. درنا العرس في دارنا ومشيت معاه لوجدة، كرالي دار وكنا عايشين هانيين الحمد لله. ولدت معاه البنت ومن بعد بشي عام تبدل علي بزاف، ولا معصب وما كايجيش للدار بكري حتى لتالي الليل، وشي مرات مايجيش كاع ولا يتاعطى للمخدرات وما يصرفش علينا شويا ماقدرش يخلص الكرا، ومنين كانجي نهدر معاه كيبقى يزكي (يصرخ) ويكولي بعدين خرجي عليا اعطيني التساع وكالي راه جراو عليا من الخدمة ماعندي مانصرف عليك. صبرت علينا مولات الكرا شهرين هو ما بقاش يجي غير مرة مرة الجيران ومولات الكرا هما اللي كانوا يعاونوني بداك شي اللي كتب الله، الله يجازيهم بالخير. وحملت عاود بالولد اللي ولدتوا من بعد فهذا المركز اللي راني دابا بعدما خرجت من الدار ماعندي باش نخلص الكرا وشي جيران هما اللي جابوني لهذا المركز واستقبلوني وتكلفوا بيا حتى ولدت. وعائلتو منين كنت نمشي عندهم نشكيلهم كانوا يكولو لي دبري معاه بيناتكم احنا راحنا حاصلين في روسنا ما عندنا ماندیرولك. الوالدة ديالي وعائلتي كاملين ما عارفين والو من هذا الشي وماعارفينيش بللي تخلا علينا راجلي وراني فهذا المركز كنمشي نزورهم وما كنكولهوم والوا، حيث احنا عندنا عيب المرا ترجع بولادها لدار والديها..."

المحور الثالث: المرأة والعنف

هل كان زوجك يعنفك؟ وهل كان يتكرر العنف؟ وهل تقدمت بشكاية ضده في حالة تعنيفك؟ وما هي في نظرك أسباب تعنيف زوجك لك؟

"...ملي ماباقاش خدام ومابقاش يصرف علينا وكنت نجي نهدر معاه كان يصرخ عليا ويبقا يعيارني ويكوللي خرجي عليا بعديني، بصح ماعمروا ضربني، انا مللي كان يبدا يصرخ عليا منين نهدر معاه كنت نقولوا ايوا ضربني بقا غي الضرب الجوع راحنا فيه ، وكان يكوللي اللي يضرب المرا شماتة ماشي راجل. بصراحة ما عمروا ضربني بصح قهرني

بالاهمال والسب ديالي وديال والديا، ماعمرني شكيت بيه على هذا الشي، وهاني شكيت بيه آش يديرولو ما خدام ماردام .والسبب الكبير اللي بدلوا عليا ولا هاكذا هو المخذرات اللي تبلا بها بقا يصبح ناعس ما يقدرش يمشي لخدمة حتى جرا عليه مول لخدمة. المخذرات خرجت عليه وعلينا الله ياخذ الحق فاللي بلاه بهذا المصيبة..."

المحور الرابع: المرأة وتدبير إشكالية العنف

ما هي الأمور التي قمت بها لمواجهة هذا العنف؟ وهل أخبرت أحدا بموضوعك؟ وهل اتصلت بمؤسسة أو جمعية؟وما هي الحلول التي تم اقتراحها عليك؟

"...صبرت وفوضت أمري لله أش عندي مانديرتعذبت انا وبنتي بزاف وربي اللي عالم، جيراني كانوا عارفين هما اللي كانوا في ذاك الاول يعتقوني انا وبنتي منين كنا نكلسوا بالجوع، وهما اللي سولوا وجابوني لهذا الجمعية، اللي لقيت فيهم ما وبا وراجلي وكلشي عاونوني بزاف الله يجازيهم بالخير. تعلمت عندهم صناعة الحلويات وعن طريقهم ديت دبلوم ديال التكوين المهني في هذا الحرفة، ودابا راني نقلب على خدمة باش نقدر نكري ونخرج من المركز انا ووليداتي. راجلي عارفنا راحنا في المركز لاحقاش اتصلت بيه الجمعية، وما كيسول فينا ماكا يعاونا ضاع ذاك الراجل وضيعنا معاه. اقترحوا عليا الجمعية باش نرفع طلاق الشقاق وعاونوني فهذا الشي ودابا راني نتسنا الطلاق ديالي..."

رقم المقابلة: 4

تاريخ إجراء المقابلة: 2019/10/8

المحور الأول: معلومات عامة حول المبحوثة

السن: 33 سنة

المستوى التعليمي: باك+2

مقر السكن: محل مكتري في عمارات ديور العسكر

عدد الأبناء: بنت+حمل

المستوى التعليمي للزوج: باك+2

مهنة الزوج: مراقب عام أو مشرف في مؤسسة inwi(superviseur)

المحور الثاني: المرأة والزواج

هل يمكن أن تتكلمي عن تجربتك الزواجية؟ من حيث اختيار الزوج والعلاقة معه خلال فترة الزواج ومع أسرته وكل الظروف المحيطة بهذه التجربة؟

"...انا راجلي كنت تعرفت عليه فالخدمة، خدمنا مجموعين في وجدة في شركة inwi، هو كان خدام سوبيفيزور (superviseur) وانا كنت أجن كوميرسيال (agent comercial)، انا بنت سيدي قاسم وهو ولد فاس. كانت عندي علاقة معاه، زواجي معاه كان تجربة شخصية، حملت منو وتزوجنا. كرينا وكانت حياتنا مزيانة، كنا مرتاحين، كنا كنزورو عائلتوا في فاس وعائلتي في سيدي قاسم وما كان عندنا حتى مشكل. ملي قربت نولد بنتي، كالي ارتاحي من الخدمة وبصفتوا مسؤول في الوكالة اللي كنا خدامين فيها، وافقت الإدارة باش نستمر في خدمتي من الدار وفرحت بزاف. زادت بنتي، اتفقنا نخرج من الخدمة ونقابل بنتي، داك الشي اللي درت، كانت غادية الأمور مزيانة حتى دارت بنتي عام في عمرها وحملت بولدي، واكتشفت أنا راجلي كايخوني معا واحد البنت كانت خدامة معانا، كالتهالي صاحبتي، صبرت حتى تحققت من الأمر ولقيت كلامها صح ولقيتوا كايتكلم معاها في الهاتف وفي الواتساب، تصدمت في البداية واجهتوا بالحقيقة وانكر. ما بقاش يجي يبات

فالدار ومنين كنتصل بيه كيقوللي راني دبلاسمون في الخدمة، ومنين يجي ونبغي نهدر معاه كان يتكرفص عليا يضربني، بقا عاطيها للسهرات والمخذرات ويعطي في الشيكان باش ياخذ الكريديات، هاد الشي هو اللي بان من بعد.

المحور الثالث: المرأة والعنف

هل كان زوجك يعنفك؟ وهل كان يتكرر العنف؟ وهل تقدمت بشكاية ضده في حالة تعنيفك؟ وما هي في نظرك أسباب تعنيف زوجك لك؟

"...ملي كنت نواجهوا بهذا لحقائق كان يضربني، ما بقاش يصرف علينا غرق في الكريديات جرات عليه الشركة من الخدمة، بسباب الحبس اللي تحكم بيه على الشيك بدون رصيد، ضاقت بيا الدنيا وداك صاحبتي مشيت معاها لدارهم، عيت نقلب على شي خدمة مالقيتش ومن بعد كالولي شي ناس شوفي شي جمعية كاتعاون النسا المعنفات، وبديت كنسول حتى وصلت لهاذ الجمعية، سباب هاذ الشي كامل هو الخيانة الزوجية والمخذرات..."

المحور الرابع: المرأة وتدبير إشكالية العنف

ما هي الأمور التي قمت بها لمواجهة هذا العنف؟ وهل أخبرت أحدا بموضوعك؟ وهل اتصلت بمؤسسة أو جمعية؟وما هي الحلول التي تم اقتراحها عليك؟

"...ماعندي ماندير الراجل ضاع وتشد في الحبس ضيع خدمتوا وضيعنا معا، الجمعية ساعدتني بزاف مهليين فينا دابا راني مرتاحة حتى نولد ونشوف اشنوا ندير الله يدير الخير..."

الفهارس

فهرس الجداول

- جدول رقم 1: يبين توزيع السكان حسب وسط الإقامة..... 181

- جدول رقم 2: يبين نسبة السكان حسب الفئة العمرية..... 183

- جدول رقم 3: يبين نسبة السكان حسب الجنس..... 185

- جدول رقم 4: يبين الحالة الزواجية للسكان..... 187

- جدول رقم 5: يبين نسبة الأمية (ب %) حسب الجنس ووسط الإقامة (السكان البالغين 10 سنوات فأكثر)..... 188

- جدول رقم 6: يبين توزيع السكان البالغين 10 سنوات فأكثر حسب المستوى الدراسي لسنة 1902014

- جدول رقم 7: يبين معدل النشاط للسكان البالغين 15 سنة فأكثر 192

- جدول رقم 8: يبين معدل البطالة للسكان البالغين 15 سنة فأكثر 193

- جدول رقم 9: يبين نسبة الفقر والهشاشة بعمالة وجدة- أنجاد..... 195

- جدول رقم 10: يكشف تفييء الضحايا حسب السن..... 201

- جدول رقم 11: تفييء المعتدين حسب السن..... 203

جدول رقم 12: يبين العلاقة بين سن الضحايا وسن المعتدين 205

- جدول رقم13: يبين الفئات المهنية- الاجتماعية للنساء الضحايا..... 207

- جدول رقم 14: يبين الفئات المهنية- الاجتماعية للمعتدين..... 210

- جدول رقم 15: يبين العلاقة بين مهن الضحايا ومهن المعتدين 212

- جدول رقم 16: يبين المستوى التعليمي للنساء ضحايا العنف 214

- جدول رقم 17: يبين المستوى التعليمي للمعتدين 216

- جدول رقم 18: يبين الحالة العائلية للضحايا 218

- جدول رقم 19: يبين الحالة العائلية للمعتدين 220

- جدول رقم 20: يبين توزيع العنف حسب أنواعه 221

- جدول رقم 21: يبين العلاقة بين المعتدي ونوع العنف..... 224

- جدول رقم 22: توزيع العنف حسب أشكاله..... 226

- جدول رقم 23: يبين العلاقة بين المعتدي وأشكال العنف 228

- جدول 24 : توزيع العنف حسب أمكنة ممارسته 230

- جدول رقم 25: توزيع ضحايا العنف حسب العلاقة مع المعتدي 232

- جدول رقم 26: يبين العلاقة بين المعتدي وفضاء ممارسة العنف 234

- جدول رقم 27: يبين تكرار أشكال العنف في سياق الزوجية..... 239

- جدول رقم 28: يبين توزيع تواتر العنف بحسب شكله 241

- جدول رقم 29: يبين توزيع العنف الزوجي بحسب الأشكال والأوقات 242

- جدول رقم 30: يبين الأفعال المرتبطة بالعنف النفسي في إطار بيت الزوجية 245

- جدول رقم 31: يبين الأفعال المرتبطة بالعنف الجسدي في إطار الزوجية..... 247

- جدول رقم 32: يبين الأفعال المرتبطة بالعنف الاقتصادي في إطار الزوجية 249

- جدول رقم 33: يبين الأفعال المرتبطة بالعنف الجنسي في إطار الزوجية..... 251

- جدول رقم 34: يبين منهجية قياس التناسب بين الزوجين..... 253

- جدول رقم 35: يبين توزيع الأزواج حسب صنف التناسب ودرجته..... 253

فهرس المبيانات

- مبيان رقم 1 : يبين توزيع السكان حسب وسط الإقامة..... 181
- مبيان رقم 2: يبين بنية السكان حسب الفئة العمرية 184
- مبيان رقم 3: يبين نسبة السكان حسب الجنس لسنتي 2004 و 2014..... 185
- مبيان رقم 4: يبين الحالة الزواجية للسكان 187
- مبيان رقم 5: يبين نسبة الأمية حسب الجنس ووسط الإقامة 189
- مبيان رقم 6: يبين توزيع السكان البالغين 10 سنوات فأكثر حسب المستوى الدراسي لسنة 2014 191
- مبيان رقم7 : يبين معدل النشاط للسكان البالغين 15 سنة فأكثر 192
- مبيان رقم 8: يبين معدل البطالة للسكان البالغين 15 سنة فأكثر 194
مبيان رقم 9: يبين نسبة الفقر والهشاشة بعمالة وجدة- أنجاد 195
- مبيان رقم 10: يصنف الضحايا حسب السن..... 202
- مبيان رقم 11: يصنف المعتدين حسب السن 204
- مبيان رقم 12: يبين الفئات المهنية- الاجتماعية للضحايا..... 207
- مبيان رقم 13: يبين الفئات المهنية- الاجتماعية للمعتدين 210
- مبيان رقم 14: يبين المستوى التعليمي للضحايا 214
- مبيان رقم 15: يبين المستوى التعليمي للمعتدين 217
- مبيان رقم 16: يبين الحالة العائلية للضحايا 219
- مبيان رقم 17: يبين الحالة العائلية للمعتدين 220
- مبيان رقم 18: يبين توزيع العنف حسب أنواعه 222
- مبيان رقم 19: توزيع العنف حسب أشكاله 226
- مبيان رقم 20: توزيع العنف حسب أمكنة ممارسته 231

- مبيان رقم 21: توزيع ضحايا العنف حسب العلاقة مع المعتدي 232
- مبيان رقم 22 : يبين تكرار أشكال العنف في سياق بيت الزوجية 240
-مبيان رقم 23 : يبيت توزيع العنف حسب حدة تواتره..... 241
-مبيان رقم 24: يبين توزيع العنف الزوجي حسب الأشكال والأوقات..... 243
- مبيان رقم 25: يبين الأفعال المرتبطة بالعنف النفسي في إطار بيت الزوجية 245
- مبيان رقم 26: يبين الأفعال المرتبطة بالعنف الجسدي في إطار بيت الزوجية 247
- مبيان رقم 27: يبين الأفعال المرتبطة بالعنف الاقتصادي في إطار بيت الزوجية 249
- مبيان رقم 28: يبين الأفعال المرتبطة بالعنف الجنسي في إطار الزوجية..... 251
- مبيان رقم 29: يبين توزيع الأزواج حسب صنف التناسب ودرجته 254

الفهرس

مقدمة 1

مدخل 6

القسم الأول: الإطار المنهجي والنظري للبحث 23

مقدمة القسم الأول 24

الفصل الأول: الإطار المنهجي للبحث 25

تمهيد 26

المبحث الأول: أهمية البحث وأسباب اختيار الموضوع 26

1- أهمية موضوع البحث 26

2- دوافع اختيار الموضوع 30

2-1- الدوافع الذاتية 30

2-2- الدوافع الموضوعية 33

أ- الدوافع الاجتماعية 33

ب- الدوافع الاقتصادية 36

ج- الدوافع السياسية 36

المبحث الثاني: إشكالية البحث وفرضياته 37

1- تحديد إشكالية البحث 37

2- فرضيات البحث 39

المبحث الثالث: منهج البحث وأهدافه 41

1- منهج البحث وتقنيات جمع وتحليل المعطيات 41

2- أهداف البحث 47

خلاصة الفصل الأول 49

الفصل الثاني: ظاهرة العنف ضد المرأة بين الدراسات العلمية والأرقام الإحصائية 50

تمهيد 51

المبحث الأول: الدراسات الأكاديمية السابقة 52

المبحث الثاني: بحث المندوبية السامية للتخطيط 64

المبحث الثالث: تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي..... 65

1- تقرير المجلس لسنة 2012 "المساواة بين الجنسين في الجانب المؤسساتي" 65

2- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2014 "النهوض بالمساواة بين النساء والرجال في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية..... 66

3- تقرير المجلس لسنة 2016 "الأبعاد الاجتماعية للمساواة بين الجنسين 67

المبحث الرابع: تقرير المرصد الوطني للعنف 69

المبحث الخامس: الدراسات المقارنة في تونس والجزائر ومصر والعراق 71

خلاصة الفصل الثاني..... 77

الفصل الثالث: الإطار المفاهيمي للبحث 78

تمهيد 79

المبحث الأول: تحديدات مفاهيمية 80

1- العنف..... 80

أ- العنف لغة..... 82

ب- العنف اصطلاحا..... 85

2- المرأة..... 94

3- العنف ضد المرأة في الاتفاقيات الدولية..... 97

المبحث الثاني: أنواع العنف الممارس ضد المرأة 103

1- العنف الأسري 104

1-1- العنف الزوجي (عنف الزوج) 105

2-1- العنف الأسري (عنف أقرباء المرأة)..... 106

2- العنف المجتمعي 108

المبحث الثالث: أشكال العنف وتمظهراته 110

1- العنف النفسي 111
2- العنف الجسدي 112
3- العنف الجنسي 113
4- العنف الاقتصادي 114
5- العنف القانوني 115

خلاصة الفصل الثالث 116

الفصل الرابع: العنف: مقاربات تفسيرية 117

تمهيد 118

المبحث الأول: المقاربة الفلسفية للعنف 119

المبحث الثاني: المقاربة النفسية للعنف 123
1- النظرية الفرويدية 123
2- نظرية الإحباط 125
3- نظرية التعلم الاجتماعي 125

المبحث الثالث: المقاربة الأنثربولوجية للعنف 127

المبحث الرابع: المقاربة السوسيولوجية للعنف 132
1- العنف كموضوع لعلم الاجتماع 133
2- النظرية الوظيفية 134
3- النظرية الماركسية 138
4- النظرية التربوية: بيير بورديو Pierre Bourdieu 142
5- مقاربة النوع الاجتماعي 145
5-1- الحركات النسائية 146
أ-التيار الليبرالي المساواتي égalitaire féminisme liberale 147
ب التيار الماركسي أو النسائية المادية féminisme matérialiste 150
ج- التيار الراديكالي féminisme radical 152
5-2- مفهوم مقاربة النوع الاجتماعي 155
5-3- النوع موضوعا للسوسيولوجيا 161

خلاصة الفصل الرابع 164

خلاصة القسم الأول 165

القسم الثاني: دراسة ميدانية لظاهرة العنف ضد المرأة بعمالة وجدة أنجاد.....166

مقدمة القسم الثاني..... 167

تجربة الميدان: أداة التحقيق 168

1-جمع المعطيات الإحصائية (المقاربة الكمية للعنف) 169

2-المقابلة نصف الموجهة (المقاربة الكيفية)..... 171

الفصل الأول: الإنسان والمجال.....177

تمهيد 178

المبحث الأول: الإطار التاريخي لمجال الدراسة 178

المبحث الثاني: المميزات الديموغرافية لسكان عمالة وجدة أنجاد 181

1-توزيع السكان حسب وسط الإقامة..... 181

2- تطور بنية سكان عمالة وجدة- أنجاد حسب الفئة العمرية 183

3- تطور سكان عمالة وجدة أنجاد حسب الجنس..... 185

4-الحالة الزواجية لسكان عمالة وجدة- أنجاد 187

المبحث الثالث: مميزات التربية والتعليم لسكان عمالة وجدة- أنجاد 188

1-نسبة الأمية حسب الجنس ووسط الإقامة 188

2- المستوى الدراسي للسكان 190

المبحث الرابع: النشاط والبطالة بعمالة وجدة أنجاد 192

1-النشاط الاقتصادي 192

2- البطالة..... 193

المبحث الخامس: الفقر والهشاشة 195

خلاصة الفصل الأول 197

الفصل الثاني: دراسة ميدانية للعنف ضد المرأة بعمالة وجدة أنجاد..... 198

تمهيد 199

المبحث الأول: الفئات العمرية للضحايا والمعتدين 200
1-سن النساء الضحايا 201
2-سن المعتدين 203

المبحث الثاني: الفئات المهنية- الاجتماعية للضحايا والمعتدين 207
1- الفئة المهنية- الاجتماعية للنساء الضحايا 207
2-الفئة المهنية- الاجتماعية للمعتدين 210

المبحث الثالث: المستوى التعليمي للضحايا والمعتدين 214
1- المستوى التعليمي للنساء ضحايا العنف 214
2- المستوى التعليمي للمعتدين 216

المبحث الرابع: الحالة العائلية 218
1-الحالة العائلية للضحايا 218
2-الحالة العائلية للمعتدين 220

المبحث الخامس: إحصائيات حول أنواع العنف وأشكاله..... 221
1- توزيع العنف حسب أنواعه 221
2- توزيع العنف حسب أشكاله 225

المبحث السادس: توزيع العنف بحسب الأمكنة والأشخاص الممارسين له..... 229
1- فضاءات ممارسة العنف على المرأة 230
2- المعتدون الممارسون للعنف ضد المرأة 231

خلاصة الفصل الثاني..... 234

الفصل الثالث: أفعال العنف في إطار بيت الزوجية..... 237

تمهيد 238

المبحث الأول: تواتر أشكال العنف وأوقاته في إطار الزواج 239
1- توزيع العنف بحسب شكله 239

2- توزيع تواتر العنف بحسب شكله 241
3-توزيع أشكال العنف الزوجي بحسب الأوقات 242

المبحث الثاني: العنف النفسي والجسدي في إطار العلاقات الزوجية 244
1- الأفعال المرتبطة بالعنف النفسي..... 244
2 – الأفعال المرتبطة بالعنف الجسدي 246

المبحث الثالث: العنف الاقتصادي والعنف الجنسي في إطار العلاقات الزوجية 248
1- الأفعال المرتبطة بالعنف الاقتصادي..... 248
2- الأفعال المرتبطة بالعنف الجنسي..... 250

المبحث الثالث: العنف الزوجي والموارد المقارنة للزوجين 252
1- المنهجية المتبعة لقياس التناسب بين الزوجين 252
2-توزيع الأزواج (les couples) حسب صنف التناسب ودرجته 253

الفصل الرابع: تقنية المقابلة (حالات العنف الزوجي) 255
تمهيد 256

المبحث الأول: المرأة والزواج 257
1- اختيار الزوج 258
2- العلاقة مع الزوج وأسرته 259
3- أسباب التأثير في العلاقة بين الزوجين..... 261
4-نتائج الزواج على المرأة..... 261

المبحث الثاني: المرأة والعنف 263
1- العنف أشكاله وتكراره ووضعية ممارسته 263
2- عنف الزوج..... 264
أ- التبليغ عن العنف 264
ب- وساطة أسرة الزوجين 265
3- أسباب العنف 266

المبحث الثالث: المرأة وتدبير إشكالية العنف..... 269
1- كيفية تعاطي المعنفة مع العنف 269
2- الاتصال بمؤسسات أو جمعيات تعنى بالعنف ضد المرأة 270

3- الحلول المقترحة على الزوجة المعنفة 271

خلاصة الفصل الرابع 273

خلاصة القسم الثاني..... 275

خاتمة عامة..... 278

لائحة المصادر والمراجع..... 286

الملاحق..... 307

الفهارس..... 336